إيجاز التعريف في علم التصريف

لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)

تحقيق

الدكتور حسن أحمد العثمان

المكتبة المكية

مؤسسة الريان

إيجاز التعريف
في علم التصريف

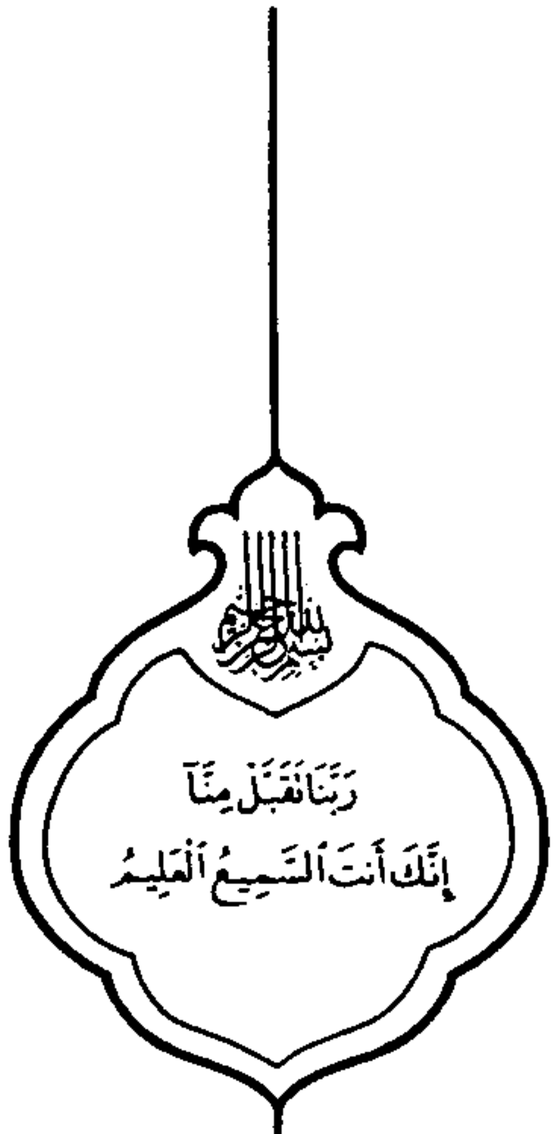

جَمِيعُ حُقُوقِ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبعَـة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

المكتبة المكية

حَيّ الهِجْرة - مَكّة المكرّمة - السّعُودية - هَاتف وفَاكس: ٥٣٤٠٨٢٢

مؤسسة الريان
للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - هاتف: ٧٠٥٩٢٠ - فاكس: ٦٥٥٣٨٣ - ص.ب: ١٤/٥١٣٦
ص.ب البريدي: ١١٠٥٢٠٢٠ - البريد الكتروني: ALRAYAN@cyberia.net.lb

إيجاز التعريف
في علم التصريف

لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)

تحقيق
الدكتور حسين أحمد العثمان

المكتبة المكية

مؤسسة الريان
للطباعة والنشر والتوزيع

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـــد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فهذا كتابُ **إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك**، قد أعـــان الله على تحقيقه وخدمته بما هو أهل له، وارتأيتُ أن أقدّم بيـــن يديـــه تـــرجمةً موجزةً لابن مالك، مع التعريف بشيوخه، وتلامذتـــه، ومصـــنفاته، وقد رجعتُ في ترجمته، بالإضافة إلى مصادرها الأصول، إلى:

١ ــ مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد لمحمد كامل بركات.

٢ ــ مقدمـــة تحقـــيق وفـــاق المفهوم في اختلاف المقولِ والمرسوم لبدر الزمان النيبالي.

٣ ــ مقدمة تحقيق إكمال الإعلام بمثلث الكلام لسعد حمدان الغامدي.

٤ ــ مقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لعدنان الدوري.

٥ ــ مقدمـــة الدمامينـــي في كتابه تعليق الفرائد في شرح تسهيل الفوائد

مستدركاً ومصححاً في بعض المواضع.

وقد كان اعتمادي في تحقيق هذا الكتاب على نسختين:

أولاهما: المحفوظة في مكتبة شهيد علي برقم ٦١٦.

وثانيتهما: المحفوظة في مكتبة لاله لي برقم ٣٠٧٣.

وهمـــا نســـختان متقنـــتان، تامتان، إلا الصفحة الأولى من النسخة الثانية.

وكنتُ قد دفعتُ بالكتاب محققاً إلى المطبعة، وبُعيدَ استلامي للتجربة الطباعية الثانية، علمت بصدور الكتاب بتحقيق آخر، فلما اطلعت عليه ازددتُ يقيناً بوجوب صدور هذا الكتاب بتحقيقي.

والله سبحانه الموفق والمعين، ومنه القبول، وعليه التكلان.

كتب ذلك:

الدكتور حسن أحمد العثمان

التعريف بابن مالك

١ ــ نسبه

٢ ــ مولده.

٣ ــ رحلته إلى الشرق.

٤ ــ شيوخه.

٥ ــ تلاميذه.

٦ ــ مصنفاته.

٧ ــ وفاته.

ابن مالك[1]

١ ــ نسبه:

هــو: أبو عبد الله، جمال الدين، محمد بنُ عبدِ اللهِ بنِ محمد ابــن عبد الله بن مالك، الطائي، الجيَّاني، الأندلسي، نزيل دمشق، المالكي، الشافعي.

ــ الطائي: نسبة إلى قبيلة طيّئ.

قــال ابــن حزم: جماع أنساب العرب من جرم بن كهلان، وحمــير بن يشجب بن يعرب بن قحطان. وجرم بطن في طيّئ،

---

[1] ترجمته في فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (٤٠٧/٣)، والوافي بالوفيات للصفدي (٣٥٩/٣)، والعبر للذهبــي (٣٠٠/٥)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢٨/٥)، وطبقات الشافعية للأسنوي (٤٥٤/٢)، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١٨٠/٢)، وذيل معرفة القراء الكبار لابن مكتوم (٦١٠)، ومــرآة الجنان لليافعي (١٧٣/٤)، وذيل مرآة الزمان لليونيني (٧٦/٣)، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضــي شهبة (١٣٣)، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزابادي (٢٠١)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ١٣٠)، والــبداية والنهاية لابن كثير (٢٦٧/١٣)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٢٤٤/٧)، ونفح الطيــب للمقري (٤١٢/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣٣٩/٥)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميــني (٢٥/١)، ومفتاح السعادة لطاش كبري زاده (١١٥/١)، والمدرسة النحوية في مصر والشام لعبد العال سالم مكرم (١٤٩)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢٧٥/٥)، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان (١٤٠/٣)، ودائرة المعارف الإسلامية (٢٧٢/١ العدد الخامس)، والأعلام للزركلي (٧/ ١١٧)، ومقدمة تحقيق تسهيل ابن مالك للدكتور محمد كامل بركات، ومقدمة تحقيق إكمال الإعلام بتثليث الكلام للدكتور سعد حمدان الغامدي، ومقدمة تحقيق وفاق المفهوم لبدر الزمان النيبالي.

وهـــو ثعلبة بن عمرو بن الغوث بن جلهمة، وهو طيّئ بن أدد، وإليه ينتسب أبو عبد الله محمد بن مالك النحوي[٢].

ـ الجَيَّانِـــيُّ: نســـبة إلى جَيَّان، حيث وُلد، وجَيَّان من مدن الأندلس الوسطى: قرطبة، وطليطلة، وجَيَّان، وغرناطة، والمريّة، ومالقـــة. تتصـــل بكـــورة ألبيرة، وتميل عنها إلى ناحية الجوف شرقي قرطبة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً [٣].

٢ ـ مولده:

ولد ابن مالك، على الأكثر والأصح من الروايات، في جيان سنة ٦٠٠.

٣ ـ رحلته إلى الشرق:

لـــم تكن الأندلس، أيام نشأة ابن مالك، في هدوءٍ واستقرار، بل كان يغلب عليها القلق والاضطراب، وتموج في فتنٍ وقلاقل. ولـــذا رحـــل عنها ابن مالك شاباً، متوجهاً إلى الشرق الذي كان أحسن حالاً تحت حكم الأيوبيين.

والأرجح أنه وصل الشرق وهو دون الثلاثين من العمر، ما بين سنتي (٦٢٥ و٦٣٠).

---

[٢] انظر مقدمة تحقيق التسهيل (٢).

[٣] انظر مقدمة تحقيق التسهيل (٢).

غـــادر ابـــن مالك الأندلس، ومرَّ بمصر في سلطنة الملك الكـــامل ناصر الدين بن العادل (٦١٥-٦٣٥)، وكانت هذه الفترة مـــن حياة الكامل فترة كفاح ونضال مستمرين ضد الصليبيين من ناحـــية، وضد إخوته: الفائز، والأشرف، والمعظم عيسى، وابنه الناصر من ناحية أخرى.

فلـــم يطـــب لابن مالك عيش بمصر، فغادرها إلى الحجاز، حيث أدى فريضة الحج.

ثـــم غـــادر الحجـــاز إلى البلاد الشامية، فنزل دمشق، ثم غادرها إلى حلب ماراً بحمص وحماة، نازلاً فيهما بعض الوقت، ومستقراً في حلب سنين عدداً، ثم مغادراً حلب، مروراً بحماة ثم حمص، ليستقر في دمشق.

٤ ــ شيوخه:

أولاً: في بلاد الأندلس:

١ ــ ابن الطيلسان (... ــ ٦٢٨):

أبو المظفر، أو أبو الحسين، أو أبو الحسن، ثابت بن خيار ابن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكُلاعي الغرناطي.

أخذ عنه ابن مالك النحو والقراءات.

٢ ــ الشَّلَوْبِيْنُ (٥٦٢-٦٤٥):

الأســـتاذ أبـــو علي، محمد بن محمد بن عمر بن عبد الله، الأزدي، الأشبيلي، النحوي.

قيل: إن ابن مالك جلس في حلقة الشلوبين ثلاثة عشر يوماً.

٣ ــ أبو عبد الله بن مالك المرشاني (... ــ ٦٩٨):

قرأ عليه ابن مالك كتاب سيبويه.

٤ ــ أبو العباس، أحمد بن نَوَار:

أخذ عنه ابن مالك القراءات.

قال محقق التسهيل: "هكذا ورد الخبر في نفح الطيب، وهو في حاجة إلى تصحيح، فإن الذي أخذ القراءات على أبي العباس أحمـــد بـــن نوار، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشـــاني، هـــو ثابت بن خيار، على ما هو مفصل في التكملة لكتاب الصلة لابن الأبّار، وعلى ما هو مبين في ترجمته"[٤].

ثانياً: في المشرق:

١ ــ ابن صبَّاح (... ــ ٦٣٢):

أبو صادق، الحسن بن صباح، المصري المخزومي الكاتب.

٢ ــ ابن أبي الصقر (٥٤٨ ــ ٦٣٥):

---

[٤] مقدمة تحقيق التسهيل (٣). وانظر التكملة لكتاب الصلة (٢٧٨).

أبو الفضل، نجم الدين، مُكرَّم بن محمد بن حمزة بن محمد المسند القرشي الدمشقي.

لابن مالك رواية عنه في الحديث.

٣ ــ ابن أبي الفضل المرسي (٥٧٠ ــ ٦٥٥):

أبــو عبد الله، شرف الدين، محمد بن أبي الفضل المرسي، عالم بالأدب والتفسير والحديث.

٤ ــ السخاوي (٥٥٨ ــ ٦٤٣):

أبــو الحســن، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني. له شرح على مفصل الزمخشري، وهو أول من شرح الشاطبية.

٥ ــ ابن يعيش (٥٥٦ ــ ٦٤٣):

موفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي الأسدي. شارح المفصل والملوكي.

قال ابن إياز: "والسادس ... ذهب هذا المصنف إلى إثباته، وقــد تبع في ذلك شيخه أبا البقاء بن يعيش الحلبي، فإنه عنه أخذ علم العربية، أخبرني بذلك جماعة"[٥].

٦ ــ ابن عَمْرُون (٥٩٦ ــ ٦٤٩):

---

٥ ايجاز التعريف لابن إياز (٥/ب).

جمـــال الدين، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الحلبي النحوي.

أخذ عنه ابن مالك النحو.

٧ ــ ابن الحاجب (٥٧١ ــ ٦٤٦):

جمال الدين، أبو عمرو، عثمان بن عمر الكردي.

صاحب الكافية النحوية، والشافية الصرفية. قال الدماميني: "ذكـــر الشـــيخ تـــاج الدين التبريزي في أواخر شرحه للحاجبية النحوية أن ابن مالك جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب، رحمه الله، وأخذ عنه، واستفاد منه، ولم أقف على ذلك لغيره، ولا أدري من أين أخذه، والله أعلم بحقيقة الحال"[٦].

وذكـــر ذلك أيضاً الخضري في حاشيته على ابن عقيل نقلاً عن التبريزي كذلك[٧].

٨ ــ ابن الخباز:

أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الخباز.

٥ ــ تلاميذه:

١ ــ ولده بدر الدين (ت: ٦٨٦).

---

[٦] تعيق الفرائد (٣٠/١).

[٧] حاشية الخضري على ابن عقيل (٧/١).

٢ ــ الــنووي (ت: ٦٧٦): شرف الدين، أبو زكريا، يحيى ابن شرف، شارح صحيح مسلم.

٣ ــ ابن جعوان الأنصاري (ت: ٦٨٢): شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن عباس.

٤ ــ ابن المنجّا (ت: ٦٩٥): زين الدين، أبو بكر، منجا بن عثمان بن المنجا التنوخي.

٥ ــ ابن النحاس الحلبي (ت: ٦٩٨): بهاء الدين، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن محمد.

٦ ــ اليونيني (ت: ٧٠١): شرف الدين، أبو الحسين، علي بن محمد بن أحمد.

٧ ــ البعلــي (ت: ٧٠٩): شمس الدين، أبو عبد الله، محمد ابن أبي الفتح.

٨ ــ الأذرعي (ت: ٧١٢): محمد بن إبراهيم بن حازم.

٩ ــ الصــيرفي (ت: ٧٢٢): أبــو المعالي، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن علي بن الصيرفي.

١٠ ــ ابــن العطار (ت: ٧٢٤): علاء الدين، أبو الحسن، علي بن إبراهيم بن داود.

١١ ــ شــهاب الديــن، أبو الثناء، محمد بن سلمان الحلبي الدمشقي، (ت: ٧٢٥).

١٢ ــ المزي (ت: ٧٢٦): زين الدين، أبو بكر بن يوسف ابن محمود بن عثمان.

١٣ ــ ابــن شافع الكناني (ت: ٧٣٠): ناصر الدين، شافع ابن علي بن عباس بن شافع الكناني العسقلاني المصري.

١٤ ــ القاضــي ابــن جماعة (ت: ٧٣٣): بدر الدين، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن جماعة، قاضي القضاة.

١٥ ــ ابن البارزي (ت: ٧٣٨): شرف الدين، أبو القاسم، هــبة الله بــن عبد الرحيم بن هبة الله البارزي الجهني الحموي القاضي.

١٦ ــ ابن غانم الجعفري (ت: ٧٣٨): شهاب الدين، أحمد ابن محمد بن سلمان بن غانم الجعفري.

١٧ ــ البرزالي (ت: ٧٣٩): علم الدين، أبو محمد، القاسم ابن محمد بن يوسف البرزالي.

١٨ ــ الفارقــي أبو الربيع، سليمان بن أبي حرب الحنفي الفارقي.

٦ ــ مؤلفاته:

١ ــ أجوبة على أسئلة جمال الدين اليمني في النحو.

ومــنها نسخة في المتحف البريطاني ١٣، انظر بروكلمان (٢٩٦/٥).

٢ ــ أرجوزة في الخط.

ومــنها نســخة في باريس ٣٢٠٧ رقم ٢، انظر بروكلمان (٢٩٦/٥).

٣ ــ أرجوزة في المثلثات.

ذكــرها الســيوطي في البغية (١٣١/١)، وانظر بروكلمان (٢٩٥/٥).

٤ ــ الإرشاد في الفرق بين الظاء والضاد.

ذكــره ابن مالك في مقدمة كتاب الاعتماد في نظائر الظاء والضاد، ص٢٣.

٥ ــ الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، وشرحه.

طــبع بالنجف، بتحقيق حسين تورال وزميله سنة ١٩٧٢، وذكــره بــروكلمان (٢٩٤/٥)، فظن أن الكتب الثلاثة الاعتماد، وتحفــة الإحظــاء، والاعتضــاد، كتاب واحد، ذكر في مكتبات

المخطوطـــات بعناويـــن مخـــتلفة، والصواب أن كلاً منها كتاب مستقل.

مـــنه نســـخة فـــي برلين برقم ٧٠٢٣، وثانية بدار الكتب المصرية برقم ٥٧٦ لغة، وذكره الدماميني في مقدمة شرحه على التسهيل (١/٣٠).

٦ ــ الاعتماد في نظائر الظاء والضاد.

حققـــه حـــاتم صالح الضامن، وطبعته مؤسسة الرسالة في بـــيروت ســـنة ١٩٨٤، وراجـــع مـــا كتبه بروكلمان (٥/٢٩٥) الاعتضاد.

منه نسخة بظاهرية دمشق.

٧ ــ الإعلام بتثليث الكلام.

وهـــو أرجوزة مربعة في ٢٧٥٥ بيتاً، ألفها وأهداها للملك الناصر بن الملك العزيز عماد الدين صاحب حلب(٦٣٤-٦٥٩).

ذكـــره محمـــد بـــن أبي الفتح البعلي في المثلث ذو المعنى الواحـــد ٦٥/أ، ومـــنه نســـخة في الظاهرية ضمن مجموع برقم ١٦٠٢ فـــي ٥٠ ورقة من ١٦/أ إلى ٦٦/ب، ونسخة ثانية برقم ١٥٩٣، وتوجد منه نسخ في الإسكوريال برقم ٣/١٤١١ ، ودار الكتب المصرية برقم ٣١٠ لغة، وانظر بروكلمان (٥/٢٩٥).

طبع في مصر سنة ١٨٩٧/١٣٢٩، بتصحيح وشرح أحمد ابن الأمين الشنقيطي.

٨ ــ إكمال الإعلام بمثلث الكلام:

ذكــره المقري في نفح الطيب (٢/٢٢٥)، وابن العماد في شــذرات الذهب (٥/٣٣٩)، والكشف (١/١٤٤)، وفوات الوفيات (٣/٤٠٨)، والوافــي بالوفــيات (٣/٣٦٠)، وفي الشذرات بلفظ "تثليث الكلام".

ومــنه نســخة في دار الكتب المصرية برقم ٧٣٨ لغة في ٢٥٨ صــفحة، مكــتوبة فــي عام ٦٩١، وحققه سعد بن حمدان الغامدي، وطبعته جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٤.

٩ ــ إكمال عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

ذكــره في البغية (١/١٣١)، وكشف الظنون (٢/١١٧٠)، وذكــر ابــن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين (١/١٣٥) بلفــظ: إكمــال العدة (بدون ميم بين العين والدال)، ويبدو أنهما واحــد لأن اســم الأصل "عمدة الحافظ وعدة اللافظ" وشرحها، وقال: "وهو جيد مفيد، وفيه مسائل ليست في التسهيل وشرحه".

١٠ ــ الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة.

ذكــره بروكلمان (٢٩٤/٥)، ومنه نسخ في الظاهرية برقم ١٦٠٢، ودار الكتــب المصــرية برقم ٥٣٠ لغة تيمور، وبرلين برقم ٧٠٤١، ورامفور برقم ٦٠.

طــبع بتحقــيق الدكــتورة نجاة حسن عبد الله نولي. مكة المكرمة ــ جامعة أم القرى ــ مركز إحياء التراث الإسلامي ــ ط١ ــ ١٤١١/١٩٩١.

١١ ــ الألفية (وهي الخلاصة).

طبعــت مــرات مفــردة ومــع شروحها. انظر بروكلمان (٢٧٧/٥-٩١).

١٢ ــ إيجاز التعريف في علم التصريف.

وهو كتابنا هذا.

ذكــره فــي بغــية الوعاة (١٣٢/١) بلفظ مختلف، وحاجي خلــيفة فــي الكشــف (٢٠٥/١)، والبغدادي في هدية العارفين (١٣٠/٢)، وبــروكلمان (٢٩٤/٥)، ومــنه نسخ في دار الكتب المصرية برقم ٣٧ تيمورية صرف، والإسكوريال ثان ٨٦ رقم ٣ ، والأحمديــة بحلب ضمن مجموع برقم ٩٨، وشهيد علي برقم ٦١٦، ولاله لي برقم ٣٠٧٣.

١٣ ــ بغية الأريب وغنية الأديب في الأصول.

ذكره في هدية العارفين (٢/١٣٠).

١٤ ــ بلغــة ذوي الخصاصة في شرح الخلاصة = شرح الألفية.

١٥ ــ بيان ما فيه لغات ثلاث وأكثر.

ذكــره بــروكلمان (٥/٢٩٥)، ومــنه نسخة في دار الكتب المصــرية ضــمن مجموع برقم ٥٠٩ ومكتبة حسن حسني عبد الوهاب برقم ١٨٤٨٣.

١٦ ــ بيتان في ضوابط ظاءات القرآن مع الشرح.

منه نسخة في الظاهرية، انظر بروكلمان (٥/٢٩٦).

١٧ ــ تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء.

ذكره بروكلمان (٥/٢٩٥)، وراجع الاعتضاد.

ومنه نسخة في مكتبة شهيد علي باشا باستنبول برقم ٢٦٧٧ وقارنه بما في دار الكتب المصرية برقم ٥٨٣٠، وعنوانه: كتاب في الفرق بين الضاد والظاء.

١٨ ــ تحفة المودود في المقصور والممدود.

ذكــره فــي البغــية (١/١٣١) باســم المقصور والممدود وشرحه، والكشف (٢/١٣٤٤)، وبروكلمان (٥/٢٩٤).

وطـــبع بمصر سنة ١٨٩٧ بعناية إبراهيم اليازجي، ثم سنة ١٣٢٩ بعناية أحمد أمين الشنقيطي.

ومـــنه نســـخ فـــي دار الكتب المصرية برقم ٥٢ ش لغة، ومكتبة الأوقاف ببغداد رقم ٦٠٩٧ ضمن مجموع، ومكتبة فيض الله برقم ٢١٢٩.

١٩ ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

وهـــو مختصر من كتابه "الفوائد" في النحو، كما ذكره في البغية (١/١٣٢)، والكشف (١/٤٠٥).

وطـــبع بتحقيق محمد كامل بركات في القاهرة، دار الكاتب العربي، ط١، سنة ١٩٦٧.

٢٠ ــ التعريف شرح ضروري التصريف.

ذكره في الكشف (٢/١٠٨٧)، والهدية (٢/١٣٠).

٢١ ــ ثلاثيات الأفعال.

ذكره بروكلمان (٥/٢٩٥). ومنه نسخ في الأحمدية بتونس بـــرقم ٣٦٦٣، والظاهـــرية برقم ٩٢١٣، ودار الكتب المصرية برقم ١٨٦ صرف، و٢٩٥ لغة.

وطبع بتحقيق الدكتور سليمان العايد.

٢٢ ــ جمع اللغات المشكلة.

ذكره في القاموس والتاج (فتأ).

٢٣ ــ حوز المعاني في اختصار حرز الأماني.

وهو اختصار للشاطبية في القراءات.

ذكره في الكشف (٦٤٩/١ و٦٩٤)، وفي الهداية (١٣٠/٢).

٢٤ ــ ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل.

ذكره بروكلمان (٢٢٧/٥، ٢٩٦).

ومــنها نسخة في الظاهرية ضمن مجموع برقم ١٥٩٣ في أربعة أوراق مكتوبة في عام ٧٣٨.

٢٥ ــ رسالة في الاشتقاق.

ذكره حاجي خليفة في الكشف (١٢٧٠/٢).

وتوجــد نسخة منها فريدة في الظاهرية ضمن مجموع برقم ١٥٩٣ في ورقتين (٧٥/ب – ٧٧/أ).

٢٦ ــ سبك المنظوم وفك المختوم.

ذكره في البغية (١٣٣/١) عن الذهبي في تاريخ الإسلام أنه وقف عليه، والكشف (٩٧٨/٢)، والهدية (١٣٠/٢).

ومــنه نســخة فــي برليــن برقم ٦٦٣٠. انظر بروكلمان (٢٩٤/٥).

٢٧ ــ شرح إكمال عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

ذكره ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين (١/١٣٥)، والسيوطي في البغية (١/١٣١)، وحاجي خليفة في الكشف (٢/١١٧٠).

٢٨ ــ شرح الألفية.

وهو شرح الخلاصة، واسمه: "بلغة ذوي الخصاصة في شرح الخلاصة".

ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام، وقال في ترجمته: وله الخلاصة وشرحها. هكذا نقله السيوطي عنه في البغية (١/١٣٣)، وكذلك نقله عن الذهبي صاحب الكشف (١/١٥١)، وذكره البغدادي في الهدية (٢/١٣٠) باسم بلغة ذوي الخصاصة في شرح الخلاصة.

٢٩ ــ شرح التسهيل.

طبع بتحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، مصر، دار هجر، ط١، ١٤١٠/١٩٩٠. وانظر بروكلمان (٥/٢٧٦).

٣٠ ــ شرح الجزولية.

أثبــته الســيوطي في البغية (١/١٣٣)، وقال: "رأيت بخط الذهبي في مختصر طبقات النحاة للقفطي في ترجمة الجزولي أن ابن مالك شرح الجزولية". وذكره في الكشف (٢/١٨٠٠)، ونقل مــن أولــه عدة أسطر، مما جعلنا نثبت أن ابن مالك قد شرحه. وذكــره البغدادي في الهدية (٢/١٣٠) باسم "المنهاج الجلي شرح قــانون الجزولي"، وهذه التسمية تدل على اطلاع البغدادي عليه، فإن الآخرين لم يسمياه به.

٣١ ــ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

طبع بتحقيق عدنان الدوري، العراق، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩٧/١٩٧٧.

ذكــره في البغية (١/١٣١)، والكشف (٢/١١٦٦)، وانظر بروكلمان (٥/٢٩٤).

٣٢ ــ شــرح الكافــية الشــافية (أو الوافية شرح الكافية الشافية).

طــبع بتحقــيق الدكتور عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة، جامعــة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢/ ١٩٨٢.

٣٣ ــ شــواهد التوضــيح والتصــحيح لمشكلات الجامع الصحيح (للبخاري).

ذكـــره فـــي البغية (١/١٣١)، والكشف (١/٥٥٣)، والهدية (٢/١٣٠).

وطبع في القاهرة سنة ١٩٥٧ بتصحيح وتحقيق محمد فؤاد عـــبد الباقي، ويحققه بعض الدارسين في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

٣٤ ــ الضرب في معرفة لسان العرب.

ذكـــره فـــي شـــذرات الذهب (٥/٣٣٩)، وإيضاح المكنون (٢/٧٣)، وهدية العارفين (٢/١٣٠).

٣٥ ــ ضروري التصريف.

مختصر ذكره الكشف (٢/١٠٨٧)، وعده متناً للتعريف في ضروري التصريف، والصواب أنهما واحدٌ.

٣٦ ــ كتاب العروض.

ذكـــره طـــاش كـــبرى زادة في مفتاح السعادة (١/٢١٦)، وبروكلمان (٥/٢٩٤). ومنه نسخة في الإسكوريال برقم ٦.

٣٧ ــ عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

ذكـــره فـــي البغـــية (١/١٣١)، والكشـــف (٢/١١٦٦)، وبروكلمان (٥/٢٩٤).

٣٨ ــ فتاوى في العربية.

ذكره في البغية (١٣٢/١)، والكشف (١٢١٩/٢ و١٢٢٦)، والهدية (١٣٠/٢).

٣٩ ــ فعل وأفعل.

ذكــره فــي البغــية (١٣٢/١)، والكشف (١٣٩٥/٢)، والهدية (١٣٠/٢).

٤٠ ــ الفوائد في النحو.

عــده الســيوطي فــي البغية (١٣٢/١) كتاباً مستقلاً وليس بتسهيل الفوائد، وأنكر على الصلاح الصفدي في ظنه أنه تسهيل الفوائد. وكذلك قال في الكشف (٤٠٥/١) أنه لخص التسهيل من مجموعــته المسماة بالفوائد، ثم ذكره في (١٣٠١/٢)، ووافقه في الهدية (١٣٠/٢).

ولعــل صاحب كشف الظنون اطلع على تصريح الدماميني بذلك في مقدمة شرحه على التسهيل (٣١/١).

٤١ ــ القصيدة الدالية المالكية في القراءات.

فــيها إضــافة إلى الشاطبية. ذكرها في البغية (١٣٢/١)، والكشف (١٣٣٨/٢)، والهدية (١٣٠/٢).

ومــنها نســخة فــي لاله لي باستنبول برقم ٦٢، وفي دار الكتب المصرية برقم ٢٣٠٣٥/ب. وانظر بروكلمان (٢٩٥/٥).

٤٢ ــ قصيدة في الأسماء المؤنثة.

ذكرها بروكلمان (٢٩٥/٥).

٤٣ ــ الكافية الشافية (منظومة).

طبعــت بمطبعة الهلال في مصر سنة ١٩١٤، وكذلك مع شــرحها فيما نشره مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكــرمة. وهــي أصــل الخلاصــة الألفية. وانظر بروكلمان (٢٩٣/٥).

٤٤ ــ لامية الأفعال.

ذكرها في الكشف (١٣٣/١ و١٥٣٦/٢)، وذكرها السيوطي في البغية (١٣١/١)، وطبعت في الهند، ومصر، وفاس، وتونس عدة طبعات. وانظر بروكلمان (٢٩١/٥-٩٢).

٤٥ ــ المثلث ذو المعنى الواحد.

انظر بروكلمان (٢٩٥/٥).

٤٦ ــ مفتاح الأفعال (منظومة).

مــنه نسخة في الظاهرية ضمن مجموع برقم ٨١٧٧، في خمس ورقات (٦٧/أ-٧١/أ).

٤٧ ــ المقدمة الأسدية.

ذكـــرها فـــي الكشـــف (١٧٩٨/٢)، وفـــي (٨٢/١) باسم "الأســـدية"، وذكر أنها مقدمة في النحو صنفها لولده التقي محمد المعـــروف بالأسد. وتوجد منها نسخة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم ٩٦٦٩.

٤٨ ــ منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء.

ذكـــرها الســـيوطي في المزهر (٢٧٩/٢)، ونقل ٤٩ بيتاً، ولعلـــه كل القصيدة، وبروكلمان (٢٩٥/٥)، وطبعت عدة طبعات أولاها بالقاهرة سنة ١٢٧٨ هـــ.

٤٩ ــ الموصّل في شرح المفصّل.

ذكـــره في الهدية (١٣٠/٢)، والكشف (١٧٧٤/٢)، والبغية (١٣٢/١)، وفـــيه أنـــه نظم للمفصل واسمه الموصل، ويبدو أن الصواب هو الأول.

٥٠ ــ النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز، وشرحه.

ذكره في البغية (١٣٢/١).

ومنه نسخة فريدة في مكتبة شهيد علي باشا بإستنبول برقم ٢٦٧٧ في ٤١ صفحة.

وقـــد طـــبع الشـــرح بتحقيق الدكتور علي حسن البواب، الرياض، دار العلوم، ط١، ١٤٠٥هـــ.

٥١ ــ نظم الفرائد.

ذكــره السيوطي في البغية (١/١٣٢) أنه رآه، وقال: "وهو ضوابط وفوائد منظومة، ليست على روي واحد".

ومثله نقل في الكشف ٢/١٩٦٤ عن أبي الخير، ووافقه في الهدية ٢/١٣٠.

نشر بتحقيق الدكتور سليمان العايد.

٥٢ ــ النكت على الوافية شرح الكافية الشافية.

ذكره في الكشف (٢/١٣٦٩).

٥٣ ــ وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال.

ذكــره بــروكلمان (٥/٢٩٥)، ومنه نسخة فريدة في مكتبة شهيد علي باستنبول ضمن مجموع برقم ٢٦٧٧ في ثماني ورقات (٣٠-٣٧).

٥٤ ــ وفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم.

طــبع بتحقــيق بدر الزمان شفيع النيبالي. المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤٠٩/١٩٨٩.

* قــال محقق وفاق المفهوم: وبعد عرض كتب ابن مالك، أود أن أنبه إلى بعض الكتب التي نسبت إليه خطأً وليست له:

١ ــ كتاب ألف الإبدال.

ذكـــره فـــي كشـــف الظنون(١٣٩٦/٢)، ووافقه في هدية العارفيـــن (١٣٠/٢)، وأظـــنه تحـــريفاً للبيت المذكور في البغية (١٣٢/١):

وألّف في الإبدال مختصراً له

دعاه الوفاق فاق تصنيف من خلا

٢ ــ بحر الفوائد العلية.

مـــنه نســـخة في المكتبة المظهرية بالمينة المنورة، ضمن مجمـــوع برقم ١٣، بدون ذكر اسم المؤلف، ونسبه بعضهم إلى ابـــن مـــالك، ولـــيس كذلك فإن فيه آراء لتلميذه شمس الدين بن جعوان.

٣ ــ نظم كفاية المتحفظ.

نسبه بعضهم إليه وهو لأبي عبد الله شهاب الدين محمد بن أحمـــد بـــن الخـــويّ (ت: ٦٩٣)، كما ورد في فهرس الأزهرية (٤٠/٤).

٤ ــ مختصر في الفرق بين الضاد والظاء والذال.

وهـــو لأبـــي عبد الله محمد بن مسعود المقدسي، وقد ورد اســـمه صـــريحاً في الورقة الأولى من الكتاب، ومنه نسخة في مكتبة شهيد علي باستنبول ضمن مجموع برقم ٤/٢٦٧٧.

٧ ــ وفاته:

توفـــي ابـــن مالك، رحمه الله، بدمشق في الثاني عشر من شـــعبان من سنة اثنتين وسبعين وستمئة للهجرة النبوية الشريفة، وصُلِّي عليه بالجامع الأموي. ودفن بسفح قاسيون بالروضة قرب الموفـــق في تربة القاضي عز الدين بن الصائغ، وقيل: في تربة ابن جعوان.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال العبد الفقير الى رحمة ربه المستوهب مغفرة ذنبه محمد بن عبد الله بن
مالك الطائي الجياني رحمه الله اما بعد حمد الله الذي لا ترد لكلمته ولا حد لعظمته
والصلوة على صفوة العالم وخيرته وناسخ الشرايع بشريعته وعلى آله واصحابه واسرته
فان التصريف علم تشوف اليه الهمم العليه وتوقف عليه وضوح الحكم العربيه ويتبح
من ابواب النحو ما كان مقفلا ويفصل من اصوله ما كان مجملا وقد مكنت فيه بتوفيق الاهي ذو
وسعدٍ ما يسر من انقياد الشوارد وازدياد الفوايد وتحصيل القواعد وتفصيل المقاصد
بعبارة تستعذب واشارة لا تستصعب فالفت ذلك في مجموع سميته ايجاز التعريف في
علم التصريف والباعث على ثني عنان العناية اليه وشحذ سنان العزم عليه التشرف
بخدمة مولانا السلطان الملك الناصر صلاح الدين اعز الله بنفايه الدين والعباد
وادام مزيد ارتقايه ما استمرت الاباد فلقد اختص من السجايا الكريمه باجملها ومن
المزايا العميمه باكملها فلذلك لم يشغله تدبير مملكه الواسعه واقطارها الشاسعه
عن الاعتناء بالفضايل والاثار على الاوايل حتى استقل الفضلاء حاصلهم فيما لديه وافتقر
طايلهم اذا نظروا اليه فاعداؤه من سطوته وجلون واولياؤه عند رويته مخجلون علما بان
الازمنه تضيق عن حصر معاليه والالسنه لا تضيق عن حصر شكر ايادیه لكن المحبه تلي انفاد
الوسع داعيه والتقوس بحسب الامكان في مراضيه ساعية فلهذا سهل اقدامي على ما انا فيه
وان فقت الدارين كما مل المسك الي دارين وفي تقبل الله تعالى تقربا ولياته باعمالي هي
من جملة الآيه تمهيد المعذره للانفس الحذره والله تعالى اسعف بحصول المنوي وقبول
المحفوظ والمروي بمنه وكرمه فصل التصريف علم يتعلق بتنبيه الكلمه وما
لحروفها من زياده واصاله وصحه واعلال وشبه ذلك ومتعلقه من الكلمات الاسماء
التي لا تشبه الحروف والافعال وكل ما ليس بعض حروفه زايدا من القبيل الذي يسمى مجردا
ولا يتجاوز المجرد خمسة احرف ان كان اسما ولا اربعة احرف ان كان فعلا ولا ينقصان
في الوضع عن ثلثه احرف حرف مبدوء به وحرف موقوف عليه وحرف مفصول

بينهما

الصفحة الأولى من نسخة شهيد علي

بالفتح لخفتها او مثل الحركة التي كانت في العين اتباعا للفاء وفي التزام الضم في نحو ودّه والفتح
في نحو ردها خلاف فان كان المستحق لسكون الوقف افعل تعجبا ففكه مجمع عليه نحو اجلل بزيد
وانما وافق بنو تميم اهل الحجاز في فك هذا ولم يوافقوهم في نحو اردد لان اردد معرض لتحريك ثاني
مثليه لساكن بليه كاردد الشيء وهذا شبيه بالفك المنزول اجماعا ولا يؤدي فك اجلل ونحوه
الى هذا لانه لا يليه الا الباء المجرورها غالبا اذا كان المثلان في كلمة يائين لان ما تحرك
ثانيهما نحو حيي واحييه جاز الفك والادغام قال الله تعالى ويحيى من حيّ عن بينة فقراه بالفك
نافع والبزي وابو بكر وقراه الباقون بالادغام فمن ادغم فلاجتماع مثلين متحركين في كلمة خالية
من الموانع المتقدم ذكرها ومن فك فلان اجتماعهما غير لازم لان ثاني المثلين في مضارع حيي الف
وفي واحد احييه همزة فاعتفر اجتماعهما اذ لم يكن الا في بعض الاحوال فجاز فيه الوجهان
ولذلك يجوز الفك والادغام في الاحوياء ونحوه وهو من الحوة فمن ادغم فلان المثلين قد
اجتمعا متحركين في كلمة وليس احدهما للالحاق ولا معهما شيء من سائر الموانع واللفظ به حسد
حوّاء ومن لم يدغم فللالتباس افعلال مصدرا فعل او افعال بفعال مصدر فعل وليلا
يجتمع في كلمة واحدة اعلالان احدهما الادغام والثاني قلب اللام الاخرى همزة ولذلك
يجوز الفك والادغام ايضا اذا كان اول المثلين تاء الافتعال نحو افتتن افتتانا واختتن
اختتانا فمن ادغم فلانهما مثلان متحركان في كلمة وليس معهما شيء من الموانع ومن فك فليلا
يلتبس افتعل بفعل ولان تاء الافتعال لا يلزم ان يليها تاء فكان لبقاء المثلين فيه عارضا فاشبه
المنفصل وكذلك يجوز الفك والادغام اذا كان اول المثلين نون ناهي اخر فعل او علامة رفع اد
جمع اناث وليس قبلها ساكن صحيح نحو ملكني وتامنا واتحاجوني وتامروني اعبد فمن ادغم
فلاجتماع مثلين على نحو اجتماعهما في الافتتان ومن لم يدغم فلانه اجتماع عارض بعد تمام الكلمة
باول المثلين ه والله اعلم ه كمل الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلواته على
محمد واله وصحبه اجمعين ه وهو ايجاز التعريف في علم التصريف غفر الله لمصنفه ولكاتبه
ولقاريه وللمسلمين اجمعين والحمد لله رب العالمين ه

الصفحة الأخيرة من نسخة شهيد علي

وحرف موقوف عليه وحرف مفصول به بينهما ذ الاسم المجرد الثلاثي مفتوح الاول اما مكسوره او مضمومه
والمفتوح الاول اما ساكن الثاني نحو كَعْبٌ وصَعْبٌ واما مفتوح الثاني نحو رَسَنٌ وحَسَنٌ واما
مكسور الثاني نحو نَمِرٌ وحَذِرٌ واما مضموم الثاني نحو سَبُعٌ وطَمُعٌ . والمكسور الاول اما ساكن الثاني
نحو إِلْفٌ وإِطْفٌ واما مفتوح الثاني نحو إِرَمٌ وإِبَمٌ واما مكسور الثاني نحو إِبِلٌ وإِبِلَهٌ والمضموم
اما ساكن الثاني نحو بُرٌ ومُرٌ واما مفتوح الثاني نحو نُغَرٌ وغُدَرٌ واما مضموم الثاني نحو طُنُبٌ
وجُنُبٌ فهذه عشرة ابنية اقلها استعمالا المكسور الاول والثاني واهملوا مكسور الاول
مضموم الثاني لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها والانتقال من مستثقل الى اثقل منه وليس كذلك الانتقال
من مضمة الى كسرة لانه تخلص من زيادة الثقل ولذلك لم يهملوا فِعِلٌ بل خصوه بالفعل الذي لم يسم فاعله
ثم نبهوا على ان اطراحه في الاسما ليس لمانع يمنعهم ذ ذِكْرٌ لدوبَةٌ وذِعِلٌ في الوَعِلِ وزعم اللغويين
الا ان اكثر النحويين لم يعتدوا بهذا البناء في الاسما لعلمهم انه في الاصل مقصود به اختصاص لفعل الذي
لم يسم فاعله واعتدوا بموازن فِعِلٌ على قلته لانه لم يوجد في غير الاسما ولانه لا مانع له من نفسه اذ
الكسرتان اقل ثقلا من الضمتين وذو الضمتين في الكلام كثير فذو الكسرتين حقيق بكثرة لغاير
الا انه قلت نظائره اتفاقا فلم يبق الا التسليم [illegible] الرباعي المجرد من الاسما ان كان
مفتوح الاول فله وزن واحد فَعْلَلٌ كجعفر وقَرْهَبٍ وهو الثور المسن وان كان مكسور الاول
فله ثلاثة اوزان فِعْلَلٌ كدِرْهَمٍ وهِجْرَعٍ وفِعْلِلٌ كهِجْرِبٍ وحِرْمِلٍ وفِعَلَّلٌ كفِطَحْلٍ وقِمَطْرٍ
وان كان مضموم الاول فله وزنان فُعْلُلٌ كبُرْثُنٍ وجُرْشُعٍ وفُعْلَلٌ كبُرْقُعٍ وجُرْشَعٍ ولم يرده
سيبويه لكن رواه الاخفش من ابنية البصرة والفرا من ابنية الكوفة وزيادة الثقة مقبولة وزعم ان الفتح
في جُرْشُعٍ اكثر من الضم ومما يؤيد رواية هذين الامامين قول العرب مالي من ذلك عُنْدَدٌ اي بدّ
فحاوا به مفكوكا غير مدغم ولا يفعلون ذلك بذي مثلين متحركين لا يوازن فَعَلٌ ولا فَعِلٌ ولا فَعُلٌ

الصفحة الأولى من نسخة لا له لي

ومراد الباقون بالادغام فمن ادغم فلاجتماع مثلين متحركين فى كلمة خالية من الموانع المتقدم ذكرها ومن فك فلان اجتماعهما غير لازم لان ثانى المثلين فى مضارع حيى الفّ وفى واجد اخيه همزة فاعتفر اجتماعهما اذ لم يكن الا فى بعض الاحوال فجاز فيه الوجهان وكذلك يجوز الفك والادغام فى الاخوين ادخوه ونحوه وهو من الخوة فمن ادغم فلان المثلين قد اجتمعا متحركين فى كلمة وليس احدهما للالحاق ولا معهما شئ من سائر الموانع واللفظ به حيّ خوّ ومن لم يدغم فللا يلتبس افعلال مصدر افعلّ وافعالّ بفعالٍ مصدر فعّل وللا يجتمع فى كلمة واحدة اعلالان احدهما الادغام والثانى قلب اللام الاخيرة همزة وكذلك يجوز الفك والادغام ايضا اذا كان اول المثلين ياء الافتعا
نحو افتنّ افتنانا واختتن اختتانا فمن ادغم فلانهما مثلان متحركان فى كلمة وليس معهما شئ من الموانع ومن فك فللا يلتبس افتعل بفعّل ولان تاء الافتعال لا بد ان يليها تاء فكان التقاء المثلين فيه عارضا فاشبه المنفصل وكذلك يجوز الفك والادغام اذا كان اول المثلين نونا هى اخر فعل او علامة رفع او جمع اناث وليس قبلها ساكن صحيح نحو مكّنّى وتأمنّا وتحاجوّنى وتامروّنى اعبد فمن ادغم فلاجتماع مثلين على نحو اجتماعهما فى الامثلة ومن لم يدغم فلانه اجتماع عارض بعد تمام الكلمة باول المثلين ت كمل ايجاز التعريف فى علم التصريف

الصفحة الأخيرة من نسخة لا له لي

إيجاز التعريف
في علم التصريف

لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدِنا محمدٍ وآلهِ وصحبِه وسلَّم

[المقدمة]:

قـــال الفقيرُ إلى رحمةِ ربِّه، المُستوهِبُ مغفرةَ ذنبِه، محمدُ ابنُ عبدِ اللهِ بنِ مالكٍ، الطَّائِيُّ، الجيَّانِيُّ:

أَمَّـــا بعـــدَ حمـــدِ اللهِ الذي لا رَدَّ لكلمتِه، ولا حَدَّ لعظمتِه، والصَّـــلاةِ على صَفْوَةِ العالَمِ وخِيْرَتِه، وناسخِ الشَّرائِعِ بشريعتِه، وعلى آلِه وأصحابِه وأُسرتِه:

فإنَّ التَّصريفَ علمٌ تتَشَوَّفُ إليه[1] الهِمَمُ العلِيَّة، ويتوقَّفُ عليه وُضـــوحُ الحِكَـــمِ العربيَّة، ويَفْتَحُ من أبوابِ النَّحوِ ما كان مُقْفَلاً، ويُفَصِّلُ من أُصوله ما كان مُجْمَلاً، وقد مُكِّنتُ فيه بتوفيق إلاهيٍّ، وســـعدٍ ناصِرِيٍّ، من انْقيادِ الشَّوارِدِ، وازْدِيادِ الفوائدِ، وتَحصيلِ القواعِـــدِ، وتفصـــيلِ المقاصِـــدِ؛ بعـــبارةٍ تُستعذَبُ، وإشارةٍ لا تُستصـــعَبُ، فأَلَّفْتُ ذلكَ في مجموعٍ سَمَّيتُه: **(إيجازَ التَّعريفِ في**

---

[1] أي: تَتَطلَّعُ إليه. اللسان (شوف).

علـمِ التَّصـريف)، والباعثُ على ثَنْيِ عِنانِ العنايةِ إليه، وشَحْذِ سِـنان العـزمِ علـيه، التَّشرُّفُ بخدمةِ مولانا السلطانِ، الملكِ، الناصرِ، صلاحِ الدينِ[٢]، أَعَزَّ اللهُ ببقائِه الدِّينَ والعِبادَ، وأَدامَ مَزِيدَ ارتقائِـه مـا اسْـتمرَّتِ الآبادُ، فلقد اختُصَّ منَ السَّجايا الكريمةِ بأَجملِهـا، ومـن المَزايا العَميمةِ بأَكملِها، فلذلكَ لمْ يَشْغَلْهُ تدبيرُ مملكـتِه الواسعةِ، وأقطارِها الشَّاسعَةِ، عنِ الإعْياءِ في الفضائلِ، والإرْبـاءِ على الأوائلِ، حتّى استَقَلَّ الفُضَلاءُ حاصِلَهم فيما لديه، واضْـمَحَلَّ طائلُهم إذا نظروا إليه، فأعداؤُه من سَطْوَتِه وَجِلُونَ، وأولياؤُه عندَ رُؤيتِه خَجِلُونَ، علماً بأنَّ الأَزمنةَ تَضيقُ عن حَصْرِ مَعالِـيه، والأَلْسِنةَ لا تَضيقُ عن حصرِ شُكرِ أَياديه، لكنَّ المَحَبَّةَ إلـى إنْفـادِ الوُسْعِ داعِيَةٌ، والنُّفُوسَ بِحَسَبِ الإمكانِ في مَراضِيه

---

[٢] الناصـر صلاح الدين (٦٢٧ – ٦٥٨): الملك الناصر، صلاح الدين، أبو المظفر، يوسف بن الملك العزيـز محمـد بـن الملك الظاهر غازي بن الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب؛ فاتح بيت المقـدس، رحمهـم الله أجمعين. ولد بقلعة حلب في رمضان سنة ٦٢٧، وتولى الملك عند موت والده العزيـز سنة ٦٣٤، وعمره سبع سنوات، فقام وزراء أبيه بتدبير مملكته، لا يمضون أمراً إلا بالرجوع إلى عمته الصاحبة ضيفة خاتون، إلى أن توفيت سنة ٦٤٠، فاستقل الناصر بالملك، وأمر ونهى وعمره ١٣ عامـاً، ثم أضاف إلى حلب أعمالاً كثيرة، منها: بلاد الجزيرة وحران والرّها والرقة ورأس عين وحمص، ودخلت الموصل وماردين في طاعته، وأضاف إلى ذلك كله دمشق سنة ٦٤٨، وفي هذه السنة توجه إلى مصر فدخلها عنوة، ثم انهزم عنها إلى دمشق، واستقر فيها إلى أن دهم التتار البلاد، فهرب وتشرد، ثم أسر، وقتله هولاكو في ٢٥ شوال سنة ٦٥٨، وعمل عزاؤه في قلعة الجبل بالديار المصرية فـي ٢٦ ربـيع الآخر سنة ٦٥٩. (انظر ترجمته في: العبر للذهبي (٢٥٦/٥)، والنجوم الزاهرة لابن تغـري بردي (٢٠٣/٧)، ومرآة الجنان لليافعي (١٥١/٤)، وذيل مرآة الزمان لليونيني (٤٦١/١، ٢/ ١٣٤)، والقلائـد الجوهـرية في تاريخ الصالحية لابن طولون (١٤٧/١)، وأمراء دمشق في الإسلام للصفدي (١٠٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١٠/٤)، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (٣٦١/٤)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢٩٩/٥).

ســـاعِيَةٌ، فلهـــذا سَهُلَ إِقدامي على ما أنا فيهِ، وإنْ فُقْتُ الدَّارِينَ، كَحَـــامِلِ المِسْـــكِ إلى دارِينَ[٣]، وفي تَقَبُّلِ اللهِ تعالى تَقَرُّبُ أوليائه بأعمالٍ هي من جُملةِ آلائِه، تمهيدُ المَعْذِرَةِ للأنفُسِ الحَذِرةِ، واللهُ تعـــالى يُسعِفُ بحُصولِ المَنْوِيِّ، وقَبُولِ المَحْفُوظِ والمَرْوِيِّ، بِمَنِّهِ ويُمْنِهِ.

[تعريفُ التّصريفِ]

فصلٌ: التصريف علمٌ يتعلق ببِنيَةِ الكلمةِ، وما لحُروفِها من زِيادةٍ، وأَصالةٍ، وصِحَّةٍ، واعْتِلالٍ، وشِبْهِ ذلك.

[ما يَدخُلُه التَّصريفُ]

ومُـــتَعَلَّقُه مـــنَ الكلمـــاتِ: الأسماءُ التي لا تُشبهُ الحُروفَ، والأَفْعالُ.

[المُجَرَّدُ مِنَ الأَسماءِ والأَفعالِ]

وكُلُّ ما ليسَ بعضُ حُروفِه زائِداً منَ القَبِيلينِ يُسَمَّى مُجَرَّداً.

[أَقْصى ما تَصِل إليه الأسماءُ والأفعالُ بالتَّجرُّدِ]

ولا يَـــتجاوزُ المُجَـــرَّدُ خمسةَ أَحرُفِ إنْ كان اسماً، و(ولا أربعةَ)[٤] أَحرُفٍ إنْ كان فِعْلاً.

---

[٣] داريـــنُ: فُرْضَـــةٌ بالبحريـــنِ يُجلب إليها المسك من الهند، ويُنسب إليها، فيقال: مِسْكٌ دارينَ، ومِسْكٌ داريٌّ. انظر الصحاح واللسان (درن)، ومعجم البلدان لياقوت (٤٣٢/٢).

[٤] ب: " وأربعة ".

[أَقَلُّ ما تُبنى منه الأسماءُ والأفعالُ]

ولا يَنْقُصـــانِ في الوَضْعِ عن ثلاثةِ أَحرُفٍ؛ حَرفٍ مَبْدوءٍ بهِ[٥]، وحرفٍ مَوْقوفٍ عليه، وحرفٍ مَفْصولٍ به بينَهما.

[أَبْنِيةُ الاسمِ الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ]

فالاســمُ المُجَــرَّدُ الثُّلاثــيُّ مَفتوحُ الأَوّلِ، أو مكسورُهُ، أو مضمومُهُ.

ــ والمفتوحُ الأَوَّلِ:

إِمّا ساكنُ الثّاني، نحوُ: كَعْبٍ، وصَعْبٍ[٦].
وإِما مفتوحُ الثّاني، نحوُ: رَسَنٍ، وحَسَنٍ.
وإِمّا مكسورُ الثّاني، نحوُ: نَمِرٍ، وحَذِرٍ.
وإِمّا مضمومُ الثاني، نحوُ: سَبُعٍ، وطَمُعٍ.

ــ و(مكسورُ)[٧] الأَوَّلِ:

إِمّا ساكنُ الثاني، نحوُ: ظِلْفٍ، وجِلْفٍ.
وإِمَّا مفتوحُ الثّاني، نحوُ: إِرَمٍ، وزِيَمٍ[٨].

---

[٥] نهاية السقط من النسخة "ب"، إذ تبتدئُ هذه النسخة بقوله: "وحرفٍ موقوفٍ عليه، وحرف...".

[٦] مثّل ابنُ مالك، رحمه الله تعالى، لهذا البناء بمثالين: الأول اسم، والثاني صفة، وكذا الأمر فيما يأتي من الأبنية.

[٧] ب: "والمكسور".

[٨] إِرَمٌ: حِجــارةٌ تُنصَبُ عَلَماً في المَفازةِ، والجمعُ آرامٌ وأُرُومٌ. وإِرَمٌ: والدُ عادٍ الأولى، وقيل: هي عادٌ الأخيرة، وقيل: هي اسم بلدتهم. اللسان (أرم).

وإمَّا مكسورُ الثّاني، نحوُ: إبِلٍ، وبِلِزٍ[٩].

ـ (ومضمومُ)[١٠] الأوّلِ:

إمّا ساكنُ الثّاني، نحوُ: بُرٌّ، ومُرٌّ.

وإمَّا مفتوحُ الثّاني، نحوُ: نُغَرٍ[١١]، وغُدَرٍ.

وإمَّا مضمومُ الثّاني، نحوُ: طُنُبٍ[١٢]، وجُنُبٍ.

فهذه عشرةُ أبنيةٍ، أَقَلُّها استعمالاً المكسورُ الأوّلِ والثّاني[١٣].

= زِيَمٌ: اسمُ فرسِ جابر بن حنين، وهو في الأصل وصفٌ بمعنى متفرّقٍ، قال سيبويه: لا نعلمُ فِعَلاً جاء صفةً إلا في عِدىً، وهو اسمُ جنسٍ وُصفَ به الجمع، كالسَّفْرِ والرَّكْبِ، وليس بتكسيرٍ؛ لأنه لا نظيرَ له في الجموعِ المكسّرةِ، وزاد المبردُ: قِيَماً. وزاد غيره: زِيَماً، بمعنى: متفرّقٍ غير مجتمع بمكانٍ واحدٍ، وبمعنى: ضَيِّقٍ أيضاً، ورجلاً رِضىً. وفي الممتع: وأمَّا سِوىً وقِيَمٌ من قوله تعالى: (مكاناً سِوىً)، و(ديناً قيماً) فلا حجة فيهما على إثبات فِعَلٍ وصفاً، لأنّ الأوّل في الأصل اسمٌ للشيء المستوي، والثاني في الأصل مصدرٌ. قال: وكذلك قولهم: سَبْيٌ طِيبَةٌ، وماءٌ رِوىً، وماءٌ صِرىً، لا حُجَّةَ في شيءٍ من ذلك على إثباتِ فِعَلٍ في الصفات؛ لأنّ جميع ذلك لا يُطابقُ موصوفَه: أما طِيبَةٌ فإنه مؤنث اللفظ، وهو تابع لمذكرٍ، وأما رِوىً وصِرىً، فيوصف بهما الجمع والمفرد على صورة واحدة، وقد تقدم أن الصفة إذا كانت كذلك كان محكوماً لها بحكم الأسماء. وانظر الكتاب (٤/٢٤٤)، والمقتضب للمبرد (١/١٩٢)، ونكت الشنتري (٢/١١٤٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢١-٢٢)، وشرح المفصل له (٦/١١٣)، والممتع لابن عصفور (١/٢٢-٢٥)، والبحر لأبي حيان (٨/٥٦).

[٩] البِلِزُ والبِلِزُّ: الرجلُ القصير، والمرأة القصيرة، والضخمة المكتنزة، وقيل: والخفيفة أيضاً. اللسان والتاج (بلز).

[١٠] ب: "والمضموم".

[١١] النُّغَرُ: ضَرْبٌ منَ العصافيرِ، وقيل: يُشبه العصافيرَ، أحمرُ المنقارِ، وأُصولِ الحنكِ، وقيل: هو من صِغارِ العصافيرِ تراه أبداً صغيراً ضاوياً، والجمع: نِغْرانٌ. اللسان (نغر).

[١٢] الطُّنْبُ والطُّنُبُ: حَبلُ الخِباءِ والسُّرادِقِ ونحوهما، والوَتِدُ، وعِرْقُ الشّجرِ، وعصب الجسد، والطرف والناحية، وسَيْرٌ في القوس العربية. اللسان (طنب).

[١٣] إذْ لم يأتِ على فِعِلٍ اتفاقاً إلا إبِلٌ، وأمَّا بِلِزٌ فقال بعضُهم: الأصلُ فيه بِلِزٌّ، بتشديد الزاي، فمخفّفها فرعٌ عنه، ولذا لا يُعتدُّ به؛ لأن الكلام عن الأبنية الأصول. وذكروا غير إبِلٍ وبلزٍ عدداً من الأمثلة، =

وأَهملوا مكسورَ الأوّلِ مضمومَ الثّاني[١٤]؛ لأنَّ الكسرةَ ثقيلةٌ، والضّـــمّةَ أَثْقَلُ منها، فكَرِهوا الانتقالَ من مُستثقَلٍ إلى أَثْقَلَ منه،

– والمتأمّلُ فيها يجدها لغاتٍ فرعيةً،أو ضعيفةً، أو حكايات أصواتٍ مما استعمل في زجر الدّوابّ، أو في غير ذلك، وهي:

١ــ إِدٌ للأتان الوحشية، والوَلود من النساء.

٢ــ ولا أفعلُ ذلك إِدَ الأبَدِ.

٣ــ حِبرٌ: للصّفرة تعلو الأسنان.

٤ــ بِلِصٌ: لطائرِ البَلَصُوصِ.

٥ــ عِبِلٌ: اسم بلد.

٦ــ حِلِزٌ: للرّجُلِ البخيل الضيّق.

٧ــ جِلِخْ جِلِبْ، جِلِخْ طِلِبْ، خِلِجْ جِنِبْ، حِلِجْ بِلِجْ، جِلِنْ بِلِنْ: لعبةٌ للصّبيان.

٨ــ جِحِطْ جِحِظْ، إِحِطْ، إِحِظْ، إِجِطْ: زجر للغنم.

٩ــ جِحِضْ: زجر للكبش.

١٠ــ جِطِحْ: زجر للعنز.

١١ــ إِجِصْ: زجر للعنز والجمل.

١٢ــ جِظِرْ: زجر للعنز والجمل أيضاً.

١٣ــ إِجِدْ: زجر للإبل، وقيل: للخيل.

١٤ــ بِذِخْ بِذِخْ: زجر للبعير.

١٥ــ تِغِرْ تِغِرْ، تِقِرْ تِقِرْ: حكاية للضحك.

١٦ــ دِبِــسٌ، إِثِرٌ: خلاصةُ السَّمْن، إِطِلٌ، إِبِطٌ، مِسِكٌ، خِطِبٌ، نِكِحٌ، سِلِمٌ: كُلُّها لغاتٌ في ساكن العينِ منها.

١٧ــ إِجِدٌ: للناقة القويّة، حِبِكٌ: لغاتٌ من أُجُدٍ وحُبُكٍ.

١٨ــ إِقِطٌ: لغة في أَقِطٍ.

١٩ــ مِشِطٌ: لغة في مِشْطٍ، مثلث الفاء ساكن العين.

وانظر ليس في كلام العرب لابن خالويه (٩٦)، والمنصف لابن جني (١٨/١)، ونظم الفــرائد لابن مالك (٦/أ)، والممتع لابن عصفور (٦٥/١)، وبغية الطالب لابن الناظم (١٤)، والارتشــاف لأبــي حيان (١٩/١)، والمرادي على الألفية (٢١٩/٥)، وشرح ركن الدين على الشافية (٣٢٨/١)، والمزهر للسيوطي (٦٥/٢).

[١٤] ذكــروا على ذلك لفظةً واحدةً، وهي: حِبِكٌ، والحِبُكُ: تكسُّرُ كلِّ شيءٍ، كالرَّملِ والماءِ، إذا مرت به الــريح، وقــد وردت هــذه اللفظة قراءةً في قوله تعالى: (والسماءِ ذاتِ الحُبُك) في الآية ٧ من سورة الذاريات.

وليس كذلك الانْتِقالُ من ضمَّةٍ إلى كسرةٍ؛ لأنّه تَخَلُّصٌ من زِيادَةِ الـــثِّقَلِ، ولذلـــك لم يُهْمِلُوا (فُعِلٌ)؛ بل خَصُّوه بالفِعْلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُـــه، ثُـــمَّ نَبَّهُوا على أنَّ اطِّراحَهُ في الأسماء ليس لِمانعٍ فيه، بقولِهـــم: دُئِلٌ[١٥] لدُوَيْبَّةٍ، ووُعِلٌ[١٦] في الوَعِلِ، و(رُئِمٌ)[١٧] للسَّهِ، إلا أنَّ أكـــثرَ النَّحويِّينَ لم يَعْتَدُّوا بهذا البِناءِ في الأَسْماءِ؛ لعلمِهم أنه فـــي الأصـــلِ مقصودٌ به اخْتِصاصُ الفِعْلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه،

= وخرّجتُ هذه القراءة بما يلي:

١ــ سهوٌ من القارئ: هذا التوجيه ذكره ابن جني في المحتسب.

٢ــ تداخلـــت على القارئ لغتا الحِبِك بكسرتين والحُبُك بضمتين، فنطق بالحاء على اللغة الأولى والباء على اللغة الثانية: وهذا التوجيه عن ابن جني كذلك.

٣ــ إن القارئ لما نطق بالحاء مكسورة ذَهِلَ وتوهَّم أنه نطق بها مضمومة على لغة من ضم الحاء والباء، فجاء بالباء مضمومة على هذه اللغة: توجيه ذكره الجاربردي.

٤ــ إن القارئ لما نطق بالحاء مكسورة على لغة من يقول (حِبِكٌ) تنبَّه إلى أن القراءة الأشهر هي (الحُبُك) بضمتين، فعدل في الباء إلى القراءة المشهورة: توجيه ثالث لابن جني.

٥ــ إن القارئ كسر الحاء إتباعاً لكسرة تاء (ذاتِ)، ولم يعتدَّ باللام الساكنة، في (الحبك)؛ لأن الساكن حاجز غير حصين: توجيه ذكره أبو حيان.

ولا يخفى ما في هذه التوجيهات جميعها من التكلف، كما لا يخفى إمكان إسقاطها جميعها.

بقي أن يقال: في هذه اللفظة (الحبك) تسع قراءات.

وانظر جميع القراءات وتوجيهاتها، وما يمكن أن ترد به في: المحتسب (٢/٢٨٧)، وشواذ ابن خالويه (١٤٥)، وشواذ الكرماني (٢٢٩)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢٠٢١-٢٠٢٢)، والشـــافية (١٠-١٢)، وشرحها لمصنفها (٥/أ)، وللرضي (١/٣٩)، وللجاربردي (٣٠)، وإيجاز التعريف لابن إياز (٥/٢)، وبغية الطالب لابن الناظم (٨)، والارتشاف لأبي حيان (١/١٩)، والبحر له أيضاً (٨/١٣٤)، والتصريح للأزهري (٢/٣٥٥).

[١٥] الدُّئِلُ: دُوَيْبَّةٌ شبيهةٌ بابنِ عرسٍ، وقيل: دُوَيْبَّةٌ كالثَّعلبِ. الصحاح واللسان (دأل).

[١٦] الوَعِلُ والوَعِلُ والوُعِلُ: تَيْسُ الجبل. التهذيب للأزهري (وعل: ٣/٢٠١)، والمحكم لابن سيدة (٢/٢٦٠)، واللسان (وعل).

[١٧] أ: " زُيم ". تصحيف. والسَّتْهُ والسَّتَهُ والسَّهُ: الاستُ. اللسان (رأم، سته).

واعْـتَدُّوا بِمُـوازِنِ (فِعِـلٍ)، علـى قِلَّتِه؛ لأَنَّه لم يُوجَدْ في غيرِ الأسـماءِ، ولأنَّه لا مانِعَ له من نفسِه؛ إذِ الكسرتانِ أَقَلُّ ثِقَلاً منَ الضَّـمَّتينِ، وذُو الضَّمَّتَينِ في الكلامِ كثيرٌ، فذُو الكسرتينِ حقيقٌ بكثرةِ النَّظائِرِ، إلا أَنَّه قَلَّتْ نَظائِرُهُ اتِّفاقاً، فلمْ يَسَعْ إلا التَّسليمُ.

[أَبْنِيَةُ الاسمِ الرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ][18]

فَصْلٌ: الرُّباعِيُّ المُجَرَّدُ منَ الأسماءِ

إِنْ كـان مفـتوحَ الأَوَّلِ فله وزنٌ واحدٌ: (فَعْلَلٌ)، كجَعْفَرٍ، و(قَرْهَبٍ)[19]، وهو الثَّورُ المُسِنُّ.

وإِنْ كان مكسورَ الأَوَّلِ فله ثلاثةُ أَوْزانٍ:

(فِعْلَلٌ)[20]:

---

[18] كانـت القسمةُ العقليةُ تقتضي أن يكون للاسمِ الرّباعيّ ثمانية وأربعون بناءً؛ لأنّ للفاءِ ثلاثةَ أحوالٍ هي الحركات الثلاثُ، وللعين أربعة أحوالٍ هي الحركات الثلاث والسّكونُ، وإذا ضُرِبَ ثلاثةٌ في أربعةٍ خرجا اثنا عشرَ بناءً، وللام الأولى أربعة أحوالٍ أيضاً كالعين، وإذا ضُرِبَ اثنا عشر، وهي أبنية الفاء مع العين، في أربعة خرج ثمانية وأربعون بناءً، تسقط ثلاثة منها لاشتمالها على التقاء الساكنين، وذلك محذور، وهي فتح الفاء مع سكون العين واللام الأولى، أو ضمها مع سكونهما، أو كسرها مع سكونهما، فيبقى خمسة وأربعون بناءً، ولم ينقل منها إلا خمسة متفق عليها، وسادس الذي أضافه الأخفش، استثقالاً للباقي، واستغناءً بالثلاثي عنها لخفته. انظر شرح الشافية للرضي (٤٧/١)، وللبزدي (٤٣/١).

[19] أ: "قَرْهَبٌ". تصحيف.

٢٠ يـرى الجاربـردي أن في ثبوت فِعْلَلٍ بحثاً، لأنَّ دِرْهَماً مُعرَّبٌ، وهِبْلَعاً وهِجْرَعاً رُباعيّانِ إن قلنا بأصـالة الهاء، وثلاثيان إن قلنا بزيادتها، كما هو مذهب الأخفش فيهما. والحقُّ ثبوتُ هذا الوزنِ، على قلّة أمثلته، لأمورٍ:

أولها: لنا ان لا نسلِّم تعريبَ درهم.

وثانـيها: وأن لا نسـلم زيـادةَ هاء هبلع وهجرع، كما هو مذهب الأخفش، فقد حكم بأصالتها عدد غير قليل من الأئمة، كالخليل وسيبويه والمبرد والأصمعي وغيرهم. =

كدِرْهَمٍ، وهِجْرَعٍ[٢١].

و(فِعْلِلٌ): كهِجْرِسٍ، وخِرْمِلٍ[٢٢].

و(فِعَلْلٌ): كفِطَحْلٍ، وقِمَطْرٍ[٢٣].

وإنْ كان مضمومَ الأوّلِ فله وزنانِ:

(فُعْلُلٌ) كبُرْثُنٍ، وجُرْشُعٍ[٢٤].

و(فُعْلَلٌ): كبُرْقَعٍ، وجُرْشَعٍ.

- وثالـثها: أن أمثلته غير محصورة في هذه الثلاثة، فقد جاء على فِعْلَلٍ أيضاً: قِلْعَمٌ: للمُسنِّ الهرم، والطويل، وهو علمٌ أيضاً، وقِلْفَعٌ: للطّين الذي إذا نضب عنه الماءُ يبس وتشقّق، وقِرْطَعٌ: لقملٍ أحمر يكون في الإبل.

ورابعُهـا: أنّ الملحقَ يستدعي وجودَ الملحقِ به، وقد تحقّقَ الملحقُ، وهو العِثْيَرُ وما شابهه، فيكون الملحقُ به متحقّقاً.

وانظـر الكـتاب (٢٨٩/٤)، والمقتضـب للمبرد (١٠٦/٢٠٤،٢/١)، والأصول لابن السراج (١٨٣/٣)، والمنصف لابن جني (٢٥/١)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٦، ٢٠٤-٢٠٥)، والممتع لابن عصفور (٦٦/١، ٢١٩)،وشرح الشافية للجاربردي(٣٤)، والليزدي (٤٣/١-٤٤).

[٢١] الهِجْـرَعُ والهَجْرَعُ والهَرْجَعُ: الطويلُ، وقيل: الطويل الأعرج، والأحمق، والشجاع، والجبان، ومن وَصْفِ الكلاب السَّلُوقيَّةِ الخِفاف. اللسان (هجرع).

[٢٢] الهِجْـرِسُ: ولد الثّعلب، وقيل: نوعٌ من الثعالب، وقيل: جميع ما تَعَسَّس من السِّباعِ ما دون الثعلب وفوق اليربوع، وقيل: القرد. اللسان (هجرس).

والخِرْمِلُ: المرأة الرَّعناءُ، وقيل العجوز المتهدِّمة الحمقاء. وناقة خِرْمِلٌ: مُسِنَّةٌ. اللسان (خرمل).

[٢٣] الفِطحَل: دهرٌ لم يُخلَقِ الناسُ فيه بَعدُ، وزمنُ نوحٍ عليه السلام، وسئل رؤبة عن زمن الفطحل، فقال: أيـام كانـت الحجارة فيه رِطاباً، ويقال: عام الفطحل: عام الخِصْبِ والرِّيفِ، والفطحل: السَّيل، وجمل فطحل: ضخم. اللسان (فطحل).

القِمَطْـرُ: الجمـلُ القويُّ السَّريعُ، وقيل: الجمل الضخم القويُّ، ورجل قِمَطْرٌ وقِمَطْرِيٌّ: قصير ضخم، وامـرأة قِمَطْـرَةٌ: قصـيرة عريضة. والقِمَطْرُ والقِمَطْرَةُ: شبه سَفَطٍ من قصبٍ، وذئبٌ قَمَطْرُ الرِّجل: شديدُها، وكلب قِمَطْرُ الرِّجل: إذا كان به عُقَّالٌ من اعوجاج ساقيه. اللسان (قمطر).

[٢٤] الجُرْشُعُ: العظيم الصدر، وقيل: الطويل، وخصه الجوهري بالإبل، وزاد: المنتفخ الجنبين. الصحاح واللسان (جرشع).

ولم يَرْوِهِ سيبويه[٢٥]، لكن رواهُ الأخفشُ[٢٦] من أَئِمَّةِ البصرةِ، والفَرّاءُ[٢٧] من أَئِمَّةِ الكوفةِ، وزيادةُ الثِّقَةِ مقبولةٌ.

وزَعمَ الفَرّاءُ أنَّ الفتحَ في جُرْشَعٍ أكثرُ منَ الضَّمِّ[٢٨].

ومِمَّا يُؤيِّدُ رِوايةَ هذينِ الإمامينِ قولُ العربِ: ما لي منْ ذلك عُنْدَدٌ [٢٩]؛ أي: بُدٌّ، فجاؤُوا به مفكوكاً، غيرَ مُدْغَمٍ، ولا

---

[٢٥] سيبويه (... – ١٨٠): أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، شيخ شيوخ النحاة.
ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (٤٨-٥٠)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (٦٦-٧٤)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (١٠٥)، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي المعري (٩٠-١١٢)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (٥٤-٥٨)، وإنباه الرواة للقفطي (٢/٣٤٦-٦٠)،والبلغة للفيروزبادي(١٦٣-٦٥)، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (٢٤٢-٤٥)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٢٢٩-٣٠).

[٢٦] الأخفش (...– ٢١٥): أبو الحسن، سعيد بن مسعدة المجاشعي، شيخ البصرة بعد سيبويه، وأخذ عنه.
ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (٥٠-٥١)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (٧٤-٧٦)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (٦٨)، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي المعري (٨٥-٩٠)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (١٠٧-١٠٩)، وإنباه الرواة للقفطي (٢/٣٦-٤٤)، والبلغة للفيروزابادي (١٠٤-١٠٥)، وإشارة التعيين لليماني (١٣١-٣٢)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٥٩٠-٩١).

[٢٧] الفراء (...– ٢٠٧): أبو زكرياء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، شيخ الكوفة بعد الكسائي.
ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (٥١)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (١٤٣-٤٦)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (٨٦-٨٨)، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي المعري (١٨٧-٨٩)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (٨١-٨٤)، وإنباه الرواة للقفطي (٤/١-١٧)، والبلغة للفيروزابادي(٢٣٨)، وإشارة التعيين لليماني (٣٧٩)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٣٣٣).

[٢٨] انظر الكتاب (٤/٢٨٩)، والتكملة لأبي علي (٥٤٠)، والمنصف لابن جني (١/٢٧)، والجمل للزجاجي (٣٩١)، وأمالي ابن الشجري (٢/٣٣٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/١٣٦)، وشرح الملوكي له (٢٦)، والممتع لابن عصفور (١/٦٧)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/٢٠٢٢)، وشرح الخلاصة لابن الناظم (٨٢٤)، والمساعد لابن عقيل (٤/١٥)، وقال ابن مالك في التسهيل (٢٩١): "وتفريع، فُعَلَلٍ على فُعْلُلٍ أظهر من أصالته".

[٢٩] انظر التهذيب للأزهري (عند: ٢/٢٢٣)، والمحكم لابن سيده (٢/١٦)،والجمهرة لابن دريد(٣/٣٤٩، ٤٥٥)، وتفسير أبنية سيبويه لأبي حاتم السجستاني (١١٢)، واللسان (عند).

يفعلــونَ ذلك بذى مِثْلينِ مُتحرِّكَينِ لايُوازِنُ (فَعَلاً)، ولا (فِعَلاً)، ولا (فُعَلاً)، ولا (فُعُلاً)، ولا (فِعِلاً)[٣٠]، إلا إذا كان أحدُهما مزيداً للإلْحاقِ، كقَرْدَدٍ [٣١]، أو كان ما قبلَهما مَزِيداً للإلحاقِ، نحوُ: أَلَنْدَدٍ بمعــنى الأَلَــدِّ [٣٢]، ومعلومٌ أنَّ عُنْدَداً ليس مُوازِناً لِفَعَلٍ وأَخواتِه، فَيَتَعَيَّــنُ كونُه مُلحَقاً بفُعْلَلٍ؛ إمّا بزِيادةِ إحدى الدَّالينِ، فيكونُ منَ العُنُودِ، وإمّا بزيادةِ النُّونِ قبلَها، فيكونُ منَ الإعدادِ.

وأيضــاً إذا ثبــتَ (فُعْلَــلٌ)[٣٣] كان للضَّمَّةِ ثلاثةُ مواقعَ في الرُّباعــيِّ، وللكسرةِ أربعةٌ، وللفتحةِ خمسةٌ، فتَثْبُتُ المَزِيَّةُ للفتحةِ بموقعٍ خامسٍ.

فلــو لــمْ يكــنْ (فُعْلَلٌ) مُثبَتاً كان للفتحةِ أربعةُ مواقعَ: فاءُ (فَعْلَــلٍ) ولامُه الأولى، وعينُ (فِعَلْلٍ)، ولامُ (فِعْلَلٍ) الأولى؛ على عــددِ مواقــعِ الكســرةِ، وهُنَّ: فاءُ (فِعْلِلٍ) ولامُها الأولى، وفاءُ (فِعْلَــلٍ) و(فِعَلْلٍ)، فكان يَفوتُ (التَّنبيهُ)[٣٤] على كَونِ الفتحةِ أَخفَّ

---

[٣٠] ضــبط الأبنــية فــي " ب " غير مستقيم، فيما عدا البناء الأول، والبناءان الأخيران ليسا في " أ "، والتصويب عن التسهيل (٣٢١)، وشرحه لابن عقيل (٢٥٥/٤)، وللسلسيلي (١١١٨/٣)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢١٧٦/٤).

[٣١] القَــرْدَدُ والقُرْدُودُ والقُرْدُودَةُ: ما ارتفع من الأرض وغَلُظ، وقالوا في وصفه: قُرنةٌ إلى جنب وَهْدَةٍ، وقال الأصمعي: القَرْدَدُ: نحوُ القُفِّ. والقَرْدَدُ أيضاً: الأرض المستوية. اللسان (قرد).

[٣٢] الأَلَــنْدَدُ واليَلَــنْدَدُ: الأَلَدُّ، وهو الخَصِمُ الجَدِلُ الشّحيحُ الذي لا يَزِيغُ إلى الحَقِّ، شديدٌ في خصومته، ووزنُه (أَفَنْعَلٌ)، انظر سفر السعادة للسخاوي (٨٩/١)، وشرح الرضي على الشافية (٢٥٤/١)، واللسان (لدد).

[٣٣] ب: "الفُعْلَلُ".

[٣٤] أ: " الشّبه ". تحريف.

في الاستعمالِ، وأحقَّ بِسَعَةِ المَجالِ، وقد نُبِّهَ على ذلك أيضاً في الخُماسِيِّ المُجَرَّدِ.

[أبنيةُ الاسمِ الخُماسِيِّ المُجَرَّدِ][٣٥]

وله أربعةُ أَوزانٍ:

فَعَلْلَلٌ: بفتحِ الأوّلِ والثّاني والرَّابع، كسَفَرْجَلٍ، وهَمَرْجَلٍ[٣٦].

وفَعْلَلِلٌ: بفتحِ الأَوّلِ والثّالثِ، كقَهْبَلِسٍ، وجَحْمَرِشٍ[٣٧].

---

[٣٥] القسمة العقلية تقتضي أن تكون أبنية الاسم الخماسي المجرد مئة واثنين وتسعين بناءً، وذاك، كما فعلنا مع الاسم الرباعي، لأن للفاء ثلاثة أحوالٍ هي الحركات الثلاث، وللعين أربعة أحوالٍ هي الحركات الثلاث والسكون، وإذا ضرب ثلاثة في أربعة خرج اثنا عشر بناءً، وللام الأولى أربعة أحوالٍ كالعين، وإذا ضرب اثنا عشر في أربعة خرج ثمانية وأربعون بناءً، وللام الثانية أربعة أحوالٍ أيضاً، وإذا ضرب ثمانية وأربعون في أربعة خرج مئة واثنان وتسعون بناءً، يسقط منها واحد وعشرون بناءً، لستعذر النطق بها، لاشتمال ثلاثة منها على التقاء ثلاثة سواكن، وثمانية عشر لاشتمالها على التقاء ساكنين؛ إذ يسقط لامتناع سكون العين واللامين الأولى والثانية ثلاث حالات الفاء، ويسقط لامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام الثانية، ويسقط لامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين، فهذه الإحدى والعشرون صورة الساقطة. فيبقى مما يمكن النطق به مئة وواحد وسبعون بناءً، ولم يستعمل منها، استثقالاً لها، واستغناءً بالثلاثي عنها، إلا الأربعة المذكورة في المتن اتفاقاً، وما أضافه بعضهم عليها غير معتد به. وانظر شرح الرضي (١/٤٧-٤٨)، واليزدي (١/٤٦).

[٣٦] الهَمَرْجَلُ: الجَوادُ السَّريعُ، وعمَّ به السيرافي كلَّ خفيفٍ سريعٍ، والهَمَرْجَلَةُ منَ النُّوقِ السريعةُ، والنّجيبةُ، وعن ابن الأعرابي: الهَمَرْجَلُ: الجملُ الضّخم، وعد الجوهري الميم زائدةً. انظر الصحاح واللسان (هرجل، همرجل).

[٣٧] القَهْبَلِسُ: الذَّكَرُ، وقيل: الكَمَرَةُ منه، والقملة الصغيرة، والضخمة من النساء، والأبيض الذي تعلوه كدرة. اللسان (قهبلس).

الجَحْمَرِشُ: المرأة الثقيلة السمجة، والعجوز الكبيرة، وقيل: العجوز الكبيرة الغليظة، ومن الإبل: الكبيرة السن، ومن الأفاعي: الخشناء الغليظة، ومن الأرانب: الضخمة، وقيل: والمرضع. انظر اللسان (جحمرش).

وفِعْلَلٌ: بكسرِ الأوّلِ، وفتحِ الثّالثِ، كقِرْطَعْبٍ، وجِرْدَحْلٍ[٣٨].

وفُعَلْلِلٌ: بضمِّ الأوّلِ، وفتحِ الثّاني، (وكسرِ الرّابعِ)[٣٩]، كقُذَعْمِلٍ، وخُبَعْثِنٍ[٤٠].

فهذه عِشرونَ مثالاً للمُجرَّدِ منَ الأسماءِ.

[الانتصارُ لسيبويهِ في إلغائِه فُعْلَلاً]

وقد يُنتَصَرُ لسيبويهِ[٤١]، رحمه اللهُ، في إلغائِه (فُعْلَلاً) بأنْ يُقالَ: سَلَّمْنا صِحَّةَ نقلِه عنِ العربِ، إلا أنّه فرعٌ على (فُعْلُلٍ)؛ لأنَّ كُلَّ ما نُقِلَ فيه الفتحُ نُقِلَ فيه الضَّمُّ، ولا يَنعكسُ، فلو كان (فُعْلَلٌ) أصلاً كغيرِهِ منَ الرُّباعيِّ لَجازَ أنْ يَنفرِدَ عن (فُعْلُلٍ)، فعُلِمَ بذلك أنَّ فَتْحَ ما فُتِحَ لم يكنْ إلا فِراراً من توالي الضَّمَّتينِ ليس بينَهما إلا ساكنٌ، وهو حاجزٌ غيرُ مَنيعٍ، فكان عُدُولُهم عن

---

[٣٨] قِرْطَعْبٌ: يُقال: ما عليه قِرْطَعْبَةٌ؛ أي: قطعةُ خِرقةٍ، وما له قِرْطَعْبَةٌ؛ أي: ما له شيءٌ، وما عنده قرطعبة؛ ولا قُذَعْمِلَةٌ ولا سَعْنَةٌ ولا مَعْنَةٌ؛ أي ما عنده شيء. اللسان (قرطعب).

الجِرْدَحْلُ: الغليظ الضخم، يقال: جمل جِرْدَحْلٌ، وناقة جِرْدَحْلٌ، ورجلٌ جِرْدَحْلٌ: إذا كانزا كذلك، ونقل عن المازني أن الجِرْدَحْلَ أيضاً: الوادي. اللسان (جردحل).

[٣٩] ليس في "ب".

[٤٠] القُذَعْمِلُ: القصيرُ الضَّخمُ منَ الإبلِ، وناقةٌ قُذَعْمِلَةٌ: قصيرة، وامرأة قُذَعْمِلَةٌ: قصيرة خسيسة، والقُذَعْمِلُ والقُذَعْمِيلُ: الشيءُ اليسيرُ الحقيرُ، وما في السماء قُذَعْمِلَةٌ: أي ما فيها شيء من السحاب، وما أصبت منه قُذَعْمِيلاً: ما أصبت منه شيئاً، وما عنده قُذَعْمِلَةٌ ولا قِرْطَعْبَةٌ: أي ليس له شيء، وشيخ قُذَعْمِيلٌ: كبير. اللسان (قذعمل).

الخُبَعْثِنُ والخُبَعْثَنَةُ: الرجل القوي الشديد، وعن أبي عبيدة: الرجل الشديد الخَلْقِ العظيمه، وعن الليث: الخُبَعْثِنُ من كل شيءٍ: التَّارُّ البَدَنِ، وقيل: هو العظيم الشديد من الأُسدِ، وتيسٌ خُبَعْثِنٌ: غليظ شديد، وناقة خُبَعْثَنَةٌ: حَرِيزَةٌ. اللسان (خبعثن).

[٤١] الكتاب (٤/٢٨٩).

(فُعْلُــلٍ) إلى (فُعْلَلٍ)[٤٢] شبيهاً بعُدُولِهم في جمعِ (جَدِيدٍ)[٤٣] ونحوِهِ من (فُعُلٍ) إلى (فُعَلٍ) تَخَلُّصاً من توالي الضَّمَّتَينِ، وكان مُقْتَضى الدَّلــيلِ أنْ يَفِرُّوا إلى السّكونِ، إلا أنّه مَنَعَ منه في (فُعْلُلٍ) خوفُ الــتِقاءِ السّــاكنينِ، وفي (جُدُدٍ) ونحوِهِ خوفُ إدغامِ اسمٍ لا يُشبِهُ الفِعلَ، فَلُجِئَ إلى (شَبِيهِ)[٤٤] السُّكونِ في الخِفَّةِ، وهو الفتحُ.

[أَبْنِيَةُ ماضي ومضارع الفِعْلِ الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ]

فَصْــلٌ: وأَمَّا المُجَرَّد منَ الأَفْعالِ فللثلاثيِّ منه ثلاثةُ أَوْزانٍ: (فَعَــلَ) مفتوحُ العينِ، كضَرَبَ، و(فَعِلَ) مكسورُ العينِ، كشَرِبَ، و(فَعُلَ) (مضمومُ العينِ)[٤٥]، كقَرُبَ[٤٦].

[مضارِعُ فَعَلَ]

فمضــارِعُ الأَوّلِ: مكسورُ العينِ، أو مضمومُها، كيَضْرِبُ، ويكْتُــبُ. ولا تُفْتَحُ إلا وهي، أو لامُه، حرفُ حَلْقٍ، نحوُ: يَسْأَلُ، ويَقْرَأُ. وقد لا تُفْتَحُ معَ كَوْنِها، أو كَوْنِ اللامِ، حرفَ حَلْقٍ، نحوُ: يَنْحِتُ، ويَمْنِحُ[٤٧]، ويَلْغَبُ[٤٨]، ويَبْلُغُ.

---

[٤٢] ب: " عن فعْلٍ إلى فعَلٍ ".

[٤٣] ب: " جُدُد ".

[٤٤] ب: " شبه ".

[٤٥] ب: " مضمومها ".

[٤٦] انظر الحاشية (٩٠) ص (٢٨) .

[٤٧] مَنَحَ يَمْنَحُ ويَمْنِحُ، وهي المِنْحَةُ والمَنِيحَةُ. قال أبو عبيدة: والمِنْحَةُ عندَ العربِ على معنيين؛ أحدُهما: أن يُعطي الرجلُ صاحبَه المالَ هبةً أو صلةً فيكون له، وأمّا المِنْحَةُ الأخرى فأنْ يَمْنَحَ الرّجلُ أخاه ناقةً أو شاةً يحلبُها زماناً وأياماً ثم يردُّها. اللسان (منح).

[٤٨] لَغَبَ يَلْغُبُ، بالضَّمِّ، ولَغِبَ بالكسر لغة ضعيفة، يَلْغَبُ: أَعْيا أَشَدَّ الإعياءِ. اللسان (لغب).

وشَـــذَّ الفـــتحُ فـــي مُضارِع (أَبَى)، وليس حرفُ الحلقِ إلا فاؤُهُ[٤٩].

[مُضَارِعُ فَعِلَ]

ومضارعُ (فَعِلَ) مفتوحُ العينِ، نحوُ: شَرِبَ يَشْرَبُ.

وجـــاء بفتحٍ وكسرٍ مضارعُ: حَسِبَ، ونَعِمَ، ويَئِسَ، ويَبِسَ، وبَئِسَ، ووَغِرَ، ووَحِرَ، ووَلِهَ، ووَهِلَ[٥٠].

وبكســـرٍ وحـــدَهُ مضـــارعُ: ورِثَ، ووَلِيَ، ووَرِعَ، ووَثِقَ، ووَمِقَ، ووَفِقَ، ووَرِمَ، ووَرِيَ المُخُّ؛ أي: اكْتَنَزَ[٥١].

---

[٤٩] ذكـــروا مـــن ذلك أيضاً: قَلَى يَقْلَى، وغَسَى اللَّيلُ يَغْسَى، وسَلَى يَسْلَى، وجَبَى يَجْبَى، وعَسَى يَعْسَى، وقَـــنَطَ يَقْنَطُ، وركَنَ يَرْكَنُ، وزَكَنَ يَزْكَنُ، وعَضَضْتَ تَعَضُّ، وشَجَى يَشْجَى، وعَثَا يَعْثَى، وقد وُجِّهَ هذا المذكور بتوجيهات عدَّة، منها: أنه لغات عامرية أو طائية، ومنها أنه من تراكب اللغات وتداخلها، ومنها تشـــبيه المختوم بألف بالمختوم بالهمزة، وغير ذلك، وانظر الكتاب (١٠٦/٤)، والخصائص لابن جني (٣٧٤/١)، والمنتخـــب لكراع النمل (٥٦٠/٢)، ونزهة الطرف للميداني (١٠٠)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤١)، والممتع لابن عصفور (١٧٨/١)، وشرح الرضي على الشافية (١٢٣/١).

[٥٠] وَغِرَ: تَوَقَّدَ غَيْظاً، ووَحِرَ: امتلأ حقداً، وولِهَ: ذهب عقلُه لفقد ما يُحبُّ، ووَهِلَ: فَزِعَ أو نَسِيَ.
وجاء غير ما ذكره أيضاً: ولَغَ الكلبُ في الإناءِ، ووَبِقَ: هلك، ووَحِمَتِ الحبلى.
وانظـــر: المنتخب لكراع النمل (٥٦١/٢)، والتسهيل لابن مالك (١٩٥)، وشرحه لمصنفه (٤٣٨/٣)، ولابن عقيل (٥٨٨/٢)، وللسلسيلي (٨٤٢/٢)، والارتشاف لأبي حيان (٧٦/١)، والمزهر للسيوطي (٢/ ٣٧٩.

[٥١] وجـــاء أيضاً: وَجِدَ به: أَحَبَّه، وعليه: حزن عليه، ووَعِقَ عليه: عَجِلَ، ووَرِكَ: اضطجع على وركه، ووَكِمَ: اغتمَّ، وقِهَ: سمع وأطاع، وآنَ يَئِين، وتاه يتيه، ووَفِقَ الفرسُ، ووَهِمَ، ووَعِمَ الدّار: قال لها: عمي صباحاً، وطاح يطيح، ووَطِئَ يَطَأُ، ووَسِعَ يَسَعُ، والأصل في الأخيرين: يَوْطِئُ ويَوْسِعُ، ثم فتحت العين بعد حذف الواو لأجل حرف الحلق. وانظر مراجع الحاشية السابقة.

[اسما الفاعِلِ والمفعولِ والمصدرُ المقيس من الثلاثيِّ المجرّدِ]

واســمُ الفاعِلِ من (فَعَلَ) مُتَعَدِّياً كان أو لازماً، ومن (فَعِلَ) المتعدّي على وزنِ (فاعِلٍ)، نحوُ: ضارِبٍ، وذاهِبٍ، وشارِبٍ.

واسمُ المفعولِ منهما على وزنِ (مَفْعُولٍ)، نحوُ: مضروبٍ، ومشروبٍ.

والمصــدرُ المَقِــيسُ من مُتَعدِّيهما على وزنِ (فَعْلٍ)، كأَكَلَ أَكْلاً، وقَضَمَ قَضْماً.

ومن (فَعَلَ) اللازِمِ [غيرِ المُفْهِمِ صَوتاً، أو غَرِيزةً][٥٢]، على وزنِ (فُعُولٍ)، نحوُ: جَلَس جُلُوساً.

ومن (فَعِلَ) اللازِمِ على فَعَلٍ.

واسمُ الفاعِلِ [منه][٥٣] على (فَعِلٍ)، أو (أَفْعَلَ)، أو (فَعْلانَ)، نحــوُ: فَرِحَ فَرَحاً فهو فَرِحٌ، وعَرِجَ عَرَجاً فهو أَعْرَجُ، وغَضِبَ غَضَباً فهو غَضْبانُ.

[اسما المَرَّةِ والهَيْئَةِ من الثلاثي]

والمَــرَّةُ مــن الثلاثيِّ كُلِّهِ على وزنِ (فَعْلَةٍ)، والهَيْئَةُ على وزنِ (فِعْلَةٍ)، نحو: الجَلْسَةِ والجِلْسَةِ، والأَمَّةِ والإِمَّةِ[٥٤].

---

٥٢ ساقط من " أ ".

٥٣ زيادة للإيضاح.

٥٤ الأَمَّةُ: واحدة الأَمِّ، وهو القصدُ، والإِمَّةُ: الحالةُ منها. اللسان (أمم).

[مضارعُ فَعُلَ ومصدرُهُ واسمُ فاعِلِه]

وأَمَّـــا (فَعُلَ) المضمومُ العينِ فمضارعُه على وزنِ (يَفْعُلُ)، ومصدرُهُ المَقِيسُ على وزنِ (فَعَالَةٍ) أو (فُعُولَةٍ)، واسمُ فاعِلِه على وزنِ (فَعِـــيْلٍ) أو (فَعْـــلٍ)، نحوُ: نَظُفَ يَنْظُفُ نَظافَةً فهو نَظِيفٌ، وسَهُلَ يَسْهُلُ سُهُولَةً فهو سَهْلٌ.

[اسمُ الفاعِلِ الدَّالّ على الحُدُوثِ]

وإذا قصِـــدَ باســـمِ فاعلِ الفعلِ الثلاثيِّ الحُدُوث جاء على (فاعِلٍ) على كلِّ حالٍ، كقولِكَ: زيدٌ شاجِعٌ اليومَ، وفازِعٌ غداً، كما قال الشاعر[٥٥]:

وما أَنا مِنْ رُزْءٍ، وإِنْ جَلَّ، جازِعُ
ولا بِسُرُورٍ، بعدَ مَوتِكَ، فارِحُ

[حركةُ أوّلِ مضارعِ غيرِ الرّباعيِّ]

فصلٌ: حرفُ المضارَعةِ من غيرِ الرُّباعيِّ مفتوحٌ، ويكْسِرُه غيرُ الحجازيِّينَ، إن لم يكنْ ياءً، بشرطِ كونِ الماضي على وزنِ

---

[٥٥] الشاهد من الطويل لأشجع بن عمرو السُّلمي، شاعر عباسي، عاصر بشاراً وكان مختصاً بالبرامكة، وله مدائح في الرشيد، وترجمته في الأغاني (٢١٢/١٨)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢٦٥/٩)، والشعر والشـــعراء لابـــن قتيـــبة (٨٨١/٢)، والأعلام للزركلي (٣٣١/١). والشاهد من شرح ديوان الحماسة للمرزوقـــي (٨٥٨/٢)، وللتبريزي (٣٥)، والعيني (٥٧٤/٣)، والمساعد (٢٢٢/٢)، والخزانة للبغدادي (١٤٣/١)، وشرح لامية الأفعال لابن الناظم (٦٥)، والشرح الكبير على لامية الأفعال لبحرق اليماني (١٧١).

(فَعِــلَ)، نحوُ: تِعْلَمُ، أو ذا همزةِ وصلٍ، نحوُ: تِنْطَلِقُ، أوْ ذا تاءٍ مزيدةٍ في أوّلِه، نحوُ: تِتَعَلَّمُ.

وقــد تُشــارِكُ الياءُ أخواتِها في الكسرِ إن كان الفعلُ على وزنِ (فَعِلَ) وأوّلُه واوٌ، نحوُ: وَجِلَ يِيْجَلُ[٥٦].

وفعلوا ذلك أيضاً في مُضارِعِ أَبَى، فقالوا: يِيْبَى ويِئْبَى.

[وزنُ الفعلِ الرباعيُّ المجرَّد]

فصــلٌ: للفعلِ الرُّباعيِّ المُجرَّدِ منَ الأوزانِ (فَعْلَلَ)، نحوُ: دَحْرَجَ.

[مضارِعُه]

وأوّلُ مضــارِعِهِ مضــمومٌ، وما قبلَ آخِرِهِ مكسورٌ، نحوُ: يُدَحْرِجُ.

---

[٥٦] يُقــالُ فــي مضارع ما فاؤه واو، نحو وَجِلَ: يَوْجَلُ، وهي لغة الحجازيين، ويِيْجَلُ، وهي لغة تميم، ويــاجَلُ، وهي لغة بني قُشَيرٍ وعُقَيلٍ، ويِيْجَلُ، وهي لغةٌ مختلفٌ في نسبتها، فقيل لبني أسد، وقيل لتميم وتيم، وقيل: لجميع العرب إلا الحجازيين وبني أسد.
وأمــا كسر أول مضارع ما ليس واوياً، نحو: تِعْلَمُ وإِعْلَمُ، فالمشهور أنها لغة تميم وبهراء، وقيل: لغة جميع العرب عدا الحجاز.
وانظــر الكــتاب (٤/٥٢-٥٣، ١١١-١١٢)، والمقتضب للمبرد (١/٢٢٨)، وشرح الملوكي للثمانيني (١٩٦-٢٠٠)، والأفعال للسرقسطي (٤/٢٧٠ القسم الأول)، والممتع لابن عصفور (٢/٤٣٢)، وحاشية الغــزي على الجاربردي (٢٧٣)، وشرح التسهيل لمصنفه (٣/٤٤٨)، ولابن عقيل (٢/٥٩٩)، وشرح الشافية للرضي (١/١٤١)، وشرح لامية الأفعال لابن الناظم (٥٣).

[مصدرُه]

ومصـــدرُهُ علـــى (فَعْلَلَـــةٍ)، و(فِعْـــلالٍ)، نحـــوُ: دَحْرَجَةٍ، ودِحْراجٍ[٥٧].

[مضارعُ الرّباعيِّ بالزِّيادةِ]

ويُشـــارِكُه فـــي ضَمِّ الأوّلِ وكسرِ ما قبلَ الآخرِ مضارعُ الرُّباعيِّ بزيادةٍ، نحوُ: (عَلَّمَ يُعَلِّمُ)[٥٨]، وأَنْعَمَ يُنْعِمُ، وسالَمَ يُسالِمُ.

[فتحُ أوّلِ مضارعِ الخماسيِّ والسُّداسيِّ وكسرُ ما قبلَ آخره]

وكذا يُكسرُ ما قبلَ آخرِ مضارعِ الخماسيِّ والسُّداسيِّ، نحوُ: انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، واسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ.

[الأصلُ فتحُ حرفِ المضارَعَةِ]

والأصـــلُ فتحُ حرفِ المضارَعَةِ مطلقاً؛ لأنّه حرفٌ مبدوءٌ بـــه، فـــلا بُدَّ من تحريكِه، والفتحةُ أَخَفُّ الحركاتِ، فهي أَولَى، فاسْتُعْمِلَ غيرُ الرُّباعيِّ على الأصلِ[٥٩].

---

[٥٧] المصـــدرُ المقـــيسُ للرُّباعـــيِّ غيرِ المضاعَفِ فَعْلَلَةٌ، وأَمَّا فِعْلالٌ فقليل فيه، غير مقيس، وإن كان مضاعفاً، نحو: زلزل، فهما فيه مقيسان، وفِعْلال فيه مسموعٌ قليل، وأصله مكسور الفاء. وهذا ما عليه الجمهور، وكلامُ ابن مالك يوهم غير ذلك.

وانظر الكتاب (٨٥/٤)، والمقتضب للمبرد (٩٣/٢)، والتبصرة للصميري (٧٧٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٩/٦)، وشرح الشافية للرضي (١٧٨/١).

[٥٨] ب: " أَعْلَمَ يُعْلِمُ ".

[٥٩] فإنْ قيل: ولِمَ كانَ فتحُ حرفِ المضارعةُ هو الأصلُ، دون الضم أو الكسر؟

فالجواب: لأنه هو الأنسب لمضارع الثلاثي.

= فـــإن قلـــت: ولـــم نظـــرت أولاً إلى مضارع الثلاثي، وأعطيته ما يناسبه، قبل الرباعي والخماسي والسداسي؟

فالجواب: لأن هذا هو ما يفرضه المنطق، أن تبدأ من الأقل أحرفاً، الأخف لفظاً، الأكثر استعمالاً، وهو الثلاثي، ثم تنتقل إلى ما يليه.

فإن قلت: ولم كانت الفتحة لحرف المضارعة من الثلاثي هي الأنسب؟

فالجواب: أما وقد امتنع السكون لتعذر الابتداء به بقي الفتح، أو الضم، أو الكسر، فاختاروا الفتحة؛ لأن الثلاثـــي قـــد خـــف على ألسنتهم، وكثر استعماله، بخلاف الرباعي، فاختاروا له من الحركات ما كان وصفه كذلك، أقصد أخف وأكثر استعمالاً، وهي الفتحة، فهي أخف من الضمة وأكثر استعمالاً، فحصل بهذا التناسب والتوافق.

وضـــربٌ آخـــرُ مـــن التوافق حاصلٌ بهذا، وهو إعطاء الأخف من الأفعال، وهو الثلاثي، الأخف من الحركات، وهي الفتحة، والرباعي لأنه الأثقل أعطي حركة أثقل من الفتحة، وهي الضمة.

وبالمخالفة بين حركتي أول مضارع الثلاثي والرباعي حصل التنبيه على خفة الأول وثقل الثاني.

فـــإن قلت: فلم إذن خالف ما هو الأصل من لغته كسر حرف المضارعة، فيقول: أنا إعْلَمُ، وأنتَ تِعْلَمُ، ونحن نِعْلَمُ؟

فالجواب: إن الذين كسروا حرف المضارعة أرادوا أن يدلوا على أن الفعل الماضي مكسور العين، فلما أرادوا أن يدلـــوا علـــى هذا لم يخل أن يكسروا حرف المضارعة، أو فاء الفعل أو عينه، أو لامه، ولم يجز أن يكسروا لامه لأنه حرف الإعرب، ولو ألزموا اللام الكسر لبطل أن يدخلها إعراب، ولم يجز أن يكسروا عينه لأن بحركة العين يفصل بين الأبنية من يَفْعُلُ ويَفْعِلُ ويَفْعَلُ، فلو ألزموا العين الكسر لبطل هـــذا الفـــرق، ولم يجز أن يكسروا فاء الفعل؛ لأن العرب ألزموها السكون لئلا يتوالى في اللفظ أربع حـــركات لـــيس بيـــنها حاجـــز فـــي اللفظ ولا في التقدير، فلو كسروا الفاء، والكسرة حركة، توالت المتحركات، وحصل الثقل، وهو ما هربوا منه أولاً، فلم يبق إلا حرف المضارعة فكسروه.

وإن قلت: ولم ضموا حرف المضارعة من الرباعي دون الخماسي والسداسي؟

فالجواب: إنما فعلوا ذلك لأمورٍ:

أولها: لأن الفتحة قد غلب عليها الثلاثي للأمور التي ذكرتها قبل.

وثانيها وثالثها: هما ما ذكره ابن مالك هنا.

وإن قيل: قد عرفنا لم خالفوا الفتحة، فلم عدلوا إلى الضمة دون الكسرة؟

فـــالجواب: لـــم يعدلوا إلى الكسرة لئلا يلتبس بلغة الذين يكسرون حرف المضارعة، فخلصت له بهذا الضمة دون غيرها.

فـــإن قيل: فالخماسي والسداسي أقل من الرباعي وأثقل، وقد عللت أنت للضم في الرباعي في جملة ما عللت به ثقله وخفة الثلاثي، فلم لم يضم في الخماسي والسداسي؟

فالجواب: إنما جاءا بالفتح لأمور:

أولها: أن الفتح هو الأصل، وما جاء على الأصل لا يسأل عن علته. -

[عِلَّةُ ضمِّ أوّلِ مضارِعِ الرُّباعيِّ]

وتُــرِكَ الفــتحُ فـــي الرُّباعيِّ لِئَلا يلتبسَ مضارِعُ (أَفْعَلَ) بِمُضـــارِعِ الثُّلاثـــيِّ المكســـورِ العينِ، ولِئَلا يلتبسَ ذو التّاءِ من مضـــارِعِ (فَعْلَل)، و(فاعَلَ)، و(فَعَّلَ) المُعتلَّةِ اللاماتِ بالمصدرِ؛ أَلا تـــرى أَنَّـــه لو قيلَ في مضارِعِ أَضْرَبَ عنِ الشَّيءِ: يَضْرِبُ

= وثانيها: أنه لا بد من تحريك حرف المضارعة، لتعذر الابتداء بالساكن، فكان حمله وحركته على ما هو أكثر استعمالاً وأخف لفظاً، وكذلك حركته، أولى من حمله على الأقل استعمالاً والأثقل لفظاً، وكذلك حركته.

وثالـثها: أن الخماســـي والسداسي ثقيلان لكثرة حروفهما، فإن بنوهما على غير الفتح، وهو الضم أو الكســـر، لأدى ذلـك إلى أن يجمعوا بين كثرة الحروف، وفي هذا ثقل، وبين ثقل آخر، وهو الضم أو الكســـر، وهـــذا لا يجـــوز، فأعطوهمـــا أخف الحركات وهو الفتحة، وبهذا يحصل شيء من المعادلة والتخفيف.

ورابعها: أن أكثر ما يكون الخماسي والسداسي مزيدين من الثلاثي، قلما يكونان مزيدين من الرباعي، فلم يحفلوا بما كان منهما من الرباعي لقلته فلم يعط حركته، وحملوا الأكثر منهما، وهو ما كان منهما مـــزيد الثلاثي على الأصل الذي هو الثلاثي، فأعطوه حركته، هو الفتح، فيكون بهذا حمل للفرع على الأصل، وللأقل على الأكثر.

فـــإن قلت: فلم لم يكسروا حرف المضارعة من الخماسي والسداسي، فتقع بهذا المخالفة والتفريق بين الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي؟

فالجواب: إن ما كرهوه من الضم فيهما هو عين ما كرهوه من الكسر فيهما، وهو الثقل.

فإن قلت: قد حكى ابن الأنباري أن قوماً يضمون في الخماسي والسداسي، أفلا يقاس عليه؟

فالجواب: إن هؤلاء القوم كأنهم حملوا ضمهما على ذوات الأربعة، وهذا شاذ، لا يؤخذ بمثله، ولا يقاس عليه.

فإن قلت: قد سبق أن من العرب من يكسر أوائل مضارعات الثلاثي، وهم لا يكسرون في الثلاثي فقط، بـــل فـــيه وفي غيره من الرباعي والخماسي والسداسي، أفلا يعضد الضم فيهما الكسر ويقويه ليجعلا، أقصد الضم فيهما أو الكسر، مقيسين؟

فالجواب: إن الكسر في الثلاثي وغيره خلاف الفصيح، وإن الضم في الخماسي والسداسي أكثر ضعفاً وشـــذوذاً من الكسر في الثلاثي وغيره، ولذا لا يجعل أي من الضم أو الكسر في الخماسي والسداسي مقيساً.

وانظر شرح الملوكي للثمانيني (١٩٨-٢٠٠)، وأسرار العربية لابن الأنباري (٤٠٤-٤٠٥).

لَكانَ كمُضارِعِ ضرَبَ، ولو قيلَ في مُضارِعِ قَوقَى: (تَقَوقِي)[٦٠]، وفي مضارِعِ وَالَى: (تَوَالِي)[٦١]، وفي مضارِعِ زَكَّى: (تَزَكِّي)[٦٢]، لكان اللَّفظُ بها كاللَّفظِ بالمصدرِ، فَعُدِلَ عنِ الفتحِ لذلكَ.

[فتحُ ما قبلَ آخرِ المضارعِ ذي التّاءِ المَزِيدةِ]

فإنْ كان أوّلُ الماضي تاءً مَزِيدةً، فُتِحَ ما قبلَ آخرِ مُضارِعِهِ، نحوُ: تعلَّمَ يَتَعَلَّمُ؛ لأنَّه لو كُسِرَ كما فُعِلَ بغيرِهِ، لَزِمَ من ذلك التباسُ المصدرِ (حينئذٍ)[٦٣] بالمضارعِ ذي التَّاءِ، إذا حُذِفَ إحدى تاءَيْهِ تخفيفاً؛ ألا ترى أنَّ تَتَزَكَّى، لو كان ما قبلَ آخرِهِ مكسوراً، ثُمَّ خُفِّفَ بحذفِ إحدى التّاءَيْنِ، كما خُفِّفَ تَتَنَزَّلُ[٦٤]، فقيلَ: (تَتَزَّلُ، لَقِيلَ)[٦٥] فيه: تَزَكِّي، (فيكون)[٦٦] بلفظِ المصدرِ، فوَجبَ تركُ ما أَدَّى إلى ذلك.

---

[٦٠] هي في "ب" بالياء، والصواب ما في " أ "، والمقصود مضارع الواحد المخاطب، أو الواحدة الغائبة، وبهما يقع اللبس مع المصدر.

[٦١] هي في "ب" بالياء، والصواب ما في " أ "، والمقصود مضارع الواحد المخاطب، أو الواحدة الغائبة، وبهما يقع اللبس مع المصدر.

[٦٢] هي في "ب" بالياء، والصواب ما في " أ "، والمقصود مضارع الواحد المخاطب، أو الواحدة الغائبة، وبهما يقع اللبس مع المصدر.

٦٣ ليس في "ب".

[٦٤] إشارة إلى قوله تعالى: (هل أنبئكم على مَنْ تَنَزَّلُ الشياطين) الشعراء: ٢٢١، وقوله سبحانه: (تَنَزَّلُ على كلِّ أَفَّاكٍ أثيم) الشعراء: ٢٢٢، وقوله عز وجل: (تَنَزَّلُ الملائكة والروح فيها) القدر: ٤.

[٦٥] ليس في " ب ".

[٦٦] ب: " يكون ".

[اسما الفاعِلِ والمفعولِ من غيرِ الثُّلاثيِّ]

ويُجعَــلُ موضــعَ حرفِ المضارَعَةِ من غيرِ الثّلاثيِّ ميمٌ مضــمومةٌ، فيكونُ اسمَ فاعِلِ إنْ كُسِرَ ما قبلَ آخرِهِ، نحوُ: مُكْرِمٍ ومُستَخْرِجٍ.

وإنْ فُــتِحَ مــا قــبلَ آخــرِهِ كان اسمَ مفعولٍ، نحوُ: مُكْرَمٍ ومُستَخْرَجٍ.

[مصدرُ غيرِ الثلاثيِّ]

[مصدر الرباعي بالزيادة]

والمصــدرُ من (أَفعَلَ) على (إِفْعَالٍ)، نحوُ: أَكْرَمَ إِكْراماً[٦٧].
ومن (فَعَّلَ) على (تَفْعِيلٍ)، و(تَفْعِلَةٍ)، و(فِعَّالٍ)، نحوُ: ذَكَّرَ تَذْكِيراً، وتَذْكِرَةً، وكَذَّبَ كِذَّاباً[٦٨].

---

[٦٧] ما ذكر من مصادر لهذا الباب وما يليه هو المقيس، أو الغالب، أو الكثير، أو المشهور، وقد جاء لكل باب غير ما ذكره.
ثم يقال: (أَفْعَلَ) إن كان أجوف معتل العين حذفت ألف المصدر وعوض منها تاء في آخره، فيكون على (إِفعَلَــةٍ)، نحــوُ: إِقامَــةٍ وإِعــادَةٍ وإِبانَةٍ، هذا مذهب الخليل وسيبويه، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف من هذا النحو هو العين، فيكون عندهما على وزن (إِفالَةٍ)، وعلى كلٍ من المذهبين جمهور، وأرى الثاني أقرب.
وانظر الكتاب (٨٣/٤)، ومعاني الفراء (٢٥٤/٢)، والمقتضب للمبرد(٢٤٣/١)، والمنصف لابن جني (٢٩١/١)، وشــرح المفصــل لابن يعيش (٥٨/٦)، والممتع لابن عصفور (٤٩٠/٢)، وشرح الرضي على الشافية (١٦٥/١)، والتصريح للأزهري (٧٤/٢).

[٦٨] المقيس في مصدر (فَعَّلَ) الصحيح اللام غير المهموز هو (تَفْعِيلٌ)، وجاء (تَفْعِلَةٌ) كثيراً، نحوُ: كَرَّمَ تكــريماً وتكرمةً، فإن كان مهموزاً كانا معاً كثيرين فيه، نحو: خطَّأَ تَخْطِيئاً وتخطِئَةً، وأما المعتل اللام فالمقيس فيه (تَفْعِلَةٌ)، وجُعل (تَفْعِيلٌ) فيه من المسموع الشاذ، وقيل: من الموقوف على الضرورة، نحو: لَبَّى تَلْبِيَةً، وسُمِعَ نَزَّى تَنْزِيّاً. =

ومـــنْ (فاعَلَ) على (مُفاعَلَةٍ)، و(فِعالٍ)، و(فِيْعالٍ)[٦٩]، نحوُ: قاتَلَ مُقاتَلَةً، وقِتالاً، وقِيْتالاً.

[مصدرُ الماضي المبدوءِ بهمزةِ وصلٍ]

(ومِمَّـــا)[٧٠] أَوَّلُه همزةُ وصلٍ: بكسرِ ثالثِه وزيادَةِ ألفٍ قبلَ آخرِهِ، نحوُ: اِقْتَدَرَ اِقْتِداراً، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْراجاً.

[مصدر الماضي المبدوءِ بتاءٍ زائدةٍ]

(ومِمَّـــا)[٧١] أَوّلُ ماضـــيهِ تـــاءٌ مَزِيدةٌ: بضمِّ رابِعِه، نحوُ: تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً، وتَدارَكَ تَدارُكاً.

[ما خرجَ عن اتُّفِق عليه]

فصلٌ: ما خرجَ عنِ الأوزانِ المذكورةِ للمجرَّدِ منَ الأسماءِ والأفعالِ فهو: وزنٌ شاذٌّ، أو مَزِيدٌ فيه، أو محذوفٌ منه، أو شبهُ الحرفِ، أو أعجميٌّ، أو فِعْلٌ صِيْغَ للمفعولِ، أوِ الأمرِ.

- انظر التبصرة للصيمري (٧٧٥/٢)، وشرح المفصل لابن الحاجب (٦٣٢/١)،ولابن يعيش (٥٨/٦)، والمساعد لابن عقيل (٦٢٦/٢).

[٦٩] ذكر الميداني في نزهة الطرف (١٧٩)، وركن الدين الأستراباذي في شرح الشافية (٢٦)، واليزدي فـــي شرحها أيضاً (١٠٦/١)، أنها لغة أهل اليمن، والذي عليه التصريفيون أن (فيعالاً) أصل (فِعالٍ)، ولا يُدفعُ ذلك بكثرة الفرع وشذوذ الأصل؛ إذ كثيراً ما يهجر الأصل حتى بعد النطق به شذوذاً. وانظر الكتاب (٨٠/٤)، والمقتضب للمبرد (٩٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٨/٦)، وشرح اليزدي على الشافية (١٠٦/١)، والصبان على الأشموني (٣٠٩/٢)، والتصريح للأزهري (٧٦/٢).

[٧٠] ب: "وما".

[٧١] ب: "وما".

[فالشَّـــاذُّ][٧٢]: كالدُّئِلِ[٧٣]، والطَّحْرِبَةِ، وهو الملبوسُ الحقيرُ، حكاه (أبو عُبَيد)[٧٤] عن أبي الجرَّاحِ[٧٥]، بفتحِ الطّاءِ وكسرِ الرَّاءِ، وهو (نادر)[٧٦]، والمشهورُ كسرُهما، وفتحُهما، وضمُّهما[٧٧].

وحكـــى يعقوبُ[٧٨]: لَقِيْتُ منه الفُتَكْرِيْنَ؛ أي: الدَّواهي، بضمِّ الفاءِ، وفتحِ التّاءِ، وسُكونِ الكافِ.

وحكى فيه أيضاً ابنُ السِّيْدِ البَطَلْيُوسِيُّ[٧٩]: فتحَ الفاءِ والتاءِ، وسكونَ الكاف.

---

[٧٢] زيادة يقتضيها السياق.

[٧٣] مر شرحه في الحاشية (١٥) ص(٧) من هذا الكتاب.

[٧٤] فـــي النســـختين: " أبو عبيدة "، والتصويب عن التهذيب للأزهري (٣٢٦/٥طحرب)، والمحكم لابن سيده (٥٠/٤)، واللسان والتاج (طحرب).
وأبو عبيد (١٥٧-٢٢٤) هو القاسم بن سَلّام الهَرَويُّ، من كبار العلماء بالحديث واللغة والأدب والفقه. ترجمـــته فـــي: طـــبقات النحويين للزبيدي (١٩٩)، ونزهة الألباء لبن الأنباري (١٠٩)، وإنباه الرواة للقفطي (١٢/٣). وانظر ما حكاه عن أبي الجراح في كتابه الغريب المصنف (٧٦٧/٣).

[٧٥] وأما أبو الجرّاح العُقَيْليُّ، فهو أحد فصحاء الأعراب ممن احتكم إليهم سيبويه والكسائي في المناظرة المشـــهورة بيـــنهما، وكـــان معـــه أبو فقعس، وأبو دثار، وأبو ثروان، ومن هؤلاء كان يأخذ الكسائي وأصحابه، ويقول أصحاب سيبويه: الأعرب الذين شهدوا للكسائي من أعراب الحُطَمَةِ الذين كانوا يقوم بهم ويأخذ عنهم. وانظر طبقات النحويين للزبيدي (٦٨)، والفهرست للنديم (٥٧).

[٧٦] ب: "تاذر". في هذا الموضع وما يليه.

[٧٧] انظر التهذيب للأزهري (٣٢٦/٥ طحرب)، والمحكم لابن سيده (٥٠/٤)، واللسان والتاج (طحرب).

[٧٨] ابن السكيت (١٨٦-٢٤٤):
أبـــو يوســـف، يعقـــوب بـــن إسحاق، المعروف بابن السكيت، عالم بنحو الكوفيين، وأخذ عنهم وعن البصـــريين، مـــن كتبه إصلاح المنطق. وانظر ما حكاه فيه (١٣٤). وانظر ترجمته في: إنباه الرواة للقفطي (٥٦/٤)، والبلغة للفيروزابادي (٢٤٣)، والبغية للسيوطي (٣٤٩/٢)، وإشارة التعيين لعبد الباقي اليماني (٣٨٦)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣٩٥/٦).

[٧٩] و أبـــو محمـــد، عـــبد الله بـــن محمد بن السِّيْدِ البَطَلْيُوْسِيُّ (٤٤٤-٥٢١) أندلسي، من أشهر أعيان الأندلـــس، إمام في اللغة والنحو، ينسب إلى بَطَلْيُوْسَ، مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة غربي=

وهمـــا نادرانِ؛ لأنَّ تقديرَ الواحدِ منهما: فُتَكْرٌ وفَتَكْرٌ، على وزنِ: فُعَلْـــلٍ وفَعَلْلٍ، والمشهورُ فيهِ: فِتَكْرونَ، بكسرِ الفاءِ، وفتحِ الـــتَّاءِ، وسُـــكونِ الكـــافِ، فيكونُ واحدُها في التَّقديرِ: فِتَكْرٌ[٨٠]، كفِطَحْلٍ[٨١].

والمـــزيدُ فـــيه نحـــوُ: عَرْقُوَةٍ[٨٢]، وعُرْقُوبٍ[٨٣] ، ومَلَكُوتٍ، ومَسْجِدٍ.

والمحـــذوفُ مـــنه نحوُ: يَدٍ، هي في الأصل: يَدْيٌ، كظَبْيٍ، ولذلك قيلَ في جمعِهما: أَيْدٍ وأَظْبٍ، والأصلُ: أَيْدُيٌ وأَظْبُيٌ[٨٤].

= قرطـــبة. وانظـــر ترجمته في إنباه الرواة للقفطي (١٣١/٢)، والبلغة للفيروزابادي (١٢٦)، والبغية للســـيوطي (٥٥/٢)، وإشـــارة التعيـــن لعبد الباقي اليماني (١٧٠)، ومعجم البلدان لياقوت (٤٤٧/١). وانظر ما حكاه في كتابه المثلث (٣٢٤/٢).

[٨٠] انظر الصحاح واللسان والتاج (فتكر).

[٨١] مر شرحه في الحاشية (٢٣) ص (٩) من هذا الكتاب.

[٨٢] العَـــرْقُوَةُ والعَـــرْقاةُ: خشبةٌ معترضةٌ على الدَّلوِ، وعَرْقَيْتُ الدَّلْوَ عَرْقاةً: جعلتُ لها عَرْقُوَةً وشددتها عليها، وقال الأصمعي: يقال للخشبتين اللتين تعترضان على الدلو كالصليب العَرْقُوَتانِ، وهي العَراقِيُّ. والعَرْقُوَةُ: كُلُّ أَكَمَةٍ منقادةٍ في الأرض كأنها جثوةُ قبرٍ مستطيلة، والعَرْقُوَةُ والعَرَاقِيُّ من الجبال: الغليظ المنقاد في الأرض يمنعك من علوه، وليس يرتقى لصعوبته، وليس بطويل، والعَرْقُوَتانِ: الخشبتان اللتان تضـــمان مـــا بين واسط الرحل والمؤخرة. وانظر التهذيب للأزهري (٢٢٧/١ عرق)، والجمهرة لابن دريد (٣٨٤/٢)، والمحكم لابن سيده (١١٢/١)، واللسان والتاج (عرق).

[٨٣] العُرْقُوبُ: هو في الإنسان: العَصَبُ الغليظ المُوتَّرُ خلف الكعبين فُوَيقَ العَقِبِ، ومن الدواب: هو الوتر الـــذي خلـــف الكعبين من مفصل القدم والساق، والعُرْقُوبُ منَ القطا: ساقها، وعُرْقُوبُ الوادي: طريق ضـــيق يكـــون فـــي الوادي البعيد القعر لا يمشي فيه إلا واحد، والعراقيب: خياشيم الجبال وأطرافها، وعراقيب الأمور وعراقيلها: عظامها وصعابها، وما دخل من اللبس فيها، واحدها عرقوب. وعرقوب بـــن مَعْـــبَدٍ: رجل من العمالقة كان أكذب أهل زمانه، وعرقوب: فرس زيد الفوارس الضبي. وانظر التهذيـــب للأزهـــري (٢٩٠/٣ عرقـــب)، والجمهرة (٣٠٨/٣)، والمحكم (٢٩١/٢)، واللسان والتاج (عرقب).

[٨٤] انظر سر الصناعة لابن جني (٧٢٩/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤٠٩).

ويَدخُــلُ أيضاً في المحذوفِ منه: عُلَبِطٌ[٨٥]؛ بمعنى: عُلابِطٍ، وهــو الضَّخْمُ، وجَنَدِلٌ[٨٦]: وهو المكانُ ذو الجَنادِلِ؛ أي الحِجارةِ، فحذفــوا الموصــوفَ، وهــو المكــانُ، والمضــافَ، وهو ذُو، واقتصــروا على المضافِ إليهِ، وهو جَنادِلُ[٨٧]، ثمَّ حذفوا الألفَ؛ لأنَّ العلمَ برفضِ أربعِ حركاتٍ مُتواليةٍ في كلمةٍ، مُنَبِّهٌ على حذفِ ســاكنٍ، ولأجــلِ رفضِــهم ذلــك أسكنوا فاءَ الفعلِ مع حرفِ المضارَعةِ، وهمزةِ التَّعديةِ.

والاسمُ الذي يُشبهُ الحرفَ نحوُ: مَنْ، وكَمْ.

والعَجَمِيُّ كسَرْجِسَ[٨٨]، وفِرِندٍ[٨٩].

---

[٨٥] العُلَــبِطُ والعُلابِــطُ: الضــخم العظيم الغليظ العريض، والقطيع من الغنم، ويقال: غنم علبطة: أولها الخمسون والمئة إلى ما بلغت من العدة، وقيل: هي الكثيرة، واللغويون والنصريفيون على أن كل فُعَلِل محــذوفٌ من فُعالِل. وانظر التهذيب للأزهري (٣٤٧/٣)، والجمهرة (١٧/١، ٣١٢/٣)، والمحكم (٢/ ٣٢٠)، والممتع لابن عصفور (٦٨/١)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٨).

[٨٦] الجَــنَدِلُ: الجَــنادِلُ، وهو المكان الغليظ فيه حجارة، وقال ابن سيده: وحكاه كراع بضم الجيم، ولا أحقــه، وفــي التهذيب: الجَنْدَلُ: صخرة مثل رأس الإنسان، والجمع: جَنادِلُ، والجُنادِلُ: الشديدُ من كل شيءٍ، والعظيم القوي. وانظر التهذيب (٢٥١/١١)، والجمهرة لابن دريد (٣٢٣/٣)، والمحكم لابن سيده (٤٠٧/٧)، واللسان والتاج (جندل).

[٨٧] ســيبويه والبصريون على أن (فَعَلِّ) مقصورٌ من (فَعالِلَ)، نحو: جَنَدلٌ وجَنادِلُ، والفراء والكوفيون وأبــو علــي، ووافقهم ابن مالك في بعض كتبه على أنه محذوف من (فَعَلِيلٍ)، نحو: جَنَدِيلٍ، ولكل قوم حججهم. وانظر الكتاب (٢٨٩/٤)، والمنصف لابن جني (٢٧/١)، والتسهيل لابن مالك (٢٩١)، وشرح الكافية الشافية له (٢٠٢٧/٤)، والمساعد لابن عقيل (١٦/٤).

[٨٨] هــو في النسختين بالجيم، والمعروف: (مارُسَرْجِسَ)، و(مارُسَرْجِيْسَ)، موضع، قال الجوهري: من أسماء العجم، وهما اسمان جعلا واحداً. وإن كان المصنف يريده (سَرْخَسَ) بالخاء، وبإسكان الراء، أو بفــتحها، والأول أكــثر، وهي كذلك في المساعد (١٩/٤)، فهي مدينة قديمة كبيرة واسعة من نواحي خراسان بين نيسابور ومرو. وانظر الصحاح (مور)، واللسان والتاج (مور، سرجس)، ومعجم البلدان لياقوت (٢٠٨/٣)، وقصد السبيل للمحبي (١٢٩/٢).

[٨٩] الفــرِنْدُ: بكسرتين، معرب، وهو السيف، أو جوهر السيف، وماؤه، وطرائقه، وحكي بالفاء والباء، وهو أيضاً الحرير، واسم ثوب معروف. وانظر المعرب للجواليقي (٢٤٣)،وقصد السبيل للمحبي (٢/ ٣٣٥)، وشفاء الغليل للخفاجي (٢٢٩)، والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير (١١٩).

والفعــلُ المَصُوغُ للمفعولِ نحوُ: ضُرِبَ، والمَصُوغُ للأمرِ نحــوُ: دَحْــرِجْ. وهمــا أصلانِ بنصِّ سيبويه[٩٠]؛ لأنَّهما لو كانا فرعينِ لَمَا وُجِدَ فعلُ مَفْعُولٍ ليس له فعلُ فاعلٍ[٩١]، كنُفِسَتِ المرأةُ، ونُخِــيَ الــرَّجلُ، وسُقِط في يَدِه، ولَمَا وُجِدَ أَمرٌ لا مُضارِعَ له، كَهاتِ، وتَعالَ، وتَعَلَّمْ بمعنى: اِعْلَمْ، وهَبْنِي فعلتُ، بمعنى: عُدَّنِي فــاعِلاً، ولكنَّهما لَمَّا عُلِمَ عدمُ اختلافِ صيغتهما، بحيثُ لا يمتنعُ

---

[٩٠] ذهب جمهور البصريين، وعُزي إلى سيبويه، إلى أن صيغة الفعل المبني للمَفْعُولِ مغيرةٌ عن صيغة الفِعْلِ المبنيِّ للفَاعِلِ، وفرع عنها، فضُرِبَ معدولٌ عن ضَرَبَ، وعُلِمَ معدولٌ عن عَلِمَ.

وذهــب الكوفية، والمبرد، وابن الطراوة، ونقل أبو حيان عنه أنّ هذا هو مذهب سيبويه وابن مالك إلى أنهــا صيغةٌ أصلٌ، وليست فرعاً عن صيغة المبني للفاعل، لمجيء أفعالٍ على صيغة المبني للمفعول، ولــيس لها مبني للفاعل، نحو: زُهِيَ، وعُنِيَ، ونُخِيَ، ونُفِسَتْ، وسُقِطَ في يده، وغيرها، ولو كانت فرعاً للــزم ألا توجــد إلا حيــث يوجد الأصل، كما احتجوا بأن كل واحدة من الصيغتين مشتقة من الحدث للإسناد إلى الاسم، ثم فُرِّق بينهما.

ورُدَّ احــتجاج الكوفــية ومن وافقهم بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل، بدليل مجيء جموع لا مفــرد لهــا، والجمــع لا شك فرع عن المفرد. ونسب ابن مالك إلى سيبويه والمازني القول بما قاله الكوفية، وهو ظاهر كلامهما، كما هو ظاهر كلام كثير غيرهما. وانظر الكتاب (١٢/١)، والمصنف (١ /١٧، ٢٣-٢٤)، وشــرح الملوكــي للثمانيني (١٩٢)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢٠١٤/٤)، وشــرح الملوكــي لابن يعيش (٣٠-٣١)، وشرح المفصل له (٦٩/٧-٧٣، ١٥٢)، والكافي لابن أبي الربــيع (٦٣٢/٣، ٦٥٨)، والبسيط له (٩٥١/٢)، والارتشاف لأبي حيان (١٩٥/٢)، والهمع للسيوطي (٣٦/٦).

وذهــب بعــض النحاة إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي؛ لأنه أسبق الأمثلة؛ لإعلال المضارع والأمــر باعتلاله، ولأن المضارع هو الماضي، مع الزوائد، والأمر من المضارع بعد طرح الزوائد. والجمهور على أن الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر أصول. وذهب الكوفيون إلى أن أصول الفعل: الماضــي والمضارع فقط، وأن الأمر مقتطع من المضارع. ولذا فهو مُعْرَبٌ عند الكوفيين، مَبْنِيٌّ عند البصريين. وانظر المسألة في الإنصاف لابن الأنباري (٥٢٤/٢-٥٤٩)، وأسرار العربية له (٣٢١٧-٣٢١)، وشــرح الكافية الشافية لابن مالك (٢٠١٤/٤)، والهمع للسيوطي (٢٦/١-٢٧)، والمفتاح لعبد القاهر (٥٤)، وشرح التصريف العزي للتفتازاني (٦٩).

[٩١] انظر أدب الكاتب لابن قتيبة (٤٠١)،والاقتضاب لابن السيد (٢١٩/٢)،والمزهر للسيوطي(٢٣٣/٢).

مَـــنْ علَـــمَ نُطْقَ العربِ بِنَبَذْتُ الشّيءَ، وسَرْبَلْتُ[٩٢] العُرْيانَ؛ من قولِهم: نُبِذَ الشيءُ، وسُرْبِلَ العُرْيانُ، وإنْ لمْ يَبلغْهُ أنَّ العربَ قالتْ ذلك، فأَشْبَهَا الفُروعَ، فلمْ يُذكرا مع الأصولِ.

[بناءُ فِعْلِ ما لم يُسمَّ فاعلُه]

فصـــلٌ: صَوْغُ الفِعْلِ للمفعولِ بضمِّ أوّلِهِ وفتحِ ما قبلَ آخرِهِ إنْ كان مضارِعاً، نحوُ: يُضْرَبُ ويُسْتَعْتَبُ.

وبضمِّ أوّلِهِ وكسرِ ما قبلَ آخرِهِ إنْ كان ماضياً، نحوُ: أُكْرِمَ وعُلِّمَ. فإنِ اعْتَلَّ ما قبلَ الآخرِ نُقِلَتِ الفتحةُ والكسرةُ إلى ما قبلَه، نحوُ: قِيلَ واخْتِيْرَ.

فـــإنْ تَساوَى المعتلُّ وما قبلَه في الحركةِ لم يُحْتَجْ إلى نَقْلٍ، نحوُ: يُخْتارُ ويُحْتارُ.

ويَشرَكُ (الأوَّلَ)[٩٣]، إن كان تاءً مزيدةً، الثانيَ، نحوُ: تُعُلِّمَ.

وإنْ كـــان همـــزةَ وصـــلٍ شاركه الثالثُ، نحوُ: اُسْتُخْرِجَ، واُقْتُدِرَ.

[كيفيّةُ صياغةِ فِعْلِ الأمرِ]

فصـــل: المَصُوغُ للأَمرِ مُوازِنٌ للمضارِعِ بعدَ إسقاطِ حرفِ المُضارَعةِ وجَعْلِ آخِرِه كآخِرِ المجزومِ.

---

[٩٢] يقال: سَرْبَلْتُهُ السِّرْبالَ فتَسَرْبَلَ به؛ أي: ألبستُه إيّاه فلبسه، والسِّرْبالُ: القميصُ والدِّرعُ، وقيل: كلُّ ما لُبِسَ فهو سِرْبالٌ. وانظر اللسان (سربل).

[٩٣] ب: " الأولُ ".

ويُقْتَصَــرُ علـــى ذلك فيما ولِيَ حرفَ مُضارَعتِه مُتحرِّكٌ، ولـــيس مـــن أَفْعَلَ، فإنْ كان منه جِيءَ بالهمزةِ رَفعاً لِتوهُّمِ كونِ الأمرِ من ثلاثيٍّ، نحوُ: عَلِّمْ وأَقِمْ؛ في الأمرِ مِنْ: تُعَلِّمُ وتُقِيمُ.

فـــإنْ ولِـــيَهُ ســـاكنٌ أُعيدتْ إليه همزةُ أَفْعَلَ إنْ كانَ الأمرُ مـــنه[٩٤]، وإلا جِـــيءَ بهمزةِ الوصلِ؛ مضمومةً قبلَ ضمَّةٍ لازمةٍ خالصةٍ[٩٥]، أو مُشَمَّةٍ[٩٦]، نحوُ قولِك في الأمرِ من يَخرُجُ: اُخْرُجْ، ومنْ يَدعو[٩٧]: اُدْعِيْ يا هندُ.

ومكسورةً قبلَ كسرةٍ، أو فتحةٍ، أو ضمةٍ غيرِ لازمةٍ، نحوُ: اِضْرِبْ، واِذْهَبْ، واِمْشُوا.

[ما يُعرَفُ به الأصليُّ من الحروفِ]

فصلٌ: يُعلَمُ أنَّ الحرفَ أصلٌ بأَنْ لا يَكمُلُ أقلُّ الأُصولِ إلا بهِ، كحروفِ يَوْمٍ.

---

[٩٤] نحوُ: أَخْرِجْ وأَكْرِمْ.

[٩٥] وجاء كسرها شذوذاً، قال ابن جني في المنصف (٥٤/١): "وحكى بعضُهم: اِقْتُلْ بكسر الهمزة، فجاء به على الأصل، واعتد بالساكن حاجزاً، لأنه وإن كان لا حركة فيه فهو حرف على كل حالٍ، وهذا من الشاذ".

[٩٦] هذا هو المشهور، وفي المسألة مذاهب، والذي في التسهيل وشروحه أن الهمزة تُشَمُّ ضَمّاً فيما كان مُشمّاً من الأجوف، من نحوِ اُختِيرَ واُقِيدَ، بالبناء للمجهول. وانظر التسهيل لابن مالك (٢٠٣)، وشرحه له (٤٦٦/٣)، ولابن عقيل (٦١٤/٢)، وللسلسيلي (٨٥٤/٢).

[٩٧] أ: " يدعوا ".

فإنْ لم يكنْ كذلكَ (فَبِمُبايَنَتِه)[٩٨] لحروفِ الزّيادةِ التي يجمعُها أربعَ مرّاتٍ قولي:

أَمَانٌ وتَسْهِيلٌ، تَلا أُنْسَ يَوْمِه
نِهايةُ سُؤْلٍ أَمْ، هَناءٌ وتَسْلِيمٌ[٩٩]

كحروفِ جعفرٍ.

وبتصـــديرِهِ قبلَ أكثرَ من ثلاثةِ أصولٍ في غيرِ فِعلٍ واسمٍ يُشبهُه، كياء يَستَعُورٍ[١٠٠].

وبانْـــتِفاءِ أَدِلَّـــةِ الـــزّيادة التـــي تُذكَرُ بعدُ، كسينِ سَفَرْجَلٍ (ولامِهِ)[١٠١].

---

[٩٨] ب: " فبما بَيَّنتُه ".

[٩٩] ب: "أمان وتسهيل، تلا يومَ أنسه نهاية مسؤولٍ، هناء وتسليم"

وذكر ناسخ "ب" في حاشيته رواية أخرى، وهي ما في " أ ".

[١٠٠] اليَسْـــتَعُورُ: الـــباطلُ، والدّاهـــيةُ، وكســـاءٌ يُجعلُ على ظهر البعير، وشجرٌ تُصنعُ منه المساويك، ومســـاويكه أشـــد من المساويك إنقاءً للثغر وتبييضاً له، ومنابته بالسراة، وفيها شيء من مرارة ولينٍ، واليستعور البلد العيد، وقيل: بلد بعينه قبل حَرَّةِ المدينةِ كثيرُ العضاهِ موحش لا يكاد يدخله أحد، وقيل: وهو المقصود بقول عروة بن الورد:

أطعت الآمرين بصرم سلمى فطاروا في البلاد اليستعور

ويســـتعور: فَعَلْوَل، بأصالةِ الياءِ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وقال بعضهم: هو يَفْتَعُولٌ. قال ابن خالويه: ليس أحد يقول يستعور: يفتعول إلا ابن دريد، وفي اللسان أن الشيخ رضي الدين الشاطبي يقول بذلك أيضاً، قرأ ذلك ابن منظور في حاشيةٍ للشاطبي بخطه.

وانظـــر تفســـير غريـــب أبنية سيبويه لأبي حاتم (١٢٦)، وليس في كلام العرب لابن خالويه (٢٠٥)، والجمهرة لابن دريد (٤٠٤/٣)، وسفر السعادة للسخاوي(٥٢٥/١)، ومعجم ما استعجم للبكري(١٣٩٤)، ومعجم البلدان لياقوت (٤٣٦/٥)، واللسان (يستعور).

[١٠١] ليس في " ب ".

وبِثُــبوتِه فـــي جميع التّصاريفِ، كنونِ ضَيْفَنٍ فإنّها أصلٌ، خلافــاً للخلــيلِ[١٠٢]، فإنّ العرب قالتْ: ضَفَنَ الرَّجُلُ فهو: ضافِنٌ وضَيْفَنٌ إذا تَبِعَ الأَضيافَ تَطَفُّلاً. حكى ذلك أبو زيدٍ[١٠٣].

---

[١٠٢] الخليل (١٠٠-١٧٠):

أبــو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، الفراهيدي، الأزدي. أشهر من أن يقال فيه: هو فلان.

ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٣٨-٤٠)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (٤٣-٤٧)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (٥٤-٧٠)، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي المعري (١٢٣-١٣٤)، وإنــباه الــرواة للقفطــي (١/٣٤١-٣٤٧)، ونــزهة الألباء لابن الأنباري (٤٥-٤٧)، والبلغة للفيروزابادي (٩٩)، وإشارة التعيين لليماني (١١٤)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٥٥٧-٥٦٠).

[١٠٣] أبو زيد (... ــ ٢١٥)

هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، من ثقاة البصريين وأئمة اللغة.

ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (٥٣-٥٧)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (١٨٢-١٨٣)، ومراتــب النحويين لأبي الطيب (٦٧-٧٠)، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي المعري (٢٢٤-٢٢٥)، وإنــباه الرواة للقفطي (٢/٣٠-٣٥)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (١٠١-١٠٤)، والبلغة للفيروزابادي (١٠٣)، وإشارة التعيين لليماني (١٢٨)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٥٨٢-٥٨٣).

وظاهر كلام الخليل في العين أنّ ضَيْفَناً فَعْلَنٌ، والنونُ زائدةٌ، قال: "وضَفَنْتُ مع الضّيفِ، إذا جئتَ معه، وهو الضَّيْفَنُ".

والقول بأن مذهب الخليل بزيادة النون ذكره أبو عثمان المازني في تصريفه.

وهــو مذهــب سيبويه القول بزيادة النون، ذكر ذلك في مواضع من كتابه، والمبرد وجمهرة من أهل اللغة.

ومذهب أبي زيدٍ، ورجحه ابن عصفور، واختاره ابن مالك: أنه فَيْعَلٌ، والنون أصلٌ.

وجــاء في المنصف: "قال أبو عثمان: وقال ــ أي الخليل ــ ضيفن النون فيه زائدة، لأنه من الضيف. وزعم أبو زيد أنه يقال: ضَفَنَ الرّجلُ يَضفِنُ: إذا جاء ضيفاً مع الضيف، فضَيْفَن في هذا المذهب فَيْعَلٌ. قــال أبو الفتح: كلا الاشتقاقين مذهب، وقول أبو زيدٍ في هذا كأنه أقوى؛ لأن المعنى يطابقه، ألا ترى إلى قول الشاعر:

إذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفن ... فأودى بما تُقرَى الضيوفُ الضّيافنُ

فالضيفن هو الذي يجيء مع الضيف، وقولهم: ضَفَنَ يَضفِنُ، في هذا المعنى يشهد بان ضيفناً فَيْعَلٌ. فهذا قولٌ.

=

[الميزانُ الصَّرفيُّ]

فصــلٌ: وزنُ الكلمــةِ أنْ يُقابَلَ أَوّلُ أُصولِها بفاءٍ، وثانيها بعينٍ، وثالثِها ورابعِها وخامسِها بلاماتٍ[١٠٤].

ويُعْطَــى المُقــابَلُ بــهِ (ما)[١٠٥] للمُقابَلِ منْ حركةٍ وسكونٍ ومصــاحَبَةِ مزيدٍ، غيرَ مُغَيَّرٍ عن حالِهِ ومَحلِّهِ، كقولِكَ في وزنِ

-وفيه شيء آخر يقوي ما قاله أبو زيد، وهو أن فَيْعَلاً أكثر في الكلام من فَعْلَنٍ، فهذه بَيِّنةٌ أخرى تشهد لكونه فيعلاً.

والقول الأول أيضاً وجه؛ لأنه وإن كان ضَيْفَ ضَيْفٍ، فهو على كل حالٍ ضيفٌ، فينبغي أن تكون نونه زائدة.

وقد جاء على فَعْلَنٍ: ..." ثم ذكر من ذلك قولهم: امرأة خَلْبَنٌ: من الخِلابة، وناقة عَلْجَنٌ: غليظةٌ.

وليس في نوادر أبي زيدٍ تصريح بمذهبه، وإن كان الظاهر أنه فَعْلَنٌ، قال فيه: "والذي يأتي مع الضيف ولم يُدْعَ: الضيفن". ثم أنشد البيت المذكور قبل.

وانظــر العين للخليل (٤٦/٧)، والكتاب (٢٥٢/٤، ٢٧٠، ٣٢٠)، ونوادر أبي زيد (١٨٨)، والتهذيب للأزهــري (ضــفن: ٤٣/١٢)، والمقتضب للمبرد (٣٣٧/٣)، والمنصف لابن جني (١٦٧/١)، وسفر السعادة للسخاوي (٣٤١/١)، والممتع لابن عصفور (٢٧١/١).

[١٠٤] ذهــب الكوفيون إلى أن كل اسمٍ زادت حروفه على ثلاثة أحرفٍ فيه زيادة، فإن كان على أربعة، نحــو جعفرٍ، ففيه زيادة حرفٍ واحدٍ، واختلفوا في تعيين الزائد، فذهب الكسائي إلى أنه ما قبل الآخر، وذهب تلميذه الفراء إلى أنه الآخر، وإن كان على خمسةٍ، نحو سفرجلٍ، ففيه زيادة حرفين، وهما آخره وما قبله. هذا إن لم يكن الرباعي أو الخماسي من المكرر، نحو وسوس وصمحمحٍ، فإن كان منه فلهم فيه مذهب آخر سيأتي بيانه.

وذهــب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة، من الأسماء، ضربان غير بنات الثلاثة، وأنهما من نحو جعفرٍ وسفرجلٍ لا زائد فيهما البتة.

وانظــر المسألة مبسوطةً في الإنصاف لابن الأنباري (٧٩٣/٢، المسألة ١١٤)، والمساعد لابن عقيل (٣٠/٤).

[١٠٥] ليس في " ب ".

جَوْهَرٍ، وقَسْوَرٍ، وحَيْدَرٍ[١٠٦]، وعِثْيَرٍ[١٠٧]: فَوْعَلٌ، وفَعْوَلٌ، وفَيْعَلٌ، وفَعْيَلٌ[١٠٨].

فـــإنْ كانَ المزيدُ أَصلاً مُكَرَّراً قُوبِلَ بما يُقابَلُ بهِ الأصلُ، كقولِكَ (في)[١٠٩] قَرْدَدٍ[١١٠]: فَعْلَلٌ.

فلأجْـــلِ هذه المُقابَلةِ سُمِّيَ أوّلُ الأصولِ فاءً، وثانيها عيناً، وثالثُها ورابعُها وخامسُها لاماتٍ.

[حروف الزّيادة][١١١]

---

[١٠٦] القَسْوَرُ: الرّامي، والصّائدُ، والأسدُ، والجمع: قَسْوَرَةٌ، على حَدِّ كَمْءٍ وكَمْأَةٍ. هذا ما قاله الليث، وقال ابـــن سيده: هذا قول أهل اللغة، وتحريره أن القسور والقسورة اسمان للأسد، أنثوه كما قالوا أسامة، إلا أن أسامة معرفة. وخطَّأَ الأزهريُّ الليثَ، موافقاً لابن الأعرابي فيما ذهب إليه، وقالا: القسور نبات ناعم معروف في البادية، وهو جمع واحدته قسورة، على حد تمرٍ وتمرةٍ، وفي المحكم: والقسور: ضرب من النـــبات ســـهبي، واحدته قسورة، وقال أبو حنيفة: القسور: حَمْضَة من النجيل، وهو مثل جُمَّة الرجل يطول ويعظم، والإبلُ حِراصٌ عليه. وانظر التهذيب للأزهري (٣٩٨/٨ قسر)، والمحكم لابن سيده (٦/ ١٤٠)، واللسان (قسر).

وحَيْدَرٌ: الحَيْدَرُ والحَيْدَرَةُ كالحادِرِ، وهو الأسدُ، سُمّي بذلك لشدة بطشه، وعن ابن الأعرابي: الحيدرة في الأسد مثل الملك في الناس، قال ثعلب: يعني لغلظ عنقه وقوة ساعديه، نقل الأزهري عن الليث: الحادر والحـــادرة: الغـــلام الممتلئ الشباب، وقال ثعلب: يقال: غلام حادر إذا كان ممتلئ البدن شديد البطش. انظر التهذيب للأزهري (٤٠٧/٤ حدر)، واللسان والتاج (حدر).

[١٠٧] العِثْيَرُ: العجاجُ الساطعُ، والتُّرابُ والأَثَرُ الخَفِيُّ، وكل ما قلبت من ترابٍ أو مدرٍ أو طينٍ بأطراف أصـــابع رجلـــيك إذا مشـــيت، لا يرى من القدم أثر غيره، فيقال: ما رأيت له أثراً ولا عِثيراً. ومثله: العَثْيَرُ. وانظر اللسان والتاج (عثر).

[١٠٨] هذه الأوزان كتبت في " أ " بالكسر والتنوين.

[١٠٩] ليس في " أ ".

[١١٠] قردد: مضى شرحه في الحاشية (٣٥) من هذا الكتاب.

[١١١] انظـــر فـــي الـــزيادة وعللها ومسائلها في سر الصناعة لابن جني، والمنصف له (٩٩/١-١٧٢)، والـــتكملة لأبـــي علي (٥٤٢-٥٦٢)، والمفصل للزمخشري (٣٥٧-٣٦٠)، وشرحه لابن الحاجب =

[أحقُّ الحروفِ بالزيادة حروف اللّين]

فصـــلٌ: أحقُّ الحروفِ بالزيادةِ حروفُ اللِّينِ، وهي الألفُ والياءُ والواوُ؛ لسهولةِ الإتيانِ بها عندَ إشباعِ الحركاتِ، ولأنَّ كُلَّ كلمةٍ لا تَخلُو ممَّا أُخِذَ منها، وهي الحركاتُ الثّلاثُ.

والألفُ أَخفُّها، فهي أحَقُّ بالزيادةِ من أختيها.

[منع زيادة الألفِ والواوِ أوّلاً][١١٢]

لكـــنْ مـــنعَ من زيادتها أولاً تعذُّرُ الابتداءِ بها، لِمُلازمتِها السّكونَ، فزادوا الهمزةَ أَوَّلاً، كالعِوَضِ منها؛ لاتِّحادِ مَخرجِهما.

ومَـــنَعَ مـــنْ زيادةِ الواوِ أَوّلاً استثقالُها، وتعرُّضُها للإبدالِ الجائزِ، إنْ لم (يَلِها)[١١٣] واوٌ أُخرى، والإبدالِ اللازمِ إنْ وَلِيَها واوٌ أُخرى، كما فُعِلَ بالأصليّةِ في نحوِ: أُقِّتَتْ وأَواقٍ، (والأصلُ)[١١٤]: وُقِّتَتْ ووَواقٍ؛ جمعُ واقِيةٍ. وسيأتي بيان ذلك[١١٥].

-(٢/٣٧١-٣٩١)، ولابن يعيش (٩/١٤١-٥٨، ١٠/٢-٧)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٤/٣٠٥-٢١)، والشافية لابن الحاجب (٧٠-٨٢)، وشرحها للرضي (٢/٣٣٠-٩٧)،وللجاربردي (١٩٣-٢٣٧)، واللباب للعكبري (٢٢٧-٨٣)، وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش (١٠٠-٢١٢)، وللثمانيني (٢٢٣-٨٩)، والممتع لابن عصفور (١/٢٠١-٩٤).

[١١٢] انظر في علل عدم زيادة الألف أولاً في: سر الصناعة لابن جني (٢/٦٨٧)، والتبصرة للصميري (٢/٧٩١)، وشرح الملوكي لابن يعيش (١٢٧)، وشرح المفصل له (٩/١٤٧)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (٢/٢٢٧).

[١١٣] ب: " تلها ".

[١١٤] ب: " الأصل ".

[١١٥] انظر ص() من هذا الكتاب.

فلمّـــا امتنعـــتْ زيادتُها أوّلاً، معَ كونِها من أُمَّهاتِ الزّوائِدِ، زِيدتِ الميمُ أوّلاً كالعِوَضِ منها، ولذلك لم تُزَدِ الميمُ غيرَ أوّلٍ إلا شُذوذاً؛ لعدمِ الحاجةِ إلى التعويضِ.

[حرف اللين مع ثلاثة فأكثر]

فإذا كان حرفُ اللِّينِ مع ثلاثةِ أُصولٍ، أو أكثرَ، فهو زائدٌ، نحـــوُ: غُـــرابٍ، وغـــاربٍ[١١٦]، وشَيْهَمٍ[١١٧]، وقَلِيْبٍ[١١٨]، وكَوْثَرٍ، وسَدُوسٍ[١١٩].

وكذلك المُماثِلُ أحدَ الأصولِ الثلاثةِ، نحوُ: جِلْبابٍ.

---

[١١٦] الغاربُ: أعلى مُقدَّمِ السَّنامِ من البعير، وقيل: ما بينَ السَّنامِ والعُنُقِ، وقولهم: حبلُكِ على غاربِك: أي خلّيـــتُ ســـبيلَك، فاذهبي حيث شئت، وكان هذا من طلاق المرأة في الجاهلية، وقيل: غارب كل شيءٍ أعلاه، فغارب الموج والظهر أعلاهما، انظر اللسان (غرب).

[١١٧] الشَّيْهَمُ: الذّكرُ من القنافذِ، وقيل: هو الدَّلْدَلُ، وهو العظيم من القنافذ، وقيل: بل هو ضرب من القنافذ أعظـــم منها، له شوك طوال، وإذا انتفضت دفاعاً رمت به كالسهام، والفرق بين الدلدل والقنفذ كالفرق بين الفِئْرَة والجِرْذانِ والبقر والجواميس. انظر اللسان (دلل، شهم).

[١١٨] القَلِيْـــبُ: البِـــئرُ، ثم اختُلف في صفتها، فقيل: المطوية، قيل: وغير المطوية، وقيل: العادية التي لا يعـــرف لها رب ولا حافر، وقيل: والمستحدثة كذلك، وقيل: ما كان فيها ماء، وقيل: والتي لا ماء فيها أيضاً. اللسان (قلب).

[١١٩] سَـــدُوس، بفـــتح السين: أبوان لقبيلتين؛ الأولى في تميم، وهو سَدُوس بن دارم بن مالك بن حنظلة، والثانية في ربيعة، وهو: سدوس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب.

وسُدُوس، بضم السين: أب لقبيلة في طيء، وهو: سُدُوس بن أصمع بن أبي عُبيد بن ربيعة بن نضر بن سعد بن نبهان.

وسُـــدُوس، بالضـــم أيضاً: الطيلسان الأخضر، وعكس الأصمعي فقال: هو بالفتح الطيلسان الأخضر، وبالضم القبيلة، وخُطِّئ في ذلك. وانظر الصحاح واللسان والتاج (سدس).

[نحوُ وَسْوَسَ وسِمْسِمٍ]

فإنْ كان التَّماثُلُ في أربعةِ أحرُفٍ، لا أصلَ للكلمةِ غيرَهُنَّ، ولا يُفهَــمُ المعــنى بسقوطِ بعضِهنّ، كوَسْوَسَ وسِمْسِمٍ، فالجميعُ أصولٌ.

[نحو: صَمَحْمَحٍ ومَرْمَرِيْسٍ]

فــإنْ كــان للكلمــةِ أصــلٌ غيرُهــنَّ، كصَــمَحْمَحٍ[١٢٠] ومَرْمَرِيْسٍ[١٢١]، فالمِثْلان زائدانِ.

فــإنْ فُهــمَ المعنى بسقوطِ أحدِهما فهو زائدٌ، نحوُ: كَفْكَفْتُ الشــيءَ، بمعــنى: كَفَفْــتُه، كان في الأصل: (كَفَّفْتُ)[١٢٢]؛ بثلاثِ فــاءاتٍ؛ الأولى عينٌ، والثانيةُ زائدةٌ، والثالثة لامٌ، فاستُثْقِلَ تَوالي

---

[١٢٠] الصَّــمَحْمَحُ والصَّــمَحْمَحِيُّ: الــرجلُ الشديدُ، وهو في السن ما بين الثلاثين والأربعين، وقيل: هو القصير، والغليظ في قِصَرٍ، والأصلع، والمحلوق الرأس، والأنثى من كل ذلك: صَمَحْمَحَةٌ.

[١٢١] المرْمَرِيْسُ: الأملسُ، والأرض التي لا تنبت، والداهية الشديدة، ورجل مرمريس: داهية.
انظر اللسان (صمح، مرس)، وسفر السعادة للسخاوي (١/٣٢٤، ٤٥٩).

وقــد اخــتلف فــي صَمَحْمَحٍ، ومثله: دمكمك، وغشمشم، وعثمثم، وسرعرع، وعصبصب، وشمقمق، وعنطنط، وهو كل خماسي مكرر فيه ثانيه وثالثه وسبقا بحرفٍ مغايرٍ.
فقال البصريون: هو فَعَلْعَلٌ، ومذهبهم فيه مكذهبهم في نحو كفكف. وقال الكوفيون: هو فَعَلَّلٌ، ومذهبهم فــيه كمذهــبهم في نحو كفكف، إذ قالوا: أصله صَمَحَّحٌ، فكره العرب توالي ثلاثة أمثالٍ، فأبدلوا الثاني حرفاً من جنس حروف الكلمة، مماثلاً لما قبل المضعف، وهو الميم، فقالوا: صمحمح، كما أبدلوا الفاء الثانية من كفف حرفاً من جنس حروف الكلمة، مماثلاً لما قبل المضعف وهو الكاف، فقالوا: كفكف.
وانظر الحاشية (١٢٥) ص(٣٨) ومراجعها، والإنصاف لابن الأنباري (٢/٧٨٨).

[١٢٢] ب: " كففت ".

الأمــثالِ، فرُدَّ إلى بابِ سِمْسِمٍ، بزيادةِ مِثْلِ الفاءِ بَدَلَ مثلِ العينِ تخفيفاً.

[الإبدال في نحو تَظَنَّيْتُ]

وقد خَفَّفوا هذا النّوعَ بإبدالِ أحدِ الأمثالِ ياءً، نحوُ: تَظَنَّيْتُ؛ لأنَّه منَ الظَّنِّ[١٢٣].

وكِلا التّخفيفينِ مطَّردٌ في أقيسةِ الكوفيّينَ.

والبصــريُّونَ فيهما معَ السّماعِ، ويَرَوْنَ أنَّ كَفْكَفَ وأمثالَه بــناءٌ مُــرتَجَلٌ (رُباعيٌّ كلُّ حروفِه أصولٌ)[١٢٤]، وليس من مادَّةِ الثّلاثيِّ في شيءٍ.

وهــذا تَكَلُّفٌ، والمُختارُ فيه ما قالَه الكوفيُّونَ، وأَمَّا تَظَنَّيْتُ فالمختارُ فيه الاقتصارُ على السَّماعِ[١٢٥].

---

[١٢٣] انظر الإبدال لابن السكيت (١٣٣)، وأدب الكاتب لابن قتيبة (٤٨٧)، وسر الصناعة لابن جني (٢/ ٧٤٠-٦٦)، والممتع لابن عصفور (١/٢٧٠-٧٤).

[١٢٤] ليس في " ب ".

[١٢٥] اخــتلف فــي أصول وزنات ما كان رباعياً مضاعفاً، نحو زلزل وسمسم، وما كان خماسياً كذلك، نحو: صمحمح وغشمشم، وتفصيل الخلاف كالآتي:

أولاً: الرباعي المضاعف على ضربين:

١ــ مــا له ثلاثــي مضعف بمعناه، وهو ما اصطلح على وصفه بأنه ما صح إسقاط ثالثه مع سلامة المعنى، نحو: كفكف، وكبكب، وصرصر، وحثحث، إذ يصح إسقاط ثالثها، فيقال بمعناها: كفَّ، وكبَّ، وصرَّ، وحثَّ.

٢ــ ما ليس له ثلاثي مضعف بمعناه، وهو ما لا يصح إسقاط ثالثه مع سلامة معناه، وذلك نحو: فلفل، وسمسم، وكركم.

وفي أصول هذين الضربين وزناتهما خلاف توضيحه: =

= ــ المشهور عن جمهور البصريين أنهم يرون أن نحو كفكف وسمسم رباعي الأصول، صح إسقاط ثالثه أو لم يصح، وزنته: فعلل.

وقالوا في الاحتجاج لمذهبهم:

إن أصـــالة اثنيـــن من الأربعة متيقنة، ولا بد من ثالث مكمل لأقل الأصول، فلا بد من الحكم بأصالة ثالث، وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر، فحكم بأصالتهما معاً.

وإن الزيادة إنما تعتقد بدليل، ولا دليل، بل الدليل قائم بخلاف ذلك.

وإننا لو حكمنا بزيادة أحد المثلين، وقد تعذر الحكم بزيادتهما معاً، لأدى ذلك إلى بناءٍ مفقودٍ.

إذ يصير وزن الكلمة على تقدير زيادة أولها: (عفْعل)، وهذا بناء مفقود. وأيضاً فإن الكلمة إذ ذاك تكون من باب (سَلِسَ وقَلِقَ)، أي: مما لامه وفاؤه من جنس واحد، وهذا قليل.

ويصير وزن الكلمة عند تقدير زيادة ثانيها: (فلْعل)، وهو أيضاً بناء غير موجود. وكذلك تصير الكلمة إذ ذاك من باب (دَدَنٍ)، أي: مما فاؤه وعينه من جنسٍ واحدٍ، وهو نادر.

ويصير وزن الكلمة على تقدير زيادة ثالثها: (فعْقل)، وهو أيضاً بناء غير موجودٍ، وأيضاً تصبح الكلمة إذ ّاك مـــن بـــاب ما ضوعفت فيه الفاء، نحو مرمريس ومرمريت، على زنة فعفعيل، وهذا البناء قليل جداً، لم يسمع في غير هاتين الكلمتين.

ويصير وزن الكلمة على تقدير زيادة رابعها: (فعلْع)، وهذا بناء غير موجود. وأيضاً تصبح الكلمة من باب (سَلِسَ وقَلِقَ)، وقد تقدم أنه قليل.

فقـــد اتضح أن الحكم بزيادة أحد الأربعة يؤدي إلى بناء مفقودٍ غير موجودٍ، وإلى دخولٍ في بابٍ قليلٍ، فرفض ذلك، فتعين الحكم بالأصالة.

فإن قيل للبصريين: فما تقولون في نحو: كَفْكَفَ وكَفَّ، وصَرْصَرَ وصَرَّ؟

قـــالوا: كلا الكلمتين أصل، وليست إحداهما من الأخرى في شيءٍ، بل هما من المترادفات التي توافقت في معظم اللفظ.

ــ والمشهور عن الكوفيين أن الرباعي المضاعف بنوعيه ثلاثي على زنة فَعَّلَ، صحّ إسقاط ثالثه أو لم يصح.

قالوا: أصل نحو كفكف: كَفَّفَ، فاستثقل العرب توالي ثلاثة أمثالٍ، وهي الفاءات هنا، فأبدلوا من ثانيها، وهـــي العيـــن الثانـــية من فعّل، حرفاً من جنس فاء الكلمة، وهي الكاف، تخفيفاً، فقالوا: كفكف، وكان الإتيان بحرفٍ مماثلٍ لأحد حروف الكلمة أخف وأولى من الإتيان بأجنبي.

وعلـــيه فـــزنة نحو كفكف وصرصر وحثحث: فَعَّلَ، أي: وزنوا الثالث بحسب ما يقابل المبدل منه في المـــيزان، لا بحسب لفظ البدل؛ لأن المبدل تكرير لأصلي، وما كان كذلك فهو في الوزن على مثل ما يوزن به الأصلي، وهو العين، فقالوا: كفكف فَعَّلَ، كما قالوا في قال: فَعَلَ، وفي اصطلح: افتعل.

ورد هـــذا المذهب بأن مثل هذا الإبدال لم يثبت، بل العرب إذا استثقلوا التضعيف أتوا بحرف علةٍ بدل المضاعف، كقولهم في تظنّنتُ: تظنّيتُ، وفي تقصّصتُ: تقصّيتُ، دون: تظنظنتُ وتقصقصتُ. =

= وبـــأن مصـــدر نحو كفكف جاء على كفكفة بزنة فَعْلَلَة، ولو كان على زنة فَعَّلَ لجاء مصدره على تفعيل، فقالوا: تكفيف.

وقال أبو حيان في الجواب عن هذا الثاني من وجهي الاعتراض على الكوفيين: يمكن الجواب عن هذا بأنـــه إنما كان يلزم ذلك، أي مجيء المصدر على التفعيل، فيما لو بقي على إدغامه، فأما بعد الإبدال والتفكيك فقد أشبه في الصورة ما ألحق بالرباعي، نحو جلبب، فجاء مصدره على وزان مصدره، فجاء على فَعْلَلَة.

ـــ وهـــذا الذي نسب إلى الكوفيين، نمسب أيضاً إلى سيبويه وأصحابه، وبه قال أبو عبيد، وابن قتيبة، وأبو بكر الزبيدي، وهو أحد قولين للفراء.

ـــ وقيل: بل الصواب أن مذهب الكوفيين التفريق بين ما يصح إسقاط ثالثه وما لا يصح ذلك فيه.

فما لا يصح إسقاط ثالثه فهم فيه على وفاق مع البصريين، وأنه رباعي الأصول على زنة فعلل.

وما يصح إسقاط ثالثه، فهم على أنه ثلاثي مزيد على زنة فَعَّلَ، كما تقدم بيانه من مذهبهم.

ـــ وعن الكوفيين أيضاً أن ما لا يصح إسقاط ثالثه على زنة فعفل مكرر الفاء، وما يصح إسقاطه على زنة فعَّل.

ـــ ومذهب الزجاج التفريق بين الضربين:

فما لا يصح إسقاط ثالثه مذهبه فيه أنه فعفل مكرر الفاء، وقيل: بل: فعلل كجمهور البصريين.

ومـــا يصح إسقاط ثالثه مذهبه في أنه ثلاثي مزيد، والزائد فيه ثالثه الصالح للسقوط من غير إبدالٍ من شـــيءٍ، ويوزن الزائد عنده بلفظه، فيقال في زنة كفكف: فعكل، وزنة صرصر: فعصل، وزنة جرجر: فعجل، وهكذا.

ويمكـــن أن يـــرد هذا المذهب بأنه يؤدي إلى تكثير الأوزان، وهو وجه الاعتراض على من رأى أنه يـــوزن بحســـب البدل؛ لا بحسب المبدل منه، في نحو اصطلح وازدان واذكر وباع، فقال هي: افطعل وافدعل وافذعل وفال.

وبأنـــه يؤدي إلى إدخال ما ليس من أحرف الزيادة فيها، كالكاف والجيم والصاد من: كفكف وجرجر وصرصر.

ويمكن أن يجاب عن هذا الأخير بأنه احتمل لكونه مماثلاً لأصلٍ، فأخذ حكم ما كان تكريراً له، وهذا لا يشترط فيه أن يكون من حروف الزيادة.

ـــ وللخليل في هذا الجنس بنوعيه قولان؛ الأول: أنه فعفل، وبه قال أيضاً قطرب وابن كيسان.

والثاني: أنه فعفع، وتابعه بعض البصريين، وبعض الكوفيين.

ـــ وللفراء قولان، وافق في الأول الكوفيين، فقال: هو ثلاثي على زنة فَعَّلَ، وقال في الثاني: هو ثنائي مكرر على زنة: فعفع.

ـــ وسامح المبرد فيه، فقال: يمكن أن يكون ثلاثياً على زنة فَعَّلَ، والظاهر أنه رباعي.

وانظـــر هـــذه المسألة في الخصائص لابن جني (٥٢/٢)، والممتع لابن عصفور (٣٠٠/١)، وشرح الكافـــية الشـــافية لابـــن مالك (٢٠٣٥/٤)، والمساعد لابن عقيل (٦٠/٤)، والارتشاف لأبي حيان =

[إبدالُ رابعِ الأمثالِ ياءً إن لم يكنْها]

فلــو كانــتِ الأمــثالُ أربعةً تَعيَّنَ إبدالُ الرابعِ ياءً إن لم (يكنها)[١٢٦]، نحو: (رُدَدِّيَةٍ)[١٢٧]، وهو مِثالُ خُبَعْثِنَةٍ[١٢٨] منَ الرَّدِّ.

ومَــنْ قــال: أُمَيِّيٌّ، فجمَعَ في النسب أربعَ ياءاتٍ، قال في المثال: (رُدَدِّدَةٌ)[١٢٩]، كذا قال أبو الحسنِ في تصريفِه[١٣٠].

[نحوُ: قرقفٍ]

فــإنْ كــان المُمــاثلُ الفــاءَ وحدَهــا فمُماثلُهــا أصــلٌ، كــ(قَرْقَفٍ)[١٣١]؛ لانتفاءِ دليلِ الزّيادةِ وغيرِه، ولأنّ استعمالَ مثل

= (٢٤/١، ١١٠)، والأشــموني علــى الألفــية (٢٥٥/٤)، والتصريح للأزهري (٣٥٩/٢)، والهمع للسيوطي (٢٤١/٦).

[١٢٦] أ: " يكن ".

[١٢٧] ب: " رددنية ".

[١٢٨] الخُبَعْثِنُ والخُبَعْثِنَةُ، على مثال قُذَعْمِلٍ وقُذَعْمِلَةٍ: الضخم الشديد القوي من الرجال والبعير وغيرهم، قال أبو زبيد الطائي يصف أسداً:

خُبَعْثِنَةٌ في ساعديه تَزايُلٌ ... تقولُ وعى من بعد ما قد تكَسَّرا

وقال الفرزدق يصف إبلاً:

حُواساتُ العَشاءِ خبَعْثِنات ... إذا النكباءُ عارَضَتِ الشمالا

وأنشد أبو عمرٍو في صفة رجلٍ:

خُبَعْثِنُ الخَلْقِ في أخلاقه ذَعَرُ.

وانظر سفر السعادة للسخاوي (٢٤٦/١)، والجمهرة لابن دريد (١٨٤/١)، واللسان (خبعثن).

[١٢٩] ب: " رددة ".

[١٣٠] انظر المساعد لابن عقيل (٨١/٤)، والمنصف لابن جني (٢٧٣/٢).

[١٣١] القَــرْقَفُ: المــاءُ الــباردُ المــرعدُ، واسم للخمر سميت بذلك لأنها تُقرقِفُ صاحبَها؛ أي: تُرعِدُه، والقَرْقَفَةُ: الرّعدةُ، وقد قَرْقَفَهُ البردُ: أرْعَدَه. انظر اللسان (قرقف).

الأصـــلِ مـــزيداً (متأخِّرٌ)[١٣٢] في الرُّتبةِ عن استعمالِه أصـلاً فيما أُهملتْ أَصالةُ مثلِه، فلا يَصلحُ أن يُستعملَ بزيادتِه.

ومعلـــومٌ أنَّ وُقوعَ مثلِ الفاءِ مُهملٌ، إلا فيما (نَدَرَ)[١٣٣] من نحوِ: دَدَنٍ[١٣٤]، فإهمالُ وُقوعِه زائداً أَحَقُّ.

علـــى أَنَّ لقائلٍ أن يقولَ في قافِ (قِرْقِسٍ)، وهو البَعُوضُ: إِنَّها زائدةٌ؛ لقولِهم في معناهُ: قِرْسٌ[١٣٥].

ويُعتذَرُ عنه (بالنُّدورِ)[١٣٦] ، كما اعتُذِرَ عن بابِ دَدَنٍ.

[زيادة الهمزة والميم مع ثلاثة أصول]

فصلٌ: تُعلَمُ زيادةُ الهمزةِ والميمِ بتصديرِهما ووِجْدانِ ثلاثةِ أصولٍ بعدَهما، نحوُ: إِصْبَعٍ[١٣٧] ومِحْلَبٍ.

فإنْ كان معَ الثلاثةِ التي بعدَهما حرفُ لينٍ فهو أيضاً زائدٌ،

---

[١٣٢] ب: " يتأخر ".

[١٣٣] أ: " نذر".

[١٣٤] الدَّدَنُ، والدَّيَدانُ، والدَّيْدَبُونُ، والدَّدا، والدَّدُّ، والدَّدُ: اللَّهوُ واللَّعبُ، كلها لغات صحيحة، وفي الحديث: ما أنا من دَدٍ ولا الدَّدُ مني، وفي رواية: ما أنا من ددا ولا دَدا مني.
وقـــالوا: لا تكاد تجد ما فاؤه وعينه من جنسٍ واحدٍ غير دَدَنٍ، وبَبَّانٍ، بتشديد الباء وتخفيفها، قال عمر رضي الله عنه: "لئن عشت إلى قابلٍ لألحقن آخر الناس بأولهم حتى يكونوا بَبَّاناً واحداً" أي: شيئاً واحداً.
قـــال الخفاجـــي: ليس بعربيٍ مَحضٍ. قالوا: وأما بَبْرٌ، وهو حيوان يعادي الأسد، سَبُع شبيه بابن آوى، فهندي معرب، ويسمى أيضاً: فُرانق البريد، وقيل: بل عربي وافق الأعجمي، وبَبَّةٌ: حكايةُ صوت لقّب به عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب، والبَبَّةُ أيضاً: السمين، والشاب الممتلئ البدن نعمةً.
وانظـــر ســـر الصناعة لابن جني (٨١٩/٢)، واللسان (ددن)، وقصد السبيل للمحبي (٢٥٢/١)، وشفاء الغليل للخفاجي (٨١، ٨٦).

[١٣٥] القِرْسُ والقِرْقِسُ: البعوض، والبَقُّ، وشبه البقّ الذي تقول له العامة جِرْجِس، وطينٌ يُختم به: فارسي معرب، يقال له: جِرْجِشْت، بتاءٍ وليس بالباء كما في اللسان. وانظر المعرب للجواليقي (٢٧٠)، وشفاء الغليل للخفاجي (٢٤٢)، واللسان والتاج (قرس، قرقس).

[١٣٦] أ: " بالنذور".

[١٣٧] في الإِصْبَعِ عشر لغات، وهي: بإسكان الصاد، وتثليث الهمزة، والباء مثلثة مع كل حركة للهمزة، فهذه تسع لغاتٍ، والعاشرة: أُصبوع كعصفور. انظر التاج (صبع).

كإِسْكافٍ[١٣٨] وإِبْرِيْقٍ[١٣٩] وأُسْلُوبٍ[١٤٠].

فــإنْ كــانَ أحدُ الثلاثةِ حرفَ لينٍ، أو مُكرَّراً، فهو أصلٌ، والهمــزةُ، أوِ الميمُ، زائدةٌ، نحوُ: أَوْرَقَ[١٤١] وأَيْدَعٍ[١٤٢] ومَوْئِلٍ، ومَيْسرٍ، وأَشَدَّ، ومِجَنٍّ[١٤٣].

فــإنِ انفــكَّ المِــثلانِ، كمَهْــدَدَ[١٤٤]، فأحدُهمــا زائــدٌ،

---

[١٣٨] الإسْكافُ، وهو أيضاً الأُسْكُوفُ، والأَسْكَفُ، والسَّيْكَفُ، والسَّكَّافُ: الخَفّافُ، أي صانع الخِفاف، وقيل: كل صــانعٍ عند العرب، وقيل: بل هذه اللغات في كل صانع ما عدا الخَفَّاف، وقَيَّدَ بعضهم فقال: كل صانعٍ بيده بحديدة، وخصه بعضهم بالنجار، وقيل: إن تخصيصه بالنجار وهم، وقالوا: وأما صانع الخفاف فهو الأَسْكَفُ، لا غــير. انظر اللسان والتالج (سكف)، وديوان الأدب للفارابي (٢٧٧/١)، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان (٣٧)، وسفر السعادة للسخاوي (٥٩/١).

[١٣٩] الإبْرِيقُ: فارسي معرب، آبْ رِيزْ. وانظر المعرب للجواليقي (٧١)، وقصد السبيل للمحبي (١٤٩/١)، والألفاظ الفار سية المعربة لأدي شير (٦)، والألفاظ الدخلية لطوبيا العنسي (١).

[١٤٠] الأُسْــلُوبُ: الطــريقُ، والوجه، والمذهب، وكل طريق ممتد، والسطر من النخيل، والفَنُّ، يقال: أخذ في أساليب من القول: أي أفانين منه، ومن تراكيبهم: أنفه في أسلوبٍ: إذا كان متكبراً. انظر اللسان (سلب).

[١٤١] أَوْرَقَ الشــجرُ: خــرجَ ورقُــه تامّاً، وأورق الحابل: إذا لم يقع في حبالته صيد، والغازي: إذا لم يغنم، والطالب: إذا لم ينل، والصائد: إذا لم يصد وأخطأ وخاب، وإذا غنم أيضاً، فهو من الأضداد، وأَوْرَقَ الرجلُ: كثر ماله. وعامٌ أَوْرَقُ: لا مطر فيه، والأَوْرَقُ من البهائم: الذي في لونه بياض إلى سواد، وأكثر ما يكون في الإبل، والأَوْرَقُ من الناس: الأسمر، ومن اللبن: الذي ثلثاه ماء وثلثه لبن. اللسان (ورق).

[١٤٢] الأَيْــدَعُ: صبغٌ أحمرُ يؤتى به من جزيرة سُقُطْرَى، وهي جزيرة إلى سواحل عدن، وقيل: الأيدع شجر البقّم الذي يقال له دم الأخوين، ودم التيس، ودم الثعبان، والشيّان، وقيل: هو الزعفران.
انظر معجم البلدان لياقوت (٢٢٧/٣)، وسفر السعادة للسخاوي (١٠١/١)، والمعتمد في الأدوية المفردة للملك المظفر (١٥٨)، وقصد السبيل للمحبي (٢٩٢/١)، واللسان (يدع).

[١٤٣] المِجَنُّ: التُّرسُ، والوِشاحُ. اللسان (جنن).

[١٤٤] مَهْدَدُ اسمُ امرأة، ومَحْبَبُ اسم رجلٍ.
فأما مَهْدَدُ فميمُه أصلٌ، وهو على زنة فَعْلَلٍ، ملحق بجعفرٍ، وحافظوا على الفك للمحافظة على الإلحاق، ولو كانت الميم زائدةً وكان على زنة مَفْعَلٍ لوجب الإدغام، فقيل: مَهَدٌّ، كما قالوا: مَسَدٌّ ومَرَدٌّ ومَفَرٌّ ومقر ومَقَرٌّ. وإنمــا ترجح فَعْلَلٌ فيه على مَفْعَلٍ، مع أن الزنتين موجودتان، ولا تخرج الكلمة عند الحكم بأصالة الميم أو زيادتها عن النظير،و ذاك لأن الحكم بأصالة الميم لا يؤدي إلى الإظهار الشاذ، أي الفك الشاذ، لكونه إذ ذاك ملحقاً، ومثل هذا الفك في الملحق شائع، كسُؤددٍ وعُنددٍ وقَرَندٍ، ولو حُكم بأصالة الميم لكان الإظهار شاذاً، إذ مَفْعَلٌ ليس من الملحق.

إلا أن يُوجِـــبَ تقديرُ زِيادتِه استعمالَ ما أُهمِلَ، كمَحْبَبٍ[١٤٥]، فإنّه مَفْعَــلٌ؛ لأنَّ تقديــرَ زيادةِ إحدى باءَيْهِ يُوجِبُ أنْ يكونَ الأصلُ (مَ حَ بَ)، وهو تركيبٌ أهملتِ العربُ جميعَ وُجوهِه.

وكذلــك إنْ ســقطَ حرفُ اللّينِ في بعضِ التّصاريفِ فهو زائدٌ، والهمزةُ، أوِ الميمُ، أصلٌ، كواو أَوْلَق، وهو الجُنونُ، فإنّها زائــدةٌ؛ لســقوطِها في قولِهم: أَلِقَ الرَّجُلُ أَلَقاً، فهُو مَأْلُوقٌ؛ أي: جُــنَّ. هــذا هــو الأشهرُ. وبعض العربِ يقولُ: وَلِقَ وَلَقاً، فهو

---

[١٤٥] وأمــا مَحْبَبٌ فمَفْعَلٌ، وإن لم يدغم؛ لأنه علم، والأعلام تغير كثيراً عما عليه غيرها مما ليس علماً، والفك فيه شاذ، وكان القياس: مَحَبٌّ.

فإن قيل: ولم جاز في الأعلام التغيير عن الأصول؟

قــيل: لأنها كثيرة الاستعمال، معروفة المواضع، والشيء إذا كثر استعماله، وعرف موضعه، جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره.

فإن قيل: فهلا جعلتم الميم في محبب أصلية؛ بدليل فك الإدغام، كما فعلتم ذلك في مهدد؟

فــالجواب: إنه لما كان جعل الميم أصلية يؤدي إلى الحمل على القليل، وجعلها زائدة يؤدي أيضاً إلى ذلك، كان الأولى الحكم بالزيادة هنا، لأن الميم إذا كانت زائدة كانت الكلمة من تركيب (ح ب ب) وهو موجــود، وإذا كانــت أصــلية كانت الكلمة من تركيب (م ح ب) وهو غير موجود، فكان الحمل على الموجود أولى.

وإن قيل: فهلا جعلنا الميم في مهدد زائدةً كما جعلناها في محبب كذلك، ويكون الفك في مهدد شاذاً، كما في محبب، ويكون من باب: لَحِحَتْ عينُه، وأَلِلَ السِّقاءُ، وضَبِبَ البلدُ، كما أن جعل الميم أصلية أولاً قبل ثلاثة أصول قليل؟

فالجواب: إذا كانت الأصالة والزيادة تفضيان إلى قليل، كان الحكم بالأصالة أولى.

وإن قــيل: قــد اعتددت بالإظهار الشاذ في محبب، واحتججت لذلك بعلميته، وأن الأعلام تغير كثيراً، وبنيت على ذلك حكماً بزيادة الميم، ومهدد علم مثله، فلم لا تحكم بزيادة ميمه أيضاً؟

فالجواب: إنما قيل في محبب إنه مفعل؛ لأنه من الحُبِّ لا غير، وليس في مهدد ما يدل على أنه من الهَدِّ دون المهد، فيقضى بأنه مفعل، ولا يترك الظاهر إلى غيره إلا بدليل، ولا دليل هنا، بل إظهارهم الدالين يــدل على أنه فَعْلَل، فيكون اشتقاق هذا الاسم من المِهادِ، ومَهَّدْتُ الشيءَ، كأن المرأة سميت بذلك لأنها مُمَهَّــدَةُ المــودّةِ، وطيــئةُ الأخــلاق، فيكون قريباً من تسميتهم إياها سَعْدَة من المساعدة، ووِصال من المواصــلة، فهذا أشبه، مع إظهار الدال، من أن يكون من الهَدِّ، ولا يعلم في الكلام تصريف (م ح ب) ميكون محببٌ فَعْلَلاً منه.

وانظــر المنصف لابن جني (١/١٤١-٤٣)، وسر الصناعة له (١/٤٢٦-٢٨)، والممتع لابن عصفور (١/٢٥٢-٥٣).

مَوْلُوقٌ، بمعنى جُنَّ أيضاً، حكاه ابنُ القَطّاعِ[١٤٦]، فعلى هذا يكونُ وزنُ أَوْلَقَ: أَفْعَلَ، وعلى الأَوّلِ يكونُ وزنُه: فَوْعَلاً[١٤٧].

[أصالة الهمزة والميم أوّلا مع أكثر من ثلاثة أصول]

فـــإنْ كانـــتِ الأصولُ أكثرَ منْ ثلاثةٍ بعدَ الهمزةِ، أوِ الميمِ، فهي أصلٌ، كإصْطَبْلٍ[١٤٨]، ومَرْزَجُوشٍ[١٤٩]، ووزنُهما:

---

[١٤٦] ابن القطاع (٤٣٣-٥١٥):
أبو القاسم، علي بن جعفر بن علي السعدي الصقلي، المعروف بابن القطاع، إمام لغوي مشهور.
انظر ترجمته في: إنباه الرواة للقفطي (٢/٢٣٦-٣٩)، ومعجم الأدباء لياقوت (٤/١٦٦٩-٧٠)، والبلغة للفـــيروزابادي (١٤٩-٥٠)، ووفـــيات الأعـــيان لابن خلكان (١/٤٢٧-٢٨)، وإشارة التعيين لليماني (٢١٣-١٤)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/١٥٣-٥٤)، وحسن المحاضرة له أيضاً (١/٢٢٨).

[١٤٧] انظر الأفعال لابن القطاع (١/٤٣، ٣/٣١٠)، وانظر الخلاف في زنته في المنصف لابن جني (١/ ١١٣-١٨)، والخصـــائص له (١/٩، ٣/٢٩١)، ومـــا ينصـــرف وما لا ينصرف للزجاج (٢٠-٢١)، والممـــتع لابن عصفور (١/٤٢، ٢٣٥-٣٧)، وسفر السعادة للسخاوي (١/٩٤)، وشرح الشافية لليزدي (١/٣٢٦).

[١٤٨] الإصـــطبل: لغة شامية، ومعناه موقف الدواب وحظيرة الخيل والبغال، قيل: هو معرب، وقيل: بل عربـــي، قال المحبي: "وهمزته أصلية؛ لأن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أولها إلا إذا جرت على أفعالهـــا، ويجوز تأنيثه باعتبار البقعة، وقول العامة: إصطبل عامرة، بمعنى معمورة، كعيشة رضية، ولـــبعض الـــناس فـــيه كلام لا حاجة لإيراده هنا. وفي كتاب الهميان: الإصطبل بلغة أهل الشام معناه الأعمـــى، ولذا قال الصاحب في قصته مع المعري: جُرُّوا الإصطبل". انظر المعرب للجواليقي (١٩)، والجمهـــرة لابن دريد (٣/٣١١)، وسفر السعادة للسخاوي (١/٧١)، وقصد السبيل للمحبي (١/١٩٤)، وشفاء الغليل للخفاجي (٧٨).

[١٤٩] مَرْزَجُوشٌ: فارسي معرب مَرْزَنْكُوشٌ، ويقال فيه أيضاً: مَرْزَنْجُوشٌ؛ أي ميت الأذن، كما يقال فيه: مَـــرْدَقُوشٌ معرب مُرْدَهْ كُوشٌ، وهو الزعفران، أو نبت آخر طيب الرائحة من الرياحين، دقيق الورق بزهـــرٍ أبيض عطري. قال ابن البيطار: اسمه في العربية السَّمْسَقُ والعَبْقَرُ وحَبَقُ القِثَّاء، وحبق الفيل، وآذان الفار، وميت الأذن.
وانظـــر الجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار (٤/٤٢٩)، والمعتمد في الأدوية المفردة للملك المظفـــر (٤٨٨)، وسفر السعادة للسخاوي (١/٤٦١)، وقصد السبيل للمحبي (٢/٤٥٦، ٤٥٨)، وشفاء الغليل للخفاجي (٢٧٤) والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير (١٤٤).

فِعْلَلٌّ، كجِرْدَحْلٍ[١٥٠]، وفَعْلَلُوْلٌ كعَضْرَفُوْطٍ[١٥١].

[الياءُ كالهمزةِ والميمِ أصالةً وزيادةً]

والياءُ المُصَدَّرَةُ كالهمزةِ والميمِ في جميعِ ما ذُكرَ، حتّى في أصالتِها إنْ تصدَّرتْ في اسمٍ خُماسيٍّ، كيَسْتَعُوْرٍ[١٥٢]، وهو شجرٌ، واسمُ أرضٍ (أيضاً)[١٥٣].

[زيادة الهمزة والنون طرفاً بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة فصاعداً]

فصلٌ: يُحكَمُ، أيضاً، بزيادةِ الهمزةِ المتأخِّرةِ بعدَ ألفٍ زائدةٍ قبلَها ثلاثةُ أصولٍ، أو أكثرُ، كـ (عِلْباءٍ)[١٥٤]، وقُرفُصاءَ[١٥٥].

ويُشـــارِكُ الهمزةَ فيما لها متأخِّرةً النّونُ، نحوُ: سِرْحانٍ[١٥٦]، وزَعْفرانٍ.

---

[١٥٠] مضى شرحه في الحاشية (٣٨) ص(١٣) من هذا الكتاب.

[١٥١] العَضْـــرَفُوطُ: وهو العُذْفُوطُ والعضفوط: دُوَيبّة بيضاء ناعمة، وقيل: هو ضرب من العِظاء، وقيل: هو ذكر العِظاء، وقيل: هي دويبة بيضاء ناعمة تسمى العِسْوَدَّة. انظر اللسان والتاج (عذفط، عضرفط).

[١٥٢] مضى شرحه الحاشية (١٠٠) ص(٣١) من هذا الكتاب.

[١٥٣] ليس في " ب ".

[١٥٤] العِلْـــباء والعِلْبُ: عَصَبُ العنقِ الغليظ، وهما علباوان جانبي العنق في مقدمته، يأخذان إلى الكاهل، وعلْـــباء اســـم رجلٍ سمي بعصب العنق. انظر التهذيب واللسان والتاج (علب)، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (٤٣-٤٥).

[١٥٥] القُرْفُصاء والقُرْفُصا والقَرْفَصا والقِرْفِصا: عن أبي عبيد أن يجلس المرء على أليتيه، ويلصق فخذيه ببطنه، ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه كما يحتبي بالثوب، تكون يداه مكان الثوب، وقال أبو المهدي: هـــو أن يجلـــس على ركبتيه منكباً، ويلصق بطنه بفخذيه، ويتأبط كفيه، وهي جلسة الأعراب. اللسان (قرفص).

[١٥٦] السِّـــرحان والسِّرخال: الذِّئب، وهو الأسد بلغة هذيل، والأنثى سِرْحانة. وسرحان الحوض: وسطه. اللسان (سرح).

[سقوطُ الحرف لغير علّة دليل زيادته، وثبوتُه في جميع التصاريف دليل أصالته]

والاســتدلالُ علــى زيــادةِ الحــرفِ بسقوطِهِ في بعضِ التّصــاريفِ لغــيرِ عِلَّــةٍ، وعلــى أصــالتِه بلزومِهِ في جميعِ التصاريفِ، راجحٌ على كُلِّ دليلٍ.

[ميمُ مَعَدٍّ وتَمَنْدَلَ]

كلــزومِ ميمِ مَعَدٍّ [١٥٧] في قولِهم: تَمَعْدَدَ تَمَعْدُداً فهو مُتَمَعْدِدٌ: إذا تَشــبَّهَ بمَعَــدٍّ، معَ انتِفاءِ صيغةٍ تقاربُ هذا المعنى عاريةٍ منَ

---

[١٥٧] هو مَعَدّ بن عدنان، أبو العرب، من أحفاد إسماعيل، من سلسلة النسب النبوي.
والأرجح في مَعَدٍّ أنه فَعَلٌ، وقال أبو حاتم: هو مَفْعَلٌ، وأجاز ابن دريد الوجهين.
قال ابن دريد: "واشتقاق مَعَدٍّ من شيئين: إما أن يكون مَفْعَلاً من العدد، فكأنه كان مَعْدَدٌ فأدغمت الدال، وإما أن يكون من المَعَدِّ، وهو اللحم في مرجع كتف الفرس. قال الشاعر:

فإمّا زال سرجٌ عن مَعَدٍّ وأجدرْ بالحوادث أن تكونا

والتَمَعْدُدُ: تمام الشدة والقوة. قال الراجز:

ربَّيتُه حتى إذا تمعددا وصار نهداً كالحصان أجردا
كان جزائي بالعصا أن أُجلدا

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: احتفوا، واخشوشنوا، وتمعددوا، واقطعوا الركب، وانزوا على الخيل نزواً. أي اركبوا وثبوا. والمعدة من هذا اشتقاقها لصلابتها، ويقال: نبتٌ ثَعْدٌ مَعْدٌ: إذا كان غضّاً، ومعــد فــي هــذا الموضع إتباع، وليس من الأول. وقد سمت العرب مُعَيْداً ومَعْنَداً ومَعْدان، وأحسب اشتقاقه من المَعْدِ، والمَعْدُ الصلابة".
وقال السخاوي: "والميم في تمعددَ أصلٌ، وهو تَفَعْلَلَ، لأنها لا تزاد في الفعل، ودل تَمعدَدَ على أنّ الميمَ في مَعَدٍّ أصلٌ، ولولا ذلك لقضوا بزيادتها؛ لأنها إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرفٍ أصولٍ كانت زائدةً. وهذا مذهب سيبويه في مَعَدٍّ ".
وقــال الرضــي فــي شرحه على الشافية: "لو لم يكن الميم أصلياً لكان تَمعددَ: تَمفعلَ، ولم يجيء في كلامهــم. وخولف سيبويه فقيل: معدّ مَفعلٌ، لأنه كثير، وفَعَلٌ في غاية القلة، كالشَّرَبَّة في اسم موضع، والهَبَيِّ الصغير، والجَرَبَّةِ العانة من الحمير. وأما قوله تمفعل لم يثبت فممنوع، لقولهم: تمسكن وتمندل=

المـــيمِ، بخلافِ تَمَنْدَلَ ونحوِه؛ فإنّهم قالوا في معناه: تَـــنَدَّلَ، فدلَّ على أنّ الميمَ زائدةٌ.

[ياءُ فَيْنَانٍ]

وكسُقوطِ ياءِ فَيْنانٍ[١٥٨]، وهو الوافرُ الشَّعَرِ؛ منَ الفَنَنِ، وهو الغُصنُ، فوزنُه: فَيْعالٌ.

- وتمردع وتمغفر، وهي تمفعل بلا خلاف، فكما توهموا في مسكين ومنديل أنهما فِعّليل، وفي مِذرَعة أنها فِعّلة، وفي مُغفور أنه فُعللول، للزوم الميم في أوائلها، كذلك توهموا في معدّ أنه فعلّ، فقيل: تمندل وتمســكن وتمــدرع، وتمغفــر وتمعدد، على أنها تفعلل كتدحرج، وهذا كما توهموا أصالة ميم مَسِيل فجمعوه على مُسْلانٍ، كما جمع قفيزٌ على قُفْزانٍ.

ولــو سُــلِّم أنهم لم يتوهموا ذلك وبنوا تمدرع وأخواته على أنها تمفعل قلنا: فَعَلٌ غريب غرابة تمفعل، فــبجعل معــدّ فعلّاً يلزم ارتكاب الوزن الغريب، كما يلزم بجعله مفعلاً ارتكاب تمفعل الغرسيب، فلا يــترجح أحدهمــا علــى الآخر، فالأولى تجويز الأمرين، ولسيبويه أن يرجح كونه فعلاً بكون تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر قليلة الاستعمال رديئة، والمشهور الفصيح: تَدَرَّعَ وتَسَكَّنَ وتَنَدَّلَ وتَغَفَّرَ، بخلاف شَرَبَّةٍ وجَرَبَّةٍ وهَبَيٍّ فإنها ليست برديئةٍ".

وانظــر الكتاب (٣٠٨/٤)، والاشتقاق لابن دريد (٣٠-٣١)، والمنصف لابن جني (١٢٩/١، ٢٠/٣)، وتفســير غريــب أبنية سيبويه لأبي حاتم (١٧٠)، وسفر السعادة للسخاوي (١٨٥/١)، وشرح الرضي على الشافية (٣٣٥/٢-٣٧)، والأعلام للزركلي (٢٦٥/٧).

[١٥٨] رجــلٌ فَيْنان: حَسَنُ الشعر طويلُه، ولا خلاف في زيادة ألفه، وفيه غير الألف غالبان في الزيادة، وهما الياء والنون.

فالأكثر على أن الياء زائدة، وأنه على زنة فَيْعالٍ، مصروف، والأنثى فَيْعالَةٌ، وذاك لأمرين:

أولهمــا: شــهادة الاشــتقاق؛ يقال: فَنَنٌ، وهو الغصن، والفرع من الشجر، والخصلة من الشعر، شبه بالغصن، والجمع أفنان وأفانين، وشعر فينان: ذو أفانين، له فنون كأفنان الشجر.

وثانيهما: مجيء فَيْعالٍ في أبنيتهم، قالوا: خَيْتامٌ، وبَيْطارٌ، وشَيْطانٌ، وهيذام، وطيثار، وعيثام، وعيزار، وقيدار، وضيطار، وهيصار، وهيذار، وقيعار.

وذهــب بعضــهم إلى الحكم بزيادة النون الثانية، وأنه على فَعْلان، غير مصروفٍ معرفةً، ومصروفٌ نكرةً، وذاك لأمورٍ ثلاثة:

أولها: شهادة الاشتقاق: حكى ابن الأعرابي: امرأةٌ فَيْنَى، على زنة فَعْلَى مقصوراً: كثيرة الشعر، قالوا: مأخوذ من الفَيْنَةِ، وهو الوقت من الزمان. -

[ياء شيطان]

وكذلــك شَيْطانٌ[١٥٩]، فإنّ اشتقاقَه منَ الشُّطُونِ، وهو البُعْدُ؛ لأنّ نُونَــه لزِمتْ في قولِهم: تَشَيْطَنَ الرَّجُلُ: إذا تَشَبَّهَ بالشّياطينِ، ولو كان منَ الشّيطِ، وهو الاحتراقُ، لقيل: تَشَيَّطَ.

– وواضح أنه اشتقاق بعيد، وأخذه من الفنن أقرب.

وثانيها: مجيء النون الثانية طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ، والأغلب فيما كان كذلك زيادة نونه.

وثالثها: التضعيف مع ثلاثة أصولٍ، وشأن ما كان كذلك الحكم فيه بزيادة ثاني المتماثلين.

وأجاز قوم الوجهين معاً بلا ترجيح.

وانظر الكتاب(٢١٨/٣)، والمقتضب للمبرد(٣٣٦/٣)، والتهذيب للأزهري(فنن، فين: ٤٦٦/١٥، ٤٧٨)، والجمهرة لابن دريد(٣٩٠/٣)، والصحاح واللسان (فنن، فين)، وشرح الشافية للرضي(٣٣٩/٢).

[١٥٩] الشيطان: كل عاتٍ متمردٍ فائقٍ في التمرد من الجن والإنس والدواب، واختلف في زنته.

فالأكثر على أنه فَيْعَالٌ، مأخوذٌ منَ الشَّطْنِ وهو البُعْدُ، بمعنى: بَعُدَ عن الخير، أو من الشَطَنِ وهو الحبل الطويل، بمعنى طال في الشر، والدليل على أصالة نونه ثبوتها في الاشتقاقات، بخلاف الياء، قال أمية بن أبي الصلت يصف النبي سليمان:

أيُّما شاطنٍ عصاه عكاه ثم يُلقى في السّجنِ والأغلال

وأنشد ابن بري:

أ كلَّ يومٍ لك شاطنان على إزار البئر مِلْهَزَانِ

ويقال: تَشيطنَ الرجلُ وشيطَنَ إذا صار كالشيطان، وفَعلَ فِعلَه، قال رؤبة:

شافٍ لبغيِ الكلبِ المُشيطِنِ.

وذهب بعضهم إلى أنه فَعْلانُ، من شاطَ يَشيطُ: إذا هلك واحترق، قال الأعشى:

ونطعن العَيْرَ في مكنونِ فائلِه وقد يَشِيطُ على أرماحنا البطلُ

وقال أبو النجم يصف فحلاً من الإبل:

كشائطِ الرُّبِّ عليه الأشكل.

أو من استشاط: إذا احتدَّ والتهب.

وانظر التهذيب للأزهري (شطن:٣١/١١)،والجمهرة لابن دريد (٥٨/٣)، ونكت الشنتمري (١١٦٠/٢)، والمنصف لابن جني (١٣٥/١)، والممتع لابن عصفور (٢٦١/١-٦٢)، واللسان (شيط، شطن).

[حكم همزة نحوِ حَمّاءٍ، ونونِ نحوِ حَسَّانٍ]

فصلٌ: إنْ كانَ قبلَ الألفِ المتقدِّمةِ على الهمزةِ المتأخِّرةِ، أوِ النّونِ المتأخِّرةِ، حرفانِ أحدُهما مُضاعَفٌ، كـ(حَمّاءَ)[١٦٠] وقَبَّانٍ[١٦١]، فجائزٌ أنْ يكونَ الزّائدُ ما بعدَ الألفِ، ويكونَ ذو الهمزةِ: (فَعْلاءَ)؛ منَ الحُمَّةِ، وهو السَّوادُ، وذو النُّونِ: فَعْلانَ؛ منَ القَبَبِ، وهو الضُّمورُ.

وجائزٌ أنْ يكونَ الزّائدُ أحدَ المثلين، فيكونَ ذو الهمزة: فَعَّالاً؛ منَ الحَمْءِ، وهو تنقيةُ البئرِ من الحَمْأَةِ، ويكونَ الآخَرُ: فَعَّالاً؛ من القُبُونِ، وهو الذَّهابُ في الأرضِ.

---

[١٦٠] أ: " كحمار قبان ".

[١٦١] القَبَّانُ: الذي يُوزَن به، ميزان أرضي ضخم توزن به البضائع الثقيلة.
وحمارُ قَبَّان: دُوَيبَّةٌ معروفةٌ أصغر من الخنفساء، أنشد الفراء:

يـا عجـباً لقـد رأيتُ عجبا ... حمـارَ قـبّانَ يسـوقُ أرنـبا
خاطِمَهـا زَأَمَّهـا أن تذهـبا ... فقلـت أردفنـي فقـال مرحبا

وذهب قوم إلى أنه فَعَّالٌ من قَبَنَ، وقال آخرون: بل هو فَعْلان من القَبِّ بدليل منعه من الصرف، وأجاز قـوم الوجهيـن، بلا ترجيح بينهما، وقال آخرون: بل كونه فعَّالاً من القبون هو الأقرب والأنسب إلى معناه.
وانظر الصحاح واللسان (قبب، قبن)، والشافية (٧٢)، وشرحها للرضي (٣٤٤/٢)، وللبزدي(٣٢٦/٢)، والمفصل (٣٥٨)، وشرحه لابن الحاجب ٣٨٤/٢)، ولابن يعيش (١٥٥/٩)، وبغية الطالب لابن الناظم (١٢٠).

[ما لا دليل على زيادته فهو أصل، أو بدل من أصل، إلا الألف]

ومـــا لَمْ يَقمْ دليلٌ على زِيادَتِه فهو أصلٌ، كهمزةِ هَناءٍ، أوْ بدلٌ من أصلٍ، كهمزةِ كساءٍ.

إلا الألـــفَ فإنّها إنْ لمْ تكنْ زائدةً (فهي)[١٦٢] بدلٌ منْ أصلٍ، كأَلِفَـــيْ رامٍ[١٦٣] ورَمَى، ولا تكونُ أصلاً إلا في حرفٍ أو شِبهِه، كألفِ (ما) النّافيةِ والموصولةِ[١٦٤] .

[زيادة النون]

فصـــلٌ: يُحكـــمُ بـــزيادةِ النّونِ في الفعلِ المُضارعِ، نحوُ: نَضربُ؛ لسقوطِها في الضَّرْبِ وغيرِه منَ التّصاريف.

وفـــي نحوِ: انْصَرَفَ واحْرَنْجَمَ[١٦٥]؛ لأنّهما طاوَعا: صَرَفَ وحَرْجَمَ الإبلَ؛ أي: رَدَّ بعضَها على بعضٍ.

وفي التثنيةِ والجمعِ؛ لخُلُوِّ الواحدِ منها.

---

[١٦٢] ليس في " ب ".

١٦٣ أ : " رامَ " فتكون هي و" رمى " مثالين للألف المنقلبة عن أصل، وهي بلا ضبط في " ب "، وإن كنت أرجح أنها " رامٍ " فتكون مثالاً للألف الزائدة، وتكون " رمى " مثالاً للمنقلبة.

[١٦٤] انظر سر الصناعة لابن جني (٦٥٣/٢)، والممتع لابن عصفور (٢٧٩/١).

[١٦٥] يـــريد مـــا كان على زنة انْفَعَلَ من الثلاثي المزيد بحرفين وجميع أمثلته ماضياً ومضارعاً وأمراً ومصدراً واسم فاعلٍ واسم مفعولٍ، وكذلك الأمر بالنسبة لاحرنجم، ويقصد به ما كان على زنة افعنلل مـــن الرباعي المزيد بحرفين، أو من الثلاثي المزيد بثلاثة إلحاقاً بالرباعي المزيد بحرفين، كاسحنكك واقعنسس.

واحـــرنجم بمعنى اجتمع، وهو مطاوع حَرْجَمَ، يقال: حَرْجَمَ الإبلَ: رَدَّ بعضَها على بعضٍ، وحرجمتُ الإبـــلَ فاحرنجمتْ: إذا رددتَها فارتدَّ بعضها على بعضٍ واجتمعت، واحرنجم القوم: ازدحموا واجتمع بعضـهم إلى بعضٍ. اللسان (حرجم).

وفي غَضَنْفَرٍ[١٦٦] وشبهِه من كُلِّ خُماسِيٍّ ثالثُ حُروفِهِ نونٌ ساكنةٌ؛ لسُقوطِها في اشتقاقِ أكثرِ النَّظائرِ، كعَقَنْقَلٍ[١٦٧]، وهو الرَّملُ المُتَراكِمُ (المُتَعَقِّدُ)[١٦٨]، واشتقاقُه منَ العقلِ، وهو الإمساكُ.

وكالدَّلَنْظَى، وهو الدَّافِعُ؛ منَ الدّلظ، وهو الدَّفعُ.

وكالأَلَنْدَدِ[١٦٩]، وهو الشّديدُ الخُصومةِ؛ منَ اللَّدَدِ.

وكالعَفَنْجَجِ[١٧٠]، وهو الأحمقُ؛ منَ العَفْجِ، وهو كثرةُ الاضطراب في العمل، وأيضاً الضَّربُ بالعصا[١٧١].

وما لا اشتقاقَ له من هذا النّوعِ قليلٌ، فيُحمَلُ على الكثيرِ.

[زيادة التاء]

فصلٌ: ويُحكمُ بزيادةِ التَّاءِ في أوّلِ المضارعِ، وفي مُوازِنِ تَفَعَّلَ، وفي تَفَاعَلَ، وافْتَعَلَ، نحوُ: تَضرِبُ، وتَعَلَّمَ، وتَقارَبَ،

---

[١٦٦] الغَضَنْفَرُ: كُلُّ جافٍ غليظٍ متغضّنٍ، يقال رجل غضنفر، وأسد غضنفر، وأذن غضنفرة. اللسان (غضفر).

[١٦٧] والعَقَنْقَلُ أيضاً: ما عظمَ واتّسع من الوديان، والكثيب العظيم المتداخل الرمل، ومصارين الضب، وقانصته، وكُشْيَتُه وهي أصل الذنب، وفي المثل: أطعمْ أخاك من عقنقل الضبّ إنك إن تمنعْ أخاك يغضب، يُضرب في الحث على المواساةِ، أو هو موضوع على الهزء. انظر مجمع الأمثال للميداني (٢/٢٨٤) واللسان (عقل).

[١٦٨] ب: " المنعقد ". والتصويب عن المعاجم (عقل).

[١٦٩] وهو أيضاً: اليَلَنْدَدُ، والأَلَدُّ. اللسان (لدد).

[١٧٠] والعَفَنْجَجُ أيضاً: الأخرقُ الجافي الذي لا يتجه لعملٍ، والضخم الأحمق، والضخم اللّهازم والجنات والألواح، وهو مع ذلك أكولٌ فَسْلٌ عظيمُ الجثة ضعيف العقل، وهو الغليظ مع ما تقدم. اللسان (عفج).

[١٧١] في اللسان (عفج): "وعَفَجَه بالعصا يَعفِجُه عَفْجاً: ضربه بها في رأسه وظهره، وقيل: هو الضرب باليد".

واقْتَرَبَ؛ لِسُقوطِها ممَّا هُنَّ مُشتقَّاتٌ منه، وهو الضَّرْبُ، والعِلْمُ، والقُرْبُ.

وكذلك ما أَشبهه.

وكذلك يُحكَمُ بزيادتِها إذا قُلبتْ في الوقفِ هاءً.

وإنْ تَكْمُلِ الكلمةُ بها ثلاثةَ أحرفٍ، كلِثَةٍ، وظُبَةٍ[١٧٢].

[زيادة السّين]

ويُحكَمُ بزيادتِها وزيادةِ سينٍ قبلَها بعدَ همزةِ وصلٍ، أوْ حرفِ مُضارَعةٍ، أو ميمٍ زائدةٍ، نحوُ: اِسْتَخْرَجَ، ويَسْتَخْرِجُ، ومُسْتَخْرِجٌ.

ولمْ تُزدِ السِّينُ وحدَها إلا في أَسْطاعَ، ويُسْطِيْعُ[١٧٣].

---

[١٧٢] الظُّبَةُ: حَدُّ السّيفِ والسِّنانِ والنَّصلِ والخِنْجَرِ، وما أشبهَ ذلك. انظر اللسان (ظبا).

[١٧٣] في لفظة يُسْطِيْعُ خلاف، وتوضيحه:

ـ ذهب سيبويه إلى أن أصله أَطاع يُطيعُ، وأن السين زيدت عوضاً من سكون عين الفعل، وذلك أن أطاع أصله: أَطْوَعَ، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء الساكنة قبلها، فصار: أَطُوْعَ، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن.

ـ ولم يرتض المبرد هذا المذهب، وقال: إنما يعوض من الشيء إذا فقد وذهب، وفتحة العين التي كانت في الواو قد نقلت إلى الطاء ولم تعدم، فلا وجه للتعويض من شيءٍ موجودٍ غير مفقودٍ.

ـ وذهب الفراء إلى أن أصل أَسْطاعَ: اِستطاعَ، فحذفت التاء، ثم فتحت الهمزة وقطعت، ومضارعه يَسْطيعُ، بفتح الياء.

والمرجح مذهب سيبويه، وللبزدي مناقشة مستفاضة لهذه المسألة. وانظر الكتاب (١/٢٥، ٤/٢٨٥/ ٤٨٣)، والنكت عليه للشنتمري (١/١٣١)، وسر الصناعة لابن جني (١/١٩٩)، وأبنية ابن القطاع (٣٥٨)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٦)، والممتع لابن عصفور (١/٢٢٤)، وشرح اليزدي على الشافية (١/٣٦٠).

ولمُـــدَّعٍ أنْ يَدَّعيَ زيادتَها في ضُغْبُوسٍ، وهو الصَّغيرُ منَ القِثَّاءِ[١٧٤]، ويَستَدِلَّ بقولِ العربِ: (ضَغِبَتِ)[١٧٥] المرأةُ: إذا اشتهتِ الضَّغابِيسَ، فأسقطوا السّينَ الاشتقاقِ[١٧٦].

وأظهرُ من ذلك زيادتُها في قُذْمُوْسٍ[١٧٧]؛ بمعنى قديمٍ.

[زيادة الهاء]

فصل: زِيدتِ الهاءُ[١٧٨] وقفاً في نحوِ قولِه تعالى:

---

[١٧٤] والضَّغْبُوسُ أيضاً: الضعيف، والرجل المَهين، وولد الثُّرْمُلَةِ، وأغصانٌ شِبْهُ العُرْجُونِ تنبت بالغور في أصول الثمام والشواك طوال حمر رخصة تؤكل.

[١٧٥] أ: " ضَغَبَت" بفتح الغين.

[١٧٦] جـــاء عن الأصمعي: "قالت امرأة: طعامنا الحارُّ والقارُّ، وإنْ ذكرتِ الضغابيس فإني ضغبة، قال: وضَغِبة مشتقٌ منه".

وفـــي اللســـان: "ورجـــل ضَغِبٌ، وامرأة ضَغِبَةٌ: إذا اشتهيا الضّغابيس، أسقطت السين منه لأنها آخر حروف الاسم، كما قيل في تصغير فرزدق: فريزد".

وقال بعدها: "وليست الضغبة من لفظ الضغبوس، لأن الضغبة ثلاثي، والضغبوس رباعي، فهو إذن من باب لأآلٍ".

انظر التهذيب (ضغبس: ٢٢٩/٨)، واللسان (ضغب).

[١٧٧] والقُذْمُـــوْسُ أيضاً: العظيم، والملك الضخم، والسَّيد، والمتقدّم، ومقدَّمُ العسكر، والشديد، والقدموس والقدموسة: الصخرة العظيمة، وعز قدموس وقِدْماس: قديم. اللسان (قدمس).

[١٧٨] جميع ما ذكره المصنف هنا من مسائل زيادة الهاء راجع إلى باب الوقف، وانظر جميع هذه المسائل فـــي: الأصول لابن السراج (٣٨١/٢)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١٩٩٩/٤)، والمساعد لابن عقيل (٣٢٤/٤)، وشرح الشافية للرضي (٢٩٦/٢).

وقد ذكر عدد غير قليلٍ من العلماء أن المبرد لا يعد الهاء من حروف الزيادة، ولعل أولهم ابن جني، ثم تـــبعه الـــباقون، غير أن ما في المقتضب للمبرد يخالف ما نقل عنه، فقد صرح فيه، وبمواضع كثيرة، بكون الهاء من حروف الزيادة. وانظر سر الصناعة لابن جني (٦٢/١، ٥٦٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٣/٩)، وشرح الملوكي له (٢٠١)، والممتع لابن عصفور (٢١٧/١)، والشافية لابن الحاجب (٧٧)، وشرحها للرضي (٣٨٣/٢)، وللبزدي (٣٦٤/١)، والمقتضب للمبرد (١٩٤/١، ١٩٨، ٢٠١، ٣ /١٦٩).

(وما أدراك ما هِيَهْ)[١٧٩]، وقولِه: (اقرؤوا كتابِيَهْ)[١٨٠].

ويُخــتارُ ذلــك في الوقف على ما الاستفهاميّةِ المجرورةِ بحرفٍ، نحوُ: لِمَهْ.

وعلــى الفعلِ المعتَلِّ الآخرِ مجزوماً، نحوُ قولِه تعالى: (لم يَتَسَنَّهْ)[١٨١]، أو موقوفاً، نحوُ قولِه تعالى: (فبهداهم اقْتَدِهْ)[١٨٢].

ويتَعيَّــنُ ذلــك إنْ كانتْ ما الاستفهاميّةُ مُضافاً إليها اسمٌ، نحوُ: مَجِيْءَ مَ جِئْتَ؟

أوْ كان الفعلُ المذكورُ لم يبقَ في اللَّفظِ من حروفِه الأصليّةِ إلا واحدٌ، كقولِك في جزمِ يَقِي والأمرِ منه: لمْ يَقِهْ، وقِهْ.

ولا يجــوزُ الوقفُ عليهما، وعلى ما أشبههما، بدونِ الهاءِ، وكذلــك لا يجوزُ أنْ يُقالَ في الوقفِ: مَجِيْءَ مْ؛ بلِ الواجبُ أنْ يُقالَ: مَجِيْءَ مَهْ.

[زيادة اللام]

فصلٌ[١٨٣]: كَونُ اللامِ في:

---

[١٧٩] القارعة: ١٠.

[١٨٠] الحاقة: ١٩.

[١٨١] البقرة: ٢٥٩.

[١٨٢] الأنعام: ٩٠.

[١٨٣] لا يعــد أبــو عمــر الجرمــي اللام من حروف الزيادة، وذهب غيره، ومنهم المازني وابن جني والثمانينــي، أن زيادة اللام مما يحفظ ولا يقاس عليه وورد في أحرفٍ قليلةٍ محفوظةٍ، وعلل قوم زيادة اللام لأنها أبعد حروف الزيادة شبهاً بحروف المد واللين.
وانظــر سر الصناعة لابن جني (٣٢١/١)، والمنصف (١٦٥/١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٢٨٢)، ولابن يعيش (٢٠٩)، والممتع لابن عصفور (٢١٣/١).

ذلك، (وتلك)[١٨٤]، وهنالِك، وأُلالِكَ، زائدةً واضحٌ؛ لسقُوطِها في: ذاك، وتِيكَ، وهناك، وألائك.

[زيادة عدا السين وحروف المدّ مشروطة]

ومَنِ ادَّعى زيادةَ الهمزةِ، أوِ الميمِ، أوِ النّونِ، أوِ (التّاء)[١٨٥]، أوِ الهـــاءِ، أوِ الـــلامِ، مـــعَ خُلُوهِنَّ من القُيودِ التي شُرطتْ في زِيادتِهِنَّ، فهو محجوجٌ، إلا أنْ يَسقطَ ما ادّعى زيادَتَه منهمنَّ في اشـــتقاقٍ واضـــحٍ، أو بتصـــريفٍ، أو صيغةٍ تُرادِفُ ما هو فيه، (أو)[١٨٦] يلزمَ بتقديرِ أصالتِه وزنٌ مُهمَلٌ في الأُصولِ.

[شمألٌ، احبنطأ]

فهمـــزتا: شَـــمْأَلٍ[١٨٧]، واحْبَنْطَأَ البطنُ؛ أي: عَظُمَ، زائدتانِ؛ لقولِهـــم: شَـــمَلَتِ الـــرِّيحُ تَشْمُلُ شُمُولاً، وحَبِطَ بطنُه حَبَطاً؛ أي: انتفخ[١٨٨].

---

[١٨٤] ليس في " أ ".

[١٨٥] ب: " الياء ".

[١٨٦] ب: " إذْ ".

[١٨٧] الشَّمْأَلُ، والشَّأْمَلُ، وبتشديد اللام فيهما، والشَّمُولُ، والشَّيْمَلُ، والشَّمالُ، والشَّمْلُ، والشَّمَلُ: الرِّيحُ التي تهبُّ من ناحية القطب. اللسان (شمل).

[١٨٨] الحَبَطُ: أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها، فتهلك لذلك. اللسان (حبط).

[دلامصٌ، زرقمٌ]

وميما: دُلامِصٍ[١٨٩] وزُرْقُمٍ[١٩٠] زائدتانِ؛ لأنَّهما منَ الدّلاصةِ، وهو البريقُ، ومنَ الزُّرقةِ.

[رعشنٌ، سحفنيةٌ]

ونونا: رَعْشَنٍ[١٩١] وسُحَفْنِيَةٍ[١٩٢] زائدتانِ؛ لأنّهما منَ الرَّعَشِ والسَّحَفِ، وهو الحَلْقُ، والسُّحَفْنِيَةُ: المَحْلُوقُ الرَّأْسِ.

[أمّهاتٌ، سلهبٌ]

وهاءُ أُمَّهاتٍ زائدةٌ؛ لسُقوطِها في أُمٍّ بَيِّنَةِ الأُمومةِ[١٩٣].

---

[١٨٩] الدُّلامِصُ، والدُّمالِصُ، والدَّمارِصُ، والدِّلاصُ، والدَّلاصُ، والدَّلِيصُ، والدَّلِصُ: اللَّيِّن البراق الأملس. ودرعٌ دِلاصٌ: براقة ملساء لينة.

ومذهب الخليل وسيبويه، ورجحه ابن جني، أن الميم زائدة، وزنته فُعامِلٌ. ومذهب الأخفش والمازني أنه فُعالل، والميم أصل. وانظر الكتاب (٣٢٥/٤)، والمنصف لابن جني (١٥١/١)، وسر الصناعة له (٤٢٨/١)، ودقائق التصريف للمؤدب (٣٧٠)، والممتع لابن عصفور (٢٤٥/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥٣/٩)، والارتشاف لأبي حيان (٩٧/١)، واللسان (دلص).

[١٩٠] الزُّرْقُمُ: الشديدُ الزّرقة، والميم للمبالغة، يقال إذا اشتدت زرقة عين المرأة: إنها لزرقاء زرقم، ومن كلامهم: زرقاء زرقم، بيدها ترقم، تحت القمقم. اللسان (زرق).

[١٩١] الرَّعْشَنُ: المُرتعش، وجملٌ رَعْشَنٌ: سريعٌ لاهتزازه في السير، وناقة رَعْشَنَةٌ، كذلك.

والأرجح أنه فَعْلَنٌ، والنون زائدة على حد زيادتها في صَيْدَنٍ، وخَلْبَنٍ، وضَيْقَنٍ، وعلى هذا الجمهور.

وقيل: هو فَعْلَلٌ، بناء رباعي على حدةٍ، وليس مزيد ثلاثي. ونسب هذا إلى أبي زيد.

وانظر سر الصناعة لابن جني (٤٤٥/٢)، والمنصف له (١٦٧/١)، واللسان (رعش).

[١٩٢] السُّحَفْنِيَةُ: المحلوق الرأس، هذا هو المشهور، أي: مجيء سحفنية صفةً. يقال: سَحَفَ رأسَه سَحْفاً: حلقه فاستأصل شعره، فهو رجل سحفنية: ، وذكر أنها تكون اسماً، فيقال: السحفنيةُ: الرأسُ المحلوقُ. اللسان (سحف).

[١٩٣] وأجاز قوم أن تكون الهاء في أُمَّهة وأُمَّهاتٍ أصليّةً، بدليل قولهم: تأمَّهَتْ أي صارتْ أُمّاً، وقولهم: أُمَّهَةُ الشباب: كِبَرُه وتِيهُه، وقول الراجز، وهو قصي بن كلاب:

=

وهـــاءُ سَـــلْهَبٍ زائـــدةٌ؛ لسُقوطِها في (سَلِبٍ)[١٩٤]، وكلاهما بمعنى طويل.

[سَنْبَتَةٌ، وحَنْظَلَةٌ، وسُنْبُلَةٌ]

وتاءُ سَنْبَتَةٍ زائدةٌ؛ لسُقوطِها في سَنْبَةٍ، وكلتاهما بمعنى المُدَّةِ منَ الدَّهرِ. ويُمكنُ أنْ يُقالَ: بلِ التاءُ أصلٌ، والنّونُ زائدةٌ؛ لقولهم فـــي المُـــدَّةِ: سَبْتٌ، ويُرجَّحُ هذا بكونِ فَعْلَتَةٍ لا نظيرَ له، وفَنْعَلَةٌ معلومةُ النظيرِ، نحوُ حَنْظَلَةٍ، فنونُها زائدةٌ بقولهم: حَظَلَ البعيرُ: إذا مـــرضَ مـــن (أَكْلٍ)[١٩٥] الحَنْظَلِ ، ويُقال أيضاً: سَنْبَلَ الزّرع سَـــنْبَلَةً؛ بمعـــنى: أَسْـــبَلَ إِسْبالاً: إذا أَخرجَ سُنْبُلَهُ، فسَنْبَلَةٌ فَنْعَلَةٌ أيضاً[١٩٦].

- عبدٌ يناديهم بِهال وَهَب أُمَّهتي خِنْدِفُ والياسُ أبي

فتكون أُمَّهَةٌ على هذا فُعَّلَةً، ونظيرُها: أُبَّهَةٌ، وتُرَّهَةٌ.

وأجاز قوم أن يكونا، أي أُمٌّ وأُمَّهَةٌ، أصلين، كما قالوا: دَمثٌ ودِمَثْرٌ، وسَبَطٌ وسِبَطْرٌ، وثَرَّةٌ وثَرْثار.

وقال آخرون: بل أُمَّهَةٌ أصلٌ، وأُمٌّ فرعٌ عنه على زنة: فُعٌ، والأُمومة: الفُعوعَةُ.

وأصـــحاب كل مذهبٍ وأدلتهم مبسوطة في شروح الشافية، وقد أسهب اليزدي وأجاد كثيراً في مناقشة هـــذه المسألة: وانظر سر الصناعة لابن جني (٥٦٤/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠١)، والممتع لابن عصفور (٢١٧/١)، والشافية لابن الحاجب (٧٨)، وشرحها للرضي (٣٨٤/٢)، ولليزدي (٣٦٤/١ –٦٨)، واللسان (أمم، أمه).

[١٩٤] أ : " سلَبَ ".

[١٩٥] ليس في " ب ".

[١٩٦] هـــذا الـــذي رجحـــه ابـــن مالك في كون النون في سنبتة زائدة رآه ولده بدر الدين الأقرب، وقال الرضي: "ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبتة؛ لأن السبت أيضاً هو الحين من الدهر".

وترجـــيح ابن مالكٍ فَنْعَلَةً، واحتجاجه لها بحَنْظَلَةٍ وسَنْبَلَةٍ لا حُجَّةَ فيه لدى ابن عصفور على إثبات هذه الزنة.

انظـــر الشـــافية لابن الحاجب (٧١)، وشرحها للرضي (٣٤٠/٢)، وللجاربردي (٢٠٤)،وبغية الطالب لابن الناظم (١١٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥٦/٩)، والممتع لابن عصفور (١٧١/١).

[فَحْجَلٌ ــ وهِدْمِلٌ]

ولامــا فَحْجَــلٍ وهِدْمِلٍ زائدتانِ؛ لأنَّهما بمعنى: أَفْحَجَ؛ أي: مُتباعد الفَخِذَينِ، وبمعنى: هِدْمٍ، وهو الثَّوبُ الخَلَقُ.

[نَرْجِسٌ، وتَنْضُبٌ]

ونــونُ نَــرْجِسٍ[١٩٧] وتــاءُ تَنْضُبٍ[١٩٨] زائدتانِ؛ لأنَّ تقديرَ أصــالتِهما يُوجِــبُ (أَنْ يكونَ وزنُهما)[١٩٩]: فَعْلاً وفَعْلُلاً، وهما وزنــانِ مُهملانِ؛ إذْ قد تَقَدَّمَ أنَّ الرُّباعيَّ المُجرَّدَ إذا كان مفتوحَ الأوّلِ لا يأتي إلا على مثالِ جَعْفَرٍ.

[كَنَهْبَلٌ ــ وهُنْدَلِعٌ]

وكذلــك نونــا كَنَهْــبَلٍ[٢٠٠] وهُنْدَلِعٍ[٢٠١] زائدتانِ؛ لأَنَّ تقديرَ أصــالتِهما يُوجِبُ أنْ يكونَ وزنُهما: فَعَلَّلاً وفُعْلَلِلاً، وهما وزنانِ

---

[١٩٧] نَرْجِسٌ: من الرياحين، أعجمي معرب، وفتح نونه أشهر، وانظر المعرب للجواليقي (٣٣١)، وشفاء الغلــيل للخفاجي (٢٩٧)، والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير (١٥١)، وتفسير الألفاظ الدخيلة لطوبيا العنسي (٧٣)، والجمهرة (٨٩/١)، واللسان (رجس، نرجس).

[١٩٨] التَّنضُبُ: شجر ينبت بالحجاز، شوكي، تتخذ من عيدانه العمد والسهام. انظر اللسان (نضب)، وسفر السعادة للسخاوي (١٨٧/١).

[١٩٩] ليس في " ب ".

[٢٠٠] الكَنَهــبَلٌ: ضَرْبٌ من الشجر، والحكم بأصالة نونه يؤدي إلى عدم النظير، قال سيبويه: وأما كنهبل فالنون فيه زائدة، لأنه ليس في الكلام على مثال سَفَرْجَلٍ. أراد بضم الجيم، فتعين الحكم بأنه فَنَعْلَلٌ.
قال اليزدي: "فإن قلت: قد جاءت الرواية بفتح الباء أيضاً، فيكون على مثال سَفَرْجَلٍ.
قلت: من القول بزيادة النون في المضموم الباء يلزم الحكم بزيادتها في المفتوح الباء؛ إذ معناهما واحد، وهو ضرب من الشجر. وسيأتي هذا البحث.
وقيل: جاء كَهْبَلٌ بدون النون موازن جعفر بمعناه، فتعين زيادة النون بالاشتقاق، لا بعدم النظير حينئذٍ".
انظــر الكتاب (٣١٧/٤، ٣٢٤)، والتكملة لأبي علي (٢٤٠)، والمنصف لابن جني (١٣٦/١)، والممتع لابــن عصــفور (٥٩/١، ٢٦٨)، وســفر الســعادة للسخاوي (٤٥١/١)، وشرح اليزدي على الشافية (٣٤٢/١).

[٢٠١] الهُــنْدَلِعٌ: بقلــةٌ. والقول بأصالة نونه؛ وأنه بناء خامس من أبنية الاسم الخماسي المجرد على زنة فُعْلَلِلٌ هو مذهب ابن السراج، وغيرُهُ على خلاف ذلك، وهو الصواب.

مُهملانِ؛ إذْ قد تَقَدَّمَ أنَّ الخُماسيَّ المُجرَّدَ إذا كانَ مفتوحَ الأوَّلِ لا يأتـــي إلا على مثالِ سَفَرْجَلٍ أو جَحْمَرِشٍ[٢٠٢]، وإذا كان مضمومَ الأوَّلِ لا يأتي إلا على مثالِ قُذَعْمِلٍ[٢٠٣]، وهذانِ بخلافِ ذلك.

وأيضـــاً فـــإنَّ الهُنائِيَّ[٢٠٤] حكى في الهُنْدَلِعِ كسرَ الهاءِ، فلو كانتِ النّونُ أصلاً لزمَ كونُ الخُماسِيِّ على ستَّةِ أمثلةٍ، فكان يَفُوتُ بذلكَ تفضيلُ الرُّباعيِّ عليه، وهو مطلوبٌ.

فـــإنْ قيل: ما تَجَنَّبْتُموهُ منْ عدمِ النَّظيرِ بتقديرِ أصالةِ نوني كَنَهْبَلٍ وهُنْدَلِعٍ لازمٌ بتقديرِ زيادتِهما، فلِمَ أُوثِرَ الحكمُ بالزّيادةِ على الحكمِ بالأصالةِ؟

فالجوابُ: إنّ بابَ ذواتِ الزَّوائدِ أوسعُ مجالاً من بابِ ذواتِ التَّجريدِ، فهو أَحْمَلُ لنادرٍ يُستعملُ.

وأيضاً، فإنَّ كَنَهْبَلاً وإنْ لم يُوجدْ في الرُّباعيِّ المزيدِ فيه ما يُوافِقُـــه في موازنة فَنَعْلٍ، فقد وُجِد ما يُوافِقُه في زِنةٍ مُسْتَدرَةٍ،

= وانظر: الأصول لابن السراج (١٨٦/٣، ٢٢٥)، والخصائص لابن جني (٢٠٣/٣)، وشرح الملوكي لابـــن يعـــيش (٢٩)، والممتع لابن عصفور (٧١/١)، وشرح الرضي على الشافية (٤٩/١)، واللسان والتاج (هدلع).

[٢٠٢] مضى تفسيرها في الحاشية (٣٧) ص(١٢) من هذا الكتاب.

[٢٠٣] مضى تفسيرها في الحاشية (٤٠) ص(١٣) من هذا الكتاب.

[٢٠٤] الهُنائي (... ــ ٣١٠)

هو أبو الحسن، علي بن الحسن الهنائي، المعروف بكُراعِ النَّملِ. وانظر ترجمته في: إنباه الرواة للقفطي (٢٤٠/٢)، ومعجم الأدباء لياقوت (١٦٧٣/٤)، وبغية الوعاة للسيوطي (١٥٨/٢)، وإشارة التعيين لعبد الباقي اليماني (٢١٥).

وانظر حكايته كسر الهاء من الهندلع في شرح الأشموني على الألفية (٢٤٩/٤).

كخَنْضَـــرِفٍ، وهي العجوزُ التي خَضْرَفَ جِلدُها؛ أي: استرخى، وشَـــفَنْتَرًى: اســـم رجـــلٍ[٢٠٥]؛ مـــن اشْفَنَرَّ الشيءُ؛ أي: تَفرَّقَ، وسُلَحْفَاءَ، وشَمَنْصِيْرٍ: وهو مكانٌ[٢٠٦].

فهـــذه: فَنْعَلِلٌ، وفَعَنْلَلىً، (وفُعَلاءُ)[٢٠٧]، وفَعَنْلِيلٌ، ولا نظيرَ لواحدٍ منهنَّ، فلكَنَهْبُلٍ وهُنْدَلِعٍ فيهنَّ أُسوةٌ.

---

٢٠٥ انظـــر أبنـــية الأســـماء والأفعال والمصادر لابن القطاع (٣٠٣)، ونكت الشنتمري (١١٧٣/٢)، والممتع لابن عصفور (١٥٥/١)، والمرهر للسيوطي (٣٣/٢).

٢٠٦ شَمَنْصِـــيْرٌ: جـــبل فـــي بلاد هذيل. وبخط ابن جني: هو جبل بسايَةَ، وسايةُ واد عظيم به أكثر من ســـبعين عيناً، وهو وادي أمج، وقال عرّام: يتصل بضَرْعاء، وهي قرية قرب ذَرَةَ من آرةِ شمنصير، وهـــو جـــبل مُلَمْلَمٌ لم يعله قط أحد. انظر معجم البلدان لياقوت (٣٦٤/٣)، وأبنية ابن القطاع (٣٠٦)، ونكت الشنتمري (١١٧٤/٢)، والممتع (١٥٥/١).

٢٠٧ أ وب: " فُعَلَّاء ".

[مسائل في الإعلال]

[إذا تطرفت الواو أو الياء بعد ألف زائدة أُبدلت همزةً]

فصلٌ: يجبُ إبدالُ الهمزةِ من كُلِّ ياءٍ أو واوٍ تطرّفتْ لفظاً أوْ تقديراً، وقبلَها ألفٌ زائدةٌ.

فإبدالُها منَ الياء كقَضاء؛ لأنّه مصدرُ قَضَيْتُ.

وإبدالُها منَ الواوِ كدُعاءٍ؛ لأنّه مصدرُ دَعَوْتُ.

فإنْ لم تكنِ الألفُ زائدةً فلا إبدالَ، نحوُ: زايٍ، وواوٍ.

وكذلك لو لمْ يتطرَّفْ ما ولِيَهَا من ياءٍ أو واوٍ، كهدايةٍ وشَقاوةٍ؛ فإنّهما موضوعانِ على التّأنيثِ لا يُفارِقُهما، كالعِبادةِ والزَّهادةِ.

ولو وُضِعا على التذكيرِ ثُمَّ عَرَضَ لهما التأنيث لاستُصحِبَ إعلالُ الياءِ والواوِ؛ لتطرُّفهما تقديراً؛ إذْ (لِحاقُ)[٢٠٨] التّاءِ بهما عارضٌ، فلا اعتدادَ به، كسَقَّاءةٍ وعَدَّاءةٍ في تأنيثِ سَقَّاءٍ وعَدّاءٍ، والأصلُ: سقّايٌ وعدّاوٌ؛ لأنّهما من السَّقْيِ والعَدْوِ، وفي المثلِ: "اِسْقِ رَقاشِ فإنّها سَقَّايَةٌ"[٢٠٩]. فصحَّحوا الياءَ لأنّ المَثَلَ لا يُغيَّرُ،

---

[٢٠٨] ب: " إلحاق ".

[٢٠٩] انظر جمهرة الأمثال للعسكري (١/١٥٦)، ومعجم الأمثال للميداني (٢/١٠٦)، والمستقصى للزمخشري (١/١٧٠)، واللسان (سقي، رقش).

فأُمِــنَ سُــقوطُ الــتّاءِ منه، فأَشبه ما وُضعَ على التّأنيثِ كهدايةٍ، فجَــرى مَجْــراهُ، ومنهم من يقولُ: "فإنّها سقّاءةٌ"، فيُجري الكلمةَ على ما كان لها قبلَ أنْ تقعَ مثلاً[٢١٠].

وإنّمــا اشْتُرِطَ كونُ الألفِ زائدةً لأنّها إذا كانتْ زائدةً نُوِيَ سقوطُها، وقُدِّرَ اتّصالُ الفتحةِ التي قبلَها بالياءِ، أوِ الواوِ، فتنقلبُ ألفاً، كما هو لازمٌ لكلِّ ياءٍ أوْ واوٍ تحرّكتْ وانفتح ما قبلَها[٢١١]، ثُمَّ يلتقــي فــي اللّفــظِ ألفانِ؛ إحداهما الزائدةُ، والأُخرى المنقلبةُ، (فــتُحرّكُ الثانيةُ)[٢١٢] منهما، فتنقلبُ همزةً، كما انقلبتْ في بعضِ اللّغاتِ ألفُ دابّةٍ ونحوِها حين حُرِّكتْ، فقيل: دَأَبَّةٌ[٢١٣].

---

٢١٠ انظــر المساعد (٤/٨٩)،وشفاء العليل للسلسيلي (٣/١٠٨١)، وشرح الأشموني على الألفية (٤/ ٢١٤).

٢١١ ليس تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما الشرط الوحيد لقلبهما ألفاً، بل الشروط أحد عشر، وهذا أحدهــا. وانظــر نزهة الطرف للميداني (٢٢٤)، وشرح الأشموني على الألفية (٤/٣١٤)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٦).

٢١٢ ب: " فيُحول التأنيث ".

٢١٣ قال ابن جني: "فأما إبدالها ــ أي الهمزة ــ من الألف فنحو ما حكي عن أيوب السختياني، أنه قرأ: (ولا الضــألّين)، فهمــز الألــف، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين؛ الألف واللام الأولى، فحرك الألف لالتقائهما، فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج، لا يتحمل الحركة، كما قدمنا وصفه، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهمزة. وعلى هذا ما حكاه أبو زيدٍ، فيما قرأته على أبي علي في كتاب الهمز عنه، ومن قولهم: شأبّة، ومأدّة"، ثم ساق عدداً من الشواهد القرآنية والشــعرية لذلــك، ومــنها زأمَّها في زامَّها، وجأنٌّ في جانٌّ، واشعألَّ في اشعالَّ، وابيأضَّ في ابياضَّ وادهأمَّتْ في ادهامَّتْ.

والتصــريفيون علــى أن ذلك إبدال جائز غير مطرد، وحكى ابن جني أن المبرد سأل المازني: أتقيس ذلك؟ فقال: لا.

انظــر سر الصناعة لابن جني (١/٧٢)، والخصائص له (٣/١٤٧)، والمحتسب له (١/٤٦)، والمفصل للزمخشري (٣٥٤، ٣٦١)، والشافية لابن الحاجب (٥٩)، وشرحها للرضي (٢/٢٤٨).

واشتُرِطَ كونُ (المُبدَلِ)[٢١٤] طرفاً؛ لأنَّ الواقعَ في الطَّرفِ قد يـــتأثَّرُ بســـببٍ لا يتأثَّرُ به لو كان حشواً، وذلك لضعفِ الطّرفِ وتَعَرُّضِه لعوارضِ الوقفِ والوصلِ.

فإنْ لم تكنِ الألفُ زائدةً لمْ يَحسُنْ أنْ يُنوى سقوطُها؛ لأنّها بـــدلٌ من أصلٍ، وإذا لم يُنْوَ سقوطُها انفصلَ سببُ الإبدالِ لفظاً (ونِيَّةً)[٢١٥]، وهو الفتحُ، فوجب التصحيح.

وأيضاً فلوِ استُعملَ الإبدالُ مع كونِ الألفِ مبدلةً من أصلٍ (لَتوالَى)[٢١٦] إعلالان، ذلك ممتنع في الغالب.

[من مسائل إعلال الواو أو الياء همزة]

[إعلال عين اسم الفاعل همزة إن أعلّت في فعله]

فصـــلٌ: وتُبدَلُ الهمزةُ أيضاً من عينِ اسمِ الفاعلِ الموازنِ فـــاعِلاً إنِ اعتلَّـــتْ عينُ فعلِه، نحوُ: بائِعٍ وطائِعٍ؛ (أصلُهما)[٢١٧]: بايِعٌ وطايِعٌ، فتحرّكتِ الياءُ والواوُ مع ضعفِهما لمجاورةِ الطرفِ، وتقدُّمِ إعلالِهما في الفعلِ، وكان قبلَ كُلِّ واحدةٍ (منهما)[٢١٨] فتحةٌ مفصـــولةٌ بـــألفٍ زائدةٍ، فنُويَ سقوطُها واتّصالُ الفتحةِ، فانقلبتْ

---

[٢١٤] ب : " البدل ".

[٢١٥] ليس في " ب ".

[٢١٦] أ : " لتوالي ".

[٢١٧] ب : " أصلها ".

[٢١٨] أ : " منها ".

ألفاً، فالتقتْ ألفانِ في اللّفظِ، فحُرّكتِ الثانيةُ، وانقلبتْ همزةً، وكان ذلك أَولى من حذفِ إحدى الألفينِ؛ لأنَّ الحذفَ يُوقِع في الإلباسِ.

[نحوُ: شاكٌ، وهارٌ]

ورُبَّمــا أُوثِــرَ حذفُ إحدى الألفينِ، نحوُ قولِهم في شائِكٍ: شاكٌ [٢١٩].

[تصحيح عين اسم الفاعل إن صحّت في فعله]

فلو صَحَّتِ العينُ في الفعلِ صَحَّت في اسمِ الفاعِلِ، (كحايٍ وقاوٍ) [٢٢٠].

[إبدالُ أُولى الواوين المصدّرتين همزة]

فصــلٌ: تُبدلُ الهمزةُ أيضاً من أوّلِ واوينِ وقَعتا أوَّل كلمةٍ، وليستِ الثانيةُ مَدَّةً مزيدةً، أو مُبدَلةً.

---

[٢١٩] في اسم الفاعل من الأجوف ثلاث لغات؛ الفصحى إبدال العين همزة، بالشروط المذكورة، فيقال في شاكَ ولاثَ وهارَ: شائكٌ ولائثٌ وهائرٌ، واللغة الثانية القلب بجعل العين موضع اللام، ثم الإعلال إعلال مــاضٍ، فــيقال في شاكَ ولاثَ وهارَ: شاكٍ ولاثٍ وهارٍ، على زنة فالٍ، واللغة الثالثة، وهي أشذ من ســابقتها، حــذف العيــن تخفــيفاً من غير تعويضٍ، فيقال: شاكٌ ولاثٌ وهارٌ، وزنتها: فالٌ، ومذهب الزمخشري في الكشاف أن المحذوف في هذه اللغة ألف اسم الفاعل، وليس عين الفعل، قال: "هارٌ، وهو الهائــرُ، وزنُه فَعِلٌ، أي: بكسر العين، قُصر عن فاعلٍ، كخَلِفٍ عن خالِفٍ، ونظيرُه: شاكٌ وصاتٌ في شــائكٍ وصــائتٍ، وألفُــه ليست بألف فاعلٍ، بل هي عينه، وأصله هُورٌ وشَوِكٌ وصَوِتٌ"، ومذهبه في المفصل أن المحذوف العين، وهذا مذهب الأكثر.
وانظر الكتاب (٣٧٧/٤)، والمنصف لابن جني (٥٢/٢)، والكشاف للزمخشري (٢١٥/٢)، والمفصل له (٢٠٣، ٣٧٨)، وشرح الشافية للرضي (١٢٨/٣)، ولليزدي (٤٩١/٢).

[٢٢٠] ب: " كحــاوٍ وقــاوٍ " وهما اسم فاعلٍ من حَيِيَ وقَوِيَ. وانظر شرح الملوكي للثمانيني (٥٠٥)، ولابن يعيش (٤٩١)، والممتع لابن عصفور (٣٢٨/١).

والمُــرادُ بالمَدَّةِ كونُها ساكنةً بعدَ ضمَّةٍ، كأُوَيْصِلٍ تصغيرِ واصِــلٍ؛ أصلُه: وُوَيْصِلٌ؛ الواوُ الأُولى فاءُ الكلمة، والثانيةُ بدلٌ من ألفِ فاعِلٍ، فاستُثقِلَ تصديرُ واوينِ، فأُبدِلَ منْ أُولاهما همزةً؛ لأنَّ الهمــزةَ، وإنْ لــم تُــؤاخِ الواوَ، فهي مُؤاخيةٌ لأختِها، وهي الألفُ، من حيثُ إنَّها من مخرجِها، ونائبةٌ عنها في الزيادةِ أوّلاً، كما سبقَ ذِكرُهُ [٢٢١].

وكانــتِ الأُولى أَحَقَّ بالإبدالِ لأنَّ الهمزةَ لا تُغيَّرُ إذا كانتْ أوّلاً، بخلافِها إذا كانتْ غيرَ أوّلٍ.

فلــو كانــتِ الثانيةُ مَدَّةً زائدةً، أوْ مبدلةً منْ أصلٍ، أوْ من زائــدٍ، لمْ يجبْ إبدالُ الأُولى همزةً؛ لأنّ الثّانيةَ عارضةٌ لِضَمٍّ ما قبلَها، أوْ شبيهةٌ بما هو كذلك.

فالعارضــةُ في بناءِ فَعْيَلَ منْ وَيْسٍ[٢٢٢]، وفاعَلَ وفَيْعَلَ منْ وَعْدٍ لِما لمْ يُسمَّ فاعِلُه، وذلك: وُوْيِسَ ووُوْعِدَ، فالثّانيةُ في وُوْيِسَ بدلٌ منْ أَصلٍ، وفي وُوْعِدَ بدلٌ من ألفِ فاعَلَ، أو ياءِ فَيْعَلَ، فهي واوٌ في اللَّفظِ، غيرُ واوٍ في التّقديرِ، فلم يُستثقَلْ اجتماعُهما.

---

٢٢١ انظر ص(٣٥) من هذا الكتاب.

٢٢٢ وَيْسٌ: كلمةٌ تُقالُ في موضع الرأفة والاستملاح، للصبي وغيره، وقيل: بل لا تستعمل إلا للصبيان، وقيل: هي بمنزلة ويحٍ، تقال لكل من يُرْحَمُ ويُرْفَقُ به. وقيل: ويس وويح وويل بمعنًى، وقيل: بل ويل: كلام فيه غلظ وشتم، ولقي فلان ويساً: لقي ما يريد، هذا هو الكثير فيه، وقيل: ما لا يريد. ويقال: ويس له بمعنى فقر له، والوَيْس: الفقر. اللسان (ويس).

والشبيهةُ بالعارضةِ كثانيةِ فَوْعَلَ منَ الوَعْدِ مبنيّاً لمَا لمْ يُسَمَّ فاعلُه، فإنَّك تقولُ فيه أيضاً: وُوْعِدَ، دُونَ إبدالٍ؛ لأنَّ الثانيةَ، وإنْ كانـــتْ واواً فـــي الحالين، لكنّها أَشبهتِ المنقلبةَ عنْ ألفِ فاعَلَ بزيادتِها وعروضِ مَدِّها.

وكذلـــك لو كان مدُّها غيرَ عارضٍ، مع زيادتِها، كبناءِ مثلِ طُوْمارٍ[٢٢٣] منَ الوَعدِ، فإنك تقولُ فيه أيضاً: وُوْعادٌ، دونَ إبدالٍ؛ لأنَّ الـــواوَ الثانـــيةَ، وإنْ كان مدُّها غيرَ مُتجدِّدٍ، لكنّها، على كُلِّ حـــالٍ، مـــدّةٌ زائدةٌ، فلمْ تَخْلُ منَ الشَّبهِ بالمنقلبةِ عن ألفِ فاعَلَ، بخلافِ ما لوكانتْ غيرَ زائدةٍ، كالعينِ منْ أُوْلَى، وأصلُها: وُوْلَى، علـــى وزنِ فُعْلَـــى، فأُبدلتِ الواوُ الأولى همزةً؛ لأنَّ الثانيةَ غيرُ عارضةٍ، ولا شبيهةٍ بعارضٍ.

ومَنْ لغتُه إبدالُ الهمزةِ منَ الواوِ المضمومةِ ضمّةً لازمةً، فـــيقول فـــي وُدٍّ: أُدٌّ[٢٢٤]، قال أيضاً في وُوْعِدَ: أُوْعِدَ، وكذلك ما أشـــبهه، فـــيهمز لأجـــلِ الضمّةِ، لا لأجلِ اجتماعِ الواوين، فإنّ اجتماعَهما عارضٌ.

---

[٢٢٣] الطُّومارُ والطَّامورُ: الصَّحيفةُ، ذكر ابن دريد أنه معرب، وقال ابن سيده: وأراه عربياً محضاً؛ لأن ســـيبويه اعـــتد به في الأبنية، فقال: هو ملحق بفسطاط. انظر الجمهرة لابن دريد (٣٧٤/٢)، واللسان (طمر)، وسفر السعادة للسخاوي (٣٥٣/١)، ونكت الشنتمري (١١٦٠/٢).

[٢٢٤] وُدٌّ: صنمٌ كان لقريش، ومنهم من يهمز فيقول: أُدٌّ، ومنه سُمِّيَ عبدُ وُدٌّ، ومنه سُمِّيَ أُدُّ بنُ طابخةَ، والوُدُّ : مصدر وَددْتُ. اللسان (ودد).

ومَــنْ قــال فــي وُدٍّ: أُدٌّ ، مُــبدِلَ الهمزةِ منَ الواوِ للزومِ ضــمّتِها، فله أن يفعلَ ذلك بواوِ تَصاوُنٍ ونحوِه؛ للزومِ الضمّةِ، والغُــؤُوْرُ[٢٢٥] بذلك أَحَقُّ؛ لأنّ التصحيحَ فيهِ أَشَقُّ، ولا يَفعلُ ذلك بــواوِ تَعَــوُّدٍ ونحوِه، لتحصينِ التّضعيف، ولا بنحوِ قولِه تعالى: (اشْتَرَوُا الضّلالةَ)[٢٢٦]، وقولِه تعالى: (قُلُ العَفْوُ)[٢٢٧]؛ لعدمِ لزومِ الضمّة.

[إعلال ثاني اللّينين همزة في نحو أوائل وبيائن]

فصــلٌ: إذا وقعتْ ألفُ التكسيرِ بينَ حرفي علّةٍ وجبَ إبدالُ الهمــزةِ مــن ثانيهما إِنِ اتَّصلَ بالطَّرفِ، نحوُ: أَوائلَ جمعِ أَوّلَ،

---

[٢٢٥] الغُؤُورُ: مصدر غارَ.

[٢٢٦] البقرة: ١٦، ١٧٥. وفي الواو خمسة أوجه:

أولها: ضم الواو، وهي قراءة الجمهور، وهي الوجه.

وثانــيها: فــتحها، قراءة رواها أبو زيدٍ الأنصاري عن أبي السَّمَّالِ قَعْنَبِ العَدَويّ، وحكى الفتح أيضاً الأخفش وقطرب.

وثالــثها: الكسر، وهي قراءة عبد الله بن أبي إسحاقٍ الحضرمي، ويحيى بن يعمرٍ، وفي المحتسب أنها لأبي السمال أيضاً.

ورابعها: همز الواو وضمها، وفي مختصر ابن خالويه أنها لغة الكسائي، ونسبها أبو الفتح في المحتسب لقيسٍ.

والخامسة: اختلاس ضمة الواو.

وانظر هذه الأوجه وعللها في: إعراب القرآن للنحاس (١٩٢/١)، والمختصر في شواذ القراءات لابن خالويــه (١٠)، والمحتسب لابن جني (٥٤/١)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (١٢٥/١)، والبحر المحيط لأبي حيان (٧١/١)، والدر المصون للسمين الحلبي (١٥١/١).

[٢٢٧] البقرة: ٢١٩.

وبَيائِـــنَ جمعِ بَيِّنٍ، وسَيائدَ جمعِ سَيِّدٍ، وصَوائِدَ جمعِ صائدةٍ، منَ الأَصْيَدِ[٢٢٨].

فالأَوّلُ مثالٌ لذي واوينِ، والثاني مثالٌ لذي ياءينِ، والثالثُ مثالٌ لذي ياءٍ بعدَها واوٌ، والرّابعُ مثالٌ لذي واوٍ بعدَها ياءٌ.

[التصحيح في نحو جَيايا]

(فـــإن)[٢٢٩] كـــان ثاني حرفيِ العلّةِ مُبدَلاً، كالياءِ الثانيةِ في جَيايا، سلِمَ.

وجَـــيايا جمـــعُ جَيِّـــئٍ؛ مِثالُ عَيِّلٍ؛ من (جِئْتُ)[٢٣٠]؛ أصلُه: جَيايِئُ، ثُمّ عُومِلَ مُعاملةَ عَيائِلَ، ثمّ معاملةَ خَطايا، فاستُسهِلَ أمرُ الـــياءِ في الحالةِ الثانيةِ من جَيايا؛ لأنّها مفتوحةٌ وبدلٌ من همزةٍ، (وكـــان)[٢٣١] تصحيحُها كتصحيحِ واوِ بُوْيِعَ، ولم يُستسهلْ أمرُها فـــي الحالـــةِ الأولى؛ لأنّها حينئذٍ مكسورةٌ، وياءٌ غيرُ مبدلةٍ من شيءٍ[٢٣٢].

---

[٢٢٨] الأَصْـــيَدُ: الذي لا يستطيع الالتفات من داءٍ، ومنه سُمّي الملك أصيدَ؛ لأنه لا يلتفت يميناً ولا شمالاً من الكبر والتيه والعجب. اللسان (صيد).

[٢٢٩] ب: " فلو ".

٢٣٠ ب : " حيث ".

٢٣١ ليس في " أ ".

[٢٣٢] الخطوات الإعلالية في جيايا هي: جَيايِئُ، جَيائِـئُ، جَيائِيُ، جَياءَيُ، جَياءَى، جَيايا. وانظر المنصف لابن جني (٢/٦١-٦٢)، والممتع لابن عصفور (٢/٥١٢).

[التصحيح في نحو عَواوِيْرَ]

فلوِ انفصلَ (ثانيهما)[٢٣٣] منَ الطّرفِ، دونَ اضطرارٍ، وجبَ التصـــحيحُ، نحوُ: عَواوِيرَ؛ جمعِ عُوَّارٍ، وهو الرَّمَدُ، والخُفَّاشُ، والجبانُ أيضاً.

[الإبدالُ في نحو أَوَائِيْلَ]

فلـــو كان الانفصالُ للضّرورةِ لمْ يمنعْ منَ الإبدالِ، كما لوِ اضطرَّ شاعرٌ إلى أنْ يقولَ في أَوائلَ: أَوائِيْلُ[٢٣٤].

[التصحيح في نحو عَواوِرَ]

(وكذلك)[٢٣٥] لو اضطرّ إلى أنْ يقولَ في عَواوِيْرَ: عَواوِرُ، بغـــيرِ فصـــلٍ، فلا سبيلَ إلى الإبدال؛ لأنّ (العارضَ)[٢٣٦] لا يُعتدُّ به[٢٣٧].

[بناء مثل عُوارضَ من القول]

ولـــو وقـــعَ في واحدٍ حرفا علّةٍ بينهما ألفٌ، كما وقعا في أوائـــلَ وأَخواتِـــه، عُومِلَ مُعاملَتَهنَّ؛ لشبهه بهنَّ، وذلك نحوُ بناءِ

---

[٢٣٣] ليس في " ب ".

٢٣٤ انظـــر المنصف (٤٩/٢)، والخصائص (١٩٥/١، ٣٢٦/٣)، وشرح الملوكي للثمانيني (٤٩٤)، والممتع (٢٣٨/١)، وشرح شواهد الشافية (٣٧٤).

[٢٣٥] ب: "وكذا ".

[٢٣٦] ليس في " أ ".

٢٣٧ انظر مراجع الحاشية (٢٣٤).

مــثلِ عُــوارِضَ[٢٣٨] منْ قَوْلٍ، فإنّك تقول فيه: قُوائِلُ، والأصلُ: قُــواوِلُ؛ بواوينِ أُولاهما زائدةٌ في مقابَلةِ واوِ عُوارِضَ، والثّانيةُ عيــنٌ بمــنزلةِ ثانيةِ واوَيْ أَواوِلَ، فعُمِلَ بها ما عُمِلَ بها هناك؛ لتساويهما.

والأخفشُ[٢٣٩] يَخُصُّ هذا الإعلالَ بجمعٍ يكتنفُ ألفَه واوانِ، كــأَوائِلَ، ويقــولُ فــي جمعِ بَيِّنٍ وسَيِّدٍ وصائدةٍ: بَيايِنُ وسَياوِدُ وصَوايِدُ، وفي مثالِ عوارِضَ منَ القولِ: قَواوِلُ، فلا يهمزُ[٢٤٠].

[الإبدال في نحو رَسائِل وصَحائِف]

فصــلٌ: تُبدلُ الهمزةُ أيضاً ممّا يلي ألفَ جمعٍ (يُشاكلُ)[٢٤١] مَفاعِلَ من مدَّةٍ زِيدتْ في الواحدِ، نحوُ: رسالةٍ ورسائِلَ، وصحيفةٍ وصَحائفَ، ورَكُوبةٍ وركائِبَ.

أمَّــا إبدالُ الألفِ فلأنَّها التقتْ معَ ألفِ التكسيرِ، وهي مثلُها في الزّيادةِ والإتيانِ لمجرَّدِ المدِّ، فلمْ يكنْ بُدٌّ من حذفِ إحداهما أو تحــريكِها، امتــنعَ الحذفُ لإيجابِه اللَّبْسَ بالمفردِ، فتعيَّنَ تحريكُ

---

[٢٣٨] عُــوارِضُ: اســم علم مرتجل لجبل أسود في أعلى ديار طيءٍ وناحية دار فزارة، عليه قبر حاتم الطائي، وقيل: هو جبل لبني أسد، وقال الأبيوري: قَناً وعُوارضُ جبلان لبني فزارة. انظر معجم البلدان لياقوت (١٦٤/٤).

[٢٣٩] الأخفش (...– ٢١٥) مضت ترجمته في الحاشية (٢٦) ص(١٠).

[٢٤٠] مذهب الخليل وسيبويه والجمهور الهمز، والأخفش والزجاج لا يهمزون. وذكر المازني أن الهمز هو الوجه والقياس، ورواه عن الأصمعي. وانظر الكتاب (٣٥٧/٤، ٣٦٩)،والمقتضب للمبرد(٢٦٠/١)، والأصول لابن السراج (٣٩٦/٣)، والمنصف لابن جني (٤٤/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤٨٦)، والممتع لابن عصفور (٣٣٧/١، ٣٤٣)، والمساعد لابن عقيل (٩٤/٤).

[٢٤١] ب: " مشاكلِ ".

أَقــربِهما إلى الطّرفِ، فانقلبتْ همزةً، وحُملتِ الياءُ والواوُ على الألفِ لتساويهِنَّ في الزّيادةِ والإتيانِ لمجرّدِ المدِّ.

[التصحيح في نحو مَعايِشَ ومَفاوِزَ]

فــإنْ كانــتِ المدّةُ عيناً، كما هي في مَعِيْشةٍ ومَفازةٍ، تَعَيَّنَ تصــحيحُها فــي الجمعِ؛ لأنَّ إعلالَها في الإفرادِ لمُوازنةِ الفعلِ، وذلــك فــي الجمعِ مفقودٌ، ولأنّها لمّا كانت متحركةً في الأصلِ، ووقعــتْ بعــدَ ألــفٍ زائــدةٍ، أشــبهتْ يــاءَ بايِعٍ وواوَ عاوِدٍ، (فصــحّتْ)[٢٤٢]، فقيلَ في مَعِيْشةٍ: مَعايِشُ[٢٤٣]، وفي جمعِ مَفازةٍ: مَفاوِزُ.

[الإعلال في نحو مَصائِبَ ومَنائِرَ]

وقــد تُشبَّهُ غيرُ الزّائدةِ بالزّائدةِ، فتُحملُ عليها في الإعلالِ، نحــوُ: مُصــيبةٍ ومَصــائِبُ، ومَنارةٍ ومَنائِرُ، هكذا (سُمعا)[٢٤٤]، والقياسُ: مَصاوِبُ ومَناوِرُ، وقد وَردا كذلك أيضا[٢٤٥].

---

[٢٤٢] ب: " فصحت ".

[٢٤٣] وجــاء الهمــز أيضاً، قرأ الأعرج، وزيد ابن علي، والأعمش، وخارجة عن نافع، وابن عامر في روايــة: "معــائش" مــن الأعراف: ١٠، والحجر: ٢٠، وقراءة الجمهور بالياء. قال أبو حيان: "وليس بالقــياس ــ أي الهمز ــ لكنهم رووه وهم ثقات، فوجب قبوله، وشذ هذا الهمز كما شذ في منائر جمع منارة، وأصلها: مَنْوَرَةٌ، وفي مصائب جمع مُصيبة، وأصلها: مُصْوِبَةٌ، وكان القياس مناور ومصاوب، وقد قالوا مصاوب، على الأصل، كما قالوا في جمع مَقامة: مقاومُ، ومَعونة: مَعاون".
وانظــر معانــي القرآن للأخفش (٣٢٠/١)، وللفراء ٣٧٣/١)، وللزجاج (٣٢٠/٢)، وإعراب القرآن للــنحاس (١١٥/٢)، والبحر لأبي حيان (٢٧١/٤)، والارتشاف له (١٢٨/١)، والدر المصون للسمين الحلبــي (٢٥٨/٥)، والمنصــف (٣٠٧/١)، والســبعة لابن مجاهد (٢٧٨)، وشواذ ابن خالويه (٤٨)، والكشاف للزمخشري (٣٦٨/٢).

[٢٤٤] ب : " سمعنا ".

[٢٤٥] وانظر مراجع الحاشية (٢٤٠) في الصفحة السابقة.

[الإعلال في نحو هَراوَى وزَوايا]

فصـــل: تُفـــتحُ الهمزةُ العارضةُ في الجمعِ المُشاكِلِ مَفاعِلَ مجعولةً واواً فيما لامُه واوٌ سلِمتْ في الواحدِ بعدَ ألفٍ، ومجعولةً يـــاءً في غيرِ ذلك منَ المعتلِّ اللامِ، ويتعيَّن[٢٤٦] جعلُ آخرِ الجميعِ ألفـــاً، كهِـــراوَةٍ وهَـــراوَى، وقضـــيّةٍ وقَضايا، وزاويةٍ وزَوايا؛ والأصـــلُ: الهَرائِي كالرّسائِلِ، والقَضائِي كالصَّحائِفِ، والزّوائِي كالدَّواعِي، لكنِ استُثقلَ هذا الجمعُ؛ لكونه منتهى الجموع، فخفَّفوه في الصحيحِ بمنعِ الصّرفِ.

فـــإنِ اعتلَّ آخرُه كان أثقلَ، فَزِيْدَ تخفيفاً بفتحِ ما قبلَ آخرِهِ جوازاً فيما سُمِعَ كمَهارَى[٢٤٧] ومَدارَى[٢٤٨].

[مطايا وهراوى]

فـــإنِ انضمَّ إلى اعتلالِ الآخرِ اعتلالُ ما قبلَه، كما هو فيما ذُكِرَ في ذي الهمزةِ العارضةِ في الجمعِ، تَضاعَفَ الثِّـــقلُ، فقَوِيَ

---

[٢٤٦] ب: " ويتعين ذلك جعل ".

[٢٤٧] يُقالُ: إبلٌ مَهْرِيَّةٌ ومَهارِيٌّ ومَهارٍ ومَهارَى، منسوبة إلى مَهْرَةَ بنِ حَيْدان، أبو قبيلةٍ، وهم حيٌّ عظيم، قال رؤبة:

به تَمَطَّتْ غَولَ كُلِّ ميْلَهِ بنا حَراجِيجُ المَهارَى النُّقَّهِ

وقال الاشاعر:

إذا ما المَهارَى بلّغتنا بلادَنا فبُعدَ المَهارَى من حَسيرٍ ومُتْعَبِ

انظر اللسان (مهر)، والمنصف لابن جني (٢/٥٥).

[٢٤٨] المِدْرَى والمِدْراةُ والمَدْرِيَّةُ: شيءٌ يُعملُ من حديدٍ أو خشبٍ على شكل المشط وأطول منه، يسرح به الشعر المتلبد، ويستعمله من لم يكن له مشط، والجمع: مَدارٍ ومَدارَى. انظر اللسان (درى)، والمنصف لابن جني (٢/٥٥).

داعـــي التخفـــيفِ، فالـــتُزِمَ في مَطايا وبابِه ما جاءَ في مَدارَى وأخواتِـــه، لكنْ بوجهٍ (يكملُ)[٢٤٩] التخفيفُ؛ لأنّ المفتوحَ هنا يقعُ بيـــنَ ألفيـــنِ، فلـــو سلمتِ الهمزةُ عندَ فتحِها، كانتْ كألفٍ ثالثةٍ، فوجـــبَ التخفـــيفُ بإبدالهـــا ياءً أو واواً، فأُوثِرتِ الياءُ؛ لكونِها تُجانسُ حركةَ الهمزةِ في الأصلِ، (وكان)[٢٥٠] للواوِ في ذلك حَقٌّ، فجـــاؤوا بهـــا فـــي جمعِ ما لامُه واوٌ سالمةٌ (ليُشاكِلَ)[٢٥١] الجمعُ الواحـــدَ فـــي سلامةِ الواوِ رابعةً بعدَ ألفٍ، وإنْ كانتا مُتغايرتينِ، فقالوا: هَراوَى وعَلاوَى لذلك.

[مَطاوى وهَداوَى]

ورُبّما فُعِلَ ذلك بما لمْ تَسلمِ الواوُ في واحده، نحوُ: مَطاوَى وهَداوَى[٢٥٢].

---

[٢٤٩] ب: " بكمال ".

[٢٥٠] ب: " فكان ".

[٢٥١] ب: " ليتشاكل ".

٢٥٢ انظر الكتاب (٣٩١/٤)، ونكت الشنتمري (١٢١٥/٢)، والمنصف (٦٣/٢)، والممتع (٦٠٣/٢).

[خطايا][٢٥٣]

وعـــاملوا مـــا لامُه همزةٌ مِمّا ذُكرَ مُعاملةَ نظيرِهِ مِمَّا لامُه حـــرفُ لينٍ، فقالوا: خَطايا، وذلك أنَّ أصلَه: خَطائِئُ، بهمزتينِ، فصارتِ الثانيةُ ياءً لامتناعِ تحقيقِ همزتينِ في كلمةٍ (وقبلهما)[٢٥٤] همـــزةٌ عارضـــةٌ فـــي جمعٍ، فصار اللّفظُ بها كاللّفظِ بالقَضائِي، فجرى على طريقتِه.

[خَطائِئُ ومَنائِيُ]

وقـــد شذَّ قولُ بعضِهم: خَطائِئُ[٢٥٥]، بالتحقيقِ، شُذوذَ قولِهم فـــي مَنِيَّةٍ: مَنائِي، على الأصلِ المتروكِ، قال عُبيدةُ بنُ الحارثِ، رضي الله عنه:

---

٢٥٣ خطايـــا عـــند سيبويه وجمهور البصريين: فَعائل، والأصل: خَطايِئُ، ثم خَطائِئُ، ثم خَطائِيُ، ثم خَطائَيُ، ثم خطاءى، ثم خَطايا.

وهـــي عـــند الخلـــيل والكوفيين: فَعالَى، والأصلُ: خَطايِئُ، ثم خَطائِيُ بالقلب المكاني، ثم خطائَيُ، ثم خَطاءَى، ثم خَطايا.

وانظر المسألة في الكتاب (٥٥٣/٣، ٢٧٧/٤)، والمقتضب للمبرد (٢٧٨/١)، والمنصف لابن جني (٢/ ٥٦)، والإنصـــاف لابـــن الأنباري (٨٠٥/٢، المسألة ١١٦)، والمساعد لابن عقيل (١٠١/٤)، وبغية الطالب لابن الناظم (١٧٥).

[٢٥٤] ب: " وقبلها ".

[٢٥٥] حُكـــيَ عن بعض العرب قولهم: غفر الله له خطائِئَه، وحُكي عن أبي السَّمْح وردّادٍ ابنِ عمّه: اللّهم اغفـــر لي خطائئي، وحكى أبو زيد في كتاب الهمز المقيس: دريئة ودرائئ، وخطيئة وخطائئ. وانظر المنصـــف لابـــن جنـــي (٥٧/٢)، وسر الصناعة له (٧١/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٦/٩)، والمســـاعد لابن عقيل (١٠٢/٤،١٠٠)، والتصريح للأزهري (٣٧١/٢)، والأشموني على الألفية (٤/ ٢٩٢)، وبغية الطالب لابن الناظم (١٧٦)، وشرح الألفية له (٨٤٦).

فما بَرَحَتْ أَقدامَنا في مَقامِنا ثلاثتُنا حتّى أُزِيروا المَنائِيا[٢٥٦]

وكذلك شذَّ مَرايا في جمعِ مِرْآةٍ، بإبدال الهمزة، وهي غير عارضةٍ في جمعٍ[٢٥٧].

[اجتماع همزتين في كلمة]

فصـــل: اجـــتماعُ الهمزتينِ في كلمةٍ مُوجبٌ لإبدالِ الثانيةِ حـــرفَ ليـــنٍ، ما لمْ يَشِذَّ التحقيقُ، أوْ تكنِ الأُولى عيناً تليها ألفُ شـــبهِ مَفـــاعِلِ، فتُـــبدَل واواً، كذُؤابـــةٍ وذَوائِبَ[٢٥٨]، أوْ يجتمعا كاجتماعِهما في سَأّالٍ، وذلك أنَّ الهمزةَ حرفٌ ثقيلٌ مهتوتٌ يَعسُرُ الـــنُّطقُ بهـــا، حـــتّى كأنَّ اللافظَ بها ساعلٌ، فخفِّفتْ على سبيلِ الجوازِ من غيرِ وجهٍ إذا كانت مفردةً، أو ملاقيةً أخرى من غيرِ كلمتِها، مع ضعفِ الداعي بالإفرادِ، أوِ الاجتماعِ العارضِ.

---

٢٥٦ الشاهد من الطويل، وانظره في: سيرة ابن هشام (٢٤/٢)، والدر المصون للسمين الحلبي (٥٣٩/٣، ٥٠٧/٤، ٤٩٠/٩)، والمســـاعد لابـــن عقيل (١٠٠/٤)، وشفاء العليل للسلسيلي (٧٦٩/٢)، والتصريح للأزهـــري (٣٧٢/٢)، والأشـــموني على الألفية (١٢٩/٣، ٢٩٢/٤)، وحاشية الغزي على الجاربردي (٣٠٩). ويروى الشاهد برفع (أقدامنا) ونصبه، وبرفع (ثلاثتنا) ونصبه وجره.

٢٥٧ انظر الحلبيات لأبي علي(٦٠)،والمساعد لابن عقيل (١٠١/٤)،وشفاء العليل للسلسيلي(١٠٨٤/٣)

٢٥٨ قال ابن عصفور: "وتُبدل أيضاً ــ أي الواو من الهمزة ــ باطرادٍ، إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، بشرط أن يكتنف ألف الجمع همزتان، نحو ذوائب في جمع ذُؤابة. أصله: ذآئـــبُ، فأبدلت الهمزة واواً، هروباً من ثقل البناء، مع ثقل اجتماع الهمزتين والألف؛ لأن الألف قريبة مـــن الهمزة؛ لأنها من الحلق، كما أن الهمزة كذلك، فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاث همزاتٍ، فالتزموا لذلك إبدال الهمزة واواً". الممتع (٣٦٢/١-٦٣).

فـــإذا قويَ الداعي باجتماعِ (الهمزتينِ)[٢٥٩] من كلمةٍ واحدةٍ صار الجائزُ واجباً.

والمُبدَلة هي الثانيةُ؛ لأنَّ مزيدَ الاستثقالِ بها حصلَ.

فـــإنْ كانتْ ساكنةً بعدَ متحرّكةٍ أُبدلتْ مَدّةً تُجانسُ الحركةَ، نحوُ: آمَنْتُ أُوْمِنُ إيْماناً[٢٦٠].

فإنْ تحرّكتا أُبدلتِ الثانيةُ ياءً إنْ كُسرتْ بعدَ كسرةٍ، أو فتحةٍ أو ضـــمةٍ، نحوُ: إِيِمٌ، وهو مِثالُ إِثْمِدٍ[٢٦١]، منْ أَمَّ، وأصلُه: إِئْمِمٌ، فنُقلـــت كســـرةُ المـــيمِ الأُولى إلى الهمزةِ توصُّلاً إلى الإدغامِ، (فقيل)[٢٦٢]: إِئِمٌّ، ثُمّ أُبدلتِ الهمزةُ ياءً [٢٦٣].

وأَمّـــا المكســـورةُ بعدَ المفتوحةِ والمضمومةِ فنحوُ: (أَئِنٌ، وأُئِنٌ)[٢٦٤] مضارعي أَنَنْتُ؛ أي: كنتُ ذا أَنِينٍ، وأَنَنْتُه؛ أي: جعلتُه يَئِنٌ.

---

[٢٥٩] ب: " همزتين ".

[٢٦٠] أ: " وأومن إيمانا ".

[٢٦١] الإِثْمِدُ: حجرٌ يُتَّخذُ منه الكُحل، أو ضربٌ من الكحل، أو الكحل نفسه، أو شبيه به. اللسان (ثمد).

[٢٦٢] أ: " فقال ".

٢٦٣ انظر المسألة في شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢٠٩٧/٤)، وشرح الألفية لابن الناظم (٨٤٥)، و شرح التسهيل لابن عقيل (١٠٥/٤)، وللسلسيلي (١٠٨٥/٣).

[٢٦٤] ب: " أَئِنّ وأُئِنٌ". بهمزتين، وهو تصحيف.

ومَنْ قرأ (أَيِمَّة)[٢٦٥] بالتسهيلِ، أو بالتحقيقِ، فمخالفٌ للقياسِ، والاقتداءُ به مُتعيَّنٌ لصحةِ النقلِ.

وكذلك تُبدَلُ الثانيةُ ياءً إنْ فُتحتْ بعدَ كسرةٍ، نحوُ: إِيَمٌّ، وهو مـــثالُ إِصْبَعٍ منْ أَمَّ، وأصلُه: إِئْمَمٌ، ثُمَّ صُنِعَ به ما ذُكرَ في مثالِ إِثْمِدٍ[٢٦٦].

ولو كانتِ التي ولِيتِ المكسورةَ مضمومةً أُبدلتْ واواً، كما أُبدلـــتِ المكسورةُ التي ولِيتْ مضمومةً ياءً؛ حُوِّلتا إلى مُجانِسيْ (حركتيهما)[٢٦٧].

وقـــياسُ قـــولِ الأخفـــشِ تحويلُهما إلى مجانسِ حركةِ ما قبلَهما[٢٦٨]، فيُقالُ في أُئِنٌّ: أُونٌ، وفي مثلِ إِصْبَعٍ من أَمَّ: إِيُمٌّ[٢٦٩].

---

[٢٦٥] الـتوبة: ١٢، الأنبياء: ٧٣، القصص: ٥، ٤١، السجدة: ٢٤، وقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: (أيمّـــة) بـــياءٍ خالصـــةٍ، وهذا هو مذهب البصريين عن أبي عمرو، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكســـائي، وهـــم المتممون للسبعة: (أئمة) بهمزتين، وروي هذا أيضاً عن طريق ابن أبي أويس عن نـــافع، وروي عن نافع وابن كثير وأبي عمرو التسهيل بينَ بينَ، وقرأ قالون وهشام وأبو عمرو كذلك: (أائمّـــة) بألف بين الهمزتين. وانظر الكشف لمكي (٤٩٨/١-٥٠٠)، والإقناع لابن الباذش (٣٧٠/١)، والتيسير للداني (٣٢)، والبحر لأبي حيان (١٥/٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٦/٩-١٧).

٢٦٦ انظر المسألة في شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢٠٩٦/٤)، وشرح الرضي على الشافية (٣/ ٥٦)، وشرح الألفية لابن الناظم (٨٤٥)، ولابن عقيل ٢١٦/٤)، و شرح التسهيل لابن عقيل (١٠٦/٤)، وللسلسيلي (١٠٨٥/٣).

[٢٦٧] ب: " حركتهما ".

٢٦٨ انظر رأي الأخفش في التسهيل لابن مالك (٣٠٢)، وشرحه لابن عقيل (١٠٧/٤)، وشرح الشافية للرضي (٥٦/٣).

[٢٦٩] انظـــر المســـألة في شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢٠٩٨/٤)، والمساعد لابن عقيل (١٠٧/٤)، وشرح الألفية له (٢١٧/٤)، وشرح الشافية للرضي (٥٦/٣).

وإنْ كانـــتِ الثانيةُ موضعَ اللامِ أُبدلتْ ياءً مطلقاً؛ لأنّها لا تكـــونُ حينئذٍ إلا رابعةً فصاعداً، فلو أُبدلتْ واواً لاستحقّتِ الواوُ أنْ تصـــيرَ يـــاءً، كما قيلَ منَ الغَزْوِ والعُلُوِّ: أَغزيْتُ واستعليتُ، (على)[٢٧٠] ما يتقرَّرُ.

ومـــثالُ وُقوعِهـــا موضعَ اللامِ أنْ تبنيَ من (قُرْءٍ)[٢٧١] مثالَ قِمَطْـــرٍ[٢٧٢] ومـــثالَ دَحرجتُ، فإنّك تقولُ فيهما: قِرَأْيٌ وقَرْأَيْتُ، والأصلُ: قِرَأْءٌ وقَرْأَأْتُ، ثمّ فُعلَ بهما ما ذُكرَ[٢٧٣].

ولو لمْ تكنِ الثانيةُ موضعَ اللامِ، (و)[٢٧٤] كانت مفتوحةً بعدَ مضـــمومةٍ، أو مفتوحة، أو مضمومةً بعدَ مضمومةٍ، أو مفتوحةٍ، أُبدلـــتْ واواً، نحـــوُ: أُوَيْـــدِمٍ وأَوَادِمَ في تصغيرِ آدَمَ وتكسيرِه، والأصلُ: أُؤَيْدِمُ وأَآدِمٌ.

ونحـــوُ: أُوُمٌّ ، وهو مثالُ أُبُلُمٍ[٢٧٥]، منْ أَمَّ، والأصلُ: أَؤْمُمٌ ، ثمّ فُعلَ به (مثلُ)[٢٧٦] ما فُعلَ بمثالِ إِثْمِدٍ[٢٧٧].

---

[٢٧٠] ب: " مع ".

[٢٧١] ب: " قرأ ". والقُرْءُ: الحيض والطُهْر. اللسان (قرأ).

[٢٧٢] مضى تفسيره في الحاشية (٢٣) ص(٩) من هذا الكتاب.

٢٧٣ انظـــر المثالين في: المنصف (٢٥٢/٢)، و شرح الملوكي للثمانيني (٥٥١)، والممتع (٧٦٥/٢)، وشـــرح الكافية الشافية (٢٠٩٩/٤)، وشرح الرضي على الشافية (٥٥/٣)، وشرح الألفية لابن الناظم (٨٤٤، ٨٤٦)، والمساعد (١٠٦/٤، ١٠٩)، وشفاء العليل (١٠٨٥/٣).

[٢٧٤] ب: " ولو ".

[٢٧٥] الأُبْلُـــمُ والأَبْلَمُ والإِبْلِمُ والإِبْلِمَةُ والأُبْلُمَةُ: الخُوْصُ، وهو ورقُ المُقْلِ والنخلِ والنارجيل وما شاكلها، واحدته خُوْصَة. اللسان (خوص، بلم).

٢٧٦ ليس في " ب ".

٢٧٧ انظر المسألة في: المنصف (٣١٥/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢٠٩٨/٤)، وشرح الرضي على الشافية (٥٦/٣)، وشرح الألفية لابن الناظم (٨٤٥)، ولابن عقيل (٢١٦/٤).

ونحوُ: أَوُمٌّ مضارعِ أَمَّ.

وعلى هذا يُقال في أَفْعَلُ منَ الأَمِّ: أَوَمُّ [٢٧٨].

وكانتِ الواوُ هنا بالهمزةِ أَوْلى منَ الياءِ كما كانتْ أَوْلى بها في نحوِ: صَحراوَيْنِ وصَحْراواتٍ وصَحْراوِيٍّ وذَوائِبَ، وكما كانتِ الهمزةُ أَوْلى بها في أَواصِلَ وأُقِّتَتْ وإِكافٍ[٢٧٩] وأَحَدٍ؛ لأنّ الياءَ وإنْ كانَ فيها بعضُ خِفّةٍ ففيها خَفاءٌ، وفي الواوِ جهرٌ كالهمزةِ، وهما من طرفينِ، فتناسبا، وتَبادَلا، ما لمْ يَعْرِضْ مانعٌ.

ورجَّحَ المازنيُّ [٢٨٠] الياءَ بالخِفّةِ، فقالَ: أَيَمٌّ، وكفى بقولِ العربِ: ذَوائِبُ، دونَ ذَيائِبَ، فَيْصَلاً.

واستصحبَ أيضاً الياءَ المبدلةَ من ثانيةِ الهمزتينِ لكسرةٍ فيها أو في التي قبلَها إذا أزالَها التصغيرُ أوِ التكسيرُ، كأُيَيْمَّةٍ في

---

[٢٧٨] هذا هو مذهب الأخفش، وعليه الجمهور، وذهب المازني إلى قلب الهمزة المفتوحة بعد مفتوحةٍ ياءً، فيقول في أَفْعَلُ من أَمَّ: أَيَمٌّ، ونُسب رأيه هذا إلى الفساد. وانظر المنصف لابن جني(٢/٣١٥-١٨)، والممتع لابن عصفور (١/٣٦٥-٦٧)، والمساعد لابن عقيل (٤/١٠٨).

[٢٧٩] الإِكافُ والأُكافُ والوِكافُ والوُكافُ: منَ المراكبِ شِبْهُ الرِّحالِ والأَقتابِ، يكون للبعيرِ والحمار والبغلِ، وزعم ابن السكيت أن الهمزة بدل من الواو. اللسان (أكف، وكف).

[٢٨٠] المازني (... ــ ٢٤٩):

بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان، المازني، الشيباني، من شيوخ البصريين، وعنه أخذ المبرد.

ترجمته في أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٧٤-٨٥)، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (١٢٦-٢٨)، وتاريخ العلماء النحويين لأبي المحاسن التنوخي (٦٥-٧١)، ونزهة الألبا لابن الأنباري (٢٤٢-٥٠)، وإنباه الرواة للقفطي (١/٢٨١-٩١)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٤٦٣-٦٦).

وانظر مذهبه في هذه المسألة وتاليتها، ومخالفته للأخفش فيهما، وأدلة كلٍ منهما، ومناقشة هذه الأدلة في مراجع الحاشية (٢٧٨).

أَيْمَّـــةٍ، وأَيـــادِمَ فـــي إِيْدَمٍ مثالِ إِصْبَعٍ منْ آدَمَ، والصحيحُ: أُوَيِمَّةٌ وأُوَادِمُ؛ لأنَّ الواوَ أحقُّ بالهمزةِ، كما تَقَرَّرَ آنفاً، وإنّما صِيْرَ إلى الـياءِ لأجـلِ الكســرةِ، فلمّا ذهبتْ تعيَّنتِ الواوُ كما تعيّنتْ في تصغيرِ آدَمَ وتكسيرِهِ. وهذا قولُ أبي الحسنِ[٢٨١].

[توالي أكثر من همزتين في كلمة]

ولـــو اتَّفقَ تَوالي أكثرَ من همزتينِ أُبدلتِ الثانيةُ والرابعةُ، وحُقِّـــقَ ما سواهما، وذلك بأنْ تبنيَ مثلَ قِمَطْرٍ[٢٨٢] منْ همزاتٍ، فـــتقولَ: إِيَـــأْيٌ، والأصـــلُ: إِأَأْأٌ، فأُبدلتِ الثانيةُ لأنّها بعدَ همزةٍ محقّقـــةٍ، وحُقّقتِ الثالثةُ لأنّها بعدَ ياءٍ، وأُبدلتِ الرابعةُ لأنّها بعدَ همزةٍ مُحقّقةٍ. وهكذا قياسُ ما لمْ يُذكرْ[٢٨٣].

[إبدالُ الواوِ ياءً في فِعالٍ مصدراً معتلّ العين صحيح اللام]

فصلٌ: يجبُ إبدالُ الواوِ ياءً إذا انكسرَ ما قبلَها، وهي عينٌ لمصدرٍ اعتلّتْ في فِعلِهِ، نحوُ: قامَ قِياماً، وانْقادَ انْقِياداً.

فلـــو لمْ ينكسرْ ما قبلَها في المصدرِ، أوْ لمْ يَنَلْها إعلالٌ في الفعلِ، وجب التصحيحُ، نحوُ: راح رَواحاً، وقاوَمَ قِواماً.

---

٢٨١ انظر مراجع الحاشية (٢٨٧) ص(٨٠).

[٢٨٢] مضى تفسيره في الحاشية (٢٣) ص(٩) من هذا الكتاب.

٢٨٣ انظـــر حكم اجتماع الهمزات مما يوافق هذه المسألة في المنصف (٩٧/٣)، والممتع (٧٧٠/٢)، والمساعد (١١٢/٤)، وشفاء العليل (١٠٨٦/٣).

[إبدالُ الواوِ ياءً في فِعالٍ جمعاً معتلَّ العينِ صحيحَ اللامِ]

وكذلــك يجــبُ إبدال الواوِ ياءً إذا كانتْ عينَ فِعالٍ، وكان فِعــالٌ جمعــاً لواحدٍ صَحَّتْ لامُه واعتلَّتْ عينُه، كدارٍ وديارٍ، أوْ سَكَنتْ، كثَوْبٍ وثِيابٍ، أو اجتمع فيها الأمرانِ، كرِيْحٍ ورِياحٍ.

[تصحيحُ عينِ فِعالٍ جمعاً معتلَّ العينِ واللامِ]

فلــو كانــتِ الــلامُ واواً، أوْ ياءً، وجبَ تصحيحُ العينِ في الجمــعِ؛ لِــئلا يــتوالى إعلالانِ، وذلك أنّ اللامَ في هذا الجمعِ تَتطرَّفُ بعدَ ألفٍ زائدةٍ، فيجبُ إبدالُها همزةً، لِمَا تقدَّمَ ذِكرُه.

فلو أُعلَّتِ العينُ أيضاً بإبدالِها ياءً، فقيل في جمعِ نحوِ جَوٍّ: جِــياءٌ، وفــي جمعِ رَيّانَ: (رِياءٌ)[٢٨٤] لزمَ تَوالي إعلالينِ، وذلك إجْحافٌ بالأصلِ، فلُجِئَ إلى تصحيحِ العينِ، فقيلَ: جِواءٌ ورِواءٌ. وكذلك حكمُ ما أَشبههما.

[تصحيح نحو دِوَلٍ وكِوَزَةٍ]

فلو كان الجمعُ على فِعَلٍ، أو فِعَلَةٍ، وجب التّصحيحُ، كدَوْلَةٍ ودِوَلٍ، وكَوْزٍ وكِوَزَةٍ.

---

[٢٨٤] أ: " رواء ".

[إنِ اعتلّتِ العينُ في الواحدِ اعتلَّتْ في جمعه]

إلا إنِ اعتلّــتِ العينُ في الواحدِ فيجبُ في الجمعِ الإعلالُ بالإبدالِ المذكورِ، نحوُ: قامةٍ وقِيَمٍ، ودِيْمَةٍ ودِيَمٍ؛ عيناهما واوانِ؛ لأنّ تصــغيرَهما: قُوَيْمَةٌ ودُوَيْمَةٌ، ولأنّ القامةَ منَ القَوامِ، والدِّيمةَ منَ الدَّوامِ.

وبعــضُ العربِ يقولُ[٢٨٥]: دُيِّمَتِ الأرضُ دِيَماً: إذا أُمطرتْ بالدِّيمة، فعلى هذا يُقال: إنّ عينَها ياءٌ، لا واوٌ.

وقد يُجابُ عن هذا بأنْ يقالَ: (أصلُه)[٢٨٦] الواوُ، ولكنْ لمَّا لمْ يُســتعملِ الفعــلُ مــنه إلا مُسنداً للمفعولِ لازَمَهُ الإعلالُ، فبُنِيَ المصدرُ عليه مُعَلاً، وإنْ كانَ سببُ الإعلالِ مفقوداً، كما قيلَ في مفعولٍ منَ الشَّوْبِ: مَشِيْبٌ، حَملاً على شِيْبَ.

[شذوذُ الإعلالِ في عِيَدٍ]

(وشَذَّ)[٢٨٧] الإعلالُ في نظيرِ دِوَلٍ، فقالوا: عَوْدٌ وعِيَدَةٌ [٢٨٨]، والعَوْدُ البعيرُ المُسِنُّ.

---

[٢٨٥] انظر اللسان (دوم، ديم).

[٢٨٦] ب: " أصلها ".

[٢٨٧] ب: " وقد شذ ".

٢٨٨ في النسختين: "عِيَدّ"، والتصويب عن المعاجم (عود).

قال في التهذيب: العَوْد: الجمل المسن الذي فيه بقية قوة. وفي الصحاح: هو الذي جاوز في السن البازلَ والمُخْلِفَ.

والظاهر أن العَوْدَ يُطلق على كل قديم كالطريق والسُّودد، وعلى كلّ مُسِنٍّ: كالجمل، والرجل، والشاة، والفرس، والناقة، والماعز، والأنثى من ذلك : عَوْدَة.

[شذوذُ التَّصحيحِ في حِوَجٍ]

وشذَّ التصحيحُ في نظيرِ قِيَمٍ، فقالوا: حاجةٌ وحِوَجٌ.

[إعلالُ الألفِ أختيها]

فصلٌ: تنقلبُ الألفُ ياءً إذا انكسرَ ما قبلَها، وواواً إذا انضمَّ ما قبلَها، كقولِكَ في مِصْباحٍ: مُصَيْبِيْحٌ، وفي ضاعَفَ: ضُوْعِفَ.

[إعلالُ الواوِ ياءً]

وكذلــك تنقلبُ الواوُ الساكنةُ ياءً إذا انكسرَ ما قبلَها، نحوُ: إِيْعــادٍ؛ مصــدرِ أَوْعَدَ، فإنّ الياءَ فيه بدلٌ منَ الواوِ التي هي فاءُ الكلمــةِ، ومــثلُه: المِيْزانُ والمِيْراثُ والمِيْقاتُ، فإنهنَّ منَ الوزنِ والوِراثةِ والوقتِ، (فانقلبتْ)[٢٨٩] فيهنَّ الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها.

[إعلالُ الياءِ واواً]

وكذلــك تنقلبُ الياءُ الساكنةُ واواً إذا انضمَّ ما قبلَها، نحوُ: مُوْقِنٍ؛ اسمِ فاعلٍ منْ أَيْقَنَ، فإنَّ الواوَ فيه بدلٌ منَ الياءِ التي هي فاءُ الكلمةِ.

= ويقــال: عَــوْدٌ وعِـوَدَةٌ، وكهِرٌ وهِرَرَةٌ، وعِيَدَةٌ لغة قبيحة، رواها أبو زيد في نوادره، ويقال: عَوْدَةٌ وعِوَدٌ، كهِرَّةٍ وهِرَرٍ.

انظر الصحاح واللسان (عود)، والتهذيب (عود: ٣/١٢٥-١٢٦).

[٢٨٩] أ : " فانقلب ".

[تصحيحُ الواوِ أو الياءِ الساكنةِ المدغمةِ في مثلها]

فلــو لمْ تكنِ الواوُ، ولا الياءُ، مفردةً، بل مدغمةً في مثلِها، وجــب التصحيحُ، نحوُ: إِوَّابٍ؛ مصدرِ أَوَّبَ: إذا استوعبَ النّهارَ (بسيرٍ)[٢٩٠]، أو بغيرِهِ منَ الأعمالِ، ونحوُ: بُيَّاعٍ، جمعِ بائعٍ، فبعدَ كسرةِ الهمزةِ منْ إِوَّابٍ واوٌ ساكنةٌ، وبعدَ ضمَّةِ الباءِ منْ بُيَّاعٍ ياءٌ ســاكنةٌ، لكنْ حَصَّنَهما الإدغامُ، فلم (تتأثَّرا للكسرةِ والضّمةِ)[٢٩١]، وذلك أنَّ المُدغَمَ والمُدغَمَ فيه يُتلفَّظُ بهما دُفعةً واحدةً، فيصيرُ كلٌّ واحدٍ منهما لصاحبِه وقايةً ممَّا كان ينالُه مفرداً منَ الإعلالِ.

أَمَّــا كــونُ الثاني وِقايةً للأَوّلِ فيظهرُ في نحوِ: إِوَّابٍ، فإنَّ واوَه الأُولى ساكنةٌ بعدَ كسرةٍ، وبإدغامِها في الثانيةِ والتَّلفُّظِ بهما دُفعةً واحدةً أَشبهتْ واوَ (سِواكٍ)[٢٩٢] ونحوِهِ، فاستحقَّتِ التَّصحيحَ.

وكذلــك يــاءُ بُيَّاعٍ الأُولى ساكنةٌ بعدَ ضمّةٍ، وبإدغامِها في الثانــيةِ والــتَّلفُّظِ بهمــا دُفعــةً واحدةً أَشبهتْ ياءَ هُيامٍ ونحوِهِ، فاستحقَّتِ التّصحيحَ.

وأَمّا كونُ الأوّلِ وِقايةً للثّاني فيظهرُ بنحو صَبِيٍّ وعَفُوٍّ؛ فإنّ الــياءَ الثانــيةَ منْ صَبِيٍّ بإدغامِ الأُولى فيها أَشبهتْ ياءَ ظَبْيٍ فلمْ تُستثقَلْ فيها الضّمّةُ والكسرةُ، كما استُثقلتْ في ياءِ قاضٍ ونحوِهِ،

---

[٢٩٠] ب : "بسيره".

[٢٩١] ب: " تتأثّر الضّمّة والكسرة ".

[٢٩٢] أ: " سُوالٍ ".

ولــو خلتْ منْ إدغامٍ فيها باشَرَتْها الكسرةُ، فجرتْ في الإعلالِ مَجرى نظيرَتِها.

وكذلك الواوُ الثانيةُ منْ عَفُوٌّ لو خلتْ من إدغامٍ فيها وجبَ لها ما وجبَ لواوِ أَدْلٍ، جمعِ دَلْوٍ، من إبدالِ الضمّةِ قبلَها كسرةً، وانقلابِهــا هي ياءً، وتقديرِ الرفعِ والجرِّ فيها لاستثقالِ ظهورِه، (لكــنْ بإدغــامِ)[٢٩٣] الأُولى فيها أَشبهتْ واوَ عَفْوٍ وشِبهِه، فجرتْ مَجراها.

[إعلالُ الياءِ المتطرفةِ المضمومِ ما قبلها واواً]

فصلٌ: يجوزُ بناءُ الفعلِ للتَّعجُّبِ على فَعُلَ، فإنْ كانتْ لامُه يــاءً صــارتْ واوًا؛ لــتطرُّفِها بعدَ ضمَّةٍ، نحوُ: قَضُوَ الرّجلُ، بمعــنى: ما أَقْضاهُ، ولم يَجِئْ مثلُ ذلك في مُتصرِّفٍ، إلا ما نَدرَ مــن قولِهــم: نَهُــوَ الرّجلُ فهو نَهِيٌّ: إذا كانَ كاملَ النُّهْيَةِ؛ أي: العَقْلِ[٢٩٤].

[إعلالُ الياءِ واواً في مثلِ مَقْدُرَةٍ من الرَّمْيِ][٢٩٥]

وكذلك تُقلبُ الياءُ بعدَ الضمّةِ واواً في بناءِ مثلِ مَقْدُرَةٍ ممّا لامُــه ياءٌ، إنْ قُدِّرَ بناءُ الكلمةِ على التأنيثِ، وذلك نحوُ: مَرْمُوَةٍ،

---

[٢٩٣] ب: " وبإدغام ".

٢٩٤ انظر التهذيب (نهى: ٤٣٩/٦)، واللسان (نهى)، وسر الصناعة (٥٨٩/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢١١٨/٤)، وشرح الشافية لركن الدين (١٢٢٣/٢)، وللبزدي (٥٠٠/٢)، والمساعد (١٣٠/٤).

٢٩٥ انظــر المسألة في: المنصف (٢٨٨/٢)، والممتع (٧٤١/٢)، وشرح الألفية لابن الناظم (٨٥١)، ولابن عقيل (٢٢٥/٤)، والمساعد (١٣١/٤).

(فتُقلــبُ الــياءُ واواً بعدَ الضمّةِ)[٢٩٦]؛ لكونِها لاماً، واللّام ضعيفةٌ على كُلِّ حالٍ.

ولمْ تُبدلِ الضمّةُ كسرةً فتسلمَ الياءُ؛ لأنّها ليستْ طرفاً، ولأنَّ لِحاقَ التّاءِ غيرُ عارضٍ.

[تصحيحُ الياءِ في مثل مَقْدُرَةٍ من الرَّمْيِ

إن قُدّر عروضُ التأنيثِ]

فلــو قُــدِّرَ بِناءُ مَرْمُوَةٍ على التذكيرِ ثمّ عَرَضَ لِحاقُ التّاءِ وجــبَ إبــدالُ الضمّةِ كسرةً، وتصحيحُ الياءِ، كما يجبُ ذلك معَ التّجرُّدِ منَ التّاءِ؛ لأنّ لِحاقَها عارضٌ، فلا يُعتدُّ بهِ.

[مثلُ سَبُعانٍ من الرَّمْيِ][٢٩٧]

فــإنْ بُنِــيَ مــثلُ (سَبُعانٍ)[٢٩٨] ممَّا لامُه ياءٌ فُعِلَ بالياء بعدَ الضّــمّةِ، معَ الألفِ والنون، ما فُعِلَ بها معَ التّاءِ المُقدَّرِ لُزومُها، فيُقالُ: رَمُوانٌ، وهو مثلُ سَبُعان من الرَّمْيِ.

---

[٢٩٦] ب: " تُقلب الياءُ بعدَ الضمة واواً ".

٢٩٧ انظــر شــرح الألفية لابن الناظم (٨٥١)، ولابن عقيل (٢٢٥/٤)، والمساعد (١٣١/٤)، وشفاء العليل للسلسيلي (١٠٩١/٣).

[٢٩٨] ب: " شبعان " في هذا الموضع وتاليه. تصحيف.

وسَــبُعانُ: موضــع معروف في ديار قيس، وقيل: جبل قبل فَلْجٍ، وقيل: وادٍ شمالي سَلَمٍ، قال تميم بن مُقْبِلٍ:

ألا يا ديارَ الحَيِّ بالسَّبُعانِ أَمَلَّ عليها بالبِلَى المَلَوَانِ

وانظر معجم البلدان لياقوت (١٨٥/٣)، ونكت الشنتمري (١١٥١/٢)، واللسان (سبع).

[سلامةُ الياءِ في مثل بِيْضٍ وعِيْسةٍ]

فصـــل: إذا انضـــمَّ ما قبلَ الياءِ السّاكنةِ المفردةِ، واتصلتْ بالآخرِ، أوْ ما هو في حكمِ الآخرِ، أُبدلتِ الضمّةُ كسرةً، فسلمتِ الياءُ، جمعاً كان ما هي فيه كبِيْضٍ، أوْ مفرداً كعِيْسَةٍ؛ من قولهِم: جمـــلٌ أعـــيسُ؛ أي: أبيضُ بَيِّنُ العِيْسَةِ والعَيَسِ، فالأصلُ فيهما: بُيْضٌ وعُيْسَةٌ، ثُمّ فُعِلَ بهما ما ذُكِرَ.

والدّلـــيل علـــى ضمِّ هذه الباءِ وهذه العينِ في الأصلِ (أنَّ بِيْضاً)[٢٩٩] جمعٌ لصفةٍ على أَفْعَلَ؛ مذكّرِ فَعْلاءَ، فيجبُ كونُه على فُعْـــل، كأَحْمَـــرَ وحُمْرٍ، وأَخْضَرَ وخُضْرٍ، وأَنَّ العِيْسَةَ اسمٌ للونِ الوصفُ منه على أَفْعَلَ وفَعْلاءَ، فيجبُ كونُه على فُعْلَةٍ، كالحُمْرَةِ والخُضْرَةِ.

[إعلالُ الياءِ الساكنةِ المضمومِ ما قبلها واواً في مثل مُوْسِرٍ]

فلـــوِ انفصـــلتِ الياءُ أُقِرَّتِ الضمّةُ التي قبلَها، وقُلبتِ الياءُ واواً، كمُوسِـــرٍ؛ اسمِ فاعلٍ منْ أَيْسَرَ إذا استغنى، وعُوْطَط بمعنى عُـــيَّطٍ[٣٠٠]، وهي النُّوقُ التي لم تَحْمِلْ، يُقالُ: عاطَتِ النّاقةُ تَعِيطُ:

---

[٢٩٩] ليس في " ب ".

[٣٠٠] يُقالُ: ناقةٌ عائطٌ، ونوقٌ عُوْطٌ، وعِيْطٌ، وعُيَّطٌ، وعُوْطَطٌ، وعِيْطَطٌ. انظر الصحاح واللسان (عوط).

إذا ضربَها الفحلُ ولم تَحملْ، (والعُوْطَطُ)[٣٠١] أيضاً مصدرُ عاطَتِ النّاقةُ[٣٠٢].

وإنّما لم تُقرَّ الضمَّةُ قبلَ الياءِ المتّصلةِ بالآخرِ فتنقلبَ واواً، وأُقرَّتْ قبلَ الياءِ المنفصلةِ منَ الطّرف؛ لأنَّ أحدَ الأمرينِ لازمٌ؛ إمّا إبدالُ الضمّةِ كسرةً، وإمّا إبدالُ الياءِ واواً. أَخفُّهما إبدالُ الضمّةِ، فاستُعملَ في أَحقِّ (المَحلَّينِ)[٣٠٣] بالتَّخفيفِ، وهو ما اتَّصلَ بالآخرِ، واستُعملَ الآخَرُ فيما انفصلَ عنه؛ لأنَّ الواوَ مستثقلةٌ، واستثقالُها متزايدٌ بتأخُّرها، وإنْ كان الموضعُ لها بالأصالةِ، فكيف إذا كان لغيرِها.

وقد يُعترَضُ على هذا بأنْ يُقالَ: التّغييرُ بتبدُّلِ (الحرفِ)[٣٠٤] أشدُّ منَ التّغييرِ بتبدُّلِ الحركةِ، فكان القريبُ منَ الآخرِ أَحقَّ به منَ البعيدِ.

والأَوْلى أنْ يُقالَ: لمَّا كانَ تبدُّلُ الحركةِ يلزمُ منه زَوالُ الوزنِ الأصليِّ كان أَمْكَنَ في الإعلالِ، وأَبْعَدَ منَ التّصحيحِ، فخُصَّ به ما قَرُبَ منَ الآخرِ الذي هو بالإعلالِ أَولى، بخلافِ

---

[٣٠١] ب: " والعوطة ". تحريف.

[٣٠٢] جاء في الصحاح: "قال أبو عبيد: وبعضهم يجعل عُوْطَطاً مصدراً، ولا يجعله جمعاً". الصحاح (عوط).

[٣٠٣] ب: " المحملين ".

[٣٠٤] ب: " الحروف ".

تــبدُّلِ الــياءِ واواً مــع بقاءِ الضمّةِ فإنّه كلا تغييرٍ؛ لبقاءِ الوزنِ الأصليِّ.

وأيضاً: فإنّ تبديلَ الضمّةِ بكسرةٍ محضةٍ عملٌ محضٌ؛ لأنّه اختــياريٌّ، وتَبدُّلُ الياءِ بعدَ الضمّةِ واواً عملٌ اضطراريٌّ، فأشبهَ التّصحيحَ، فخُصَّ بما بَعُدَ منَ الطَّرفِ.

وفَرَّقَ أبو الحسنِ بينَ الجمعِ والمفردِ في هذا الحكمِ، فرأَى أنَّ إبدالَ الضمّةِ كسرةً؛ لتسلمَ الياءُ، مخصوصٌ بالجمعِ؛ لأنَّ فيه ثِقَلاً ليس في المفردِ، فأُوثِرَ بأخفِّ الإعلالينِ[٣٠٥].

ولــو كــانَ الأمرُ كما ادَّعى لقيلَ في عِيْسةٍ: عُوْسَةٌ؛ لأنّه مفردٌ.

ويمكنُ الاعتذارُ لأبي الحسنِ عنْ عِيْسَةٍ بأنَّ فيه ثِقَلاً؛ للزومِ تأنيثِه، فأشبهَ الجمعَ.

[مَعِيْشَةٌ ومَعُوْشَةٌ]

وقــد حكى الأزهريُّ[٣٠٦] أنَّ منَ العربِ مَنْ يقولُ: مَعُوشَةٌ، فــي مَعِيْشَــةٍ، وهذا ممّا يُقوّي قولَ أبي الحسنِ؛ لأنَّ المَعُوْشَةَ:

---

[٣٠٥] ومذهــب الخلــيل وســيبويه والجمهور عدم التفريق في هذه المسألة بين الجمع والمفرد، وخالف الأخفــش فيها. وانظر المسألة مفصلة في المنصف لابن جني (٢٩٦/١-٣٠١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٧/١٠، ٨١)، ولابن الحاجب (٤٣٦/٢)، والمساعد لابن عقيل(١٣٢/٤)،بالإضافة إلى الكتاب (٣٤٩/٤)، والمقتضب للمبرد (٢٣٨/١).

[٣٠٦] الأزهري (٢٨٢-٣٧٠):

أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوحٍ الأزهري، صاحب التهذيب. ترجمته في:=

مَفْعُلَــةٌ؛ مــنَ العيشِ، وهو مفردٌ، ولكنَّ الاستدلالَ بهِ لا يُساوِي الاســتدلالَ بِعِيْسَــةٍ ولا (يُقارِبُهُ)[٣٠٧]؛ لأنَّ جميعَ العربِ يقولونَ: عِيْسَــةٌ، وجُمهورُهم يقولونَ: مَعِيْشَةٌ، لا مَعُوْشَةٌ، فثبتَ أنَّ إبدالَ الضمّةِ كسرةً في المفردِ؛ لتسلمَ الياءُ، حكمٌ مبنيٌّ على ما استعمله جمــيعُ العربِ، وإبدالَ الياءِ فيهِ واواً حُكمٌ مبنيٌّ على قولٍ شاذٍّ، والشّاذُّ لا يُعوَّلُ عليهِ[٣٠٨].

[فُعْلى: مضموم الفاء، معتل العين]

وأَمَّا الصّفةُ [٣٠٩] التي على وزنِ فُعْلَى، كالكِيْسَى والخِيْرَى؛ مؤنّثــيِ الأَكْيَسِ والأَخْيَرِ، (فالأجودُ)[٣١٠] فيه إبدالُ الضمّةِ، وتسلمُ الــياءُ، تشــبيهاً لألــفِ التأنيــثِ بهائِــه في تقديرِ تمامِ الكلمةِ

= إنباه الرواة للقفطي (١٧٧/٤-٨١)، والبلغة للفيروزابادي (١٨٦)، وبغية الوعاة للسيوطي (١٩/١-٢٠)، ومعجــم الأدباء لياقوت (٢٣٢١/٥-٢٣)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣٣٤/٤-٣٦)، والوافي بالوفــيات للصــفدي(٤٥/٢-٤٦)، وإشارة التعيين لليماني (٢٩٤)، ومرآة الجنان لليافعي (٣٩٥/٢)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (٢٣٧-٣٨).

قال الأزهري: "وقال مؤرّجٌ: هي المعيشة، قال: والمعوشة لغة الأزد. وأنشد لحاجز بن الجُعَيْد:

من الخَفِرات لا يُتْمٌ غَذاها ولا كدُّ المعوشةِ والعلاجِ".

التهذيب (عيش: ٦٠/٣).

[٣٠٧] ب: " يقاومه ".

٣٠٨ انظر المساعد (١٣٢/٤).

٣٠٩ هــذه مسألة كثر الخلاف فيها، وليس الخلاف فيها مقصوراً على سيبويه والأخفش، وانظرها في الكتاب (٣٦٤/٤)، والمقتضب للمبرد (٣٠٤/١)، والتكملة لأبي علي (٦٠٢)، والمنصف لابن جني (٢/ ١٦١-٦١٣)، وشــرح الكافية الشافية لابن مالك (٢١٢١/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٧/١٠)، ولابن الحاجب (٤٥١/٢)، وشرح الشافية للرضي (١٣٤/٣)، وبغية الطالب لابن الناظم (١٩٦-٢٠٠)، والمساعد لابن عقيل (١٣٢/٤)..

[٣١٠] ب: " والأجود ".

(بدونهمـــا)[٣١١]، وإيـــثاراً بـــأَخَفِّ الإعلالينِ أثقلَ المثالينِ، [وهو الصّفةُ، فلوْ كانَ اسماً، كطُوْبَى، تَعَيَّنَ أثقلُ الإعلالينِ][٣١٢]، وهو إبـــدالُ الياءِ واواً؛ لأنَّ الاسمَ أخفُّ منَ الصّفةِ، فكانَ أَحملَ لمزيدِ الثِّقَلِ، كما حرّكوا عينَ فَعْلَةٍ اسماً حينَ جمعوه، ولم يُحرّكوه منَ الصّفةِ، نحوُ: جَفَناتٍ وضَخْماتٍ.

وقـــد رُوِيَ عنِ العربِ: الكُوْسَى والخُوْرَى، فعُومِلا معاملةَ عُوْطَطٍ؛ تشبيهاً للألفِ، للزومِها وعدمِ انفصالِها، بالحرفِ الثاني منْ عُوْطَطٍ.

وكذلك رُوِيَ: الضُّوْقَى، في أُنثى الأَضيقِ[٣١٣].

[إعلالُ الواوِ ياءً إن وقعت طرفاً، أو كالطرف، بعد كسرة]

فصـــل: يجـــبُ بعدَ الكسرةِ، قلبُ الواوِ ياءً إنْ تأخّرتْ، أوْ كانـــت كالمتأخّرةِ، نحوُ: رَضِيَ، وشَجِيَةٍ، وأصلُهما الواوُ؛ لأنّهما منَ الرِّضْوانِ والشَّجْوِ.

[شذوذُ تصحيحِ الواوِ في نحو مَقَاتِوَة]

وشَـــذَّ التّصحيحُ في قولِهم: مَقَاتِوَةٌ[٣١٤]؛ جمعِ مَقْتَوِيٍّ، وهو الخادمُ.

---

[٣١١] ب: " بدونها ".
[٣١٢] ساقط من " أ ".
[٣١٣] انظر مراجع الحاشية (٣٠٩) ص(٩١)، واللسان (طيب، خير، كوس، ضيق).
[٣١٤] وجـــاء الإعلال أيضاً فقالوا: مَقَاتِيَة، وقالوا: ليس مثله غيرُ سَواسِوَة في سَواسِيَة. وانظر المنصف لابن جني (٢/١٣٣-٣٤)، والمساعد (٤/١٢٨)، وشفاء العليل (٣/١٠٩٠)، والصحاح واللسان (قتا).

[إعلالُ الواوِ رابعةً فصاعداً ياءً]

وكذلك بعدَ الفتحةِ بشرطِ وقوعِ الواوِ رابعةً فصاعداً، نحوُ: أَعليتُ، واستعليتُ، والمُعَلَّى[٣١٥]، والمُستعلَى، والمَعْلاةُ[٣١٦]، والمُستَعْلاةُ.

وإنّما قُلبتِ الواوُ المتأخّرةُ لفظاً أو تقديراً؛ لأنَّ أكثرَ ما يكونُ ذلك في محمولٍ على مكسورِ ما قبلَ آخرِهِ، كأَعْلَى فإنّه محمولٌ على يُعْلِي؛ لأنّه مُضارِعُه، وكيَرْضَى فإنّه محمولٌ على رَضِيَ، فإنه ماضيه، وكتزكّى ويَتزكّى فإنهما محمولانِ على زُكِّيَ وتُزُكِّيَ، وكمُعَلًّى فإنّه محمولٌ على (مُعَلٍّ)[٣١٧]، وكالأَزْكَى فإنَّه محمولٌ على زاكٍ.

ثُمَّ حُملَ على المشتقِّ ما ليس مشتقاً.

[يَشْأَيان]

وقالوا في يَشْأَى مُضارعِ شَأَوْتُ: هما يَشْأَيانِ[٣١٨]؛ لأنهم لمّا فتحوا عينَه؛ لأجلِ أنّها حرفُ حلقٍ، أَشبهَ (ما تُفتحُ)[٣١٩] عينُه

---

[٣١٥] المُعَلَّى: القِدْحُ السابع في الميسر، وهو أفضلها، إذا فاز حازَ سبعةَ أنصباء من الجَزورِ، وقال اللحياني: وله سبعة فروضٍ، وله غُنْمُ سبعةِ أنصباء إن فاز، وعليه غُرْمُ سبعةِ أنصباء إن لم يفز. انظر اللسان (علو).

[٣١٦] المَعْلاةُ: مكسبُ الشَّرفِ، وهي واحدة المعالي، وموضعٌ بين مكة وبدرٍ بينه وبين بدر الأُثَيْل، وقرية من قُرى الخَرْجِ باليمامةِ، ومقبرة مكة بالحَجُونِ. انظر اللسان والقاموس (علو)، ومعجم البلدان لياقوت (١٥٨/٥).

[٣١٧] ب: " معلّي ".

٣١٨ شَأَوْتُ القومَ أَشْأَهُم شَأْواً: سبقتهم، وشَأَيتُهم أَشْأَهم شَأْياً: سبقتهم كذلك.
وما يذكره ابن مالك في يَشْأَيانِ وشذوذه أو قبحه مسألةٌ خلافية لسيبويه والأخفش وقطرب والمازني وابن جني. وللأخير فيها مناقشات ومسائل مستفاضة. وانظرها في المنصف (١٦٦/٢-٦٩)، وانظر التهذيب (شأى: ٤٤٦/١١)، واللسان (شأى).

[٣١٩] أ: " ما لا تفتح ".

لأجـلِ كسرِها في الماضي، كشَقِيَ يَشْقَى، ففُعِلَ به منَ القلبِ ما فُعِلَ (بشبيهِه)[٣٢٠].

وهـذا الذي فُعِلَ بيَشْأَى حملاً على يَشْقَى شبيهٌ بقولهم في (تَأْبَى تِئْبَى)[٣٢١]، حملاً على يِبْقَى وغيرِه ممَّا فُتحَ عينُ مضارِعِه لكسـرِها فـي (المُضِيِّ)[٣٢٢]؛ إذْ حرفُ المضارَعةِ لا يُكسرُ منَ الثّلاثيِّ إلّا لذلك[٣٢٣].

وقـد يُقـالُ في يَشْأَى: إنّه محمولٌ على أَشْأَى المُسنَدِ إلى المـتكلّمِ، وأَشْـأَى المسـندُ إلى المتكلّمِ محمولٌ على ذي همزةِ التّعديةِ؛ لتوافُقِهما وزناً ولفظاً.

ويمكنُ أنْ يقالَ: إنّ قولَهم: يَشْأَيانِ، ليس على لغةِ مَنْ قالَ: شَأَوْتُ؛ بل على لغةِ مَنْ قالَ: شَأَيْتُ، حكاها ابنُ السِّكِّيتِ[٣٢٤]، ثمّ استُغنيَ بذلك عن أنْ يُقالَ: يَشْأَوانِ.

---

[٣٢٠] ب: " بشبهه ".

[٣٢١] ب: " نأى ينأى ". تحريف، وانظر ص(١٨).

[٣٢٢] ب: " الماضي ".

[٣٢٣] أي: لا يُكسر أولُ المضارع من الثلاثي إلا إذا كان من باب عَلِمَ يعلَم، أو تُوُهِّم أنّ ماضيه مكسور العيـن كأَبَى يأْبَى. انظر الكتاب (١١٠/٤)، والمنصف لابن جني (١٦٧/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (١٩٦).

[٣٢٤] ابن السكيت (١٨٦-٢٤٤) مضت ترجمته في الحاشية (٧٨) ص(٢٥)، وانظر ما حكاه في إصلاح المنطق له (١٤١).

[إبدالُ الضمّةِ قبلَ الياءِ المتطرفةِ كسرةً لتسلمَ الياءُ]

فصـــل: يجبُ إبدالُ الضمّةِ كسرةً إنْ ولِيَها في آخرِ الاسمِ يـــاءٌ، أوْ واوٌ، كأَظْـــبٍ جمعِ ظَبْيٍ، وأَجْرٍ جمعِ جِرْوٍ، فأصلُهما: أَظْبُـــيٌ وأَجْرُوٌ، كأَفْلُسٍ وأَضْرُسٍ، فكُسِرتْ عيناهما، (وجَريا)[٣٢٥] مَجْـــرى قـــاضٍ وغازٍ؛ لأنَّه ليس في الأسماء المتمكّنةِ ما آخرُهُ حـــرفُ عِلَّـــةٍ يلـــي ضـــمّةً، إنّما يكونُ في الأفعالِ، نحوُ: يدعو ويغزو.

فإنْ قيلَ[٣٢٦]: لِمَ خُصَّ الفعلُ، وهو أثقلُ منَ الاسمِ، بهذا الذي رُفِضَ منَ الاسم؟

فـــالجوابُ: إنَّ ذلك سَهُلَ عليهم في الفعلِ لتعرُّضِه لحذفِ آخـــرِه فـــي الجزمِ، والمُستثقَلُ إذا كان بصددِ الزَّوالِ هانَ أمرُهُ، والاسمُ ليس كذلك.

وأيضـــاً: فإنّ آخرَ الاسمِ مُعرَّضٌ لما تتعذَّرُ الواوُ معه، أو يكـــثُرُ اســـتثقالُها، كالجَرِّ، وياءِ المتكلّمِ دونَ نونِ وِقايةٍ، وياءَيِ النَّســـبِ، وآخرُ الفعلِ ليس كذلك، ولذلك لم يُبالَ بِهُوَ وذُو بمعنى الذي؛ لأنّه لا يلحقُهما ما ذكرتُه.

---

[٣٢٥] ب: " وجرى ".

[٣٢٦] انظر هذا الاقتراض والجواب عنه في المنصف لابن جني (١١٧/٢-١٨).

[إنْ بُني نحو عَرْقُوَةٍ على التأنيث سَلمتِ الواوُ والضمةُ]

فصـــلٌ: لا تُغيَّرُ الضمَّةُ الكائنةُ في غيرِ واوٍ قبلَ واوٍ بعدَها هاءُ التّأنيثِ، إنْ بُنيتِ الكلمةُ عليها، كعَرْقُوَةٍ[٣٢٧].

[إن قُدّر عروضُ التأنيثِ في عَرْقُوَةٍ أُبدلتِ الضمّةُ وأُعلّت الواوُ]

فلوْ قُدِّرَ عُروضُها أُبدلتِ الضمّةُ كسرةً، والواوُ ياءً، مثلُ أنْ يُجـــاءَ للعَرْقِي والقَلَنْسِي[٣٢٨] بواحدٍ مبنيٍّ عليهما بناءَ عَبَاءَةٍ على عَـــباءٍ[٣٢٩]، فـــإنَّ الواجبَ أنْ يُقالَ فيه منَ العَرْقِي: عَرْقِيَةٌ، ومنَ القَلَنْسِي: قَلَنْسِيَةٌ، والأصلُ: عَرْقُوَةٌ وقَلَنْسُوَةٌ، فلمْ يُستعملِ الأصلُ مع الهاءِ العارضةِ كما لمْ يُستعملْ قبلَ عُروضِها.

---

[٣٢٧] مضى تفسيرها في الحاشية (٨٣) ص(٢٦) من هذا الكتاب.

[٣٢٨] العَرْقِـــي: جمعُ عَرْقُوَةٍ، والقَلَنْسِي: جمع قَلَنْسُوَةٍ، ويجمعانِ على غير ذلك. والصحاح وانظر اللسان (قلس، عرق)، والمنصف لابن جني (٢/١٢٠-٢١، ١٢٨-٢٩).

[٣٢٩] أي: بـــناء الواحـــد على الجمع، قال ابن جني في سر الصناعة (١/٩٤-٩٧): "فأما قولهم: عَباءةٌ وصَلاءَةٌ وعَظاءَةٌ فقد كان ينبغي لما لحقت الهاء آخراً، وجرى الإعراب عليها، وقويت الياء ببعدها عن الطـــرف، ألّـــا يُهمز، وألّا يُقال إلا عَبايَةٌ وصَلايَةٌ وعَظايَةٌ، فيُقتصر على التصحيح دونَ الإعلالِ، وألّا يجوز فيه الأمران، كما اقتُصر في نهايَةٍ وغِباوَةٍ وشَقاوةٍ وسِعايةٍ ورِمايةٍ على التصحيح دون الإعلال، إلا أن الخليل قد علل ذلك، فقال: إنهم إنما بنوا الواحد على الجمع، فلما كانوا في الجمع يقولون: عَظاءٌ وعَـــباءٌ وصَلاءٌ، فيلزمهم إعلال الياء لوقوعها طرفاً، أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام همزةً، فبقيت اللام معتلةً بعد الهاء، كما كانت معتلةً قبلها". وانظر أيضاً المنصف (٢/١٢٨-٣٢).
للخلـــيل في هذه المسألة مذهب، وللأخفش آخر، وانظر هذه المسألة في الكتاب (٤/٤١٤)، والمنصف لابن جني (٢/٢٩٠)، والممتع لابن عصفور (٢/٧٤٥)، والمساعد (٤/١٣٧).

[مثل عَرْقُوَةٍ من الغَزْوِ]

فلو كانتِ الضمّةُ في واوٍ قبلَ الواوِ التي بعدَها هاءُ التّأنيثِ تَضــاعفَ الاســتثقالُ، فيتعيَّنُ الإعلالُ مطلقاً، نحوُ أنْ تبنيَ مثلَ عَرْقُوَةٍ من غَزْوٍ، فإنّك تقولُ فيه: غَزْوِيَةٌ، والأصلُ: غَزْوُوَةٌ، ثُمَّ فُعِلَ به ما ذُكرَ منَ (الكسرِ)[٣٣٠] والإبدالِ.

[مثلُ مَقدُرَةٍ من القُوَّةِ]

وكذلك لو كانت الواوان أصليّتين، كبناء مثل مَقْدُرَة منْ قُوَّة فإنَّك تقولُ فيه: مَقْوِيَةٌ، والأصلُ: مَقْوُوَةٌ، ثمّ فُعِلَ به ما ذُكر.

[مسائل من إعلال الياء]

[حذف ياءي نحو كرسيٍّ للنّسب]

فصلٌ: تُحذَفُ الياءانِ المدغمِ إحداهما في الأُخرى إنْ كانتا زائدتيــنِ ووَلِــيَهما مــثلاهُما، كقولِــكَ: كُرْسِيٌّ، في النّسبِ إلى كُرْسِــيٍّ، والأصــلُ: كُرْسِيِّيٌّ، فاستُثقلَ توالي إدغامينِ في أربعِ ياءاتٍ زوائدَ، وكانتِ الأُوْلَيانِ في حكمِ زيادةٍ واحدةٍ فحُذِفتا معاً، كما حُذِفتا معا في الترخيم.

---

[٣٣٠] أ: " الكسرة ".

[بَخاتيٌّ]

ويَــدُلُّ علــى إلحــاقِ ياءينِ غيرِ الكائنتينِ قبلَ النّسبِ أنّ بَخاتِيَّ[٣٣١] اسمَ رجلٍ لا ينصرفُ، فإذا نُسبَ إليه انصرفَ، فقيلَ: هــذا بَخاتِيٌّ، فلوْ كانتِ الياءان هما (اللّتينِ)[٣٣٢] كانتا قبلُ لَمَا تغيَّرَ حكمُه.

[النّسب إلى نحوِ عَليٍّ]

فــإنْ كانــتِ الأُولى مخصوصةً بالزّيادةِ سابقةً في الوجودِ للثّالثةِ والرابعةِ حُذِفتْ، وقُلبتِ الثانيةُ واواً، وانفتحَ ما قبلَها، إنْ لمْ يكــنْ مفــتوحاً، كعَلَــوِيٍّ في النَّسبِ إلى عليٍّ، والأصلُ: عَلِيِّيٌّ، فاســتُثقلَ فــيه ما استُثقلَ في الأوّلِ، ولمْ تكنِ الأُولَيانِ زائدتينِ، فاقتُصرَ على حذفِ الزّائدِ، فبقي: عَلِيِيٌّ، ثُمَّ كَمُلَ التّخفيفُ بإبدالِ الكسرةِ فتحةً، والياءِ واواً؛ فِراراً من توالي الأمثالِ.

---

[٣٣١] البَخاتِــيَّ: جمعُ جملٍ بُخْتِيٍّ من جمالٍ بُخْتٍ، وهي الإبل الخراسانية تنتج من عربية وفالجٍ، والفالج الجمل الضخم ذو السنامين يحمل من الهند للفحالة، وعلى ذلك أكثر أهل اللغة، وذهب بعضهم إلى أنه مفرد.

وقــيل: إن الياءين في آخره زائدتان ليستا من أصل بنية الكلمة، وهما ياءا الإضافة، وقيل: كانتا كذلك في الأصل، ولما صار البختي جارياً مجرى الأوصاف القائمة مقام الموصوف كالفارس والأطلس نزلت الياء منزلة الجزء.

وذهــب أكثر أهل اللغة إلى أن البُخْتَ: فارسية معربة، وقال بعضهم: مولدة، وذهب ابن دريد إلى أنها عربية.

وانظــر التهذيــب للأزهري (بخت: ٣١٢/٧)، والجمهرة لابن دريد (١٩٣/١)، والصحاح والقاموس واللســان والــتاج (بخت)، والمعرب للجواليقي (١٣٦)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢٠٨/١)، وقصد السبيل للمحبي (٢٥٥/١)، وشرح الشافية لليزدي (١٧٥/١).

[٣٣٢] ب: " اللتان ".

[النّسب إلى نحو قُصيٍ]

فلو كان ما قبلَ الياءِ المحذوفةِ مفتوحاً اقتُصِرَ على الحذفِ والقلبِ، كقولك في النّسبِ إلى قُصَيٍّ: قُصَوِيٌّ.

[النَّسب إلى عديٍّ]

فلــو كانــتِ الأُولـــى متأخّرةً في الوجودِ لمْ تُحذَفْ كالياءِ الأُولـــى في: (عُدَيِّيٌّ)[٣٣٣] تصغيرِ عَدَوِيٍّ، والأصلُ فيه: عُدَيْوِيٌّ، فعُمِــلَ بــه مــا يُعمــلُ (بعُــرْوَةٍ)[٣٣٤] في التصغير حينَ (يُقالُ: عُرَيَّةٌ)[٣٣٥]؛ لأنَّ الواو فيهما لامٌ، ولا سبيلَ إلى تصحيحِ اللامِ مع وجــودِ ســببِ الإعلالِ، وإنّما يُوجدُ ذلك في الواوِ الكائنةِ عيناً، كأُسَيْوِدٍ، والأجودُ مع ذلك: أُسَيِّدٌ؛ بالإعلال[٣٣٦].

واغــتُفِرَ توالـــي ياءينِ مشدَّدتينِ[٣٣٧]؛ لأنّ التّخلُّصَ منه لا يُمكــنُ إلا بتفويــتِ الدَّلالــةِ على التصغيرِ لو قيل: عُدَوِيٌّ، أو بتصــحيحِ مــا لا يُصــحَّحُ لو قيل: عُدَيْوِيٌّ، فكانَ توالي الياءينِ

---

[٣٣٣] ب: " عدي ".

[٣٣٤] ب: " بغَزْوَةٍ ".

[٣٣٥] ب: " قيل: غُزَيَّةٌ ".

[٣٣٦] انظــر الكتاب (٤٦٩/٣)، والمفصل للزمخشري (٢٠٤)، وشرحه لابن يعيش (١٢٤/٥)، والشافية لابن الحاجب (٣٣)، وشرحها للرضي (٢٣٠/٢).

ونــبه ابن الناظم في بغية الطالب (٥١) إلى أن الواو إن كان بعدها حرف واحد، وحركت في الواحد والجمــع، جاز إبدالها ياءً وتصحيحها، وذلك كما في الأسود للعظيم من الحيّات، وجمعه أساوِدُ، فتقول فــي تصــغيره: أُسَــيِّدُ وأُسَــيْوِدُ، أما إن لم تحرك الواو في الواحد والجمع، كما في الأَسْوَد للضد من الأبيض، وجمعه سُوْدٌ بإسكان الواو، فلا يجوز في الواو إلا الإبدال ياءً، فتقول في تصغيره: أُسَيِّدٌ فقط.

[٣٣٧] أي: في عُدَيِّيٌّ.

المشدَّدتينِ أهونَ من ذلك، معَ أنَّ منَ العربِ مَنْ يرتكبُه، ولو لمْ يلــزمْ مــنْ تــركِه ما ذُكِرَ، كقولِ بعضِهم في النَّسبِ إلى أُمَيَّةَ: أُمَيِّيٌّ [٣٣٨]، فلَأَنْ يُغتفرَ في تصغيرِ عَدَوِيٍّ ونحوِه أَحَقُّ وأَوْلَى.

[النّسب إلى تَحيَّة]

فلــوْ كانــتِ الأُولى والثّانيةُ أصلينِ، وقبلَهما زائدٌ، عُوملتا مُعاملــةَ يــاءيْ عليٍّ وقُصَيٍّ، وذلك (كقولِكَ)[٣٣٩] في النَّسبِ إلى تَحيَّة: تَحَوِيٌّ.

[النّسب إلى مُحَيٍّ]

وإنْ (فصل الأصلينِ)[٣٤٠] المسبوقينِ بزائدٍ حرفُ لينٍ حُذفَ، وعُومِــلا المعاملــةَ المذكــورةَ، كقولِــك في النَّسبِ إلى مُحَيٍّ: مُحَوِيٌّ [٣٤١].

[النّسب إلى حَيٍّ]

فــإنْ لــم يكــنْ قبلَهما زائدٌ (كحَيٍّ)[٣٤٢] قُلبتِ الثانيةُ واواً، وفُتحتِ الأُولى، فتقولُ في النّسبِ إلى حَيٍّ: حَيَوِيٌّ.

---

[٣٣٨] ذكــر ســيبويه أن يونس حكاه عن ناسٍ من العرب. والقياس: أُمَوِيٌّ، وبعض العرب أيضاً يقول: أَمَوِيٌّ، بفتح الهمزة. انظر الكتاب (٣٤٤/٣)، والأصول لابن السراج (٦٥/٣)، والتبصرة للصميري(٢/ ٥٩٧)، والشافية لابن الحاجب (٣٨)، وشرحها للرضي (٣٠/٢)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/ ١٩٤٩).

[٣٣٩] ب: " قولك ".

[٣٤٠] ب: " اتصل بالأصلين ".

[٣٤١] وجــاء أيضاً مُحَيِّيٌّ كأُمَيِّيٍّ، وقال أبو عمرو: مُحَوِيٌّ أجودُ، وقال المبرد: بل مُحَيِّيٌّ أجودُ، وعدّ ابنُ مالك ما رآه المبردُ أجودَ شاذاً. وانظر شرح الكتاب للسيرافي (٤/ل ١٦٥/ب)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١٩٤٩/٤)، وحاشية الغزي على الجاربردي (١١٢)، وشرح الرضي على الشافية (٤٥/٢).

[٣٤٢] ليس في " ب ".

[النّسب إلى طَيٍّ]

فلو كانتِ الأُولى منقلبةً عن واوٍ رُدَّتْ إلى أصلِها، كطَوَوِيٍّ فـــي النّسبِ إلى طَيٍّ؛ أصلُه: طَوْيٌ؛ لأنّه مصدرُ طَوَيْتُ، فقُلبتِ (الـــواوُ)[٣٤٣] يـــاءً؛ إذْ كانتْ ساكنةً تَليها ياءٌ، فلمّا حُرّكتْ ووَلِيتها واوٌ عادتْ إلى أصلِها.

ولـــم تُقلـــبِ الـــياءُ والواوُ هنا ألفينِ حينَ حُرِّكتا وانفتح ما قبلَهما لئلا يتوالَى إعلالان؛ إذْ لابدَّ من انقلاب الثانية واواً.

(وأيضاً)[٣٤٤]: فإنّ ياءَيِ النّسبِ (زيادتانِ)[٣٤٥] مخصوصتان بالأســـماءِ، فصُحِّحَتا معهما كما صُحِّحَتا معَ ألفِ التأنيثِ والألفِ والـــنونِ فـــي الصَّوَرَى[٣٤٦] والحَيَدَى[٣٤٧] والجَوَلانِ والهَيَمانِ[٣٤٨]، وسيأتي بيانُ ذلك إنْ شاء اللهُ تعالى[٣٤٩].

---

[٣٤٣] ب: " الأولى ".

٣٤٤ ب : أيضا.

[٣٤٥] ب: " زائدتان ".

[٣٤٦] صَوَرَى: قال الجرمي: هو موضع أو ماء قرب المدينة، وقال ابن الأعرابي: هو وادٍ في بلاد مُزينة قرب المدينة. وانظر معجم البلدان لياقوت (٤٣٢/٣)، وباب ما جاء على فَعَلَى في جمهرة ابن دريد (٣/ ٣٦٥).

[٣٤٧] الحَيَدَى: الذي يحيدُ، يُقالُ: أَتانٌ حَيَدَى، وكذا حمارٌ حَيَدَى: أي يحيد عن ظله لنشاطه. اللسان (حيد).

[٣٤٨] الهَيَمَانُ: مصدر هامَ على وجهه، بمعنى جُنَّ منَ العشق. وانظر اللسان (هيم).

[٣٤٩] انظر ص(١٤٠) من هذا الكتاب.

[مثلُ جِرْدَحْلٍ من حَيٍّ]

ويُقــالُ فـــي (مثال)[٣٥٠] جِرْدَحْلٍ[٣٥١] من حَيٍّ، على ما تَقرَّرَ آنفــاً: (حِــيَوَيٌّ)[٣٥٢]، والأصلُ: حِيَّيٌّ، بأربعِ ياءاتٍ مقابلةٍ للرَّاءِ، ومقابلةٍ للدّالِ، [ومقابلةٍ للحاءِ][٣٥٣]، ومقابلةٍ للّامِ، فعُمِلَ به ما عُمِلَ في النّسبِ إلى حَيٍّ وشبهِه.

[مثلُ عُصفُورٍ من شَوَى]

ويُقال في مثالِ عُصفورٍ من شَوَى: شُوَوِيٌّ[٣٥٤]. والأصلُ: شُــوْيُوْيٌ، ثم شُيِّيٌّ، ثم شُوَوِيٌّ، فخالفَ المنسوبَ إلى شُيٍّ، بضمّ الشين.

---

[٣٥٠] ب: " مثل ".

[٣٥١] الجِرْدَحْل: مضى تفسيره في الحاشية (٣٨) ص(١٣) من هذا الكتاب.

[٣٥٢] ب: " حِيَّوْيٌ ". تصحيف.

وترتيــب الخطـوات الإعلالية في بناء مثال جردحل من حَيٍّ كالآتي: حِيْيَيٌ: فأدغمت الياء الثالثة في الــرابعة، فصــار حِيْيَــيٌ، ثم أدغمت الأولى في الثانية، فصار: حِيَّيٌ، ثم حركت الياء الأولى الساكنة بالفتحة ليتمكن من قلب الثانية ألفاً، فقيل: حِيَيَيٌ، فقلبت الثانية ألفاً، فصار: حِيَايٌ، ثم قلبت الألف واواً، لأنها لو حذفت لالتقاء الساكنين، صار اللفظ: حِيَيٌ، فالتقت ثلاث ياءات، وهو قبيح، ولو قلبت ياءً أدى إلى اجتماع أربع ياءات، وهو أشد قبحاً، فتعين قلبها واواً، كقلبها في نحو رَحَوِيٌ.

بقــي أن يقــال: يجوز أن يُقال: حِيَوَيٌ، وحِيِّيٌ. وأوجب المازني الوجه الأول والرضي الوجه الثاني. والمسألة في المساعد لابن عقيل (١٤٤/٤)، وشرح الشافية للرضي (١٩٢/٣).

[٣٥٣] ساقط من " أ ".

[٣٥٤] المسألة خلافية، وهي في الكتاب (٤٠٨/٤)، والمنصف لابن جني (٢٧٧/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٥٢٣)، والممتع لابن عصفور (٧٦١/٢)، وشرح الرضي على الشافية (١٩٢/٣)، وتذكرة أبي حيان (٥٩٦).

ومذهب سيبويه فيها أن يقال: شُوَوِيٌ، على غرار طَوَوِيٌ وحَيَوِيٌ. -

[النّسب إلى فتىً]

فصـــلٌ: تُبدَلُ الواوُ أيضاً منَ الياءِ الواقعةِ ثالثةً بعدَ متحرّكٍ إنْ ولِيَها ياءٌ مدغمةٌ في أُخرى، كفَتَوِيٍّ في النّسبِ إلى فَتىً.

[مثل حَمَصِيْصٍ من فتىً]

وكذلـــك[٣٥٥] يُقالُ في المبنيّ منه على مثالِ حَمَصِيْصٍ[٣٥٦]، وهـــو بقلةٌ، (وأصلُه)[٣٥٧]: (فَتَيِيْيٌ)[٣٥٨]؛ الياءُ الأولى بإزاء الصّادِ الأُولـــى مـــنه، والثانيةُ بإزاء يائه، والثالثةُ بإزاء الصّاد الثانية، فأُدغمـــتِ الثانيةُ في الثالثةِ، فصارَ: (فَتَيِيّاً) ، ثمّ قُلِبتِ الثانيةُ واواً كمـــا فُعلَ في النّسبِ؛ فِراراً منْ توالي الأمثالِ؛ لأنَّ كسرةَ الياءِ

= ولـــم يرتضه أبو نزار ملك النحاة، وقال فيه: شُيِّيٌّ، وأجاز كسر الشين تخفيفاً، وهذا مذهب الرضي أيضاً.

والخطـــوات الإعلالية في بناء مثال عصفور من شوى على مذهب سيبويه هي: شُوْيَوْيٌ، ثم شُوْيِيٌّ، ثم شُوْيِيٌّ، ثم شُيِّيٌّ، ثم شِيِيٌّ، ثم شُوَيِيٌّ، ثم شُوَايٌّ، ثم شُوَوِيٌّ.

واكـــتفى أبو نزار بالخطوات الأربع الأول من الخطوات المشار إليها في مذهب سيبويه، أي بوجوب إعلال الياء الأولى واواً.

وانظر التعليل للخطوات الإعلالية في المصادر المشار إليها.

[٣٥٥] يقـــال في مثال حمصيص من فتىً: فَتَوِيٌّ، على هيئة المنسوب إلى فتىً، بإعلال الياء الأولى واواً، ويقـــال أيضـــاً: فَتَيِيٌّ، بسلامة الياء الأولى، ومذهب المازني هنا كمذهبه في جردحل من حيي، وغيره يجيز سلامة الياء الأولى. وانظر المساعد لابن عقيل (١٤٥/٤).

[٣٥٦] الحَمَصِيْصُ: بقلةٌ دون الحُمَّاضِ في الحُموضةِ، طيبة الطعم، تنبت في رملٍ عالجٍ، وهي من أحرار الـــبقول، واحدتها حَمَصِيْصَةٌ، جَعْدَةُ الورقِ، لها ثمرة كثمرة الحماض، وطعمها كطعمه، يضعها بعض الـــناس فـــي الأُقِط، يأكلها الناس والإبل والغنم. انظر التهذيب للأزهري (حمص: ٢٧٠/٤)، واللسان والتاج (حمص).

[٣٥٧] ليس في " ب ".

[٣٥٨] هو في " ب " بإسكان التاء في هذا الموضع وتاليه.

المتحرّكِ ما قبلَها بمنزلةِ ياءٍ أُخرى، كما أنَّ ضمَّةَ الواوِ المتحرّكِ مـــا قبلَها بمنزلةِ واوٍ أُخرى، فلذلك فُرَّ منْ مَقْوُوَةٍ إلى مَقْوِيَةٍ[٣٥٩] على كُلِّ حالٍ.

وقـــد تَسلمُ الياءُ الأُولى في مثالِ حَمَصِيْصٍ المذكورِ، خلافاً للمازنـــيّ[٣٦٠]، وإنْ كانـــت لا تَسلمُ في المنسوبِ؛ لأنّها فيه تُقدَّرُ طـــرفاً؛ لأنّ يـــاءَ النّســـبِ عارضـــةٌ، كهاءِ التّأنيثِ، فتنقلبُ ألفاً لـــتحرُّكها وفتحِ ما قبلَها، وتدعو الحاجةُ إلى تحريكِها؛ لمُلاقاتِها السّـــاكنَ بعدَها، (فتقلبُ)[٣٦١] واواً، ولا تُحذَفُ؛ لئلا يلتبسَ بفَعِيْلٍ، ولا تثبتُ كثبوتِها في دابَّةٍ[٣٦٢]؛ لأنّ مثلَ ذلك في بنات الياءِ والواوِ مرفوضٌ.

وأمَّا مِثالُ حَمَصِيْصٍ المذكورِ، فلا تُقَدَّرُ ياؤهُ الأولى طرفاً؛ للـــزومِ ما بعدَها، فمَنْ قلبَها شبَّهها بلامِ المنسوبِ، ومَنْ لم يقلبْها شبَّهها بعينِ حَيِيَ وعَيِيَ.

---

[٣٥٩] أي: في بناء مثال مَقْدُرَةٍ من قُوَّةٍ.

[٣٦٠] أي: بـــناءً علـــى ما مضى من مذهب المازني في بناء مثال جردحل من حيي، وإيجابه قلب الياء الثانية واواً، فتقول: حِيَوَيٌّ، وأجاز غيره سلامتها وعدم قلبها، فتقول: حِيِّيٌّ. انظر الحاشية (٣٥٢) ص (٣٠٢)، والمساعد لابن عقيل (٤/١٤٤-٤٥)، وقد مضت ترجمة المازني الحاشية (٢٨٠) ص(٨٠).

[٣٦١] ب: " فتقلب ".

[٣٦٢] يـــريد: فـــيما كان مما يُغْتَفَرُ فيه التقاء الساكنين، وهو المضعَّفُ قبله مَدٌّ، كخُوَيْصَّةٍ وتُمُوْدَّ الثوبُ، والضالّينَ. وانظر الشافية لابن الحاجب (٥٦).

[النَّسب إلى صَدٍ]

فــإنْ كــان مــا قبلَ الياءِ[٣٦٣] مكسوراً فُتحَ معَ (قلبِها)[٣٦٤]، كصَدَوِيٍّ في النّسبِ إلى صَدٍ[٣٦٥].

[من مواضع حذف الياء]

[النّسب إلى قاضٍ]

فــإنْ كانــتْ هي رابعةً حُذِفَتْ، وقد تُقلَبُ ويُفتَحُ ما قبلَها، كقاضِيٍّ وقاضَوِيٍّ في النّسبِ إلى قاضٍ.

[النّسب إلى مُشْتَرٍ ومُسْتَدْعٍ]

ويتعيَّنُ الحذفُ فيما زادَ على ذلك، كمُشْتَرِيٍّ ومُستدعِيٍّ في النّسبِ إلى مُشْتَرٍ ومُسْتَدْعٍ.

[تصغيرُ نحوِ عَطاءٍ]

فصــل: تُحــذَفُ كُلُّ ياءٍ تطرَّفتْ لفظاً، أو تقديراً، بعدَ ياءٍ مكســورةٍ مُدْغَــمٍ فيها أُخرى في غيرِ فِعْلٍ، أوِ اسمٍ جارٍ عليهِ، كقولِــكَ في تصغيرِ عَطاءٍ : عُطَيٌّ[٣٦٦]، وفي تصغيرِ إِداوَةٍ:

---

[٣٦٣] الياء الأولى قبل ياءي النسبة. وانظر المساعد لابن عقيل (١٤٥/٤).

[٣٦٤] أ: "مع ياء قلبها". تحريف.

[٣٦٥] يقال: صَدِيَ يَصْدَى صَدىً، فهو: صَدٍ وصادٍ وصَدْيانُ، أي: شديدُ العطشِ، والصَّدَى: شِدَّةُ العَطَش. انظر اللسان (صدي).

[٣٦٦] هذا هو الصحيح الفصيح، وجوز الكوفيون أيضاً أن يقال: عُطَيِّيْ، ومثله في تصغير كساءٍ: كُسَيِّيْ حمــلاً علــى تجويــزهم: أُحَيِّيْ في تصغير أَحْوَى، ولم يقل بهذا غيرهم. وذكر ذلك الرضي نقلاً عن الجوهري والأندلسي، وقال: وأنا أرى ما نسبا إليهم وهماً منهما. =

أُديَّــةٌ[٣٦٧]. الأصــلُ فيه: عُطَيْيِيٌ وأُدَيْيِيَةٌ، بثلاثِ ياءاتٍ؛ الأُولى للتصــغيرِ، والثانيةُ بدلٌ منَ الألفِ، والثالثةُ بدلٌ منْ لامِ الكلمةِ، فاســتُثقِلَ توالي ثلاثِ ياءاتٍ، معَ كسرةِ المتوسّطةِ منهنَّ، فحُذفتِ (الأخــيرةُ)[٣٦٨] تخفــيفاً، وكانتْ بالحذفِ أَولَى لتطرُّفِها لفظاً في عُطَيٍّ، وتقديراً في أُديَّةٍ.

واشتُرطَ كسرُ المتوسّطةِ؛ لأنّها لو (فُتحتِ)[٣٦٩] انقلبتِ الثالثةُ ألفاً، ولو سكَنَتْ جرتِ الثالثةُ مَجْرى الصّحيحِ.

- ثــم أقــول: الأصل في عُطَيٍّ تصغير عطاءٍ هو: عُطَيْاْءٌ، فقُلبت ألفه ياءً لوقوعها بعد ياء التصغير، واقتضــاء هــذه الأخيرة كسر ما بعدها، ثُمّ أُدغمت الياء المنقلبة عن الألف في ياء التصغير، فصار: عُطَيِّــئٌ ، ثم عادت الهمزة، بعد قلب الألف ياءً، إلى أصلها الواو، لزوال مقتضى إعلالها همزة، وهو تطــرفها بعــد ألف زائدة، فصار: عُطَيْوٌ، فقلبت الواو ياءً لتطرفها بعد كسرةٍ، فقيل: عُطَيِّيٌ، فاجتمعت ثلاث ياءاتٍ؛ الأولى ياء التصغير، والثانية هي المنقلبة عن ألف عطاءٍ، والثالثة لام الكلمة المنقلبة عن الــواو عن الهمزة، فحذفت الأخيرة نسياً، أي جعلت منسيةً، ليست منويةً، كياء قاضٍ، فصار البناء بعد حذفها على فُعَيِّلٍ، فقيل: هذا عُطَيٌّ، ورأيتُ عُطَيّاً، ومررتُ بعُطَيٍّ، ولو لم يكن حذف الثالثة نسياً لوجب أن يقال: هذا عُطَيٌّ، ومررت بعُطَيٌّ، ورأيت عُطَيِّياً.

وانظــر شرح الشافية للرضي (١/٢٣١- ٢٣٥)، ولليزدي (١/١٣٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٢٥)، والمساعد لابن عقيل (٤/١٤٧).

[٣٦٧] الإداوة: المَطْهَرَةُ، وهي إناء صغير من جلدٍ يتخذ للماء، ويستعمل للتطهر به، وقيل: لا تكون إداوةً إلا إذا كانت من جلدين وقوبل أحدهما بالآخر.

وأصل أُديَّةٍ في تصغيرِ إداوةٍ، هو: أُدَيْيِوَةٌ، الياء الأولى ياء التصغير، والثانية المنقلبة عن الألف الزائدة فــي إداوةٍ، فقلبت الواو ياءً لتطرفها بعد كسرةٍ، كقلبها في دُعِيَ ورَضِيَ، فاجتمع ثلاث ياءات، فحذفت الأخــيرة نســياً، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية فقيل: أُدَيَّةٌ، وزنته في التصغير: فُعَيْلَةٌ، ولو لم تكن الثالثة محذوفةً نسياً لقيل: أُدَيِّيَةٌ، باجتماع ثلاث ياءاتٍ، بإدغام الأولى في الثانية، وفك الثالثة؛ إذ لا سبيل إلى إدغام ثلاثة أحرفٍ. وانظر مراجع الحاشية السابقة.

[٣٦٨] ب: " الآخرة ".

[٣٦٩] ب: " انفتحت ".

[تصغيرُ نحوِ أحوى][٣٧٠]

ولا فرقَ عند سيبويه بينَ زيادةِ الثانيةِ، كما هي في تصغيرِ عطـــاءٍ، وعـــدمِ زيادتِهـــا، كما هي في تصغيرِ أَحْوَى؛ لاستواءِ اللّفظينِ في الثِّقلِ لو جاءا تامّينِ، فتقولُ في تصغيرِ أَحْوَى: أُحَيٌّ، غيرُ مصروفٍ، والأصلُ: أُحَيْوِيٌ، فقُلبتِ الواوُ [ياءً][٣٧١]، وأُدغمَ فيها ياءُ التصغيرِ، فصار: أُحَيِّيٌ، فاجتمع فيه ما اجتمع في عُطَيٍّ قبلَ أنْ يُخفَّفَ بالحذفِ، فأُلحِقَ به.

---

[٣٧٠] الأَحْـوَى: وصفٌ منَ الحُوَّةِ، وهي سواد إلى الخضرة، وحمرة تضرب إلى السواد، والأنثى حَوَّاءُ. انظر اللسان (حوي).

ومذهب سيبويه، وهو قول المبرد وأكثر النحاة ونسب إلى يونس، في تصغير أَحْوَى: أُحَيٌّ، بحذف الياء الثالثة نسياً، وبالمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

وقال عيسى بن عمر: أُحَيٌّ، بحذف الياء الثالثة نسياً، وبالصرف لأنه خرج بحذف الياء الثالثة عن وزن الفعل.

وقال أبو عمرو بن العلاء: أُحَيٌّ، بحذف الياء الثالثة حذفاً منوياً، أي: إعلالها كإعلال قاضٍ، فيقول: هذا أُحَيٌّ، ومررتُ بأُحَيٍّ، ورأيتُ أُحَيِّياً.

وقـــال يونـــس بن حبيب: أُحَيْوِيٌ، من غير إعلالٍ للواو، كما لم يعلّ من قال: أُسَيْوِدُ في تصغير أَسْوَدَ، وبإثبات الياء الأخيرة لعدم موجب الحذف، وهو اجتماع ثلاث ياءات، فلا يعلّ الياء الأخيرة إعلال ياء قـــاضٍ، ولا ينون لعدم الإعلال. وصوبه سيبويه، وجعله القياس، فيقال على هذا المذهب: أُحَيْوِيْ رفعاً وجراً، وأُحَيْوِيَ نصباً.

وقالوا: ومن كان مذهبه أن يقول في أَسودَ: أُسَيْوِدُ من غير إعلالٍ للواو، وبإعلال الياء الأخيرة إعلال قـــاضٍ والتنوين عوضاً عن الياء المحذوفة قال: أُحَيْوٍ رفعاً وجراً، والتنوين هنا عوض وليس صرفاً، وقال في النصب: أُحَيْوِيَ.

وانظر المسألة في الكتاب (٤٧١/٣)، والتبصرة للصميري (٦٩٠/٢)، والبصريات لأبي علي(٣١٥/١)، والعضـــديات له (٤٩)، والمنصف لابن جني (٢٨٠/٢)، ونكت الشنتمري (٩٤٠/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٦/٥)، ولابن الحاجب (٥٧٩/١)، وشرح الشافية للرضي(٢٣٢/١)، وللجاربردي(٨٥)، وللبزدي (١٣٥/١).

[٣٧١] زيادة يقتضيها السياق.

وأبــو عمرٍو[٣٧٢] يُفرِّقُ، فيحذفُ في عُطَيٍّ ونحوِهِ ممَّا الياءُ الأولـــى والثانـــيةُ فيه زائدتانِ، ولا يحذفُ في أُحَيَّ ونحوِهِ؛ لأنَّ الـــياءَ الثانيةَ فيه موضعُ العينِ، مع الإجماعِ على اغتفارِ ذلك في الفعـــلِ، كأحُيِّـــيْ مضـــارعِ حَيَّيْـــتُ، وفي الاسمِ الجاري عليه، كالمُحَيِّـــيْ والتَّزَيِّـــيْ؛ مصدرِ تَزَيَّا بالشيءِ. وإنّما اغتُفِرَ ذلك في الفعـــلِ منْ أجلِ أنّه عُرضةٌ لحذفِ آخرِهِ بالجزم، ثُمَّ حُمِلَ عليهِ اسمُ الفاعلِ والمصدرُ.

[من مسائل إعلال الواو]

[مثلُ جَيِّدٍ من قُوَّةٍ][٣٧٣]

فصلٌ: لو بُنيَ مثلُ جَيِّدٍ منْ قُوَّةٍ وجب على قولِ سيبويه أنْ يكـــونَ قَـــيّاً، وعلـــى قول أبي عمرٍو أن يكون: قَيِّياً، وأصلُه[٣٧٤] قَـــيْوِيٌ، فقُلبـــتِ الـــواوُ [ياءً][٣٧٥]، وأُدغمَ فيها الياءُ، فصار قَيِّياً،

---

[٣٧٢] أبو عمرٍو (٧٠-١٥٤):
أبو عمرٍو، زَبَّان بن العلاء بن عمار التميمي المازني، قارئ البصرة وأحد القراء السبعة.
ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٢٨-٣١)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (٣٥-٤٠)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (٣٣-٤٢)، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي المعري (١٤٠-١٥١)، وإنـــباه الـــرواة للقفطـــي (٤/١٣١-٣٩)، ونـــزهة الألباء لابن الأنباري (٣٠-٣٥)، والبلغة للفيروزابادي (١٠١)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي (١/١٠٠-١٠٥)، وغاية النهاية لابن الجزري (١/ ٢٨٨-٩١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٤٦٦-٧٠)، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (٢/٢٨-٢٩)، وإشارة التعيين لليماني (١٢١)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٢٣١-٣٢).

[٣٧٣] انظر المسألة في المنصف لابن جني (٢/٢٨٠)، والممتع لابن عصفور (٢/٧٥٨).

[٣٧٤] كـــان أصـــله: قَـــيْوِوٌ، فقلبت الواو الأخيرة ياءً لتطرفها بعد كسرةٍ، فقيل: قَيْوِيٌ، ثم قلبت الواو ياءً لاجتماعها مع ياءٍ ساكنةٍ قبلها، ثم أدغمت الياء في الياء، فصار: قَيِّيٌ، ثم تجري فيها بعد ذلك المذاهب.

[٣٧٥] زيادة يقتضيها السياق.

ويحذفُ الثالثةَ سيبويه؛ لأنّها كالمحذوفةِ من عُطَيٍّ في كونها ثالثةً تالـــيةً مكســـورةً مُدغَماً فيها أخرى، ولا يحذفُها أبو عمرٍو؛ لأنَّ التي ولِيَتْها غيرُ زائدةٍ، فأشبهتْ آخرَ مُحَيِّيْ وتَزَيِّيْ.

[إبدالُ الواوِ ياءً وإدغامُها في الياءِ في نحو: سَيْوِدٍ وطَوْيٍ]

فصـــلٌ: إذا التقـــتِ الـــواوُ والـــياءُ فـــي كلمـــةٍ، وســـكن (ســـابقُهما)[٣٧٦]، ولـــم يكنْ عارضاً هو، ولا سُكونُه، أُبدلتِ الواوُ ياءً، وأُدغمتْ إحدى الياءينِ في الأُخرى، كسَيِّدٍ وطَيٍّ؛ أصلُهما: سَـــيْوِدٌ[٣٧٧] وطَـــوْيٌ؛ لأنّهما منْ سادَ يَسودُ، وطَوَى يَطْوِي، ففُعِلَ بهما ما ذُكر.

---

٣٧٦ أ : " سابقها ".

[٣٧٧] ذهـــب البصـــريون إلـــى أن نحو سَيِّدٍ وبَيِّنٍ على زنة فَيْعِلٍ، فإن كان من ذوات الواو كسَيِّدٍ ومَيِّتٍ فأصلُهما: سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ، التقت الواو والياء وسبقت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء في الياء، وإن كان من ذوات الياء كلَيِّنٍ وبَيِّنٍ فليس فيه غير إدغام الياء في الياء.
وذهـــب الـــبغداديون إلـــى أن نحو سَيِّدٍ وبَيِّنٍ، واوياً كان أو يائياً، هو في الأصل على زنة فَيْعَلٍ، بفتح العين، ثم نقل إلى فَيْعِلٍ بكسرها، والذي حملهم على ذلك أنهم قالوا: لم نر في الصحيح بناء فَيْعِلٍ إلا ما ندر من نحو بَيْطَرٍ، وإنما هو فَيْعَلٌ، نحو: ضَيْغَمٍ وخَيْغَقٍ وصَيْرَفٍ وحَيْدَرٍ.
ويُـــرَدُّ مذهـــبُهم بأنّ المعتلَّ قد يختص بأبنية ليست في الصحيح، كما الصحيح يختص بأبنية ليست في المعتل، وفَيْعِلٌ، بكسر العين، مما اختص به المعتل، وهو فيه كثير.
وذهـــب الفراء إلى أن نحو سَيِّدٍ وبَيِّنٍ على زنة فَعِيلٍ، ثم حصل فيه قلب مكاني بتقديم الياء على العين، فصار على زنة فَيْعِلٍ، فحصل فيه ما بيّنتُه من الإعلال والإدغام في الواوي منه، والإدغام في اليائي.
ويمكن أن يرد مذهب الفراء والبغداديين بعدد من الأوجه. وتفصيل هذه المسألة في المنصف لابن جني (٢/١٥-١٨)، والإنصـــاف لابـــن الأنـــباري (٢/٧٩٥-٨٠٤)، وشرح الملوكي للثمانيني ولابن يعيش (٤٦٤)، وشـــرح المفصل له (١٠/٩٥-٩٦)، والممتع لابن عصفور (٢/٤٩٨-٥٠٢)، وشرح الشافية للرضي (٣/١٥٢-٥٥).

[إبدالُ ضمّةِ ما قبلَ الياء المشدّدةِ كسرةً لتسلم الياء الأولى]

فــإنِ استُحِقَّ هذا الحكمُ، وكانَ المدغَمُ فيه لامَ الكلمةِ، وقبلَ المُدغَــمِ ضــمَّةٌ وجــبَ إبدالُها كسرةً، كمَرْمِيٍّ وثُدِيٍّ [٣٧٨] وبَغِيٍّ وأُمْنِيَّةٍ، هُنَّ في الأصلِ: مَرْمُوْيٌ، وثُدُوْيٌ، وبَغُوْيٌ، وأُمْنُوْيَةٌ.

لأنَّ الأوّلَ: اســمُ مفعــولٍ منْ فِعْلٍ ثلاثيٍّ، فتجبُ موازنتُه النّظائرَ، كمَنْسوبٍ ومَكْتوبٍ.

والثّاني: جمعُ ثَدْيٍ، فيجبُ كونه على فعُولٍ، كفلوسٍ.

والثّالــث: فَعُــوْلٌ؛ لأنّــه إذا كان فَعُوْلاً كان خُلُوُّه منْ هاءِ التّأنيــثِ [٣٧٩] باســتحقاقٍ، وإذا كــان فَعِيْلاً يكونُ خُلُوُّه من هاء التأنيثِ شذوذاً، ولا يُصارُ إلى الشُّذوذِ معَ إمكانِ العُدولِ عنه.

والــرّابعُ: أُفْعُوْلَــةٌ منَ التَّمَنِّي؛ لأنّه لو لم يكنْ أُفْعُوْلَةً لكان أُفْعِيْلَةً، وهو وزنٌ مرفوضٌ [٣٨٠].

[عدمُ إعلالِ واو قَوْيَ لعروض سكونه][٣٨١]

ويَمــنعُ مــن هــذا الإعلالِ كونُ السّابقِ منَ الياءِ والواوِ عارضَ السّكونِ، نحوُ قولِكَ في قوِيَ: قوْيَ، بالتخفيفِ، كما يُقال

---

[٣٧٨] هي في " ب " في هذا الموضع وما يليه بالياء جمع يدٍ، والمثال صحيح بالثاء وبالياء.

[٣٧٩] لأنه حينئذٍ مما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الزنات.

٣٨٠ أثبته ابن القطاع. انظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر له (٢٣٣).

٣٨١ انظــر جميع ما سيذكره مما يمنع من قلب الواو ياءً في الكتاب (٣٦٨/٤-٨٩)، والمساعد لابن عقيل (١٥١/٤-٥٢).

فـــي عَلِـــمَ: عَلْمَ[٣٨٢]، فإنَّ الحركةَ منويّةٌ، (فلا)[٣٨٣] يصحُّ الإدغامُ، كما لا تَرجعُ الياءُ إلى أصلِها فيه وفي شَقْيَ بسكونِ القافِ.

[عدم إعلال واو بُوْيِعَ لعروضه]

ويَمـــنعُ منَ الإعلالِ المذكورِ أيضاً كونُ السّابقِ منَ الواوِ والـــياءِ عارضـــاً بانْقلابِه من غيرِهِ، كانْقلابِ الواوِ في بُوْيِعَ من ألفِ بايَعَ، فلم يُقلْ فيه: بُيِّعَ؛ لذلك، ولئلّا يلتبسَ بابُ المُفاعَلَةِ ببابِ التَّفعيل[٣٨٤].

[عَدم إعلال واو ديوانِ لعروض يائه]

وكذلك الياءُ في دِيْوانٍ هي منقلبةٌ من واوٍ بدلالةِ قولِهم في الجمـــعِ: دَواوِينُ، فلم يُعَلَّ دِيْوانٌ بالإعلالِ المذكورِ؛ لأنّ اجتماعَ الـــياءِ والـــواوِ فيه عارضٌ، ولأنّ إعلالَه بما ذُكرَ يُصيِّرُه دِيّاناً، وهـــو مثلُ دِوّانِ الذي فُرَّ منه، وسببُ الفِرارِ منه خوفُ التباسِ الاســـمِ بالمصدرِ، فإنّ فِعّالاً مصدرُ فَعَّلَ، ككِذّابٍ، فإذا جاء اسمٌ علـــى وزنِـــه أبدلوا الياءَ منَ الضّعْفِ الأوّلِ، كما قالوا: قِيْراطٌ ودِيْنارٌ[٣٨٥].

---

٣٨٢ هـــذا مـــا يسميه التصريفيون التفريعات، وهي واقعة في الأسماء والأفعال، والتفريع مأثور عن التميميين، ولا يفرع الحجازيون. وانظر شرح الشافية للرضي (١/٤٠-٤٧).

[٣٨٣] ب: " ولا ".

[٣٨٤] انظر المنصف لابن جني (٢/٢٧-٣١).

[٣٨٥] انظر المنصف لابن جني (٢/٣١-٣٣)، وسر الصناعة له (٢/٥٨٧، ٧٣٥، ٧٤٨، ٧٥٧)، والممتع لابن عصفور (١/٧٣٠-٣١).

فـــإنْ كـــان فيه تاءُ التأنيثِ أَمِنُوا اللَّبْسَ فتركوه على حالِه، نحوُ: صِنَّارَةٍ[٣٨٦].

[عدمُ إعلال واو نُوْيٍ مخفّفاً من نُؤيٍ لعروضه]

ولأجـــلِ عُـــروضِ الاجتماعِ تَصِحُّ الواوُ المبدَلةُ من همزةِ نُـــؤْيٍ[٣٨٧] ونحـــوِه. على أنَّ الفرّاءَ [٣٨٨] قد حكى رِيَّةً في رُوْيَةٍ، وسَمِعَ الكسائِيُّ[٣٨٩]:

(إنْ كنتم للرِّيَّا تَعبرُون)[٣٩٠] وهذا منَ الاعتدادِ بالعارضِ فلا يُقاسُ عليه[٣٩١].

---

[٣٨٦] الصِّنَّارةُ: الحديدةُ الدقيقةُ المُعَقَّفَةُ التي في رأس المغزل، وقيل: هي رأس المغزل. والصِّنَّارةُ: الأذن. يمانية. اللسان (صنر).

[٣٨٧] النُؤْيُ والنَّئْيُ والنَّأْيُ والنُّؤَى: الحَفِيرُ حول الخِباءِ أو الخيمة يدفع عنها السيل ويبعده. اللسان (نأى).

[٣٨٨] مضت ترجمته في الحاشية () ص().

قال الفراء في معانيه (٣٥/٢): "وإذا تركتَ الهمزة من الرُّؤْيا قلتَ: الرُّويا؛ طلباً للهمزة، وإذا كان من شأنهم تحويل الهمزة قالوا: (لا تَقْصُص رِيّاك) في الكلام، فأما في القرآن فلا يجوز؛ لمخالفة الكتاب. أنشد أبو الجرّاح:

لعرض من الأعراض يُمسي حمامُه ... ويضحى على أفنانه الغينِ يهتفُ
أحبّ إلـــى قلبي مـــن الـــديك رِيَّةٌ ... وباب إذا ما مالَ للغلقِ يَصْرِفُ

أراد: رُؤْيَـــةً، فلما ترك الهمز وجاءت واو ساكنة بعدها تحولتا ياءً مشددةً، كما يُقال: لَويتُه ليّاً، وكويتُه كيّاً، والأصل: كَوْياً ولَوْياً. وإن أشرتَ إلى الضمة قلتَ: رُيَاً، فرفعتَ الراء، فجائزٌ".

[٣٨٩] الكسائي (... ــ ١٨٩):

أبو الحسن، علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي ولاءً، أحد القراء السبعة، وشيخ نحاة الكوفة.

ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي(٨٨-٩١)، ومراتب النحويين لأبي الطيب(١٢٠-٢٢)، وتـــاريخ العلماء النحويين للتنوخي المعري (١٩٠-٩٣)، وإنباه الرواة للقفطي (٢٥٦/٢-٧٤)، ونزهة الألـــباء لابـــن الأنباري (٥٨-٦٤)، والبلغة للفيروزابادي (١٥٢-٥٣)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي (١٢٠/١-٢٨)، وغايـــة الـــنهاية لابن الجزري (٥٣٥/١-٤٠)، وإشارة التعيين لليماني (٢١٧-١٨)، وبغية الوعاة للسيوطي (١٦٢/٢-٦٤).

[٣٩٠] يوسف: ٤٣.

[٣٩١] انظر الكتاب (٣٦٨/٤)، والمقتضب للمبرد (٣١٦/١-١٨)، والمنصف لابن جني (٢٧/٢)، ونكت الشـــنتمري (١٢٢٥/٢)، والمساعد لابن عقيل (١٥١/٤-٥٣)، والكشاف للزمخشري (٣٠٣/٢)، والدر المصون للسمين الحلبي (٤٣٨/٦)..

[السابق من الواو والياء المبدلُ بدلاً لازماً كالأصليّ]

فــإنْ كان السّابِقُ مُبدَلاً بدلاً لازماً في اسمٍ لا يُناسبُ الفعلَ فحكمُه حكمُ الأصليِّ.

[مثال إنفحة من أَوْبٍ][٣٩٢]

كمــثالِ إِنْفَحَةٍ منْ أَوْبٍ؛ أصلُه: إِئْوَبَةٌ، ثمّ: إِيْوَبَةٌ، ثمّ: إِيَّبَةٌ، (ولا)[٣٩٣] يُفعــلُ ذلــك بمثلِ احْمَرَّ منه، وأصلُه: إِئْوَبَّ، ثمّ تُبدَلُ الهمــزةُ السّــاكنةُ ياءً لسُكونها بعدَ [همزة][٣٩٤] مكسورة، فيُقالُ: إِيْوَبَّ، ولا يُعملُ به ما عُمل بإِيْوَبَةٍ حينَ قيلَ فيه: إِيَّبَةٌ؛ لأنّه اسمٌ جــامدٌ لا يَلــزمُ نقلُه إلى صيغةٍ تصحُّ فيه الهمزةُ، بخلافِ مثالِ احْمَــرَّ فإنّــه لا يُستغنى فيه عنِ المضارعِ واسمِ الفاعلِ، فيُقالُ: يَــأْوَبُّ فهــو مُــؤْوَبٌّ، فكانَ التقاءُ الياءِ والواوِ في إِيْوَبَّ شبيهاً بالتقائِهما في إِيْواءٍ وبُويِعَ، فلم يختلفا في الحكمِ.

[إذا التقت الواو والياء في كلمتين لم تُعَلَّ الواوُ]

فأمّــا لــو كــان التقاءُ الواوِ والياءِ في كلمتينِ فلا بُدَّ منَ التّصــحيحِ؛ لأنّ التقاءَهما حينئذٍ عارضٌ، نحوُ: لوْ يَمَّمْتَ، ولِذِيْ وَاصلٍ.

٣٩٢الإِنْفَحَــةُ والإِنْفِحَــةُ والإِنْفَحَّةُ والمِنْفَحَةُ والبَنْفَحَةُ: كَرِشُ الحَمَل أو الجدي ما لم يأكل، فإذا أكل فهو كَرِشٌ. وقيل: هي شيء يخرج من بطنه أصفر يعصر في صوفةٍ مبتلةٍ في اللبن فيغلظ كالجبن. اللسان (نفح).

والأَوْبُ: الرُّجوع. اللسان (أوب). والمسألة في المساعد (١٥٢/٤).

٣٩٣ أ: " فلا ".

٣٩٤ زيادة يقتضيها السياق.

[جُدَيْوِلٌ وجُدَيِّلٌ]

ومـــنَ العـــربِ مَنْ يَحملُ التصغيرَ على التكسيرِ، فيقولُ: جُدَيْـــوِلٌ في تصغيرِ جَدْوَلٍ، واللُّغةُ الجيّدةُ: جُدَيِّلٌ[٣٩٥]، وكذلك ما أَشبهه مِمّا صحَّتِ الواوُ في جمعِه على مثالِ مَفاعِلٍ.

وأمّـــا ضَـــيْوَنٌ[٣٩٦] ويَـــوْمٌ أَيْوَمُ[٣٩٧] ونحوُهما، فيُحفظُ على شُذوذِه، ولا يُقاسُ عليه، ولا يُغيَّرُ عن حالِه.

[دُلِيٌّ وعُصِيٌّ]

فصـــل: إذا جُمعَ ما لامُه واوٌ على فُعُولٍ، أُبدلتْ لامُه ياءً، ووجب للواوِ التي قبلَها ما ذُكرَ آنفاً منْ إبدالٍ وإدغامٍ، نحوُ: دُلِيٌّ وعُصِـــيٌّ فـــي جمـــعِ دَلْوٍ وعَصاً، وفي الفاءِ التخييرُ بينَ الضّمِّ والكسرِ[٣٩٨].

---

[٣٩٥] انظر الكتاب (٤٦٩/٣)، والمقتضب للمبرد (٢٥٦/١)، والمفصل للزمخشري (٢٠٤)، وشرحه لابن يعيش (١٢٤/٥)، ولابن الحاجب (٥٧٦/١)، وشرح الشافية للرضي (٢٣٠/١).

[٣٩٦] الضَّيْوَنُ: السِّنَّوْرُ الذكر، والخَيْطَلُ، والهرُّ، والقِطُّ، وقيل: هو دُوَيبَّةٌ تشبه السنور. وصحت الواو في المفـــرد لصحتها في الجمع، حيث قالوا: ضَيَاوِنُ، وقال الجوهري: صحت الواو لأنه اسم جنسٍ، وليس على وجه الفعل.

قـــالوا: وتصحيح الواو في ضيونٍ أشذ من تصحيحها في حَيْوَةَ، لأنَّ ضَيْوَناً جنسٌ، وحَيْوَةَ علمٌ، والعلم يجوز فيه ما لايجوز في غيره. وانظر سفر السعادة للسخاوي (٣٤٢/١)، ونكت الشنتمري (١٢٠٤/٢، ١٢٣٩)، والمساعد لابن عقيل (١٥٢/٤). واللسان (ضون).

[٣٩٧] اليومُ الأَيْوَمُ: آخر يوم في الشهر، ويومٌ أَيْوَمُ ويَوِمٌ ووَوِمٌ: طويلٌ شديدٌ هائلٌ، وقولهم: وَوِمٌ نادر؛ لأن القياس لا يوجب قلب الياء واواً. اللسان (يوم).

[٣٩٨] أصـــل دُلِيٌّ : دُلُوْوٌ، استثقل الجمع، كما استثقلت الواوان، فأبدلوا الثانية ياءً، فصار: دُلُوْيٌ، فالتقت الـــواو والياء وسبقت أولاهما ساكنةً فأبدلت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء في الياء، فقيل: دُلُيٌّ، ثم كسر ما قـــبل الياء الأولى لتسلم حتى لا يحصل الدور، فقيل: دُلِيٌّ،ومنهم من يكسر الفاء إتباعاً لكسرة العين،-

[لُيٌّ في جمع أَلْوَى]

وكذلك كلُّ فاءٍ مضمومةٍ تليها ياءٌ مدغمةٌ في ياءٍ هي لامٌ، كَلُيٌّ في جمع أَلْوَى[٣٩٩].

[أُبُوٌّ ونُحُوٌّ]

وقــد يَجِيءُ هذا الجمعُ مُصحَّحاً، كأُبُوٌّ ونُحُوٌّ [٤٠٠]، في جمعِ أَبٍ ونَحْــوٍ، إنْ لــم تكــنْ عينُه واواً كلامِه، كجَوٌّ لو جُمعَ على فعُولٍ.

[فُتِيٌّ وفُتُوٌّ]

وشذَّ تغليبُ الواوِ في قولهم: فُتِيٌّ وفُتُوٌّ. (حكاه)[٤٠١] الفرّاءُ. ويُمكــنُ أنْ يكونَ فُتُوٌّ على لغةِ مَنْ قال في التَّثنيةِ: فَتَوانِ. حكاه

فيقول: دلِيٌّ. انظر شرح الشافية للرضي (١٦٨/٣-٧٣)، وللجاربردي (٣٠٣-٣٠٥)، والمساعد لابن عقيل (١٣٦/٤)، والممتع لابن عصفور (٤٩٧/٢).

[٣٩٩] الأَلْــوَى: المُعْــوَجُّ، والشــديدُ الخصومةِ، الجَدِلُ السَّليط، والرجل المجتنب المنفرد لا يزال كذلك، وشــجرة تنبت حبالاً تعلق بالشجر وتتلوى عليها. وانظر المقتضب للمبرد (٣١٨/١)، ونكت الشنتمري (١٢٢٤/٢-٢٥)، والشافية لابن الحاجب (١٠٢).

[٤٠٠] وجعله الفراء مقيساً وغيره يمنع ذلك، ويحكم عليه بالشذوذ. وانظر الكتاب (٣٨٤/٤-٨٥)، ونكت الشــنتمري (١٢١١/٢)، والشافية لابن الحاجب (١٠٦)، وشرحها للرضي (١٧١/٣)، والتسهيل لابن مــالك (٣٠٩)، وشــرحه لابن عقيل (١٥٧/٤)، وللمرادي (٢٣١/٢)، وللسلسيلي (١٠٩٧/٣)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤٧٨).

[٤٠١] ب: "وحكاد".

يعقــوبُ[٤٠٢]، فلامُ فتىً على هذه اللغةِ واوٌ، والأَعرَفُ كونُها ياءً؛ لإجماعِ العربِ على فِتْيَةٍ وفِتْيانٍ[٤٠٣].

[ممّا يجوز فيه إعلالُ الواو لاماً وتصحيحها]

فإنْ كانتِ الواوُ لامَ مَفْعُولٍ، أو لامَ فُعُولٍ مصدراً، أو عينَ فُعَّــلٍ جمعــاً، جاز الإعلالُ، والتصحيحُ أكثرُ، كمَعْدُوٌّ ومَعْدِيٍّ، وعُتُوٌّ وعُتِيٍّ، وصُوَّمٍ وصُيَّمٍ.

ورُبَّما أُعلَّ فُعَّالٌ، كنُيَّامٍ[٤٠٤].

---

٤٠٢ انظــر إصــلاح المنطق لابن السكيت (١٤١)، واللسان (فتا)، والممتع لابن عصفور (٥٥١/٢). حكي عن بعض العرب أنه قال: إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ، وقال جذيمة الأبرش:

في فُتُوٍّ ، أنا رابئُهم من كَلالِ غَزوةٍ، ماتوا

٤٠٣ جــاء فــي اللســان أن اللحياني حكى في الجمع: فِتْيَة وفِتْوَةٌ، وأن ابن السكيت حكى أيضاً: فِتْيان وفِتْوانٌ. وهذا يخرق ما ذكره ابن مالك من الإجماع. وانظر اللسان (فتا).

٤٠٤ وعَدَّ ابن الحاجب التصحيح في نحو صُيَّمٍ ونُيَّمٍ شاذاً، وأن نحو نُيَّامٍ أَشَذُّ، وغيره يعدهما في القليل، والأقــل من القليل. وسمع عن العرب قولهم: أرضٌ مَسْنِيَّةٌ: أي مَسْقِيَّةٌ، وقول الشاعر، وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

قد علمتْ عِرْسي مُلَيْكَةُ أنّني أنا اللّيثُ مَعْدِيّاً عليَّ وعادِيا

وقول الآخر، وهو ذو الرمة غيلان بن عقبة:

ألا طَرَقَتْنا مَيَّةُ ابنةُ مُنْذِرٍ فما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلّا سلامُها

وذكر ابن جني أنه يجوز أن يقال أيضاً: صِيَّمٌ، بكسر أوّله.

وانظر الكتاب (٣٦٢/٤)، والمقتضب للمبرد (٢٦٦/١)، والمنصف لابن جني (٢/٢-٥)، والممتع لابن عصفور(٥٤٩/٢-٥١)، والشافية لابن الحاجب (١٠٢،١٠٦)، وشرحها للرضي (١٤٣/٣، ١٧١-٧٣)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢١٤٤/٤-٤٨)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤٩٩-٥٠١)..

[تصحيحُ الواوِ لامَ فَعُولٍ]

والــتُزمَ تصحيحُ فَعُولٍ، كعَدُوٍّ وعَفُوٍّ؛ لأنّه لو أُعلَّ الإعلالَ المذكورَ التَبَس بفَعِيْلٍ، كجَلِيٍّ وزَكِيٍّ، بخلافِ فُعُولٍ ومَفْعُولٍ، فإنَّ التباسَــهما بغــيرِ بِــناءَيهما مأمونٌ؛ إذْ ليس في الكلامِ فُعِيْلٌ ولا مَفْعِيْلٌ إلّا ما (ندر)[٤٠٥]، كمَسْكِيْنٍ، فإذا ظُفرَ بما يُوازِنُهما عُلمَ أنّه مُغيَّرٌ عن أصلِه، كبُكَيٍّ ومَكْنِيٍّ.

[تصحيح الواو في قُرُوٍّ مخفّفاً من قروءٍ]

فــإنْ كانتِ الواوُ في فُعُولٍ أوْ مَفْعُولٍ بدلاً منْ همزةٍ امتنعَ الإعــلالُ المذكورُ، نحوُ: قُرُوْءٍ ومَقْرُوْءٍ في لغةِ مَنْ خَفَّفَ فقالَ: قُرُوٌّ ومَقْرُوٌّ.

وأمّا قولُ الشاعر:

[وما خاصَمَ الأَقْوامَ من ذِي خُصومةٍ]
كوَرْهاءَ مَشْنِيٍّ إليها حَلِيلُها[٤٠٦]

---

[٤٠٥] أ: " نذر".

[٤٠٦] الشــاهد من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٦٢/٢)، ومعاني الفراء (٢٠٤/٢)، وتهذيب الأزهري (٣٦٠/١٠ – كلأ). وفي معاني الفراء ونقله الأزهري عنه، وابن النحاس في إعراب القرآن (٧١/٣)، قال الفراء: "وقوله تعالى: ﴿قل من يكلؤكم﴾ مهموزة، ولو تركتَ همزَ مثله في غير القرآن قلتَ: يَكْلُوكُم، بواو ساكنة، أو يَكْلاكم، بألف ساكنة، مثل: يخشاكم، ومن جعلها واواً ساكنةً، قال: كَلَأْتُ بألف يترك النبرة منها، ومــن قــال: يَكْلَأُكُــم، قال: كَلَيْتُ، مثل: قضيتُ، وهي من لغة قريش، وكلٌ حسنٌ، إلا أنهم يقولون في= =الوجهيــن: مَكْلُــوَّةٌ ومَكْلُوٌّ، بغير همزةٍ، أكثر مما يقولون: مَكْلِيٌّ. ولو قيل: مَكْلِيٌّ في الذين يقولون: كَلَيْتُ، كان صواباً. وسمعت بعض العرب ينشد قول الفرزدق:

وما خاصم الأقوامَ من ذي خصومةٍ كوَرْهَاءَ مَشْنِيٍّ إليها حليلُها

فبنى على شُنِيَتْ بترك النبرة". والرواية في ديوان الفرزدق: مشنوء إليها. ولا شاهد على هذه الرواية.

فبَناه على (شُنِيَ)[٤٠٧]، بإبدالِ الهمزةِ ياءً؛ لأنّها مفتوحةٌ بعدَ كسرةٍ.

وقــد حُكِيَ أنَّ منَ العربِ مَنْ يقولُ: كَلَيْتُه، بمعنى: كَلأْتُه، ومَكْلِــيٌّ، بمعــنى: (مَكْلُوْءٍ)[٤٠٨]؛ أي محفوظٍ، فشُنِيَ أولى بذلك؛ لكسرِ عينِه.

ولو جُعلَ هذا مُطَّرداً؛ أعني: إبدالَ الهمزةِ ياءً إذا كانت لامَ مَفْعول من فعَل على فَعلَ، كشَنِئَ، لكانَ [صواباً.

[مَشِيْبٌ ومَهُوْبٌ]

وكذلــك إذا بُنــيَ علــى فُعِلَ، وإنْ كان أصلُه فَعَلَ، بفتح العين][٤٠٩]، فليس ذا بأَبْعَدَ مِنْ قولِ مَنْ قال: مَشِيْبٌ ومَهُوْبٌ، حملاً على شِيْبَ وهُوْبَ، (وهما)[٤١٠] منَ الشَّوْبِ[٤١١] والهَيْبَةِ[٤١٢].

---

[٤٠٧] ب: " شَــنِي ". والتصويب عن معاني الفراء (٢٠٤/٢)، وإصلاح المنطق (١٤٣)، والمساعد لابن عقــيل (١٥٧/٤)، والممــتع لابن عصفور (٥٥٠/٢)، وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك مذهب للفراء لم يرتضه ابن عصفور.

[٤٠٨] أ: " مكْلُوٌ ".

[٤٠٩] ليس في " ب ".

٤١٠ ليس في " ب ".

[٤١١] الشَّوْبُ: الخَلْطُ، ومَشِيبٌ: مخلوطٌ.

[٤١٢] وقــالوا أيضاً: غارٌ مَنِيلٌ، وأرضٌ مَمِيْتٌ عليها، وغُصنٌ مَرِيْحٌ، ورَجلٌ مَلِيْمٌ، وهذه حقها أن تكون بالواو، لأنها من الأجوف الواوي،وقالوا في تعليل قلب الواو ياءً: لما أعلت في الفعل فقيل: شِيبَ ونِيلَ ونحوه أعلت في اسم المفعول لأنه جارٍ عليه. وقيل: بل أعلت الواو ياءً التماساً للخفة، إذ الياء أخف من الواو. وانظر الكتاب (٣٤٨/٤)، والمنصف (٢٨٨/١)، ونكت الشنتمري(١١٩٢/٢)، والممتع(٤٥٥/٢)، والشافية (١٠٣)، وشرحها للرضي (١٤٨/٣)، وشرح الكافية الشافية (٢١٤٢/٤).

[مَعْدُوٌ]

وهـذا مُنـبِّهٌ على أنّ إعلالَ مَعْدُوٌ ونحوِهِ حُمِلَ على عَدِيٌ وعـادٍ، مـع تقديـرِ طـرحِ المَدَّةِ الزّائدةِ، فيُشبهُ أَدْلُواً، فيُعاملُ مُعاملتَه، حينَ قِيلَ فيه: أَدْلٍ.

[مَرْضِيٌ]

فـإذا انضـمَّ إلى ذلك لُزومُ (إعلالِ الفعلِ)[٤١٣]، بكونِه على فَعِـلَ، كرَضِـيَ، أُوثِرَ إعلالُ (مَفْعُولِه)[٤١٤] على تصحيحِه، قال تعـالى: (ارجعـي إلـى ربّـك راضيةً مرضيَّةً)[٤١٥]، ولم يُقَلْ: مَرْضُوَّةً؛ لأنَّ القرآنَ لم يَنزِلْ بغيرِ الأَولَى.

[مَقْوِيٌ]

فإنْ كانت في مَفْعولٍ ممّا عينُه واوٌ تَعَيَّنَ الإعلالُ المذكورُ، نحـوُ: قَـوِيَ على زيدٍ، فهو مَقْوِيٌ عليه؛ أصلُه: مَقْوُوْوٌ عليه، فاسـتُثقِلَ توالـي ثـلاثِ واواتٍ بعدَ ضمّةٍ، فلُجِئَ إلى التّخفيفِ بالإعلالِ.

---

[٤١٣] ب: " الإعلال للفعل ".

[٤١٤] أ: " مفعولٍ ".

[٤١٥] الفجر: ٢٨.

وأيضـــاً: فإذا كان إعلالُ مَعْدُوٍّ جائزاً، معَ أنّ تصحيحَه لا يُوقِعُ في بعضِ ما يُوقِعُ [فيه][٤١٦] تصحيحُ مَقْوِيٍّ، فإعلالُ مَقْوِيٍّ، لإيقاعِه في بعضِ ما ذُكر، مُتَعَيَّنٌ لا مَحِيصَ عنه.

وهذا الإعلالُ مُتَعَيَّنٌ أيضاً لكلِّ ما آخرُه كآخِرِ مفعولٍ مبنيّاً، ممّا عينُه ولامُه واوٌ.

وإنْ لحقتْه التّاءُ فكذلك، ولا فرقَ بينَ تقديرِ لُزومِها وتقديرِ عُروضِها.

[فُعْلَى: واويّة اللام][٤١٧]

فصـــلٌ: تُبدَلُ الياءُ منَ الواوِ الكائنةِ لامَ فُعْلَى صفةً مَحْضةً، كالعُلْـــيا، أوْ جاريـــةً مَجـــرى الأسماءِ، كالدُّنْيا. والأصلُ فيهما:

---

[٤١٦] ساقط من " أ ".

[٤١٧] مذهب سيبويه وجمهور من النحاة أن فعلى، معتل اللام بالواو، يجب إعلال واوه ياءً، إن كان اسماً أصالةً، أو صفةً جاريةً مجرى الأسماء، وتسلم الواو في الصفة المحضة غير الجارية مجرى الأسماء. وخـــالف ابـــنُ مـــالكٍ، فقـــال: تبدل الواو ياءً في فُعْلى صفةً مطلقاً، محضة وغير محضة، وتسلم في الأسماء.

ومذهـــبه أسد لباب الشذوذ، وأبعد عن التكلف والتأويل، وأقوى تقريراً واحتجاجاً وتوجيهاً، وقد تبع فيه الفراء وابن السكيت والأزهري وأبا عليٍ، وتبعه عدد غير قليلٍ، ومنهم: ولده بدر الدين، وبهاء الدين بن النحاس، وناظر الجيش، وأبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والشيخ زكريا الأنصاري. وانظر الكتاب (٣٨٩/٤)، والتهذيب (٢١٨/٩-١٩ ضيق، قصو)، والمنصف (١٦١/٢)، والتكملة لأبي علي (٦٠٢)، ونكـــت الشـــنتمري (١٢١٣/٢)، والشافية (١٠٦)، وشرحها للرضي (١٧٨/٣)، وللبزدي (٥١٩/٢)، ولركن الدين (١٢٤)، وبغية الطالب لابن الناظم (٢٢١)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢١٢١/٤)، والتسهيل (٢٠٩)، وشرحه لابن عقيل (١٥٧/٤)، والارتشاف (١٤٣/١)، وأوضح المسالك (٣٨٨/٤)، والتذيـــيل والتكميل لأبي حيان (١٧٠/٦/ب)، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (١٦٥ /أ)، وتوضيح المقاصد للمرادي (١٢٦/٤).

(العُلْــوَى والدُّنْــوَى؛ لأنَّهما منَ)[٤١٨] العُلُوِّ والدُّنُوِّ. ولكنّهما مؤنَّثا الأَعْلَــى والأَدْنَــى، والــواوُ فــي المُذكرِ قد أُبدلتْ ياءً لتطرُّفِها ووُقوعِها رابعةً، فقُلبتْ في المؤنّث حملاً على المذكّرِ، ولأنَّ هذا الإعــلالَ تخفيفٌ، فكان به المؤنّث أَولى؛ لما فيه من مزيدِ الثِّقَلِ بالوصــفيَّةِ والتّأنيث بعلامةٍ لازمةٍ غيرِ مُغيَّرَةٍ في مثالٍ مضمومِ (الأَوَّل)[٤١٩] مُلازمٍ للتّأنيثِ.

وإذا كــانوا (يَفِــرُّونَ)[٤٢٠] مــن تصحيحِ الواوِ لمجرَّدِ ضمِّ الأَوَّل، وكــونِ التأنيــثِ بعلامةٍ ليس أصلُها أنْ تَلزَمَ، فقالوا في الــرُّغْوَةِ: رُغايَــةٌ، فأبدلوا الواوَ ياءً مع الضمّة، ولم يُبدلوها معَ الكســرةِ حيــن قــالوا: رِغــاوَةٌ؛ لِنُقْصــانِ الثِّقَلِ، ففِرارُهم منْ تصحيحِها معَ اجتماعِ المُستثقَلاتِ المذكورةِ أَحَقُّ وأَولى[٤٢١].

وما جاء بخلافِ ذلك (فنادرٌ)[٤٢٢]، كالقُصْوى أُنثى الأَقْصى.

فــإنْ كــان فُعْلَى اسماً مَحْضاً، كحُزْوَى[٤٢٣]، لم يُغيَّرْ؛ لِعَدمِ مزيدِ الثِّقَلِ، وعدمِ ما يُحملُ عليه، كحَمْلِ العُلْيا على الأَعْلى.

---

[٤١٨] ليس في " ب ".

[٤١٩] ليس في " ب ".

[٤٢٠] أ: " مما يفرون ".

[٤٢١] جاء في الصحاح واللسان والقاموس والتاج (رغو)، والمحكم (رغو: ٣٦/٦): رَغْوَةُ اللَّبنِ ورُغْوَتُه ورِغْوَتُــه ورُغاوَتُــه ورِغاوَتُه ورُغايَتُه ورِغايَتُه: زَبَدُهُ. وما حكاه ابن مالك نقلاً عن ابن السكيت عن الفراء، قال: ولم أسمع رِغَايَةً. وهذا الذي لم يسمعه الفراء حكاه غيره، وفي التهذيب (رغو: ١١٨/٨): ولم نسمع رُغاوة.

[٤٢٢] أ: " فناذر ".

[٤٢٣] حُــزْوى: موضــع فــي نجــدٍ بديار تميم، وجبل من جبال الدهناء، ونخل بحذاء قرية بني سَدُوسٍ باليمامة. انظر معجم البلدان (٢٥٥/٢).

وهــذا الــذي ذكــرتُه، وإنْ كــان خِــلافَ المشهورِ عندَ التصريفيِّينَ، فهو مُؤيَّدٌ بالدّليلِ، وهو مُوافِقٌ لقولِ أئمَّةِ اللُّغةِ، فمن قولِهم ما حكاه الأزهريُّ[٤٢٤] عنِ ابنِ السِّكِّيتِ، وعنِ الفراءِ أنَّهما قــالا: مــا كانَ منَ النُّعوتِ مثلَ الدُّنيا والعُلْيا، فإنّه بالياءِ؛ لأنَّهم يســتثقلونَ الواوَ معَ ضمَّةِ أوَّلِه، وليس فيه اختلافٌ، إلّا أنَّ أهلَ الحجــازِ قالوا: القُصْوَى، فأظهروا الواوَ، وهو (نادرٌ)[٤٢٥] ، وبنو تميم يقولون: القُصيْا.

هذا قولُ ابن السِّكِّيتِ وقولُ الفرّاءِ[٤٢٦]، والواقعُ على وَفْقِه، قــال الله تعالى: (إذْ أنتم بالعُدْوَةِ الدُّنيا)[٤٢٧]، وقال تعالى: (وكلمة الله هي العُلْيا)[٤٢٨]، وهاتانِ صفتانِ محضتانِ.

والنَّحويُّونَ يقولونَ: إنّ هذا الإعلالَ مخصوصٌ بالاسم، ثمَّ لا يُمــثّلونَ إلا بصفةٍ محضةٍ، أو بالدُّنيا، والاسميّةُ فيها عارضةٌ، ويزعمون أنّ حُزْوَى تصحيحُه شاذٌّ، كتصحيحِ (حَيْوَةَ)[٤٢٩]، وهذا قولٌ لا دليلَ على صِحَّتِه، فلا مُبالاةَ باجتنابِه.

---

[٤٢٤] انظر التهذيب له (قصو: ٢١٩/٩). والأزهري سبقت ترجمته في الحاشية (٣٠٦) ص(٩٠)، وكذلك ابن السكيت في الحاشية (٧٨) ص(٢٥)، والفراء في الحاشية (٢٧) ص(١٠).

[٤٢٥] أ: " ناذر ".

[٤٢٦] انظر التهذيب (قصو: ٢١٩/٩)، وإصلاح المنطق (١٣٩).

[٤٢٧] الأنفال: ٤٢.

[٤٢٨] التوبة: ٤٠.

[٤٢٩] ب: " حياة ". وانظر الشافية (١٠٢).

[فَعْلَى: يائيّة اللام]

فصـــلٌ: مـــن شَواذِّ الإعلالِ إبدالُ الواوِ منَ الياءِ في فَعْلَى اســـماً، كالثَّـــنْوَى[٤٣٠]، والبَقْوَى[٤٣١]، والتَّقْوَى، والفَتْوَى، والأصلُ فيهنَّ الياءُ؛ لأنهنَّ منَ الثَّنْيِ، والبُقْيا، والتُّقَى مصدرِ تَقَيْتُ؛ بمعنى اتَّقَيْتُ، والفُتْيا.

وأكـــثرُ النحويّيـــنَ يجعلونَ هذا مُطّرداً، ويزعمونَ أنّ ذلك فُعِـــلَ فَـــرقاً بينَ الاسمِ والصِّفَةِ، وأُوثِرَ الاسمُ بهذا الإعلالِ لأنّه مُســـتثقَلٌ، فكان الاسمُ أَحْمَلَ له لخِفَّته وثِقَلِ الصّفة، كما أَنَّهم حين قصـــدوا الـــتَّفرقةَ بينَ الاسمِ والصِّفةِ في جمعِ فَعْلَةٍ حرَّكوا عينَ الاسمِ وأَبْقَوْا عينَ الصِّفةِ على أصلِها[٤٣٢].

---

[٤٣٠] الثَّـــنْوَى، والثُّنْـــيانُ: الاســـمُ من الاستثناء، والثِّنْوَةُ: الاستثناءُ، والثُّنْيا والثُّنْوَى: ما استثنيته. اللسان (ثنى).

[٤٣١] قال ابن سيده: "البَقاءُ ضدُّ الفَناءِ. بَقِيَ بَقاءً، وبَقَى بَقْياً، الأخيرة لغة بلحارث بن كعب. وأبقاه، وبقّاه، وتَبَقَّاه، واستبقاه. والاسم: البَقْوَى والبَقْيا، وأرى ثعلباً قد حكى: البُقْوَى، بالواو وضم الباء.
إن قـــيل: لم قلبت العرب لام فَعْلَى، إذا كانت اسماً وكان لامها ياءً، واواً حتى قالوا: البَقْوَى، وما أشبه ذلك نحو: التَّقْوَى والعَوَّى؟
فالجواب: إنهم إنما فعلوا ذلك في فَعْلَى لأنهم قد قلبوا لام الفُعْلَى إذا كانت اسماً، وكانت لامها واواً، ياءً طلـــباً للخفة، وذلك نحو: الدُّنيا والعُليا والقُصيا، وهي من: دنوتُ وعلوتُ وقصوتُ، فلما قلبوا الواو ياءً في هذا وغيره مما يطول تعداده عوضوا الواو، من غلبة الياء عليها في أكثر المواضع، بأن قلبوها في نحو البَقْوى والثَّنْوى واواً، ليكون ذلك ضرباً من التعويض ومن التكافؤ بينهما". المحكم(بقي: ٣١٦/٦)، واللسان (بقي) نقلاً عن المحكم.

[٤٣٢] كحَلَقَـــاتٍ وجَمَرَاتٍ وجَفَنَاتٍ في الأسماء، وسَهْلاتٍ وصَعْباتٍ وطَفْلاتٍ في الصفات، وحكم مفتوح الأول كمكســـوره كمضمومه. وانظر المنصف (١٥٨/٢)، والمفصل (١٩١)، وشرحه لابن يعيش (٥/ ٢٨)، والممتع (٥٤٢/٢)، والمساعد (١٥٨/٤)، وشرح الشافية للرضي (١٧٧/٣).

وأَلحقوا بالأربعةِ المذكورة : الشَّرْوَى[٤٣٣] ، والطَّغْوَى[٤٣٤] ، والعَوَّى[٤٣٥]، والرَّعْوَى[٤٣٦]، زاعمينَ أنَّ أصلَها منَ الياءِ.

والأَولـــى عـــندي جعلُ هذه الأواخِرِ منَ الواوِ؛ سَدّاً لبابِ التكثيرِ منَ الشُّذوذِ حين أَمْكَنَ سدُّهُ.

وذلـــك أنّ الشَّـــرْوَى معناه المِثْلُ، ولا دليلَ على أنَّ واوَه منقلـــبةٌ عـــنِ الياءِ، إلا ادِّعاءُ مَنْ قال: إنّه من شَرَيْتُ[٤٣٧]، وذلك ممـــنوعٌ؛ إذْ هـــي دعوَى مجرّدةٌ عنِ الدّليلِ، معَ أنَّ الشَّرْوَى إذا كـــان غـــيرَ مُشـــتقٍّ وافَقَ كثيراً منْ نَظائِرِه، كالنِّدِّ، و[البِدِّ][٤٣٨]،

---

[٤٣٣] الشَّـــرْوَى: المِـــثْلُ. قـــال أبو سعيد: يقال: هذا شَرْواهُ وشَرِيُّه؛ أي: مثلُه، وفي حديث علي: ادفعوا شَرْواها منَ الغنم: أي مثلها. انظر اللسان (شرى)، والمنتخب لكراع النمل (٢٨٦، ٥٧٢).

[٤٣٤] الطَّغْوَى والطُّغْيانُ والطُّغْوانُ: مجاوزةُ الحدِّ من العصيان والكفر. قال الزجاج: "قوله: ﴿كذب ثمودُ بطَغْواها﴾ أي: بطُغيانِها، وأصل طَغْواها: طَغَيْاها. وفَعْلَى إذا كانت من ذوات الياء أُبدلت في الاسم واواً ليفصـــل بيـــن الاسم والصفة، تقول: هي التَّقوى، وإنما هي من تَقَيتُ، وهي البَقْوى من بقيتُ، وقالوا: امرأةٌ خَزْيا لأنه صفة". وما ذكره الزجاج، خلاف ما يراه ابن مالك الأَولى. وانظر معاني الزجاج (٥/ ٣٣٣)، واللسان (بقي).

[٤٣٥] العَـــوَّى: العَوَّى: نجم من منازل القمر، وهو من أنواء البرد، جاء مؤنثة عن العرب، ويُمَدُّ فيقال: العَـــوَّاءُ وقـــيل: القصر الأكثر، وقيل العكس، وهو رابع ثلاثة أنجمٍ ملتوية منفردٌ عنها قليلاً، وقيل:هو خـــامس أربعة، وبه سميت هذه المجموعة العَوَّى، ومن سجعهم: إذا طلعتِ العَوّاءُ، وجَثَم الشّتاءُ، طاب الصِّـــلاءُ. ومن أسجاعهم أيضاً: إذا طلعتِ العَوّاءُ ضُرِبَ الخِباءُ، وطابَ الهواءُ، وكُرِهَ العراءُ، وشَنَّنَ السِّقاءُ. انظر التهذيب (عوى: ٣/٢٥٦-٥٧)، والمنصف (٢/١٥٩)، وسر الصناعة (٢/٥٩١)، واللسان (عوى).

٤٣٦ والـــرَّعْوَى: اسم من الإرْعاءِ، وهو الإبقاء، والرَّعْوَى والرُّعْيا: رِعاية الحفاظِ للعهد، والرَّعْوَى: حسنُ المراجعةِ والنزوع عن الجهل. انظر التهذيب (رعى: ٣/١٦٣)، واللسان (رعى).

٤٣٧ ذهب إلى ذلك أكثر من واحد. انظر الأصول لابن السراج (٣/٢٦٦)، وسر الصناعة لابن جني (٢/٥٩٢)، والمنصف له (٢/١٥٨)، والنكت للشنتمري (٢/١١٣٨).

[٤٣٨] ساقط من " أ ".

والحِتْــنِ، والتِّــنِّ، والشَّــيْعِ، والصَّرْعِ، معنى كُلٍّ واحدٍ من هذه كمعنى الشَّرْوَى[٤٣٩]، ولا اشتِقاقَ لها، فالأَوْلى بالشَّرْوَى أنْ يكونَ غيرَ مُشتقٍّ.

وأمّــا الطَّغْــوَى: فإنّــه قد رُوِيَ في فعلِه: طَغَيْتُ طُغْيانا، وطَغَــوْتُ طُغْوانــاً، فرَدُّ الطَّغْوَى إلى طَغَوْتُ أَوْلى من رَدِّهِ إلى طَغَيْتُ؛ تجنُّباً للشُّذوذ.

وأمّــا العَوَّى: فهو منْ عَوَيْتُ الشّيءَ: إذا لَوَيْتَه. وقد رُوِيَ مــنه: عَــوَّةٌ، بتغليبِ الواوِ على الياءِ، كما فُعِلَ في الفُتُوَّةِ، فليس ذلك لأنّه على فَعْلَى. ويحتملُ أنْ يكونَ عَوَّى مقصوراً منْ عَوَّاءٍ؛ فَعَّالٌ منْ عَوَيْتُ، فتكونُ واوُه عيناً مضعَّفةً، كالواوِ في شَوَّاءٍ، إذا قُصِــرَ، فقيل فيه: شَوَّى، ومُنِعَ منَ الصَّرفِ لتأنيثِه باعتبارِ كونِ مُسمَّاهُ منزلةً.

ويَحتملُ أنْ يكونَ منقولاً من عَوَّى؛ فَعَّلَ منْ عَوَيْتُ، فسَمَّوُا المــنزلةَ بهــذا الوزنِ منَ الفعلِ، كما بشَمَّرَ فرسٌ، وبِبَدَّرَ ماءٌ، وبعَثَّرَ موضعٌ[٤٤٠].

---

[٤٣٩] أي: جميعها بمعنى مِثْلٍ. ومما جاء أيضاً بمعنى مِثْلٍ: نَحْوٌ، وتِرْبٌ، وسِنٌّ، وصِنْوٌ، وقِرْنٌ، وضِرْغٌ، وشِلْوٌ، وشُلَّةٌ، وطَبْغٌ، وطِباغٌ، وطَبِيْغٌ، وطَلْغٌ. وانظرها في موادها من اللسان.

[٤٤٠] ليس في كلام العرب على فَعَّلٍ مما يمكن أن يكون أصله فَعَّلَ إلا:

بَــذَّرُ: وهي من التبذير؛ وهو التفريق، وهو اسم بئرٍ بمكة لبني عبد الدار، حفرها هاشم بن عبد مناف عند خطم جبل خندمة على فم شعب أبي طالب.

وبقَّمُ: وهو العَنْدَمُ، صِبْغٌ أحمرُ يقال له دم الأخوين.

وتَوَّجُ: اسم مدينةٍ بفارس قريبةٍ من كازرون، ويُقال لها أيضاً: تَوَّزُ. =

ويُعــتذَرُ (عــنْ)[٤٤١] دخــولِ الألفِ واللامِ بما يُعتذَرُ عنْ دُخولِهما في اليَسَعِ[٤٤٢].

وأمَّا الرَّعْوَى فهو من: ارْعَوَيْتُ، لا من: رَعَيْتُ[٤٤٣]. وهذا قولُ أبي عليٍّ[٤٤٤]، رحمه الله تعالى.

- وخَضَمُ: لقب العنبر بن عمرو بن زيد مناة بن تميم، واسم موضعٍ ورد ذكره في شعرِ لجريرٍ، ورجزِ لغيره.

وخَمَّرُ: اسم موضعٍ شعبٍ من أعراض المدينة.

وخَوَّدُ: اسم موضعٍ ورد ذكره في شعرِ لذي الرمة، واسم فرسٍ.

وشَلَّمُ: اسم بيت المقدس.

وشَمَّرُ: اسم فرسِ جد جميل بن يعمر العذري.

وعَثَّرُ: موضع مأسدة من أعمال زبيدٍ في اليمن.

ونَطَّحُ: اسم موضعٍ.

وسَدَّرُ: لعبة للصبيان، وتضم سينها.

وانظــر المعرّب (٥٩-٦١)، وليس في كلام العرب (٢٨٩-٩٠)، وشفاء الغليل للخفاجي (٨٤-٨٥)، وقصــد الســبيل للمحبــي (١/٢٩٢-٩٤)، ومعجم البلدان (بذر: ١/٣٦١، توج: ٢/٥٦، توز: ٢/٥٨، خضم: ٢/٣٧٧، خمر: ٢/٣٨٨، خود: ٢/٤٠٠، شلم: ٣/٣٥٩، عثر: ٤/٨٤، نطح: ٥/٢٩١).

[٤٤١] أ: " عند ".

[٤٤٢] اليَسَعُ واللَّيْسعُ: اسم نبيٍ عليهم جميعاً الصلاة والسلام، ورد مرتين: في الآية ٨٦ من سورة الأنعام، وفــي الآيــة ٤٨ من سورة ص، قرئ في الموضعين بتشديد اللام وبتخفيفها، فقراءة حمزة والكسائي وخلف والأعمش: (اللَّيْسَعُ) بالتشديد، على أن أصله: (لَيْسَعُ) كضَيْغَمٍ، وقُدِّرَ تنكيرُه فدخلت (ال) للتعريف عليه، ثم أدغمت اللام في اللام، وقرأ الباقون بلامٍ واحدةٍ مخففةٍ، على أنه منقول من المضارع (يُوْسِعُ) كــيَوْعِدُ، ثــم أســقطت الــلام، كما فعلوا ذلك في يَطَأُ. وانظر الإتحاف لابن البنا (٢٥٥)، والمعرب للجواليقي (٢٩٩، ٣٥٥)، وحاشية الصبان على الأشموني (١/١٨١).

[٤٤٣] انظــر مذهب أبي علي في كتابيه: التكملة (٦٠١-٦٠٢)، وإيضاح الشعر (١٤٨)، وفي المنصف لابن جني (٢/١٥٧-٦٠)، وهو مذهب ارتضاه ابن جني، ونسبه الأزهري للكسائي.

وعلى أنّ الرعوى من ارعويت جمهور من اللغويين، منهم الأزهري، وارتضى هذا ابن الشجري.

وانظــر المنصــف (٢/١٥٨)، وسر الصناعة (١/٨٨، ٢/٥٩١)، والتهذيب (رعى: ٣/١٦٣)، وأمالي الشجري (٢/٤٥٤).

[٤٤٤] أبو علي (٢٨٨-٣٧٧):

-

وهــذا أَولــى منْ شُذُوذٍ يُؤدّي إلى قولِ مَنْ قال[٤٤٥]: أُبدلت الــواوُ منَ الياءِ في فَعْلَى اسماً مُقاصَّةً منها إذا كانت هي المُغلَّبةَ علــيها في معظمِ الكلامِ. وحَسْبُ هذا الكلامِ ضَعفاً أنّه يُوجبُ أنْ يكــونَ مــا فُعِلَ منَ الإعلالِ المطَّردِ الذي اقتضتْه الحكمةُ ظُلماً وتعدّياً؛ إذِ المُقاصَّةُ لا تكونُ في غيرِ تَعدٍّ.

وقولُهــم: فُعِــلَ هذا الإعلالُ فرقاً بينَ الاسمِ والصّفةِ، كما فُــرّقَ بينهما في جمعِ فَعْلَةٍ ليس بجيِّدٍ أيضاً؛ لأنّ الالتباسَ هناك واقعٌ، كجَلَداتٍ وندْباتٍ وعَدْلات وحَشَرات، فبتسكينِ عيناتِها يُعلمُ أنهــنَّ جمــعُ جَلْــدَةٍ بمعنى شديدةٍ، ونَدْبَةٍ بمعنى نشيطةٍ، وعَدْلَةٍ بمعنى ذاتِ عَدالةٍ، وحَشْرَةٍ بمعنى رقيقةٍ. وبفتحِها يُعلمُ أنهنَّ جمعُ مَرَّةٍ[٤٤٦] منْ جَلَدَ ونَدَبَ وعَدَلَ وحَشَرَ، فظهرتْ فائدةُ الفرقِ هناك.

وأمّــا ثَــنْوَى وأخواتُها فألفاظٌ قليلةٌ، يُكتَفى في بَيانِ أمرِها بــأَدنى قريــنةٍ، لو خِيْفَ التباسٌ، فكيف والالتباسُ مأمونٌ؛ إذْ لا تُوجدُ صفاتٌ تُوافقُ ثَنْوَى وأخواتِها لفظاً.

- أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي، إمام المدرسة النحوية البغدادية في زمانه بلا منازع، وشيخ شيوخ العربية بعده.

ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (١٢٠)، وإنباه الرواة للقفطي (١/٣٠٨-١٠)، ونزهة الألباء لابن الأنباري(٢٣٢-٣٣)، والبلغة للفيروزابادي (٨٠-٨١)، وإشارة التعيين لليماني (٨٣-٨٤)، وتــاريخ العلماء النحويين للتنوخي المعري (٢٦-٢٧)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٤٩٦-٩٨)، وغاية الــنهاية لابــن الجزري (١/٢٠٦-٢٠٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢/٨٠-٨٢)، ومعجم الأدباء لياقوت (٢/٨١١-٢١).

[٤٤٥] ذكــر ذلــك ابــن جني في المنصف (٢/١٥٧)، وسر الصناعة (١/٨٨، ٢/٥٩١)، وابن سيده في المحكم (بقي: ٦/٣١٦)، وغيرهما.

[٤٤٦] أي: جمع اسم المَرَّةِ.

وممّا يُبيِّنُ أنَّ إبدالَ يائِها واواً شاذٌّ تصحيحُ ياءِ الرَّيَّا: وهي الــرّائحةُ، والطُّغْيا: وهو ولدُ البقرةِ الوحشيّةِ، تُفتحُ طاؤُه وتُضمُّ، وسَــعْيا[٤٤٧]: اســمُ موضــعٍ. فهــذه الثلاثةُ الجائِيَةُ على الأصلِ والتَّجنُّبِ للشُّذوذِ أَوْلى بالقياسِ عليها.

[إعلال الواوِ أو الياء ألفاً]

فصــلٌ: إذا وقــعَ بعــدَ فتحةٍ ياءٌ، أو واوٌ، متحرِّكةٌ، أُبدلتِ (الــياءُ، أوِ الواوُ)[٤٤٨]، ألفاً، نحوُ: نابٍ، وبابٍ، وحَصىً، وعَصاً، وباعَ، وراعَ، وسَبا، وصَبا. (أصلُهنَّ)[٤٤٩]: نَيَبٌ، وبَوَبٌ، وحَصَيٌ، وعَصَوٌ، (وبَيَعَ، ورَوَعَ)[٤٥٠]، وسَبَيَ، وصَبَوَ، (بدَلالةِ)[٤٥١] قولِهم: أَنْــيابٌ، وأَبْوابٌ، وحَصَيَاتٌ، وعَصَواتٌ، وبَيْعٌ، ورَوْعٌ، وسَبْيٌ، وصَبْوَةٌ.

[شروطُ قلبِ الواو أو الياء ألفاً]

[الشرط الأوّل: تحرّكهما]

فلمّــا انفتحَ ما قبلَ الياءِ والواوِ، وتحرّكتا في الأصلِ، قُلِبتا ألفيــن، ولــو ســكنتا في الأصلِ لصحَّتا، كما صَحَّتا في سَيْفٍ وخَوْفٍ.

---

[٤٤٧] سَعْيَا: وادٍ بتهامة قرب مكة، أسفله لكنانة وأعلاه لهذيل. وقيل: جبل. انظر معجم البلدان (٣/٢٢١).

[٤٤٨] ليس في " ب ".

[٤٤٩] ب: " وأصلهنّ من ".

[٤٥٠] ب: " وبَيَعٌ، ورَوَعٌ ".

[٤٥١] ب: " بدليل ".

وربَّمـــا قُلِبتا بعدَ الفتحةِ، وإنْ سكَنَتا في الأصلِ، كقولِهم في دُوَيْبَّةٍ: دُوابَّةٌ[٤٥٢]، وفي صَوْمَةٍ: صامَةٌ. أَنْشَدَ ابنُ بَرْهانٍ[٤٥٣]:

تُبْتُ إليكَ فتَقبَّلْ تابَتِي وصُمتُ ربِّي فتَقبَّلْ صامَتِي[٤٥٤]

[الشرط الثاني: كونُهما والمفتوح قبلهما في كلمة واحدة]

فلـــو كانتِ الفتحةُ في كلمةٍ، والواوُ والياءُ في الأخرى، لم يكنْ إلى هذا الإعلالِ سبيلٌ، نحوُ: إنَّ ولَدَكَ يَقِظٌ.

[الشرط الثالث: كون تحركهما غير عارض]

وكذلك لو كانتِ الحركةُ عارضةً، كقولِ مَنْ قالَ في جَيْأَلٍ: جَيَلٌ[٤٥٥].

---

[٤٥٢] جاء في سر الصناعة: "وأخبرنا أبو علي قال: قرأت على أبي بكر في بعض كتب أبي زيد: سمعت أبا عمرٍو الهذلي يقول في تصغير دابَّة: دُوَابَّة. قال أبو علي: أراد دُوَيْبَّة، فقلبت الياء ألفاً". سر الصناعة (٣٠٨/١، ٦٦٩)، وانظر المسائل البغداديات لأبي علي (٣٩٥).

[٤٥٣] ابنُ بَرْهانٍ (...-٤٥٦):

أبـــو القاســـم، عـــبد الواحد بن علي بن عمر بن اسحاق بن إبراهيم الأسدي العكبري، المعروف بابن برهان. إمام بغداد في زمانه.

ترجمـــته فـــي: إنباه الرواة للقفطي (٢١٣/٢-١٥)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (٢٥٩-٦٠)، والبلغة للفـــيروزابادي (١٣٨-٣٩)، وإشارة التعيين لليماني (١٩٩)، وبغية الوعاة للسيوطي (١٢٠/٢-٢١)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٧٥/٤).

وانظر ما أنشده ابن البرهان في شرحه على اللمع (٤٦٢).

[٤٥٤] الشاهد نسبه ابن البرهان في شرحه على اللمع للعرني،وهو غير منسوب في سر الصناعة (٦٦٩/٢)، وشرح الشافية للجاربردي بحاشية الغزي عليه (٢٧٧)، وشرح الشافية للأنصاري (١٩٣)، واللسان والتاج (توب، قوم)، والمخصص (٩٠/١٣)، وبغية الطالب لابن الناظم (١٨٤) والجمهرة لابن دريد (٣ /٤٨٨)، وأنشد ابن دريد بعده:

أدعوكَ بالعتقِ منَ النارِ التي أعددتَها للظالمِ العاتي العَتِي

فأعطني ممّا لديكَ سالَتِي

[٤٥٥] جَيْأَلُ وجَيْأَلَةُ: الضَّبُعُ، غير منصرف للتأنيث والتعريف، معرفة من غير ألف ولامٍ، وهي كذلك في المنتخب لكراعٍ، وجاء في اللسان: وقال كراعٌ: الجَيْأَلُ، فأدخل عليها الألف واللام. والجَيْأل: الضخم-

[الشرط الرابع: تحرك ما بعدهما]

ولــو سَــكَنَ مــا بعدَهما فكذلك، نحوُ: بَيَانْ، وعَوَانْ[٤٥٦]، وحَوِيْرْ[٤٥٧]، وغَيُوْرْ، فإنّهما لو أُبدلا عندَ سكونِ ما بعدَهما لالتقى ســاكنانِ، وعــندَ التقائِهما يلزمُ أحدُ الأمرينِ؛ إمَّا حذفُ أحدِهما، فيلتَــبِسُ مــثالٌ بمــثالٍ؛ لأنَّ بَياناً وعَواناً يصيرانِ لو أُعِلّا: بَاناً وعَانــاً. وإمّــا تحــريكُ أَحدِهما، وذلك رُجوعٌ إلى ما تُرِكَ منَ التَّصحيحِ، فتَعيَّنَ استصحابُه.

[حذف الألف المنقلبة في نحو الأَعْلَوْنَ والأَعْلَيْنَ]

فلــو كانــتِ الواوُ والياءُ لاماً مضمومةً، أو مكسورةً، قبلَ واوٍ، أو يــاءٍ ســاكنةٍ مفردةٍ، حُذفتْ بعدَ قلبِها ألفاً، نحو: جاءني الأعْلَوْنَ ورأيتُ الأعلَيْنَ. والأصلُ: الأعلَيُوْنَ والأعلَيِيْنَ.

ولــم يَمنعْ إعلالُ هذه الياءِ ونحوِها سكونُ ما بعدَها؛ لأنّها لامٌ، وحَــذْفُ الــلامِ لســاكنٍ منفصلٍ كثير، فإذا حذفت لساكنٍ متصلٍ، كما هو في الجمعِ المذكورِ، فليس بمنكورٍ.

=من كل شيءٍ. وانظر سفر السعادة للسخاوي (٢١١/١)، والصحاح واللسان (جأل)، والمنتخب لكراع النمل (١٣٥/١)، والمنصف لابن جني (٦/٣)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢١٢٥/٤).

[٤٥٦] العَــوَانُ من البقر وغيرها: النَّصَفُ في سِنِّها، وهي التي بين الفارض، وهي المسنة، وبين البِكْر، وهي الصغيرة، وقيل: العَوَانُ من البقر والخيل: التي نُتِجَتْ بعدَ بطنِها البِكْرِ. والعوان من النساء: التي قد كان لها زوجٌ، وقيل: الثَّيِّب، وحربٌ عَوانٌ: كان قبلها حربٌ، أي: التي قُوتل فيها مرةً بعد الأخرى، كأنهم جعلوا الأولى بكراً. اللسان (عون).

[٤٥٧] الحَوِيْــرُ: الاســمُ منَ المُحاوَرَةِ، يقالُ: سمعتُ حَوِيْرَهما وحِوَارَهما. والحَوِيْرُ: المعاداةُ والمضادَّة. اللسان (حور).

وأيضـــاً: فـــإنَّ اللامَ أَقْبَلُ لتأثيرِ أسبابِ الإعلالِ منَ العينِ، ولذلـــك صحَّتْ واوُ عِوَضٍ، وياءُ عُيَبَةٍ[٤٥٨]، وأُعلَّتْ واوُ شَجِيَةٍ، وياءُ نَهُوَ، وهما من الشَّجْوِ والنَّهْيَةِ.

بـــل: قد تتأثَّرُ اللامُ؛ لضعفِها، بالكسرةِ المنفصلةِ، نحوُ: ابنُ عَمِّي دِنْياً، وهو منَ الدُّنُوِّ[٤٥٩].

وأيضـــاً: فـــإنّ إعلالَ لامِ الَأعلَيْنَ ونحوِه لا يُوقعُ في لبسٍ، بخلاف إعلال عين غَيُور وأمثاله.

[الشرط الخامس: ألا تكونا لاماً بعدها ألفٌ]

فلـــو كانتِ اللامُ مفتوحةً بعدَها ألفٌ صُحِّحَتْ؛ لخفَّةِ الفتحةِ والألفِ.

ولأنّ هـــذا الـــنَّوعَ إمّـــا مثنًّى، نحوُ: فَتَيَانِ، أو غيرُ مثنًّى كصَـــمَيَانٍ[٤٦٠]، فلو أُعلّتْ في المثنّى التبس بالمفردِ حينَ يُضافُ، ولو أُعلّتْ في غيرِ المثنّى التبس بفَعالٍ، فإنّه كثيرٌ، وكلا الأمرينِ مُنتفٍ في الجمعِ المذكورِ إذا أُعلَّ. وكذلك ما أشبهَ هذا الجمعَ في

---

[٤٥٨] رجلٌ عُيَبَةٌ وعَيَّابٌ وعَيَّابَةٌ: كثيرُ العَيْبِ للناس. اللسان (عيب).

[٤٥٩] يُقال: هو ابنُ عمّي دِنْيَةً، ودِنْياً ودُنْياً، بالتنوين في الأخيرين ومن غير تنوين، وابنُ عمّي لحّاً، ومثلُه: ابن أخيه أو أخته أو خاله. كلُّ ذلك معناه: لازقُ النّسبِ لاصقُه. انظر إصلاح المنطق (٣١٢)، والصحاح واللسان والتاج (دنو)، والتهذيب (دنو: ١٤/١٨٩)، والشافية (١٠٥).

[٤٦٠] الصَّمَيانُ: الرّجلُ الشّديدُ المُحتَنَكُ السِّنِّ، والشّجاعُ الصادقُ الحَمْلَةِ، والجريءُ على المعاصي، وذو التّوثُّـــبِ علـــى الـــناسِ. قالوا: وأصل الصَّمَيانِ في اللغة السرعة والخفة. والصَّمَيانُ، مصدراً: التَّلَفُّتُ والتَّوَثُّبُ. اللسان (صما).

(كـــونِ)[٤٦١] لامِه ياءً، أو واواً غيرَ مفتوحةٍ بعدَ فتحةٍ، وقبلَ واوٍ ســـاكنة، كبناءِ مثلِ عنكبوتٍ من رَمْيٍ[٤٦٢]؛ فإنَّ أصلَه: رَمْيَيُوْتٌ، مـــثلُ: أَعْلَيُونَ، فتُقلبُ الياءُ الثانيةُ ألفاً؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلُها، ثـــمّ تُحذفُ لملاقاةِ الواوِ بعدَها، فيصيرُ: رَمْيَوْتاً[٤٦٣]، وسَهَّلَ ذلك أَمْنُ اللَّبسِ؛ إذْ ليس في الكلامِ فَعْلَوْلٌ، ولا فَعْلَوْتٌ.

[مثل عَضْرَفُوْطٍ من غَزْوٍ ورَمْيٍ][٤٦٤]

فلو كان بعدَ اللامِ المذكورةِ واوانِ، أو ياءان، أو واوٌ وياءٌ، جُعلـــتا كـــياءَيِ النَّسبِ، وكُسرتِ اللامُ مُطلقاً، وقُلبتْ واواً إنْ لمْ تَكُـــنْها، كبناءِ مثلِ عَضْرَفُوْطٍ من غَزْوٍ أو رَمْيٍ، فإنك تقولُ فيه مـــن غَـــزْوٍ: غَزْوَوِيٌّ، والأصلُ: غَزْوَوُوْوٌ، ثمّ عُمِلَ به ما عُمِلَ باسمِ مَفْعُولٍ منْ قَوِيَ.

---

[٤٦١] أ: " كونه ".

[٤٦٢] انظر المسألة في المنصف (٢/٢٥٧-٥٨)، والممتع (٢/٧٤٠)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢٢٠٨).

[٤٦٣] إنْ قـــيل: لِمَ حُذفتِ الألفُ من (رَمْيَاوْتٍ) للالتقاء الساكنين ولم تحذف الواو، وهي أقرب للطرف، والمعروف أن الطرف، وما هو أقرب إليه، أولى بالإعلال والتغيير؟

فالجواب، وقد ذكره ابن جني وابن عصفور: لم تحذف الواو لأنها زيدت مع التاء، فلم يجز انفراد التاء دونها، إذ كل زيادتين زيدتا معاً فإنهما تحذفان معاً، كما في الترخيم والتصغير، فلزم بقاء الواو للزوم بقاء التاء، لعدم موجب حذفها.

[٤٦٤] العضرفوط: مضى تفسيره في الحاشية (١٥١) ص(٤٦) من هذا الكتاب.

والأصـــل فـــي مـــثل عضرفوط من غزو: غَزْوَوُوْوٌ، فكرة اجتماع الواوات، فقلبت الأخيرة، لضعفها بـــتطرفها، لأن الطرف أولى بالتغيير، ياءً، فصار غَزْوَوُوْيٌ، فاجتمعت الواو الأخيرة بالياء، وسبقت أولاهما ساكنةً، فأُعلّت ياءً، ثم أدغمت الياء في الياء، فقيل: غَزْوَوُيٌّ، فأبدلت الضمة قبل الياء المشددة كسرة، لتسلم الياء، كيلا يحصل الدور، وكراهةً لها قبل الياء، فقيل: غَزْوَوِيٌّ.

واسم المفعول من غَزْوٍ: مَغْزِيٌّ، وهو في الأصل: مَغْزُوْوٌ، ثم مَغْزُوْيٌّ، ثم مَغْزُيٌّ، ثم مَغْزِيٌّ، ففُعل به ما شُرح في عضرفوطٍ من غزوٍ.

وتقــولُ فيه من رَمْيٍ: رَمْيَوِيٌّ، والأصلُ: رَمْيَيُوْيٌ، فقلبتِ

وكذلك يُفعلُ بكلِّ ما قبلَ ياءٍ مشدَّدَةٍ من ألفٍ رابعٍ، أو مزيدٍ للإلحاقِ.

فإنْ كان زائداً محضاً، أو خامساً فصاعداً، حُذِفَ.

وقد تُقلَبُ واواً ألفُ التّأنيثِ إنْ سكَنَ ثاني ما هي فيه رابعةً، كحُبْلَوِيٍّ، والحذفُ أجودُ، وربّما قيل: حُبْلاوِيٌّ [٤٦٦].

---

٤٦٥ الأصل في مثل عَضْرَفوطٍ من رَمْيٍ: رَمْيَيُوْيٌ، فالتقت الياءُ الأخيرة مع الواو قبلها ساكنة، فقلبت يــاءً، ثم أدغمت الياء في الياء، فقيل: رَمْيَيٌّ، فكره توالي الياءات، فأبدلت واواً الياءُ الثانية، لقربها من الطرف، واستعصاء المشددة لتقوّيها بالتضعيف، فقيل: رَمْيُوٌّ، ثم أبدلت ضمة الواو كسرة كراهةً لها قبل الياء، ولتسلم الياء، فقيل: رَمْيَوِيٌّ، وسلمت الواو للياء المشددة بعدها، تشبيهاً لها بياءي النسبة.

أو يقال: كان رَمْيَيُوْيٌ، ثم رَمْيَيٌّ، ثم أبدلت الياء الثانية ألفاً، ثم قلبت الألف واواً مكسورة على حدّ قلبها في حُبْلَوِيّ ومَرْمَوِيٍّ، فقيل: رَمْيَوِيٌّ.

أما اسم المفعول من رَمْيٍ، فالأصل: مَرْمُوْيٌ، ثم مَرْمُيٌّ، ثم مَرْمِيٌّ.

[٤٦٦] الألف إما منقلبة عن أصلٍ هو الواو أو الياء، وإما زائدة للتأنيث، أو زائدة للإلحاق.

وهي أيضاً: إما ثلاثية، أو رباعية فصاعداً.

فالثلاثــية يجب قلبها واواً، سواء كانت منقلبة عن واوٍ أو عن ياءٍ، ولا تكون الثلاثية غير المنقلبة عن أصلٍ، ولذلك وجب إثباتها وعدم حذفها، ولأن حذفها إجحاف بالاسم لنقصانه بالحذف عن أقل الأصول.

وأما قلبها واواً فلأنها إن كانت عن واوٍ كألف عصاً وقفاً فظاهر، لأنه رجوع إلى الأصل، فتقول فيهما: عَصَوِيٌّ وقَفَوِيٌّ.

وإن كانت عن ياءٍ، كألف رَحىً وهُدىً، فوجب أيضاً قلبها واواً؛ لأنه لما اضطر إلى تحريك هذه الألف؛ لاستلزام ياءي النسبة تحريك ما قبلهما بالكسر، ولم يكن سبيل لتحريك هذه الألف، تعين قلبها حرفاً يقبل الحــركة، ولو قلبت إلى ما هو أصلها، أقصد ولو قلبت ياءً لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث ياءاتٍ، هي=

=وياءا النسبة، بالإضافة إلى كسرة الأولى، وهي بمثابة ياءٍ رابعة، ولقلت: رَحَيِيٌّ وهُدَيِيٌّ، على مثال: أُمَيِيٌّ، وهو على غير القياس، وفي غاية الاستثقال، فتعين قلبها واواً، فتقول: رَحَوِيٌّ وهُدَوِيٌّ.

وإن كانت الألف رابعةً فإما أن يكون ثاني ما هي فيه ساكناً أو متحركاً.

فـــإن كان الثاني متحركاً وجب حذف هذه الألف، لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر، وكأن الكلمـــة خماســية، والألـــف في الخماسي يجب حذفها، فتقول في نحو: جَمَزَى وحَيَدَى، وهما وصفان بالسرعة والنشاط: جَمَزِيٌّ وحَيَدِيٌّ.

وإن كان الثاني ساكناً، فلا تخلو أن تكون الألف منقلبة عن أصلٍ، أو زائدة للتأنيث أو للإلحاق.

فـــإن كانت منقلبة عن أصلٍ فالأحسن والأفصح قلبها واواً، لأن الأحسن في المنقلب عن أصلٍ أن يأخذ حكم الأصل، وهو الإثبات.

وأما قلبها واواً، فإن كانت عن واوٍ فهو رجوع بها إلى أصلها، وإن كانت عن ياْ فلئلا تجتمع الياءات، وقد كرهوا اجتماعها في الثلاثي، وهم أشد كرهاً لذلك في الرباعي، لما فيه من مزيد الثقل بهذا الحرف الـــرابع، وعلـــيه فتقول في ملهىً ومقهىً، وهما من اللَّهوِ والقَهْوِ: مَلْهَوِيٌّ ومَقْهَوِيٌّ، وتقول في مَرْمىً ومَسْعىً، وهما من الرَّمي والسَّعي: مَرْمَوِيٌّ ومَسْعَوِيٌّ.

ويجـــوز، في غير الأحسن والأفصح، حذف هذه الألف؛ لأن الاسم لم ينقص بحذفها عن أقل الأصول، فتقول: مَلْهِيٌّ ومَقْهِيٌّ ومَرْمِيٌّ ومَسْعِيٌّ.

وإن كانت الألف الرابعة، فيما ثانيه ساكن، زائدةً للتأنيث أو للإلحاق، ففيها ثلاثة أوجه:

الأول: وهو المختار والأحسن والأكثر، وهو حذفها، فرقاً بين المنقلبة والزائدة، فتقول فيما ألفه للتأنيث، كحُبلى وصُغرى: حُبْلِيٌّ وصُغْرِيٌّ، وفيما ألفه للإلحاق كمعزىً وأرْطىً: مِعْزِيٌّ وأَرْطِيٌّ.

الثاني: قلب هذه الألف واواً، تشبيهاً لها بالألف المنقلبة عن أصلٍ، فتقول: حُبْلَوِيٌّ وصُغْرَوِيٌّ ومِعْزَوِيٌّ وأَرْطَوِيٌّ. وهذا الوجه أقل من الأول.

الثالث: أن يفصل بين الألف وياءي النسبة بواوٍ، فتقول: حُبْلاوِيٌّ وصُغْرَاوِيٌّ ومِعْزَاوِيٌّ وأَرْطاوِيٌّ.

وقـــد اختلف في هذه الألف، فقيل: هي زائدة دخيلة، والواو منقلبة عن الألف التي للتأنيث أو الإلحاق، والأصل: حُبْلَوِيٌّ. وقيل: بل هذه الألف هي الألف الرابعة التي كانت قبل النسبة، والواو هي الدخيلة.

وعلى كل حالٍ: هذا الوجه الثالث أقل من سابقيه، وهو وجه رديء لوجود الدخيل بلا سببٍ.

أما إن كانت الألف خامسة أو سادسة، فليس فيها غير الحذف للاستثقال، منقلبةً كانت أو غيرها، فتقول في مُسْتَرْىً ومُسْتَصْقىً: مُسْتَرِيٌّ ومُسْتَصْقِيٌّ.

إلا أن تكـــون خامســـة منقلبة وقبلها حرف مشدد، فيجيز فيها يونس ما يجوز في الرباعي من الحذف والقلـــب واواً، فتقول في مُعَلّىً: مُعَلِّيٌّ ومُعَلَّوِيٌّ. واختلف في أي الوجهين أفضل، فالمبرد يرى الحذف أفضل، وأبو عمرو يرى القلب أفضل.

وانظر الشافية (٣٩)، وشرحها للرضي (٣٥/٢)، وللجاربردي (٢٦٧-٦٩)، ولليزدي (١٦٨/١-٧٠).

[الشرط السادس:

ألا تكونا عيناً لما أعلّتْ لامُه بالإعلال المذكور]

فصلٌ: ويَمنعُ من قلبِ الواوِ والياءِ ألفاً؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، خوفُ توالي إعلالينِ؛ لأنّه إجحافٌ، ومآلُه أيضاً إلى التقاء السّـــاكنين، وذلك نحوُ (هَوىً، أصلُه: هَوَيٌ)[٤٦٧]، فكلُّ واحدٍ منَ الواوِ والياءِ متحرّكٌ مفتوحٌ ما قبلَه، فلو أُعِلا لزمَ المحذورُ الذي ذكـــرَ، ولـــزمَ بقـــاءُ الاسمِ على حرفٍ واحدٍ، وبقاءُ الفعلِ على حرفينِ ثانيهما ألفٌ"[٤٦٨].

ولـــو صُـــحِّحا أُهملَ مقتضى كلٍّ واحدٍ منَ السَّببينِ، فتعيَّنَ تصحيحُ أحدِهما وإعلالُ الآخَرِ.

---

[٤٦٧] ب: " هَوَى، أصلُه: هَوَيَ ".

٤٦٨ لـــو اجـــتمع في كلمةٍ واوانِ كالحوى؛ مصدرِ حَوِيَ، وألفُه واوٌ بدليل الحُوَّةِ في معناه، والحُوٌّ في جمـــع أحْوَى، وحَوّاءَ في مؤنّثه، أو اجتمع ياءان كالحَيا للغيثِ، وألفُه ياء بدليل قولهم في التثنيةِ حَيَيانِ، أو اجتمع واوٌ وياء كالهَوَى، وكان كُلٌّ منهما مستحقاً لإعلاله ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، فإنه يُقتصر علـــى إعـــلال اللام لتطرفها، والطرف أولى بالإعلال، وتسلمُ العين؛ لئلا يجتمع في كلمة إعلالانِ بلا فاصـــلٍ، وذلك ممتنعٌ؛ إذْ لو أعلا معاً بقلبهما ألفين لتعيّن حذف أحدِ الألفين لالتقاء الساكنين، ثم حذف الأخـــرى فـــي الاسم المتمكن لملاقاة التنوين، وهو نون ساكنة، أي للالتقاء الساكنين أيضاً، فيبقى اسمٌ متمكـــن علـــى حـــرفٍ واحدٍ، وذلك ممتنع، لما فيه من مزيد الإجحاف به، وما أفضى إلى ممتنعٍ فهو ممتنعٌ، وعدم دخول التنوين في الفعل، يبقيه، فيما لو أعلا معاً، على حرفين، وهو ممتنع أيضاً.
فـــإن قـــيل: فمـــا تقول في قِهْ، ولم يَقِ، ولم يَعُدْ؟ فالجوابُ: هذا حذف عارض وليس لازماً، ولا حكم للعارض. وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/٢١٢٩-٢١٣٠).

(وكـــان إعـــلالُ الآخِـــرِ أَولى)[٤٦٩]؛ لأنّه لو صُحِّحَ عُرِّضَ لحركاتِ الإعرابِ الثّلاثِ، وللكسرِ عندَ الإضافةِ إلى ياءِ المتكلِّمِ، (وللإدغامِ)[٤٧٠] إنْ وَلِيَه مثلُه، والإدغامُ إعلالٌ، فيلزمُ حينئذٍ توالي (إعلاليـــنِ)[٤٧١]، ولـــيس الأوّل مُعرَّضـــاً لشيءٍ ممّا ذُكِرَ، فكان بالتّصحيح أَولى.

[تفريع على الشرط السابق: إن أعلّت اللّام بغير الإعلال المذكور جاز إعلال العين به]

وإن كـــان الإعـــلالانِ مختلفيـــنِ اغتُفِرَ اجتماعُهما إنْ كان مخلِّصاً من كثرةِ الثِّقَلِ، ولم يُوقعْ في محذورٍ آخَرَ، كالتباسِ مثالٍ بمـــثالٍ، ونحـــوِ ذلك، ولذلك قيلَ في مصدرِ اِحْوَاوَى: اِحْوِيْوَاءٌ واحْوِيَّاءٌ. والإعلالُ قولُ سيبويه، والتَّصحيحُ قولُ المبرّد[٤٧٢].

---

[٤٦٩] ب: " وكان الآخرُ أولى بالإعلالِ ".

[٤٧٠] ب: " والإدغام ".

[٤٧١] ب: " الإعلالين ".

[٤٧٢] المبرد (٢١٠-٢٨٥):

أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُّمالي. شيخ المدرسة البصرية بعد المازني، وتلميذ المازني، صاحب الكامل والمقتضب.

ترجمـــته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٩٦-١٠٨)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (١٠٨-٢٠)، ومراتـــب النحويين لأبي الطيب (١٣٥-٣٦)، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي المعري (٥٣-٦٥)، وإنـــباه الرواة للقفطي (٣/٢٤١-٥٣)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (١٦٤-٧٣)، والبلغة للفيروزابادي (٢١٦-١٧)، وإشارة التعيين لليماني (٢٤٢-٤٣)، وبغية الوعاة للسيوطيسس(١/٢٦٩-٧١).

وانظر المسألة في: الكتاب (٤/٤٠٤)،والمقتضب (١/٣١٣)، والمنصف (٢/٢٢١)، والممتع (٢/٥٨٨).

واحْوَاوَى الفرسُ وغيرُه: مالَ سوادُه إلى الخضرةِ، أو مالَ حَمارُه إلى السوادِ. اللسان (حوا).

[الشرط السابع:

ألا تكونَا عينَ فَعِلَ الذي وَصْفُه أَفْعَلُ فَعْلاءُ، أو عينَ مصدرِه]

ويمـــنعُ منَ الإعلال المذكورِ أيضاً كونُ حرفِ اللّينِ عينَ فَعِـــلَ الذي يلزمُ صَوْغُ الوصفِ منه على أَفْعَلَ وفَعْلَاءَ، أو عينَ مصدرِه، نحوُ: عَوِرَ عَوَراً فهو أَعْوَرُ، وغَيِدَ الغلامُ فهو أَغْيَدُ.

[علّةُ عدمِ الإعلالِ في هذا النوع]

وإنّمـــا لم تُعلَّ عينُ هذا النّوعِ معَ تحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها حمـــلاً علـــى افْعَـــلَّ كاعْوَرَّ، فإنّهما مستويانِ في أَنْ لا يَستغنيَ عنهما، أو عن أحدِهما، أَفْعَلُ الذي مؤنّثُه فَعْلاءُ، فأرادتِ العربُ أنْ يـــتوافَقا لفظـــاً، كمـــا تَوافَقا معنىً، وذلك بحَمْلِ أحدِهما على الآخَـــر، وكـــان حملُ فَعِلَ على افْعَلَّ فيما يستحقُّه منَ التّصحيح أَوْلـــى مـــن حملِ افْعلَّ على فَعِلَ فيما يستحقُّه منَ الإعلالِ؛ لأنَّ التّصحيحَ أصلٌ، والإعلالَ فرعٌ.

وأيضـــا: فـــإنَّ فَعِلَ لا يلزمُ بابَ (أَفْعلَ وفَعْلاءَ)، و(افْعَلَّ) يلـــزمُه غالـــباً، فكان الذي يلزمُ المعنى الجامعَ بينهما أَوْلى بأَنْ يُجعلَ أصلاً، ويُحملَ الآخَرُ عليه.

وأيضـــاً: فإنّ إعلالَ اعْوَرَّ ونظائرِه يُوقعُ في التباسٍ؛ لأنّه مُتَعذَّرٌ، إلّا أنْ تُنْقَلَ حركةُ عينِه إلى فائِه، وتُحذَفَ همزةُ الوصلِ للاســـتغناءِ عنها بحركةِ الفاءِ، فيصيرُ اعْوَرَّ حينئذٍ: عارَّ، مماثِلاً

لفـــاعَلَ منَ العرّ[٤٧٣]، وتصحيحُ عَوِرَ ونظائرِه لا يُوقعُ في شيءٍ من ذلك، فكان مُتَعيَّناً.

وأمَّا العَوَرُ وغيرُه من مصادرِ فَعِلَ المذكورِ، فصُحِّحَ حملاً على فِعْله، كما أُعلَّ الغارُ بمعنى الغَيْرةِ حملاً على فِعْله.

ومِـــنَ العربِ مَنْ يقولُ في عَوِرَ: عارَ، فمقتضى الدّليلِ أنْ يكونَ المصدرُ عاراً.

ولـــو قـــيل: إنّمـــا صُحِّحَ العَوَرُ حملاً على الأَعْوَرِ لكان صواباً[٤٧٤].

[الشرط الثامن: ألا تكونا عينُ افْتَعَلَ بمعنى تَفاعَلَ]

وممّـــا كُـــفَّ ســـببُ الإعـــلالِ فيه بالحملِ على غيرِهِ في التّصـــحيحِ افـــتعلَ الموافـــقُ تَفاعَلَ[٤٧٥]، نحوُ: اِجْتَوَرَ القومُ، فإنه بمعنى تَجاوَروا، فعُومِلا مُعاملةَ عَوِرَ واعْورَّ.

---

٤٧٣ ب : " العُرُوّ ".

والعَـــرُّ ، بفـــتح العين: الجَرَبُ، والغُلام، والجارية عَرَّة، ويقال: عَرَرْتُه عَرّاً فأنا عارٌّ: إذا أتيتَه تطلب معروفه، واعتررته بمعناه.

والعُـــرُّ، بضـــم العين: قُروح بأعناق الفُصلان، وقروح مثل القُوَباء تخرج بالإبل متفرقة في مشافرها وقوائمهـــا يســـيل منها مثل الماء الأصفر، فتكوى الصحاح لئلا تعديها المراض، والعُرُّ والعُرَّةُ: ذَرَقُ الطير، وعَذِرَة الناس، والبعرُ والسِّرْجينُ. اللسان (عرر).

٤٧٤ الذي عليه الأكثر أن عَوِرَ ونحوَه محمولٌ على اعورَّ حملَ فرعٍ على أصلٍ، وقيل: هو حمل أصلٍ الذي هو عَوِرَ المجرد على فرعِ الذي هو اعورّ المزيد.

وذهـــب قوم إلى أن اعورَّ محمولٌ على عَوِرَ، حمل الفرع المزيد على الأصل المجرد. وانظر التكملة لأبـــي علـــي (٥٧٩)، والمنصف (٢٥٩/١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٢٩٧)، ولابن يعيش (٢٢٠)، والممـــتع (٤٧١/٢، ٤٧٤، ٤٨٣، ٥٧١)، والشـــافية (٩٨)، وشرحها لليزدي (٤٨٥/٢)، وللجاربردي (٢٨٢).

٤٧٥ المقصـــود هنا افتعل الواوي العين، وأما اليائي العين فيجب إعلاله، وإن كان بمعنى تفاعل، نحو: ابتاعوا وامتازوا، بمعنى: تبايعوا وتمايزوا.

وهذانِ أَولى بتلك المعاملة؛ لأنَّ تَفاعَلَ، بالدَّلالة على معنىً لا يســتغني بفــاعلٍ واحدٍ كالتَّجاوُرِ، أحقُّ منِ افْتَعَلَ، فيجبُ أنْ يتبَعَهُ في لفظِه كما تبعه في معناه.

ويــدلُّ علــى أصــالة تَفاعَلَ في المعنى المذكورِ وأَوْلَويَّته (به)[٤٧٦] أنّه لا يُوجدُ افْتَعَلَ دالاً عليه دونَ مشاركة تَفاعَلَ، ويُوجد تَفــاعَلَ دالاً علــيه دونَ مشــاركة افْــتَعَلَ، نحوُ: تَناظَرَ القومُ وتَجــادَلُوا، وتَــنازَعُوا، وتَكــالَمُوا، (وتَــتابَعُوا)[٤٧٧]، وتساءَلُوا، وتَقابَلُوا، (وتَمالَؤُوا)[٤٧٨]، وتَدانَوْا. وأَمثالُ ذلك كثيرةٌ[٤٧٩].

[الشرط التاسع: ألا تكونا عين فَعَلانٍ أو فَعَلى]

ويَمــنعُ أيضاً منَ الإعلالِ المذكورِ كونُ حرفِ اللِّينِ عينَ فَعَــلانٍ، كــالجَوَلانِ والسَّــيَلانِ، أو عيــنَ فَعَلَــى، كالصَّوَرَى والحَيَدَى[٤٨٠].

– وإنما لم يصحح اليائي العين لأن الياء أشبه بالألف من الواو، فرجحت عليها في الإعلال.
ثم يقال: وإن لم يكن افتعل بمعنى تفاعل أُعلّ أيضاً، واوياً كان أو يائياً، نحو اختان بمعنى خان، واجتاز بمعنى جاز، واختار بمعنى خار.
انظر المساعد لابن عقيل (١٦٤/٤)، وشفاء العليل للسلسيلي (١٠٩٩/٣).

٤٧٦ ليس في " أ ".

٤٧٧ أ: " وتبايعوا ".

٤٧٨ ب: " وتمالوا ".

٤٧٩ انظر هذه المسألة في المنصف (٢٦٠/١)، والممتع (٤٧٣/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٢٩٧)، والمساعد (١٦٤/٤).

٤٨٠ ســبق شــرح الصورى والحيدى في الحاشيتين (٣٤٦) و(٣٤٧) ص(١٠١)، ومذهب سيبويه أن تصــحيح نحو صَوَرَى وحَيَدَى مطرد، واختاره المازني والجمهور، ومذهب الأخفش أنه شاذ لا يقاس علــيه، ووافقــه ابن مالك. وانظر اللكتاب (٣٦٣/٤)، والمنصف (٦/٢)، والممتع (٤٩١/٢)، وشرح=

[علّة التصحيح في فَعَلانٍ وفَعَلى]

وإنّمـــا صُـــحِّحَ هذان المثالانِ لأنَّ حركةَ عينيهما لا تكونُ غـــيرَ فـــتحةٍ إلّـــا في الصَّحيحِ، على قِلَّةٍ، كظَرِبانٍ[٤٨١] وسَبُعانٍ، والفـــتحةُ لخفَّتِها لا يُعلُّ ما هي فيه، وليس بلازمٍ إلّا فيما يُوازنُ مكسوراً أو مضموماً، كفَعَلَ، فإنَّه يُوازنُ فَعِلَ وفَعُلَ، فأُعلَّ حملاً علـــيهما، وليس لنا في المعتلِّ العينِ فَعِلانٌ وفَعُلانٌ فيُحملُ عليه فَعَـــلانٌ، ولا لـــنا فَعلَـــى ولا فَعُلَـــى فيُحملُ عليه فَعلَى، فوجب تصحيحُهما لذلك.

وأيضاً: فإنَّ آخرَ كُلِّ واحدٍ منهما زيادةٌ تُوجبُ مُبايَنَةَ أمثلةِ الفعلِ، فصُحِّحا تنبيهاً على أصالةِ الفعل في الإعلالِ، وأنَّ الاسمَ إذا بايَنَه استوجبَ التّصحيحَ.

وإنّمـــا كـــانَ الفعلُ أصلاً في الإعلالِ لأنّه فرعٌ، والإعلالُ حكمٌ فرعيٌّ، فهو به أَحقُّ.

ولأنّ الفعلَ مُستثقَلٌ، والإعلالَ تخفيفٌ، فاستدعاؤه له أَشدُّ.

-الملوكـــي للثمانينـــي (٢٩٦)، ولابن يعيش (٢٢٢)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢١٣٣/٤)، والتسهيل له (٣١٠)، وشرح التسهيل لابن عقيل (١٦٦/٤)، وللسلسيلي (١٠٩٩/٣-١١٠٠).

[٤٨١] الظَّـــربانُ : دُوَيبَّةٌ على قَدْرِ الهِرِّ، شِبْهُ الكلب، وقيل: شبه القرد، يصطاد الضباب ويأكلها، وله في اصـــطيادها طـــريقة طـــريفة، وانظر الصحاح واللسان (ظرب)، وسفر السعادة للسخاوي (٣٥٨/١)، وجمهرة الأمثال للعسكري (٢٢١/١)، والمستقصى للزمخشري (١٨٠/٢)..

وقد سبق شرح سبعان في الحاشية (٢٩٨) ص(٨٧).

وأيضاً: فإنَّ جَوَلاناً ونحوَهُ لو أُعِلَّ لالتبسَ بفاعالٍ، كساباطٍ وخاتامٍ[٤٨٢]، فصُحِّحَ فِراراً منَ اللَّبسِ.

وقــد شَذَّ إعلالُ فَعَلانٍ علماً، كماهانَ[٤٨٣]، وإنْ بايَنَ الفعلَ، كشُذوذ التّصحيحِ في ما وازَنَ الفعلَ، كمَدْيَنٍ[٤٨٤].

ومُبايَــنَةُ فَعَلُــولٍ ونحــوِهِ أَشــدُّ منْ مُبايَنَةِ فَعَلانٍ وفَعَلَى، فتصحيحُ عينِه أيضاً مُتعيَّنٌ، نحوُ: قَوَلُولٍ، وهو مثالُ قَرَبُوسٍ[٤٨٥] منَ القول.

---

[٤٨٢] السَّاباطُ: سقيفة بين حائطين، أو بين دارين، من تحتها طريق نافذ.
وســاباط كســرى الذي حبس فيه النعمان: موضع بالمدائن معروف. وساباط: بليدة معروفة بما وراء الــنهر قــرب أشروسنة على عشرة فراسخ من خُجَنْدَ وعلى عشرين فرسخاً من سمرقند، ينسب إليها طائفة من أهل العلم والرواية.
انظــر معجم البلدان (١٦٦/٣)، واللسان والتاج (سبط)، وشفاء الغليل للخفاجي (١٧٧)، وقصد السبيل للمحبي (١٠٥/٢).
الخاتــامُ: الخــاتَمُ، ويقال فيهما أيضاً: خَتَمٌ وخاتِمٌ وخَيْتَامٌ، وهو منَ الحَلْي، وهو ما يوضع في الإصبع. اللسان (ختم).

[٤٨٣] ماهــان: مدينــة بكرمان، والماهان: تثنية الماء إن كان عربياً، وإلا فهو الدَّيْنَوَرُ ونَهاوَنْدُ، ومثله: هامانُ، وماجانُ، وماخانُ، ومالانُ، وماوانُ، وداران، وحادانُ.
ومذهب سيبويه والمازني أن الإعلال في ماهان وأمثاله غير مطرد ولا يقاس عليه، والتصحيح فيه أكثر في كلام العرب، وذهب المبرد إلى أن القلب هو الأصل، والتصحيح شاذ.
وانظــر هــذه المســألة فــي الكتاب (٣٦٣/٤)، والبغداديات لأبي علي (٢٣٣)، والتكملة له (٦٠٠)، والمنصف (٨/٢)، ونكت الشنتمري (١٢٠٢/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٢٩٦)، والممتع (٤٩٢/٢)، و شرح الشافية للرضي (١٠٦/٣)، والمساعد (١٦٦/٤).

[٤٨٤] مَدْيَــنٌ: علــمٌ، واسم قرية شعيب، على نبينا وعليه الصلاة والسلام، واختلف فيه هل هو مَفْعَلٌ أو فَعْيَلٌ، كما اختلف في صرفه ومنعه. وانظر الاشتقاق لابن دريد (٣٤٧)، والمعرب للجواليقي (٣٢٦)، وسفر السعادة للسخاوي (٤٥٨/١)، وقصد السبيل للمحبي (٤٥٢/٢)، واللسان (مدن).

[٤٨٥] القَــرْبُوسُ: حَــنْوُ السَّــرْجِ، وحِنْوُ الرّحل والقَتَبِ والسَّرْجِ: كلُّ عودٍ معوجٍ من عيدانه. ويقال فيه: قَــرْبُوسٌ، وقُــرْبُوسٌ، ومن لغة بعض عامة الشام: قَرَّبوسٍ. والسّرج قَرَبوسانِ. وانظر اللسان (قربس، حنو)، والمساعد (١٦٦/٤).

[وقــد زعــمَ المازنيُّ[٤٨٦] أنّ ماهانَ وداران أُعِلا شُذوذاً، وأصلُهما فَعَلانُ][٤٨٧] .

وقــد صَحَّحُوا العينَ المفتوحةَ معَ انتفاءِ الموانعِ المذكورةِ، كقَوَدٍ وعَيَنٍ وخَوَنَةٍ وحَوَكةٍ[٤٨٨]، تنبيهاً على الأصلِ المتروكِ فيما جرى على القياسِ، كمَالٍ وقادَةٍ، وإشعاراً بأنّ الفتحةَ إنّما أُعلَّ ما هي فيه حملاً على المكسورِ والمضمومِ.

وربَّمــا جاءَ ذلك في المكسورِ حَملاً على المفتوحِ، كشَوَلٍ: وهو الخفيفُ في قضاءِ الحاجةِ.

(وأنــدرُ)[٤٨٩] مــن هذا كُلِّه قولُهم: عِفَوَةٌ في جمع عَفْوٍ[٤٩٠]: وهــذا الجَحْــشُ، وأُوَوٌ في جمعِ أُوَّةٍ: وهو الدّاهيةُ منَ الرّجالِ.

---

[٤٨٦] انظر الحاشية (٤٨٣) ص(١٤١). وسبقت ترجمة المازني في الحاشية (٢٨٠) ص(٨٠).

[٤٨٧] ساقط في " أ ".

[٤٨٨] القَوَدُ: قتلُ النَّفْسِ بالنَّفْسِ.

والعَيَــنُ: عِظَــمُ سوادِ العينِ وسَعَتُها، يُقال: عَيِنَ يَعْيَنُ عَيَناً وعِيَنَةً، فهو أَعْيَنُ، وهي عَيْنَاءُ، بيِّنا العَيَنِ والعِيَنَة.

والخَوَنَةُ والخانَةُ، بالتصحيح شذوذاً وبالإعلال: جمع خائن.

والحَوَكَةُ والحاكَةُ، بالتصحيح شذوذاً وبالإعلال أيضاً: جمع حائك.

وانظر اللسان (قود، حوك، خون، عين).

[٤٨٩] أ: " وأنذر ".

[٤٩٠] العَفْــوُ، ساكن الفاء مثلث العين، والعَفا، بفتح العين وكسرها مقصوراً: الجحشُ، والمُهْرُ، والأنثى عَفْوَةٌ، بسكون الفاء وفتح العين أو ضمها، والجمع أَعْفاءٌ وعِفاءٌ وعِفَوَةٌ. انظر اللسان (عفو).

حكاهمـــا الأزهريُّ[٤٩١]، الأوّلُ عن أبي زيدٍ الأنصاري، والثّاني عن أبي عمرٍو الشّيبانيّ[٤٩٢].

[مسائلُ من الإبدالِ المطّردِ في فاء الافتعالِ وتائه]

[إبدال التاء من فاءِ الافتعالِ وفروعِه إن كانت واواً أو ياءً]

فصل: يجبُ في اللّغةِ الفصيحةِ إبدالُ التَّاءِ منْ فاءِ الافتِعالِ وفُروعِه إنْ كانتْ واواً، نحوُ: اتَّصلَ اتِّصالاً فهو مُتَّصِلٌ، أوْ ياءً، نحوُ: اتسَرَ اتساراً فهو مُتسِرٌ.

[إبدالها من الواو]

أمَّـــا إبدالُهـــا منَ الواوِ فلأنَّهمُ استثقلوا الواوَ أوّلاً دونَ تاءٍ تَلِـــيها؛ لِتعرُّضِها لِأَنْ تُبدَلَ همزةً، كما فُعلَ بأَحَدٍ وإِحْدَى وأُقِّتَتْ، مـــعَ استثقالِ الهمزةِ وبُعدِها منها مخرجاً ووصفاً، فحاولُوا إبدالَ الـــواوِ حـــرفاً صـــحيحاً يُقاربُها وصفاً ومخرجاً، وذلك إِمَّا منْ حُروفِ الشَّفَةِ أوْ حُروفِ الثَّنايا[٤٩٣].

---

[٤٩١] انظر التهذيب (أو: ١٥/٦٦١، عفو: ٣/٢٢٣-٢٤).
وسبقت ترجمة الأزهري في الحاشية (٣٠٦) ص(٩٠). وترجمة أبي زيد في الحاشية (١٠٣)ص(٣٢).

[٤٩٢] أبو عمرٍو الشيباني (٩٤-٢٠٦):
أبو عمرٍو، إسحاق بن مرارٍ، الشيباني ولاءً، لغوي أديب، من رمادة الكوفة، نزل بغداد وبها توفي.
ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (١٣٤-٣٥)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (١٤٨)، وتارخ العلماء النحويين للتنوخي المعري (٢٠٧-٢٠٨)، وإنباه الرواة للقفطي (١/٢٥٦-٦٤)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (٧٧-٨٠)، والبلغة للفيروزابادي (٦٨)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٤٣٩-٤٤٠).

[٤٩٣] ذهـــب أبـــو عمر الجرمي، وقطرب، والفراء، وابن دريد، وابن كيسان على خلافٍ عنه: إلى أن مخارج الحروف أربعة عشر. =

= وذهب بعض العلماء، ومنهم الخليل في نقلٍ عنه، ومكي بن أبي طالب، وابن الجزري: إلى أنها سبعة عشر.

والذي عليه الخليل، في نقل عنه، وسيبويه، والأكثرون: أنها ستة عشر، وهي:

أولها: من أسفل الحلق وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء.

وثانيها: من وسط الحلق العين والحاء.

وثالثها: من أدنى الحلق، وأدنى إلى الفم، الغين والخاء.

ورابعها: من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك: القاف.

وخامسها: من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً، وما يليه من الحنك، وأدنى إلى مقدم الفم: الكاف.

وسادسها: من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى: الجيم، والشين، والياء.

وسابعها: من أول إحدى حافتي اللسان، اليمنى أو اليسرى، وما يليها من الأضراس: الضاد. إن شئت أخرجتها من الحافة اليمنى، وإن شئت من اليسرى، والمروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يخرجها من الحافتين معاً.

وثامنها: من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية: اللام.

وتاسعها: من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا: النون.

وعاشرها: من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام: الراء.

ومن عد المخارج أربعة عشر جعل اللام والنون والراء من مخرج واحد.

والحادي عشر: مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا: الطاء والدال والتاء.

والثاني عشر: مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا: الظاء والثاء والذال.

والثالث عشر: مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا السفلى، وقيل: وفويق الثنايا السفلى: الزاي والسين والصاد.

والرابع عشر: من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا: الفاء.

والخامس عشر: مما بين الشفتين: الباء والميم والواو.

والسادس عشر: من الخياشيم: النون.

والسابع عشر، عند عدها سبعة عشر مخرجاً: الجوف، ومنه حروف المد واللين: الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

وانظر الكتاب (٤/٤٣٣)، والمقتضب (١/١٩٢)، والأصول (٣/٤٠٠)، وسر الصناعة (١/٤٦)، والتبصرة للصميري (٢/٩٢٦)، والإقناع لابن الباذش (١/١٧١)، والممتع (٢/٦٦٨)، والشافية (١٢١)، والتسهيل (٣١٩)، والمساعد (٤/٢٣٩)، والهمع (٦/٢٩١).

فلـــمْ يكنْ (باءَ)[٤٩٤]، ولا فاءً، ولا ثاءً، ولا ذالاً، ولا ظَاءاً؛ لأنّهـــنَّ لَسْـــنَ منْ حُروفِ البدلِ المجموعةِ في قولي: وَجَدَ آمِنٌ طِيَّتَهُ[٤٩٥].

ولـــمْ يكـــنْ مـــيماً؛ لأنّها تكثُرُ زيادتُها أوّلاً، فخِيفَ تَوهُّمُها مَزِيدةً غيرَ مبدلةٍ.

---

[٤٩٤] ب: " ياءً ". تحريف.

[٤٩٥] مـــن حروف الإبدال ما إبداله شائع مطرد، ومنها ما إبداله شاذ، أو قليل نادر، وبعض التصريفيين يجعـــل ما عده غيره، أو بعض ما عده غيره من الشاذ، في عداد المطرد، ولذا اختلف في عدد حروف الإبدال على أقوالٍ:

وعدها بعضهم ومنهم ابن مالك في التسهيل، ثمانية، وجمعها بقوله: طويتُ دائماً.

وعدها آخرون تسعة ومنهم ابن مالك في الألفية وجمعها بقوله: هدأتُ مطوياً، وجمعها في شرح الكافية الشافية بقوله: هادأت مطويٌّ.

والذي عليه سيبويه والأكثرون أنها أحد عشر، مجموعة بقولهم: أُجِدّ طُويتُ منها، وجد آمنٌ طِيَّته.

وزاد بعضـــهم فوقها اللام، فجعلها اثني عشر، وجمعت بقولهم: طال جُهدي وأَمِنتُ، طال يومَ أنجدتُه، أُجِدّ طُويتْ مَنْهلاً.

وزاد آخرون عليها السين، فجعلوها ثلاثة عشر، وجمعوها بقولهم: استنجده يوم طال.

وزاد قـــوم عليها الزاي والصاد، وحذف السين، فصارت أربعة عشر، وجمعت بقولهم: أنصتَ يومَ جَدَّ طاه زلَّ، أنصتَ يومَ زلَّ طاهٍ جدّ.

وذكـــر الزمخشـــري الأربعة عشر السابقة، وزاد السين عليها، فصارت خمسة عشر، وجمعها بقوله: استنجده يومَ صالٍ زَطٍّ.

وجمع ابن مالك في التسهيل جميع ما وقع فيه الإبدال مطرداً وغير مطرد، فبلغ اثنين وعشرين، جمعها بقوله: لِجِدٍّ صَرْفُ شَكِسٍ آمِنٍ طَيَّ ثوبِ عزَّتِه.

وما ذكرته من الأعداد عمن سبقه يقصد به المطرد غير الشاذ.

وانظر الكتاب (٢٣٧/٤)، والممتع (٣١٩/١)، والمفصل ()، وشرحه لابن يعيش (٨/١٠)، والشافية ()، وشـــرحها للرضـــي (١٩٩/٣)، والتسهيل (٣٠٠)، وشرحه لابن عقيل (٨٦/٤)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢٠٧٧/٤)، وشرح الأشموني على الألفية (٢٨٣/٤).

ولــمْ يكــنْ (طاءً)[٤٩٦]، ولا دالاً؛ لأنَّ فيهما قلقلةً، يُستثقلانِ بها. فتعيَّنت التَّاءُ، فقالوا: تُراثٌ، وتُجاهٌ، وتُكَأَةٌ، وتَقْوَى، وتَوْراةٌ، وتالله، وتُخَمَةٌ، وتَوْلَجٌ، وغيرُ ذلك[٤٩٧].

فلمّــا ثبتَ إبدالُ التّاءِ منَ الواوِ في هذه المواضعِ وأشباهِها مــعَ انــتِفاءِ تعــذُّرِ التَّصــحيحِ، وتطــرُّقِ التَّغييرِ قبلَ الإبدالِ، واجــتماعِها معَ ما يُضادُّ وصفُه وصفَها، واستلزامِ مخالفةِ بعضِ الفُــروعِ الأصلَ، تعيَّنَ إبدالُها منها في الافتِعالِ الذي فاؤُه واوٌ؛ لِثُبوتِ هذه الأمورِ كُلِّها فيه.

أَمَّا تَعَذُّرُ التَّصحيحِ فبَيِّنٌ؛ لأنَّ الواوَ ساكنةٌ وقبلَها كسرةٌ.

وأَمَّا تَطرُّقُ التَّغييرِ فبَيِّنٌ أيضاً؛ لأنَّ فَعَلَ أصلٌ لافْتَعَلَ، فلوْ لمْ يكنْ فيه تغييرٌ إلا تسكينُ فائِه لكفى في (تطريقِ)[٤٩٨] التّغييرِ.

وأَمَّا اجتماعُ الواوِ معَ ما يُضادُّ وصفُه وصفَها فبَيِّنٌ أيضاً؛ لأنَّ الواوَ مجهورةٌ، والتَّاءَ مهموسةٌ[٤٩٩].

---

[٤٩٦] أ: " ظاء ".

[٤٩٧] انظر جميع ما ذكر وغيره في سر الصناعة (١٤٥/١)، والإبدال لابن السكيت (١٣٩)، والمنصف (٢٢٥/١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٤٩)،وشرح المفصل لابن يعيش (٣٦/١٠)، والممتع(٣٨٣/١).
والتُّكَأَةُ: ما يُتَوَكَّأُ عليه من عصاً وغيرها.
والتُّخَمَةُ: ما يُصيبُ الآكلَ من وجعٍ إذا استوخم الطعام، أي: وجده ثقيلاً فاستَوْبَلَهُ ولم يَستمرِئْهُ.
والتَّوْلَجُ، والدَّولج، بالدال لغة في التائي: كِناسُ الظّبي أو الوحش الذي يَلِجُ، أي يدخل فيه. وانظر اللسان (وكأ، وخم، ولج).

[٤٩٨] أ: " تطرّق ".

[٤٩٩] للحروف في اختلاف أجناسها انقسامات، وهي: -

وأَمَّا استلزامُ مخالفةِ بعضِ الفروعِ الأصلَ فبيِّنٌ أيضاً؛ لأنَّ المصدرَ أصلٌ للفعلِ، ولاسمِ الفاعلِ، ولاسمِ المفعولِ، فلوْ لمْ تُبدلْ فـــاءُ الاتِّصـــالِ تاءً لقِيلَ فيه: ايْتِصَالٌ، بقَلْبِ الواوِ ياءً؛ لسُكونِها

= انقسامها إلى مجهورة ومهموسة، فالمجهورة تسعة عشر حرفاً، يجمعها: (غزالٌ أدعجُ بَضٌّ ذو قُرطٍ نظـــيم)، أو (لقـــد عظـــم زنجي ذو أطمارٍ غضبا)، أو (ظِلٌّ قَوٌّ رَبَضَ إذ غزا جندٌ مطيعٌ)، أو (ظلّ قَنْدٌ يضغم زر طاوٍ إذ بعج).

والمهموسة ما عداها، ويجمعها: (ستشحثك خصفةٌ)، أو سكت فحثّه شخص)، أو (حثّه شخص فسكت)، أو (حثت كسف شخصه)، أو (كست شخصه فحث).

وتنقســـم إلى شديدة ورخوةٍ وما بينهما، فالشديدة ثمانية يجمعها: (أجدكَ قطّبتَ)، أو (أجدتَ طبقَك)، أو (أجدت قطبك)، أو (أجدك تُطبق)، أو (أجد قط بكت)، أو (أجدت كقطب).

ومـــا بين الرخوة والشديدة ثمانية، يجمعها: (لِمَ يَرُوْعُنا)، أو (لمْ يَرُوِ عنَّا)، أو (لمْ يُرَوِّعْنا)، أو (راعني لوم).

والرخوة ثلاثة عشر حرفاً، وهي ما عداها:

وتنقســـم إلـــى مستعلية ومستفلة منخفضة، فالمستعلية سبعة يجمعها: (خُصَّ ضغطٍ قِظْ)، أو (قِظْ خُصَّ ضغطٍ).

والمســـتعلية مـــا عداهـــا، وتنقسم إلى مطبقة ومنفتحة، فالمطبقة أربعة، وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء.

والمنفتحة ما عداها. وتنقسم إلى ذَلَقِيَّةٍ ومُصْمَتَةٍ، فالذَلَقِيَّةُ ستة يجمعها: (مُرْ بنَفَلٍ)، أو (فَرَّ مِنْ لُبٍّ).

والمصمتة ما عداها.

وإلـــى مقلقلـــةٍ وغير مقلقلةٍ، فالمقلقلة خمسة يجمعها: (قد طَبَجَ)، أو (جُدْ بقطٍ)، أو قطب جد)، أو (طبق جد).

وغير المقلقلة ما عداها.

وإلى صفيرية وغير صفيرية، فالصفيرية ثلاثة، وهي: الصاد، والسين، والزاي.

وغير الصفيرية ما عداها.

والهـــاوي الألـــف، والمســـتطيل الضـــاد، والمتفشي الشين، والمكرر الراء، والمنحرف اللام والراء، والمهتوت التاء.

وحروف المد واللين: الألف والواو والياء، وهي حروف العلة، وما عداها الصحيح.

وحرفا الغنة الميم والنون.

وانظـــر ســـر الصـــناعة (١/٦٠-٦٥)، والإقناع لابن الباذش (١/١٧٤-٧٦)، والشافية (١٢٢-٢٤)، والممتع (٢/٦٧١-٧٨)، والنشر (١/٢٠٢-٢٠٥)، والهمع (٦/٢٨٩-٩١).

وانكســـارِ ما قبلَها، وكان يُوافقُه في ذلك الفعلُ الماضي والأمرُ؛ لوجْـــدانِ الكســـرةِ، فيُقالُ: ايْتَصلَ وايْتَصِلْ، ويُخالفُه المضارعُ واسما الفاعلِ والمفعولِ؛ لعدمِ الكسرةِ، فيُقالُ: يَوْتَصِلَ ومُوْتَصِلٌ ومُوْتَصَلٌ إليه، فكرهوا هذه المخالفةَ حينَ أَمْكَنَ التَّخَلُّصُ منها.

ولمْ يُبالُوا بها في نحوِ: أَوْجَدَ إِيْجاداً؛ إذْ ليس بعدَ الواوِ هنا مـــا يُضـــادُّ وصفُه وصفَها. ومعَ هذا فقد حملتْهُم النَّفْرَةُ عن هذه المخالفةِ على أنْ أبدلوا في أَتْلَجَهُ وأَتْكَأَهُ، بمعنى: أَوْلَجَهُ وأَوْكَأَهُ.

[إبدالُها من الياء]

وأَمَّـــا إبـــدالُ الـــتَّاءِ مـــنَ الياءِ، إذا كانتْ فاءً في الافتِعالِ وفُروعِهِ، فحَمْلٌ على الافتِعالِ الذي فاؤُه واوٌ.

[إن كانت فاء الافتعال واواً أو ياءً مبدلةً من همزة فالفصيح سلامتُها]

فـــإنْ كانتِ الواوُ، أوِ الياءُ، التي قبل تاءِ الافتِعالِ بدلاً من همـــزةٍ لمْ يَجُزْ إبدالُها تاءً إلا على لغةِ رَدِيَّةٍ[٥٠٠]، نحوُ: أُتُّمِنَ في: (أُوتُمِنَ)[٥٠١]، واتَّزَرَ في: ايْتَزَرَ[٥٠٢].

---

٥٠٠ الإبدال تاءً ثم الإدغام في اتَّمَنَ واتَّزَرَ لغة تميم، وعدم الإبدال لغة أهل الحجاز، وبلغة التميميين نـــزل القرآن الكريم، وهي الأقوى هنا والأكثر، وانظر سر الصناعة (١٤٨/١)، والمنصف (٢٠٥/١-٢٢٨)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٥٣).

٥٠١ ب : " ائتمن ".

٥٠٢ ب : " ائتزر ".

[حكم فاء الافتعالِ ثاءً]

فصـــلٌ: الـــثَّاءُ حـــرفٌ رِخْـــوٌ، والتَّاءُ حرفٌ شديدٌ، وهما مشـــتركانِ فـــي الهَمْسِ، ومَخْرجاهما متقاربانِ، فإذا اجتمعا في الافـــتِعالِ وفُروعِهِ، وتَقدَّمتِ الثَّاءُ ثَقُلَ تَلاقيهما؛ لأنّهما مِثلانِ من وجـــهٍ، وضِـــدَّانِ من وجهٍ، فخُفِّفَا بجعلِ الثَّاءِ تاءً، أوِ التَّاءِ ثاءً، وإدغامِ أحدِهما في الآخَرِ، كالاتِّرادِ والاثِّرادِ، وهو اتِّخاذُ الثَّرِيدِ، وأصـــلُه: اثْـــتِرادٌ، فمَنْ قالَ: (اثِّرادٌ غَلَّبَ جانبَ الثَّاءِ لأَصالتِها وتَقدُّمِهـــا، ومَنْ قال:)[٥٠٣] اتِّرادٌ غَلَّبَ جانبَ التَّاءِ لِشِدَّتِها ولكونِها مَزِيدةً لمعنىً.

[حكم فاء الافتعال ذالاً]

فلـــو كانَ فاءُ الافتِعالِ ذالاً، كالافتِعالِ منَ الذِّكرِ، ثَقُلَ أيضاً اجـــتماعُهما ســـالمَيْنِ؛ لأنَّ الـــذَّالَ حرفٌ مجهورٌ، والتَّاءُ حرفٌ مهمـــوسٌ، فعُدِّلَ أمرُهما بأنْ أُبدلَ منَ التّاءِ شريكُها في المخرجِ وعدمِ الاستعلاءِ، وهو الدّالُ، فخَفَّ النُّطقُ؛ بزوالِ بعضِ التّنافي، ولكنْ بقيَ بعضُه؛ لأنَّ الذَّالَ رِخوةٌ، والدّالُ شديدةٌ، فكَمُلَ التّخفيفُ (بجعلهمـــا)[٥٠٤] ذالينِ إنْ رُوعيتِ الأصالةُ والسَّبْقُ، أوْ دالينِ إن رُوعيـــتِ القُوّةُ والدّلالةُ على معنىً، فقيل: اذِّكارٌ وادِّكارٌ. ويجوزُ فكُّ الذَّالِ منَ الدَّالِ، فيقالُ: اِذْدِكارٌ.

---

[٥٠٣] ليس في " ب ".

[٥٠٤] أ: " بجعلها ".

[حكم فاء الافتعال دالاً]

ولو كانت فاءُ الافتِعالِ دالاً، كالافتِعالِ منَ الدُّلْجَةِ [٥٠٥]، كانَ اســـتثقالُ ســـلامةِ التّاءِ أَشدَّ؛ لأنَّ اجتماعَ متضادَّينِ في الوصفِ يَهُونُ عندَ تباعُدِ المَخْرجينِ، ويصعُبُ عندَ تقارُبِهما، ويكادُ يُعجِزُ عـــندَ اتِّحـــادِ المَخرجِ، كالدّالِ والتَاءِ. ويَظهرُ ذلك بتكلُّفِ النُّطقِ بـــالادِّلاجِ علـــى أصلِه، وهو الادّتِلاجُ، فوجبَ التّخلُّصُ من هذا الثِّقَلِ بإبدالِ التّاءِ دالاً، وتَعيَّنَ الإدغامُ، فقيل: ادّلاجٌ.

[حكم فاء الافتعال زياً]

ولـــو كانت فاءُ الافتِعالِ زياً، كالافتِعالِ منَ الزَّجرِ، أُبدلتِ الـــتّاءُ أيضـــاً دالاً، فقـــيل: ازْدِجارٌ؛ لأنَّ التَّاءَ مهموسةٌ، والزَّايُ مجهورةٌ، والدّالُ مجهورةٌ، واجتماعُ مجهورينِ أخفُّ منِ اجتماعِ مجهـــورٍ ومهمـــوسٍ، ويتبيَّـــنُ ذلك بتكلُّفِ أصلِ ازْدِجارٍ، وهو ازْتِجارٌ.

[حكم فاء الافتعال جيماً]

فلـــو كانت فاءُ الافتِعالِ جيماً، كالاجتماعِ، فمِنَ العربِ مَنْ يَســـتثقلُ سلامةَ التَّاء، فيجعلُها دالاً، كالاجْدِماعِ، وعلى ذلك قولُ الشّاعرِ:

---

[٥٠٥] الدُّلْجَةُ: سيرُ السَّحَر، وقيل: سيرُ اللّيلِ كُلِّه. انظر اللسان (دلج).

فقُلتُ لصاحبي لا تَحْبِسَانا بنَزْعِ أصولِهِ، واجْذَزَّ شِيْحا[٥٠٦]

أرادَ: واجْتَزَّ.

[حكم فاء الافتعال سيناً]

فلـــو كانتِ الفاءُ سيناً لمْ يُحتَجْ إلى الإبدالِ؛ لمُساواتِها التَّاءَ فـــي الهمسِ وعدمِ الاستعلاءِ والإطباقِ، لكنْ بينَهما بعضُ مُنافاةٍ، فـــإنّ السِّينَ رِخوةٌ، والتَّاء شديدةٌ، إلا أنَّ في السِّينِ صفيراً يُقاومُ الشِّـــدَّةَ، ويَفضُلُ عليها، ولذلك أُدغمتِ التّاءُ في السِّينِ في نحوِ: بِتْ سَّالماً، وجاز أَنْ تُبدَلَ التّاءُ سيناً في اسْتَمَعَ ونحوِهِ، معَ التزامِ الإدغـــامِ[٥٠٧]، وامتـــنعَ العكـــسُ (في نحوِ)[٥٠٨]: احْبِسْ تِلكَ؛ لأنَّ الصَّـــفيرَ يُشـــبهُ المَدَّ، فساواهُ في جَعْلِه مانعاً منَ الإدغامِ إلا في صفيرِيٍّ.

---

[٥٠٦] الشـــاهد من الوافر، وقد اختلف في نسبته، فنسبه الجوهري في الصحاح (جزر) ليزيد بن الطَّثْرِيَّةِ وتـــبعه اللسان (جزر)، وخطّأها ابن بري في حواشيه على الصحاح، والصاغاني في التكملة (جزز)، ويـــاقوت الحموي فيما كتبه على الصحاح، وذكروا أنه لمُضَرِّسِ بنِ رِبْعِيٍّ الفَقْعَسِيِّ، وقال الصغاني: "لـــيس لـــيزيد على الحاء المفتوحة شعر". وذكر ياقوت أنه وجده في شعر مضرس، وتبعهم في نسبته لمضـــرس ابن المستوفي في إثبات المحصل (٢٣٧)، والعيني (٥٩١/٤)، والبغدادي في شرح شواهد شرحي الشافية (٤٨١)، وانظره غير منسوبٍ في سر الصناعة (١٨٧/١)، والممتع (٣٥٧/١)، وشرح الملوكـــي لابـــن يعـــيش (٢٣٦)، والمفصل (٣٧١)، وشرحه لابن يعيش (٤٩/١٠)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٣٦٤/٤).

[٥٠٧] وبـــالإبدال والإدغـــام قُرِئَ أيضاً قوله تعالى: ﴿ومنهم من يَسَّمِعُ إليك﴾ الأنعام: ٢٥، ومحمد: ١٦. وانظر شرح الشافية للجاربردي (٣٥٣)، وللِيزدي (٥٩٥/٢).

[٥٠٨] أ: " نحو ".

[حكم فاء الافتعال طاءً]

فلــو كانت فاءُ الافتعالِ طاءً، كالافتعالِ منَ الطُّلُوعِ، كانتْ سَــلامةُ التَّاءِ بعدَها أَشقَّ من سَلامتِها بعدَ الدَّالِ؛ لاتِّحادِ المَخْرجِ، وزِيادةِ التَّضادِّ، وذلك أنَّ الدَّالَ إنّما بايَنَتِ التَّاءَ بالجَهارةِ، والطَّاءُ تُبايِنُها بها وبالاستعلاءِ والإطباقِ، فإبدالُها بعدَ الطّاءِ آكَدُ، فجُعلتْ مثلَها، فقيل: اطِّلاعٌ، وأصله: اطْتِلاعٌ.

[حكم فاء الافتعال ظاءً، أو ضاداً]

وكذلــك يُفعل بها إذا كانتِ الفاءُ ظاءً، كالافتِعالِ منَ الظلمِ، وإذا كانتِ الفاءُ ضاداً، كالافتِعالِ منَ الضّربِ.

لكنْ إذا أُبدلتْ طاءً بعدَ الظّاءِ جاز الفكُّ والإدغامُ، على أنْ تُجعــلَ الطّــاءُ ظــاءً، أوْ بــالعكس، فــيُقالُ: اطِّلامٌ، واظِّلامٌ، واظْطِلامٌ[٥٠٩].

وإذا أُبدلــتْ طاءً بعدَ الضّادِ جاز الفكُّ والإدغامُ، على أنْ تُجعــلَ الطّاءُ ضاداً، فيقالُ: اضْطِرابٌ، واضِّرابٌ، وشذَّ العكسُ، فقيل في اضْطَجَع: اطَّجَعَ[٥١٠].

---

[٥٠٩] وجاء قول زهير بن أبي سلمى:

هو الجوادُ الذي يُعطيك نائلَه عفواً، ويُظلمُ أحياناً فيَظْطَلِمُ

بالأحوال الثلاثة المذكورة، وبوجه رابع، وهو: فيَنْظَلِمُ، وانظره في ديوانه بشرح ثعلب (١١٩)، والكتاب (٤٦٨/٤)، والمنصــف (٣٢٩/٢)، وسر الصناعة (٢١٩/١)، والخصائص (١٤١/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٦٢)، ولابن يعيش (٣١٦، ٣١٩، ٣٢٠)، والمفصل (٤٠٢)، وشرحه لابن يعيش(٤٧/١٠)، وللخوارزمي (٤٧٤/٤)، والشافية (١٢٩)، وشرح شواهد شرحي الشافية للبغدادي (٤٩٣).

٥١٠ انظــر المنصــف(٣٢٨/٢)، وسر الصناعة(٢١٤/١، ٢١٩، ٣٢٨)، و شرح الملوكي للثمانيني (٣٦٣).

[حكم فاء الافتعال صاداً]

ولـــو كانتْ فاءُ الافتعالِ صاداً استُثقلتْ سلامةُ التّاءِ أيضاً؛ لأنّ الصّـــادَ، وإنْ ســـاوَتْها في الهمسِ، فإنّها تُضادُّها بالإطباقِ والاستعلاءِ، معَ تقارُبِ المَخْرجينِ، فالتزموا التّخفيفَ بإبدالِ التّاءِ طاءً، كالاصْطِبارِ، (أوْ)[٥١١] بجعلِ التّاءِ صاداً، كالاصّلاحِ لغةً في الاصْطِلاحِ[٥١٢]، وامتَنَعَ إبدالُ الصّادِ تاءً لأجلِ صفيرِها وترجُّحِها بالاستعلاء والإطباق.

---

[٥١١] ب: " و ".

[٥١٢] وبهـــذا الوجه جاءت قراءة في (أن يُصلِحا) من قوله تعالى في الآية ١٢٨ من سورة النساء: ﴿فلا جناح عليهما أن يُصلِحا بينهما صلحا﴾.
قرأ الكوفيون حمزة وعاصم والكسائي: (يُصلِحا)، وقرأ باقي السبعة: (يَصّالَحا)، وقرأ عبيدة السامانى: (يُصالِحا)، وقرأ الأعمش وابن مسعود: (اصّالَحا)، وقرأ الجحدري: (يَصّلِحا). وانظر شواذ ابن خالويه (٢٩)، والكشـــف لمكي (٣٩٨/١)، والإقناع لابن الباذش (٦٣٢/٢)، والنشر لابن الجزري (٣٥٢/٢)، والبحر المحيط لأبي حيان (٣٦٣/٣).

[عودٌ إلى مسائل الإعلال]

[الإعلالُ بالنّقل]

فصـــل: مـــنَ الإعلالِ الواجبِ تحريكُ الفاءِ السّاكنةِ بحركةِ العيـــنِ التـــي هي ياءٌ أو واوٌ، نحوُ: يَبِيعُ ويَقُولُ، وأصلُهما: يَبْيِعُ ويَقْوُلُ.

فـــإنْ جانَستِ الحركةُ العينَ، كما اتَّفقَ في يَبِيعُ ويَقُولُ، فلا يُزادُ على ما فعل بهما منْ تحريكِ ما كان ساكنا، وإسكانِ ما كان متحرّكاً، وهو المُسمَّى نَقْلاً.

[الإعلالُ بالنقل والقلب]

فـــإنْ لـــمْ تكنِ الحركةُ مجانسةً نُقِلتْ، ووَلِيَها مجانِسُها بَدَلَ العينِ، نحوُ: يَهابُ ويَخافُ ويُقِيمُ؛ أصلُهنَّ: يَهْيَبُ ويَخْوَفُ ويُقْوِمُ، ففُعِلَ بهنَّ ما ذُكر.

[ممّا تسلمُ فيه الياء]

فـــإنْ كانـــتِ الحركةُ ضمّةً، والعينُ ياءً، في غيرِ مَفْعُولٍ، أُبدلتِ الضّمّةُ كسرةً، وسلمتِ الياءُ في قولِ سيبويهِ، وعكسُ ذلك قولُ الأخفشِ[٥١٣].

---

[٥١٣] وذلك نحو بِيْضٍ وغِيْدٍ وهِيْفٍ، وانظر المسألة في الكتاب (٣٤٨/٤، ٣٦٤، ٣٨٩-٩٠)، والمقتضب (٢٣٨/١)، وأمالـــي ابن الشجري (٣١٤/١-٢٢)، والأصول لابن السراج (٢٨٤/٣)، والمنصف (١/ ٢٨٧-٩١، ٢٩٧-٣٠١)،والتبصرة للصميري (٨٨٧/٢-٩٣)،وشرح الملوكي للثمانيني (٤٦٦-٦٧)،-

[من موانع الإعلال بالنقل والقلب]

[تصحيح ما جاء على صيغة تعجّب]

فصــلٌ: الإعــلالُ المذكورُ مستحَقٌّ لكُلِّ فِعْلٍ ما عدا فِعْلَيِ التّعجُّبِ، نحوُ: ما أَجْوَدَهُ، وأَجْوِدْ بِه، ويَعْوَرُّ فلانٌ، وأَعْوَرَه اللهُ، وكذلك ما تَصرَّفَ منهُ، وما يُشبِهُه، كمُعْوِرٍ ومُعْوَزٍ[٥١٤].

ويســتحقُّ هــذا الإعلالَ أيضاً كلُّ اسمٍ غيرِ جارٍ على فِعْلٍ مُصَــحَّحٍ (إنْ)[٥١٥] وافَــقَ الفعــلَ في وزنِه، وخالفه بزيادتِه، أو بــالعكسِ، فالأوّلُ نحوُ: مَقَامٍ ومُقِيْمٍ ومُقَامٍ؛ أصلُهنَّ: مَقْوَمٌ ومُقْوِمٌ ومُقْوَمٌ، فهُنَّ على وزنِ: يَعْلَمُ ويُعْلِمُ ويُعْلَمُ، وإنما حَصَلَتِ المخالفةُ بالمزيدِ قبلَ الفاءِ.

= ولابــن يعيش (٣٥١-٥٥)، والممتع (٢/٤٥٤-٦٠)، والشافية (١٠٠-١٠٣)، وشرحها للجاربردي (٢٩٨-٩٩).

[٥١٤] يقال: رجلٌ مُعْوِرٌ: قبيحُ السّريرةِ، ومكانٌ مُعْوِرٌ: مَخُوْفٌ يُخْشَى فيه القَطْعُ.
ورجلٌ مُعْوَزٌ، بكسر الواو في الأفصح، وبفتحها: فقيرٌ سيءُ الحال. اللسان (عور، عوز).

[٥١٥] ب: " وإنْ ".

[مثل تِحلِئٍ من القول والبيع][٥١٦]

وأَمَّـــا عكسُ ذلك، وهو أنْ يُوافِقَه في الزّيادةِ، ويُخالفَه في الـــوزنِ، فـــنحوُ أنْ تبنـــيَ منْ بَيْعٍ وقَوْلٍ مثلَ تِحلِئٍ، فيُقالُ: تِبِيْعٌ وتِقِيْلٌ؛ وأصلُهما: تِبْيِعٌ وتِقْوِلٌ، ثمّ فُعِلَ بهما ما ذُكر؛ لأنّهما وافقا الفعـــلَ فـــي الزّيادةِ؛ لأنّ (التّاءَ)[٥١٧] زيادةٌ مشتركةٌ، وخالفاه في الوزنِ؛ لأنّ تِفْعِلاً مفقودٌ في الأفعالِ.

[مثل تُرْتُب من البيع]

ولو بُنِيَ من بَيْعٍ مثلُ تُفْعُلٍ لقيلَ على مذهب سيبويه: تُبِيْعٌ، وعلى مذهبِ الأخفشِ: تُبُوْعٌ[٥١٨].

[تصحيح اسودَّ حملاً على اسوادَّ]

فلـــو كان الاسمُ موافِقاً للفعلِ في زيادتِه ووزنِه معاً، وجبَ أنْ يُصـــحَّحَ؛ لِيَمتازَ منَ الفعلِ، فإنّ اسْوَدَّ مثلاً لو أُعلَّ فقيلَ فِيه:

---

٥١٦ التِّحلِـــئُ: القِشْـــرُ على وجه الأديم مما يلي الجلد، وشعر وجه الأديم ووسخه وسواده، وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر. انظر اللسان (حلأ).
وانظر المسألة في المنصف (١/٣٢١-٢٢)، والممتع(٢/٤٨٧)، والشافية (١٠٤)، وشرحها للجاربردي (٣٠٠)، وللبزدي (٢/٥٠٨)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢١٤٠)، وشرح الألفية لابن عقيل (٤/٢٣٥)، وللأشموني (٤/٣٢١)، و شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٨٦).

٥١٧ ب: " الياء ".

٥١٨ انظـــر المسألة في المقتضب (١/٢٤٨)، والمفصل (٣٧٩)، وشرحه لابن يعيش (١٠/٨١)، ولابن الحاجب (٢/٤٣٨)، والشافية (١٠١)، وشرحها للجاربردي (٢٩٢)، وللرضي (٣/١٤٧)، وللبزدي (٢/ ٤٩٦)، وشرح الألفية لابن عقيل (٤/٢٣٥)، وللأشموني (٤/٣٢١)..

(سادَّ)[٥١٩] ظُنَّ أَنَّه (فاعَلَ)[٥٢٠]، وذلك مأمونٌ في نحوِ: مَقامٍ وتِبِيْعٍ، فإنَّهما قدِ امتازا منَ الفعلِ بالزّيادةِ التي لا تَكونُ فيه، وهي الميمُ، وبـــالوزنِ الذي لا يكونُ فيه، وهو تِفِعّلٌ، فلا حاجةَ إلى الإخْلالِ بـــالإعلالِ، فإنَّ في استعمالِه إجراءَ للنَّظائِرِ على طريقةٍ واحدةٍ، فلا يُعدَلُ عنه إلّا لمانعٍ منْ خوفِ لبسٍ أو غيرِهِ.

[حكمُ الاسم المنقول من الفعل تصحيحاً وإعلالاً حكمُ فعلِه]

فلـــو كان الاسمُ منقولاً منْ فِعْلٍ، نحوُ: يَزِيْدَ، لمْ يُغيَّرْ عمَّا كان عليه منَ الإعلالِ إذْ كان فِعْلاً[٥٢١].

[تصحيح ما شابه ما استحقّ التصحيح]

ومـــنْ موانـــعِ الإعلالِ مناسبةُ ما فيه (شَبَهُ)[٥٢٢] لما وجبُ تصـــحيحُه، كمـــا فُعلَ في التَّعجُّبِ، نحوُ: ما أَجْوَدَه، فإنّه صُحِّحَ حملاً على أَفْعَلَ[٥٢٣].

---

[٥١٩] أ، ب: " اســاد ". تحـــريف، والتصويب عن شرح الشافية للرضي (١٢٤/٣)، والممتع (٤٨٣/٢)، وشرح الشافية للجاربردي (٢٩٢)، وشرح الكافية الشافية (٢١٣٩/٤).

[٥٢٠] أ، ب: " افعـــل ". تحريف، ، والتصويب عن شرح الشافية للرضي (١٢٤/٣)، والممتع (٤٨٣/٢)، وشرح الشافية للجاربردي (٢٨٢)، وشرح الكافية الشافية (٢١٣٩/٤).

[٥٢١] انظر المنصف (٢٧٩/١، ٣٣١)، والممتع (٤٨٦/٢)، والمساعد (١٧٢/٤).

[٥٢٢] أ: " سببه ". تحريف.

[٥٢٣] الذي عليه سيبويه هو حمل فعل التعجب على اسم التفضيل، وعكس ابن الحاجب في الشافية فجعل أفعـــل التفضـــيل محمولاً في عدم التصحيح على فعل التعجب، وانظر المسألة في الكتاب (٣٥٠/٤)، والمنصـــف (٣١٥/١-٢١)، والممـــتع (٤٨١/٢)، والشـــافية (٩٨)، وشـــرحها للرضـــي (١٢٤/٣)، وللجاربردي (٢٨٢).

[تصحيح مِفْعَلٍ حملاً على مِفْعالٍ][٥٢٤]

وكالاسمِ المَزِيدِ أوّلَه ميمٌ مكسورةٌ، كمِخْيَطٍ ومِجْوَلٍ[٥٢٥]، فإنّ فيه ما في مَقامٍ منْ مُوافقةِ الفعلِ من وجهٍ، ومخالفتِه من وجهٍ، فكان هذا يقتضي إعلالَه، لكنّه أَشبهَ لفظاً ومعنىً المُخالِفَ في الوزنِ والزّيادةِ المُستَحِقَّ للتّصحيحِ، وهو مِفْعالٌ، كمِغْوارٍ ومِهْيافٍ[٥٢٦]، فحُمِلَ عليه في التّصحيحِ.

أَمَّا شَبَهه به في اللَّفظِ فظاهرٌ؛ لأنَّهما لا يختلفانِ إلا بإشباعِ فتحةِ العينِ.

وأَمَّا شبهُه به في المعنى فلأنَّ كُلّاً منهما يكونُ آلةً، كمِحْمَلٍ[٥٢٧] ومِكْيالٍ، وصفةً مقصوداً بها المُبالغةُ كـ(مِهَرٍّ)[٥٢٨]

---

[٥٢٤] انظر المسألة في الكتاب (٥٦/٣٥٥/٤)، والمنصف (٣٢٣/١)، والممتع (٤٨٧/٢)،والشافية (٩٨)، وشرحها للرضي (١٢٥/٣)، وللجاربردي (٢٨٣) وللبزدي (٤٨٦/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠ /٨٦)، وشرح الكافية الشافية (٢١٤٠/٤-٢١٤١).

[٥٢٥] المِجْـوَلُ: ثوبٌ صغيرٌ تجُولُ فيه الجارية، وقيل: ثوبٌ يُثنى ويُخاط من أحد شِقَّيه، ويُجعلُ له جيبٌ تجولُ فيه المرأة، وقيل: المِجْوَلُ للصَّبيَّةِ، والدِّرعُ للمرأةِ، وقيل: المِجْوَلُ: الصُّدْرَةُ والصِّدارُ، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: كان النبي صلى الله عليه وسلم، إذا دخل علينا لبس مِجْوَالاً. تُريدُ: صُدْرَةً من حديدٍ، يعني: الزَّرَدِيَّة. وقال الجوهري: وربّما سُمِّيَ التُّرْسُ مِجْوَلاً. انظر اللسان (جول).

[٥٢٦] المِهْيافُ والمِهْيامُ: السَّريعُ العطشِ. اللسان (هيف).

[٥٢٧] المِحْمَـلُ: حمالـةُ السَّيفِ وعِلاقَتُه، والجمع حمائلُ، وليس الجمع على لفظ مفرده، ومَحامِلُ: على لفظه. والمِحْمَلُ: الذي يُركبُ عليه، والزَّبيلُ الذي يُحملُ فيه العنبُ إلى الجَرِين. اللسان (حمل).

[٥٢٨] كذا في النسختين، ولعلها: (مِفَرٍّ).

ومِحْضــارٍ[٥٢٩]، فسُــوِّيَ بيــنَهما في التّصحيحِ، كما فُعِلَ بِعَوِرَ واعْوَرَّ، وبِيَعْوَرُ ويَعْوَرٌ.

[تصحيح نحو يقوى ويزورّ من المعتلّ اللّام أو المضعّفها][٥٣٠]

ومــن موانعِ هذا الإعلالِ اعتِلالُ اللامِ، أو تضعيفُها، نحوُ: يَقْــوَى ويَــزْوَرٌ، فلا بُدَّ منْ تصحيحِ هذينِ النّوعينِ؛ لأنّ إعلالَ الأوّلِ يلــزمُ مــنه تَوالِي إعلالينِ على الوجه الذي لا يُغْتَفَرُ، ولا ســبيلَ إليه، وإعلالُ الثّاني يَلزَمُ منه التباسُ مثالٍ بمثالٍ، فإنّه لو نُقلــتْ حركةُ العينِ منِ ازْوَرَّ إلى فائِه لانْقلبتْ هي ألفاً، فاستُغْنِيَ عــن همزةِ الوصلِ؛ لتحرّكِ الزّايِ، فقِيلَ: زَارَّ، فيُتَوَهَّمُ أنّه فاعَلَ منَ الزَّرِّ، فاجتُنِبَ لذلك.

[نحو مَقُولٍ ومَبِيعٍ]

فصــلٌ: يجــبُ الإعلالُ المذكورُ أيضا لما اعتلَّتْ عينُه من مَفْعولٍ حَملاً على فِعْلِه، فتسكنُ عينُه، وبعدَه الواوُ ساكنةٌ، فتُحذَفُ هــي فــي قــولِ سيبويهِ؛ لزيادتِها وقُربِها منَ الطّرفِ، وتَحقُّقِ الاستثقالِ معها، ومذهبُ الأخفشِ عكسُ ذلك[٥٣١].

---

[٥٢٩] المِحْضــارُ والمِحْضِيرُ: الفرسُ الشديدُ الحُضْرِ، والحُضْرُ نوعٌ منَ العَدْوِ، وهو ارتفاعُ الفرسِ في عَدْوِه. اللسان (حضر).

[٥٣٠] انظر التسهيل (٣١١)، وشرحه لابن عقيل (١٧٣/٤)، وشرح الكافية الشافية (٢١٣٩/٤)، والهمع (٢٧٤/٦).

٥٣١هــذه المســألة خلافــية توسع التصريفيون في مناقشتها، وانظرها مفصلة مطولةً في أمالي ابن الشجري (٣١٤/١-٣٢٢)، والمنصف (٢٨٧/١-٩١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٩٠-٩٢)، ولابن يعــيش (٣٥١-٥٥)، والممــتع (٤٥٤/٢-٦٠)، وبغــية الطالب لابن الناظم (٢٠١-٢١٠)، والكتاب (٣٤٨/٤).

فـــإنْ كان مَفْعُولٌ من ذواتِ الواوِ فلا مَزِيدَ على ما ذكرتُه منَ النَّقلِ والحذفِ، كمَقُولٍ.

وإنْ كانَ من ذواتِ الياءِ ضُمَّ إلى ذلك إبدالُ الضّمَّةِ كسرةً؛ لتسلمَ الياءُ، كمَبِيْعٍ.

ومذهبُ بني تميمٍ تصحيحُ هذا النّوعِ، كمَبْيُوْعٍ[٥٣٢].

ولا يُصـــحَّحُ مَفْعُـــولٌ من ذواتِ الواوِ، إلا ما شذَّ من قولِ بعضِهم في مَصُوْنٍ ومَدُوْفٍ: مَصْوُوْنٌ ومَدْوُوْفٌ.

---

[٥٣٢] ومن ذلك قول شاعرهم فيما رواه أبو عمرو عن الأصمعي:

فكأنّها تفاحةٌ مطيوبةٌ

وقال العباس بن مرداس:

قد كان قومُكَ يزعمونكَ سيّداً وإخالُ أنّك سيّدٌ مَعْيُونُ

وقال علقمة بن عبدة الفحل:

حتى تَنَكَّرَ بيضاتٍ وهيّجَهُ يومُ رَذاذٍ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ

وجاء في اليائي أيضاً: مكيول، ومخيوط، ومزيوت. وهذا مطّردٌ عند تميم.

وذكر الكسائي أن الإتمام في الواوي لغة بني يربوع وبني عقيل، وجعله الكسائي مقيساً، وأجازه المبرد في الضرورة، وحكوا من ذلك: حَلْي مَصْوُوْغٌ، وعنبرٌ مَدْوُوْفٌ، وثوبٌ مَصْوُوْنٌ، وقولٌ مَقْوُوْلٌ، وفرسٌ مَقْـــوُوْدٌ، ورجـــلٌ مَعْوُوْدٌ من مرضه. وانظر المقتضب (٢٣٨/١-٤١)، والخصائص (٢٦٠/١-٦١)، وشرح الكافية الشافية (٢١٤٣/٤)، والتسهيل (٣١١)، وشرح المفصل لابن يعيش(٧٨/١٠-٨٢)، ولابن الحاجب (٤٣٤/٢-٣٧)، ونزهة الطرف للميداني (٢٦٧-٦٨)، وشرح الشافية للجاربردي(٢٩٤-٩٦) وللبزدي(٥٠١/٢-٥٠٣)، وللرضي (١٤٩/٣)، والمساعد (١٧٤/٤-٧٦)، والارتشاف (١٥٠/١-٥١)، والهمع (٢٧٥/٦).

[نحو إقامةٍ واستقامة][٥٣٣]

فصـــلٌ: يجـــبُ الإعلالُ المذكورُ أيضاً لما اعتلَّتْ عينُه من مصـــدرٍ على إفعالٍ، (أوِ)[٥٣٤] استفعالٍ، حملاً على **فِعْلِه**، فتسكنُ العيـــنُ حيـــنَ تُـــنقَلُ حركتُها، وتَنقلبُ ألفاً لتحرُّكِها في الأصلِ، وانفـــتاحِ مـــا قـــبلَها، فتلتقـــي مـــعَ الألـــفِ الزائدةِ قبلَ اللامِ، (فيُعاملانِ)[٥٣٥] مُعاملةَ الواوَيْنِ من مَفْعُولٍ الذي عينُه واوٌ، ولامُه صحيحةٌ، ويُعوَّضُ منَ المحذوفِ هاءُ التّأنيثِ، كإقامَةٍ واستقامَةٍ.

وهمـــا في الأصلِ: إِقْوامٌ واسْتِقْوامٌ، ثمّ فُعِلَ بهما منَ النَّقلِ والقلبِ والحذفِ والتّعويضِ ما ذُكِرَ.

---

[٥٣٣] يـــرى الخلـــيل وســـيبويه أن المحذوفة في نحو إقامة واستقامة، هو ألف المصدر الزائدة، فوزنهما عـــندهما: إِفَعْلَـــةٌ واسْتَفَعْلَةٌ، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف هو العين، فوزنهما عنده: إِفالةٌ واسْـــتِفالةٌ. والهـــاء، علـــى المذهبين، عوض عن الألف المحذوفة، سواء كانت العين أو ألف المصدر الـــزائدة، وخلافهم في هذه المسألة جارٍ على خلافهم في المحذوف من مفعولٍ الأجوف، على ما مضى ذكره.

وقد ورد عن العرب الحذف من غير تعويضٍ، ومن ذلك: أرى إراءً، وأجاب إجاباً، وأقام إقاماً، واستفاه استفاها.

وذهـــب الفـــراء إلى أنهم إن لم يعوضوا هاء التأنيث، حملوا المصدر مضافاً، فكان المضاف إليه هو العـــوض، ومـــثل لذلك بقوله تعالى في الآية ٧٣ من سورة الأنبياء: ﴿وإقام الصّلاة﴾، والظاهر على خلاف مذهب الفراء.

وانظـــر المســـألة في الكتاب (٤/٣٥٤-٥٥)، والمقتضب (١/٢٤٢-٤٣)، والمنصف (١/٢٩١-٩٢)، والممتع (٢/٤٩٠-٩١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٤٦٢-٦٣).

[٥٣٤] ب: " و ".

[٥٣٥] ب: " فتُعاملان ".

وإنّمـــا تُـــركَ التّعويضُ في مَفْعُولٍ لأنّه صِفةٌ مُعرَّضةٌ لأَنْ يُقصـــدَ بها مذكّرٌ ومؤنّثٌ، فلو لحقتْهُ الهاءُ تعويضاً أَوهمتْ قصدَ التّأنيثِ عندَ إرادةِ التّذكيرِ، وذلك مُنْتَفٍ منَ المصدرينِ المذكورين لانتِفاءِ الوصفِ بهما.

[ممَّا جاء مصحّحاً مما حقُّه الإعلالُ]

فصلٌ: لمّا كان الباعثُ على إعلالِ ما أُعِلَّ طلبُ التّخفيفِ، وكان الثِّقَلُ الحاصلُ بترك هذا الإعلال أهونَ منْ غيره؛ لسُكون ما قبلَ حرفِ العِلَّةِ، تُرِكَ في كثيرٍ ممّا يستحقُّه؛ تنبيهاً على ذلك.

وأكـــثرُ مـــا تُـــركَ فـــي الإفْعـــالِ مصدراً، والاستفعالِ، (وفـــروعهما)[٥٣٦]، كالإغْـــيالِ[٥٣٧] والاستِحْواذ، حتّى رآه أبو زيدٍ الأنصاريُّ مقيساً[٥٣٨]، وشذَّ العملُ به مع وُجودِ مانعٍ، كقولِهم في جمعِ فُواقٍ: أَفْيِقَةٌ[٥٣٩]، واللائِقُ به: أَفْوِقَةٌ، حتّى يصحَّ كما صحَّتْ

---

[٥٣٦] أ: " وفروعها ".

[٥٣٧] الإغْـــيالُ: مصدرُ أَغْيَلَتِ المرأةُ ولدَها، وذلك أن تُرضعَه وهي تُوتى، أو أن تُرْضِعَه وهي حُبْلى، وأغيلتِ الغنمُ: إذا نُتجتْ في السنة مرتين.
وانظر بالإضافة إلى ما ذكر من الإفعال والاستفعال مصححاً في المساعد (١٧٧/٤).

[٥٣٨] انظـــر الصحاح (حوز)، التسهيل (٣١٢)، وشرحه لابن عقيل (١٧٨/٤)، والارتشاف (١٥١/١)، والهمع (٢٧٥/٦).
وسبقت ترجمة أبي زيدٍ في الحاشية (١٠٣) ص(٣٢).

٥٣٩ الفُـــواقُ: ترديدُ الشَّهقةِ الغالبة، وما يُصيبُ الإنسانَ عند النّزعِ، والرِّيحُ التي تشخص من صدره، والفُواقُ والفَواقُ، بضم الفاء وفتحها: ما بينَ الحَلْبتين من وقتٍ، وجمعُ فُواقٍ على أَفْيِقَةٍ، حكاه ثعلب عن سلمة عن الفراء. وانظر التهذيب (فوق: ٣٤١/٩-٤٢)، واللسان (فوق).

نظائِرُه، كأَجْوِبَةٍ (وأَسْوِرَةٍ)[٥٤٠]؛ لأنّه مُوافقٌ (الفِعْلَ)[٥٤١] في وزنِه وزِيادتِه، لكنَّ السَّماعَ لا يُردُّ.

[من مسائل الإعلال بالحذفِ]

[الحذف من نحو: يعد]

فصــلٌ: مــن وجوهِ الإعلالِ الحذفُ، وهو مُطَّردٌ، [وغيرُ مُطَّــردٍ][٥٤٢]، فالمُطَّردُ كحذفِ الواوِ الكائنةِ فاءً في يَصِفُ ويَعِدُ ونحوِهما؛ لاستثقالِها بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ لازمةٍ[٥٤٣].

فلو كانتِ الياءُ مضمومةً لثبتَتِ الواوُ؛ لتَقَوِّيها بأَنْ وليتْ ما يُجانِسُها منَ الحركاتِ، نحوُ: يُوعِدُ.

فلــو كــان بدلَ الكسرةِ ضمَّةٌ، أو فتحةٌ، ثَبتتِ الواوُ أيضاً، نحوُ: يَوْضُؤُ ويَوْجَلُ؛ لأنّها في يَوْضُؤُ بين أجنبيٍّ ومُجانِسٍ، وفي يَوْجَلُ بينَ مُستثقَلٍ ومُستَخَفٍّ.

---

[٥٤٠] ب: " وأسودة ".

[٥٤١] ب: " للفعل ".

[٥٤٢] ليس في " أ ".

٥٤٣ هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الفراء، وتبعه الكوفيون، إلى أن موجب الحذف هو التعدي، فحذفت من نحو يَعِدُ ويَزِن لأنهما متعديان، وثبتت في نحو يَوْجَلُ ويَوْحَلُ للزومهما.
وعجــب أبو العباس المبرد من هذا المذهب جداً، واستطرفه. قلت: وهو مذهب بطلانه واضح، وفساده بين، وفي علة سقوطها مذاهب وآراء أطال في ذكرها المؤدب في دقائق التصريف (٢٢١). وانظر هذه المســألة مفصــلة في المنصف (١٨٨/١)، والإنصاف (٧٨٢/٢)، والكامل للمبرد (١١٥/١)، و شرح المفصل لابن يعيش (٣٣٥)، و شرح المفصل له (٥٩/١٠)، والممتع (٤٣٥/٢)، والمساعد (١٨٤/٤).

وبـــنو عامـــرٍ، رهطُ جميلِ بنِ مَعْمَرٍ، يقولونَ في مضارِعِ وَجَدَ: يَجُدُ[٥٤٤].

فلو ولِيتْها فتحةٌ في موضعِ كسرةٍ حُذفتِ الواوُ أيضاً، نحوُ: يَضَـــعُ، وأصلُه: يَوْضِعُ، فحُذفتِ الواوُ، ولا بدَّ لحذفِها من سببٍ، فإمَّا أنْ يكونَ الياءَ وحدَها، أو معَ الفتحةِ الموجودةِ، أو مع ضمّةٍ مـــنويّةٍ، أو مع كسرةٍ منويّةٍ. مَنَعَ منَ الأوّلِ والثّاني ثُبوتُ الواوِ فـــي يَوْجَلُ ونحوِهِ؛ ومَنَعَ منَ الثّالثِ ثُبوتُها مع الضمّةِ الموجودةِ فـــي يَوْضُؤُ ونحوِهِ؛ لأنّ الموجودَ أقوى من المنويِّ، (فتعيَّنَ)[٥٤٥] الـــرّابعُ، وهو أنْ يكونَ سببُ حذفِ الواوِ الياءُ والكسرةُ المنويّةُ، فكـــانَ وَضَعَ يَضَعُ في الأصلِ من بابِ ضَرَبَ يَضْرِبُ، ففُتحتْ عيـــنُ مضـــارعِه لأجـــلِ حرفِ الحلقِ، كما صُنِعَ بمُضارِعِ يَقَعُ وشِبهِه.

---

[٥٤٤] ذكروا أن بني عامرٍ يضمون في هذا الفعل فقط، وهم في غيره كبقية العرب، ونُسب يَجُدُ إلى بني عامرٍ في الصحاح واللسان (وجد، نقع)، والتسهيل (١٩٧)، وشرحه لمصنفه (٤٤٦/٣)، ولابن عقيل (٢ /٥٩٤)، ونزهة الطرف للميداني (١١٢)، والارتشاف(٧٩/١)، وشرح الرضي على الشافية (١٣٢/١)، والجاربردي عليها (٥٤)، وذكروا شاهداً على هذه اللغة قول الشاعر:

لو شِئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشَرْبَةٍ تدعُ الصَّواديَ لا يَجُدْنَ غليلاً

ونسب الجوهري والميداني هذا الشاهد للبيد بن ربيعة العامري، وصحح النسبة ابن بري في أماليه على الصـــحاح، والصاغاني في العباب، وذكرا أن الشاهد لجريرٍ، وجرير وإن كان تميمياً فإن جريان هذه اللغـــة على لسانه لا ينفي أنها عامرية، فالعربي، على ما ذكره ابن جني في الخصائص (١٥/٢)، قد ينتقل لسانه إلى غير لغته. وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادي (٥٥).

[٥٤٥] ب: " فيتعيّنُ ".

وأمّـــا وَسِعَ يَسَعُ، فكان في الأصلِ من بابِ حَسِبَ يَحْسِبُ، ففُتحـــتْ عينُه أيضاً، ونُوِيَ كسرُها، فلذلك حُذفتْ واوُها، ولولا ذلك لقيل: يَوْسَعُ، كما قيل: يَوْجَلُ.

[حمل أخوات يَعِدُ عليه في حذف الواو]

فصـــلٌ: لمَّا وَجبَ حذفُ الواوِ المذكورةِ منَ المضارعِ ذي الـــياءِ حُمِلَ عليه ذو الهمزةِ، وذو النّونِ، وذو التّاءِ، فقِيلَ: أَعِدُ، ونَعِـــدُ، وتَعِـــدُ، كما قيلَ: يَعِدُ؛ إجراءً لبعضهنَّ على حُكمِ بعضٍ، ولأنّ ذا الـــياءِ كالأصلِ لسائرِها؛ إذْ يُعبَّرُ به (عَمَّا)[٥٤٦] يُعبَّرُ عنه بكـــلٍّ منها، نحوُ أنْ تقولَ: ما يفعلُ إلا أنا، وإلا نحنُ، وإلا أنتَ، فوجبَ أنْ تكونَ أخواتُه مُلحَقَةً به فيما وجبَ له.

[حملُ الأمرِ من وعد على مضارعه في حذف الواو]

ولمَّا كان من مواقِعِ ذي الياءِ الأمرُ، نحوُ قولِكَ: لِيَعِدْ فلانٌ فُلانـــاً، حُمِلَ عليه الموضوعُ للأمرِ؛ لتوافُقِهما معنىً ووزناً، نحوُ قولِكَ: عِدْ فُلاناً.

ولولا الحملُ على المضارع لقيلَ: اِيْعِدْ.

[حمل مصدر وعد على مضارعه في حذف الواو]

ولمّا أُعلَّ المضارعُ والأمرُ بالإعلالِ المذكورِ حُمِلَ عليهما المصـــدرُ المكسورُ الفاءِ، السّاكنُ العينِ، فحُذفتْ فاؤُه، وحُرّكتِ

---

٥٤٦ ب : " كما ".

العيــنُ بحركــتِها، ولــزمَ آخــرَهُ هاءُ التّأنيثِ عِوَضاً منَ الفاءِ المحذوفــةِ، وذلــك نحــوُ: زِنَةٍ وعِدَةٍ، وكانا في الأصلِ: وِزْناً ووِعْداً[٥٤٧]، ثمّ فُعلَ بهما ما ذُكرَ؛ لأنّ المصدرَ يَصِحُّ لِصحَّةِ فِعْلِه، ويعتلُّ لاعتِلالِه.

ورُبَّما فُعِلَ ذلك بالمفتوحِ الفاءِ، نحوُ: سَعَةٍ ودَعَةٍ.

[إلحاق يئس بوعد]

وقــد أَلحــقَ الياءَ (بالواوِ)[٥٤٨] في هذا الإعلال مَنْ قالَ في يَيْئِسُ: يَئِسُ[٥٤٩].

[مثل يَقْطِينٍ من الوَعْدِ][٥٥٠]

فلــو توسَّــطتِ الواوُ المذكورةُ بينَ الياءِ والكسرةِ في اسمٍ مُرْتَجَلٍ لم تُحْذَفْ، كيَوْعِيْدٍ، وهو مثالُ يَقْطِينٍ منَ الوَعْدِ.

---

[٥٤٧] هــذا مذهبٌ، والمذهبُ الآخرُ أنّ أصلَهما: وِعْدَةٌ ووِزْنَةٌ على زنة فِعْلَة. فعلى المذهب الأول تقولُ: أُلقيــت كســرة الواوِ على ما قبلها، ثم حُذفتْ، وعُوِّضَ عنها بتاء التأنيث، وعلى المذهب الثاني تقول: أُلقيتْ كسرةُ الواوِ على ما قبلها ثم حُذفتْ الواوُ، ولزمتِ التاءُ لأنها جعلت كالعوض.
وانظــر المنصــف (١٨٤/١)، والممتع (٤٣٠/٢-٣١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٧٧-٧٨)، ولابن يعيش (٣٣٤، ٣٣٩، ٣٥٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦١/١٠)، ولابن الحاجب (٤٢١/٢).

[٥٤٨] ب: " الواو ".

[٥٤٩] انظر المنصف (١٩٦/١)، والممتع (٤٣٧/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٨٠)،والمفصل (٣٧٥)، وشرحه لابن يعيش (٦٢/١٠)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٣٧٨/٤).

٥٥٠ اليَقْطِيــنُ: كــلُّ شجرٍ لا يقومُ على ساقٍ كالدُّبَّاءِ والقَرْعِ والبِطِّيخِ والحَنْظَلِ، ومفرده يقطينة. انظر سفر السعادة للسخاوي (٥٢٦/١-٢٧)، واللسان (قطن).
وانظر المسألة في المساعد (١٨٩/٤)، وشفاء العليل للسلسيلي (١١٠٦/٣).

[حذف همزة أَفْعَلَ من مضارعه واسمِ فاعله ومفعوله]

فصــلٌ: ومــنَ الحــذفِ المُطَّــردِ حــذفُ همزةِ أَفْعَلَ منَ المضارعِ، واسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، كقولِك: أَكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْــرِمٌ ومُكْــرَمٌ. والأصلُ أنْ يُقالَ: يُؤَكْرِمٌ، ومُؤَكْرِمٌ، ومُؤَكْرَمٌ، (لكــنْ)[٥٥١] حُذفتِ الهمزةُ من (أُأَكْرِمُ)[٥٥٢] استثقالاً لتوالي همزتينِ فــي صــدرِ الكلمةِ، ثُمَّ حُمِلَ على ذي الهمزةِ أخواتُه، والمُفْعِلُ، والمُفْعَلُ؛ لتَجريَ النّظائرُ على سَنَن واحد.

ولمْ يُستعملِ الأصلُ إلا في الضّرورةِ، كقولِ الشّاعرِ:

فإنَّهُ أهلٌ لأَنْ يُؤَكْرَما[٥٥٣]

---

[٥٥١] ليس في " ب ".

[٥٥٢] ب: " أُكْرِمُ ".

[٥٥٣] الشاهد بيتٌ من مشطور الرجز ينسبونه لأبي حيان الفقعسي، وإلى مساورٍ العبسي، وإلى عبد بني عبسٍ، وإلى ابن جُباصة اللص، وإلى العجاج، وإلى الدبيري، ولا دليل على أنه لواحدٍ من المذكورين، والصــواب أن يقال: لا يعرف قائله، على الرغم من كونه قلما يخلو منه كتاب، وكثيرون يجعلونه من قصيدةٍ مرجزةٍ ذكرها البغدادي في الخزانة، ويذكرون أن قبله:

يحسبه الجاهلُ ما لم يعلما شيخاً على كرسيّه مُعَمَّما

فإنه أهلٌ لأن يؤكرما

والتحقيق أن هذا الشاهد ليس من هذه القصيدة، والصواب أيضاً أن يقال: لا يعرف قائله ولا تتمته.

ويذكرون من الشواهد أيضاً قول خطام بن نصر المجاشعي، والشاهد من السريع:

لــم يبقَ من آيٍ بها يُحَلَّيْنْ غيرُ رمادٍ وحُطامٍ كنُفَيْنْ

وغــيرُ وَدٍّ جــاذلٍ أو وَتَيْنْ وصــالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنْ

وانظر المسألة في الكتاب (٥١٦/٣)، وأمالي ابن الشجري (١٦٥/٢)، والمقتضب (٩٦/٢)، والمنصف (٣٧/١، ١٨٤/٢)، والأصــول (١١٥/٣)، وشــرح المفصــل لابــن يعيش (٤٢/٩)، وشرح الشافية للجاربردي (٥٨)، وخزانة الأدب للبغدادي (٤١٠/١١)، وشرح شواهد شرحي الشافية له (٥٨).

وشــذَّ قولُهم في السَّعَة: أرضٌ مُؤَرْنِبَةٌ، بكسرِ النُّونِ؛ أي: كثــيرةُ الأرانــبِ، وكذلك قولُهم: كِساءٌ مُؤَرْنَبٌ: إذا خُلِطَ صوفُه بوَبَرِ الأرنبِ[٥٥٤].

فلــو غُــيِّرتْ همزةُ أَفْعَلَ بقلبِها هاءً، أو عيناً، لم تُحذَفْ؛ (للأَمْــنِ مــنِ التقاءِ همزتينِ)[٥٥٥]، ومن ذلك قولُهم: هَراقَ الماءَ يُهَــرِيقُهُ، فهو مُهَرِيْقٌ، والماءُ مُهَرَاقٌ، (وعَبْهَلَ)[٥٥٦] الإبِلَ يُعَبْهِلُها فهو مُعَبْهِلٌ، والإبِلُ مُعَبْهَلَةٌ؛ أي مهملةٌ.

[حذف الهمزة في: خُذْ، كُلْ، مُرْ]

فصلٌ: ومنَ الحذفِ اللّازمِ غيرِ المقيسِ عليه حذفُ فاءاتِ: خُــذْ، وكُــلْ، ومُرْ. والأصلُ: اُؤْخُذْ، واُؤْكُلْ، واُؤْمُرْ؛ لأنّهنَ منَ الأَخْــذِ، والأَكْــلِ، والأَمْرِ، ولكنّها خُفِّفتْ لكثرةِ الاستعمالِ، ولا يُقــاس علــيها غيرُها، كالأمرِ من: أَجَرَ الأَجيرَ، وأَسَرَ الأَسيرَ؛ لانتفاءِ كثرةِ الاستعمالِ.

---

[٥٥٤] وأنشدوا على ذلك قول ليلى الأخيلية:

تدلت على حص الرؤوس كأنها كُراتُ غُلامٍ في كِساءٍ مُؤَرْنَبِ

وانظــر الشــاهد في ديوانها (٥٦)، والكتاب (٢٨٠/٤)، وشرح أبياته لابن السيرافي (٤٣٧/٢)، وأدب الكاتب لابن قتيبة (٦٠٨)، والمنصف (١٩٢/١)، والاقتضاب لابن السيد (٤٢٢/٣).

[٥٥٥] ب: " إلا من التقاء الساكنين ". تحريف.

[٥٥٦] ب: " وعيهل ". بالياء في هذا الموضع وفي أمثلته بعده، وانظر اللسان (عبهل).

وقدِ استُعملَ مُرْ على الأصلِ دونَ أخويه؛ لأنَّه أقلُّ استعمالاً منهما، قال الله تعالى: (وأْمُرْ أهلَكَ بالصَّلاةِ)[٥٥٧].

ومـــنْ هذا القَبيلِ حذفُ همزةِ أَفْعَلِ التَّفضيلِ في قولِهم: هو خـــيرٌ مـــن هذا، وشَرٌّ من (ذاك)[٥٥٨]. والأصلُ: أَخْيَرُ وأَشَرُّ[٥٥٩]، وربَّمـــا استعملا كذلك، وقال أيضاً بعضُ العربِ في التَّعجُّبِ: ما خَيْرَ هذا![٥٦٠]

وقد شَبَّه بعضُ العرب بخُذْ وبابه الأمرَ من أَتَى، فقال:

---

[٥٥٧] طه: ١٣٢، وبالهمزة أيضاً جاء قوله تعالى: ﴿فخذها بقوةٍ وأْمُرْ قومك يأخذوا بأحسنها﴾ الأعراف: ١٤٥، وقولـــه عز وجل: ﴿خذ العفو وأْمُرْ بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾ الأعراف: ١٩٩، وقوله: ﴿يا بني أقم الصلاة وأْمُرْ بالمعروف وانه عن المنكر﴾ لقمان: ١٧. وليس فيه شيء على لغة حذفِها.
وقد رُوِيَ إثباتُ همزة خُذْ ضرورةً، وأنشدوا على ذلك بيتاً من الوافر نسب لطُرَيْحِ بن إسماعيل الثقفي، ولمصعب بن الزبير، وهو:

تحَمَّلْ حاجتي وأْخُذ قُواها فقد نزلتْ بمنزلةِ الضَّياعِ

وانظره في ديوان طريح (٩٧)، وأمالي القالي (٦٩/٢)، والوزراء والكتّاب للجهشياري (٩٥)، وجمرة الأمثال للعسكري (٥١٤/١)، والكشكول للعاملى (١٠٧/١)، واللآلي لأبي عبيد (٧٠٥)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٩٤).

[٥٥٨] ب: " ذلك ".

[٥٥٩] قال الأزهري: "قال شَمِرُ: ويقال: ما أَخْيَرَهُ وخَيْرَهُ، وأَشَرَّهُ وشَرَّهُ، وهذا خيرٌ منه وشَرٌّ منه، وأَخْيَرُ منه وأَشَرُّ منه". التهذيب (خير: ٥٥٣/٧).

[٥٦٠] قال في التصريح: "واختلف في سبب حذف الهمزة، فقيل: لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش: لأنهما لمّـــا لـــم يشتقّا من فعل خُولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان، حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما. وجـــاء في التهذيب: "قال شَمِرُ: قال أعرابيٌّ لخلف الأحمر: ما خَيْرَ اللَّبَنِ للمريضِ! وذلك بمحضر من أبـــي زيدٍ، فقال له خلفٌ: ما أحسنَها من كلمةٍ! لو لم تَتَنَسَّها بإسماعها الناس". انظر التهذيب (خير: ٧/ ٥٥٢)، و شرح الكافية الشافية (١١٢٧/٢)، والتصريح (١٠٠/٢) .

تِ لي آلَ زيدٍ، وانْدُهُمْ لي جَماعةً
وسلْ آلَ زيدٍ: أيُّ شيءٍ يَضيرُها؟[٥٦١]

[شاكٌ، وهارٌ]

فصــلٌ: ومــنَ الحذفِ ما لايَطَّردُ، ولا يَلزَمُ، كحذفِ عينِ فاعِلِ المعتلِّ، مثلُ قولِهم في هائرٍ وشائكٍ: هارٌ وشاكٌ[٥٦٢].

ويُمكــنُ أنْ يكــونَ المحذوفُ من هذينِ ونحوِهما إنّما هو الألــفُ الــزائدةُ، كما حُذفتْ في فاعِلِ المضاعَفِ، (كقولِهم في رابٍّ)[٥٦٣]، وبارٌ، وسارٌ، وقارٌ: رَبٌّ، وبَرٌّ، وسرٌّ، وقَرٌّ[٥٦٤].

وقــدِ اســتُعملَ في فاعِلِ المعتلِّ العينِ التَّحويلُ كثيراً[٥٦٥]، فقــالوا: هارٍ، وشاكٍ، فجعلوا العينَ موضعَ اللامِ، واللامَ موضعَ العينِ؛ ليكونَ الاعتلالُ في الآخِرِ؛ إذْ هو بِه أَولى.

---

[٥٦١] الشاهد من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظره في: سر الصناعة (٨٢٣/٢)، وأمالي ابن الشجري (٢٠٠/٢)، وشــرح الملوكي للثمانيني (٣٩٦)، ولابن يعيش (٣٦٤، ٣٦٨)، والضرائر لابن عصفور (١٠٠)، والمســاعد لابــن عقــيل (١٩١/٤)، وشفاء العليل للسلسيلي (١١٠٦/٣)، والهمع (٢٥٢/٦)، واللسان والتاج (أتى)، والدرر اللوامع للشنقيطي (٣٢١/٦).
وقوله: وانْدُهُمْ: أي فَأْتِهِم في ناديهم.

[٥٦٢] انظر الحاشية (٢١٩) ص(٦٥).

[٥٦٣] ب: " في قولهم: رابٌّ، و..".

[٥٦٤] يُقــالُ: رجلٌ بارٌّ وبَرٌّ: عطوفٌ على ذي قرابته، والأنثى بالتّاء، ويقالُ: رجلٌ رابٌّ ورَبٌّ، والأنثى بالــتّاء: كافلٌ لولدِ امرأته من غيرِه، ورجلٌ سارٌّ وسَرٌّ وسَرِيرٌ: يَسُرُّ إخوانَه، والأنثى بالتّاء، ويومٌ قارٌّ وقَرٌّ ومقرورٌ: باردٌ، وليلة قارَّةٌ وقَرَّةٌ: باردةٌ كذلك. انظر اللسان (ربب، برر، سرر، قرر).

[٥٦٥] يريد بالتحويل القلب المكاني.

وقــد يحملُهــم الاعتــناءُ بظُهورِ الإعرابِ على عكسِ هذا التَّحويلِ، كقولِهم في تَراقٍ؛ جمعِ تَرْقُوَةٍ: تَرائِقُ [٥٦٦].

---

[٥٦٦] الــتَّرْقُوَتانِ، والمفــرد: تَرْقُوَةٌ: العظمان الدقيقان المشرفان بين ثُغرةِ النّحر والعاتِق، تكونان للناس وغيرهم. وشاهد الجمع بالقلب ما حكاه الفراء، وأنشده ابن السكيت من قول الشاعر:

همُ أَوْرَدوكَ الموتَ حين أَتيتَهم وجاشتْ إليك النّفسُ بين التَّرائِقِ

وشاهد الجمع على التراقي من غير قلب ما أنشده ثعلب:

قَرَتْ نُطفةً بين التَّراقي كأنّها لدى سَقَطٍ بينَ الجوانِح مُقْفَلِ

انظر اللسان والتاج (ترق).

[الإدغام]

فصلٌ في الإدغامِ:

إذا الــتقى المــثلانِ وأوّلُهما ساكنٌ وَجبَ إدغامُه، نحوُ: قُلْ لِّــزيدٍ: نَبِّهْ هَّرِماً، وسِرْ رَّاشداً، واصْحَبْ بَرّاً، ودَعْ عَّاذِلاً، ودُمْ مَّاجداً، وجُدْ دَّائماً.

[من موانع الإدغام]

[أوّلها: كون أول المثلين هاءَ سكتٍ]

فإنْ كان[٥٦٧] هاءَ سكتٍ لمْ تُدغمْ؛ لأنَّها مخصوصةٌ بالوقفِ. فــإنْ ثبتتْ وصلاً فالوقفُ عليها مَنوِيٌّ، والابتداءُ بما وَلِيها مَنوِيٌّ أيضاً، فيتعيَّنُ الفكُّ، كقولِه تَعالى: (ما أغنى عنّي ماليه هلك)[٥٦٨].

---

[٥٦٧] أي: أوّل المثلين.

٥٦٨ الحاقــة: آخــر الآية ٢٨، وأول الآية ٢٩، وقراءة الجمهور بالإظهار، قال مكي بن أبي طالب: "وبالإظهار قرأت، وعليه العمل، وهو الصواب". ووجوب الإظهار مذهب العلماء، والمقصود بالإظهار، كمــا شــرحه أبو شامة المقدسي: أن تقف على هاء (ماليه) وقفةً لطيفةً. وأما إنْ وصلتَ فلا يُمكن إلا الإدغام، أو التحريك إجراءً للوقف مجرى الوصل، وبالإظهار والإدغام روي عن ورشٍ، قال أبو حيان: وهو ضعيف من جهة القياس. وانظر الإقناع لابن الباذش (٣٦٩/١)، والتسهيل (٣٢٠)، وشرح الكافية الشــافية (٢١٧٥/٤)، وشرح الشافية للجاربردي (٣٢٩)، والليزدي (٥٥٥/٢-٥٦)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (٢٢٣/٦-أ)، والمساعد (٢٥١/٤)، والإتحاف لابن البنا (٣٢٤).

[ثانيها: كونه همزةً]

فإنْ كان همزةً لمْ يجزِ الإدغامُ إلا أنْ تَلِيَ ألفاً، كما هي في (سَأّالٍ) ونحوِهِ، على ما ذُكرَ في بابِ الهمزِ[٥٦٩].

وإنّمـــا لـــم تُدغـــمِ الهمزةُ لأنَّ تضعيفَها أَثقلُ من تضعيفِ غيرِها، ولذلك أُهملَ كونُ العينِ واللامِ همزةً، واستُعملَ ذلك في سائرِ الحروفِ.

وأيضاً: فللهمزةِ عنِ الإدغامِ مَنْدُوحةٌ، (أي: سَعَةُ وجهٍ)[٥٧٠]، فيما اطَّردَ منَ التّخفيفِ الخاصِّ بها، كإبدالِها ساكنةً بمدَّةٍ تُجانسُ حـــركةَ مـــا قـــبلَها، فيُقالُ على هذا في اكْلأُ أَحمدَ، ونحوِه: اكلا أَحْمَدَ، إنْ أُوثِرَ الإبدالُ، (واكْلأَحْمَدَ)[٥٧١] إنْ أُوثِرَ تحريكُ السّاكنةِ بحركةِ المتحرّكةِ[٥٧٢].

---

[٥٦٩] انظر ص(٧٦) من هذا الكتاب

[٥٧٠] ليس في " ب ".

[٥٧١] أ : " اكْلأ احمد ".

٥٧٢ نحـــوُ (اكـــلأْ أحمدَ) المقصود به التقاء همزتين في كلمتين، أولاهما ساكنة قبلها مفتوح، والثانية محركة بالفتحة، وهذا النحو فيه، على الأصح، وجهان:

الأول: إبدال الأولى مَدَّةً من جنس حركة ما قبلها، أي ألفاً، فيقال: اكلَا أحمدَ.

الثاني: أنْ تلقي حركة الثانية على الأولى، ثم تُحذف الثانية تخفيفاً، فيقال: اكلَأَحْمَدَ.

وذكـــر الزمخشـــري وجهاً ثالثاً، وهو أن تُجعلَ الهمزتان معاً بينَ بينَ، ولم يُوافقِ الزمخشريُّ في هذا الوجه.

كمـــا اختُلف في (بينَ بينَ) المقصود، فقيل: أن تبدل الهمزة حرفاً بينها وبين حرف حركتها، وقيل: بل بينها وبين حركة ما قبلها.

انظر المفصل (٣٥٢)، وشرحه لابن الحاجب (٣٥١/٢)، ولابن يعيش (١٢٠/٩)، وشرح الشافية لركن الدين الاسترابادي (١٠٤)، وللجاربردي وحاشية الغزي عليه (٢٦٥-٦٦)، وللبزدي (٤٥١/٢-٥٣).

[ثالثها: كونه حرفَ مدٍّ متطرّفاً]

وإنْ كـــان أوّلُ المثلَيــنِ حرفَ مَدٍّ مُتطرّفاً لمْ يَجُزِ الإدغامُ أيضاً، نحوُ: يُعطيْ يَاسرٌ، ويَغزوْ وَاقِدٌ؛ لأنّ المَدَّ الذي في حرفِ المَـــدِّ قائمٌ مَقامَ حركةٍ، ولذلك جازَ التقاءُ الساكنينِ إذا كان أوّلُهما ممـــدوداً باطِّرادٍ في نحوِ: دابَّةٍ، وآ الغُلامُ قال[٥٧٣] ؟ وبغيرِ اطِّرادٍ في نحوِ: التقتْ حلقتا البِطانِ[٥٧٤]، فكما امتنعَ إدغامُ المتحرّكِ امتنعَ إدغـــامُ الممـــدودِ، إلا أنّ المـــدَّ (ألزمُ للممدودِ منَ)[٥٧٥] الحركةِ للمـــتحرّكِ، فلذلـــك سُوِّيَ بينَهما في التزامِ زَوالِهما تَوصُّلاً إلى (إدغـــامِ)[٥٧٦] المتَّصلِ؛ لأنَّه أهمُّ من إدغامِ المنفصلِ، نحوُ: رادٌّ، ومَدْعُـــوٌّ، مـــا لـــمْ يكنْ أوّلُهما بدلاً من مدّةٍ، فيتعيَّنُ الفكُّ، نحوُ:

---

[٥٧٣] ذكر ابن الحاجب أن الصُّورَ التي يُغْتَفَرُ فيها التقاء الساكنين ويطَّردُ أربعةٌ، وما عداها شاذٌّ نادرٌ غيرُ مطّرد، وهذه الأربعة هي:

١ــ يُغتفر في الوقف مطلقاً، إن كان ما قبل الموقف عليه ساكناً أيضاً، نحو: زَيْدْ، وبَكْرْ.

٢ــ وفي المدغم وقبلَه ساكنٌ لينٌ من كلمته، نحو: الضَّالِّينَ، ودُوَيبَّة، وتُمُودَّ الثوبُ.

٣ــ وفـــيما بُني لعدم التركيب وقفاً ووصلاً، كأنْ تَعُدَّ حروفَ الهجاء، فتقول: عينْ، غينْ، قافْ، كافْ، لامْ، ميمْ، نونْ، هاءْ، واوْ، ياءْ، أو أن تقرأ أسماء جماعة، فتقول: سعدْ، بكرْ، زيدْ، خلدونْ. ولا فرق هنا بين أن يكون ما قبل الأخير ليناً كزيدْ، أو غير لين كسعدْ.

٤ــ وفي المبدوء بهمزة وصل مفتوحة، من المحلى بأل، أو غيره، وقد دخلت عليهما همزة الاستفهام، فتقول: آلحسَنُ عندك؟ ومنه قوله تعالى: ﴿آلذكرين﴾، وقوله: ﴿آلآن وقد عصيت﴾. وآيمُنُ الله يمينك؟ وانظر الشافية (٥٦)، وشرحها للجاربردي (١٥٠-٥١)، وللرضي (٢/٢١٠-٢٥)، وللبزدي (١/٢٣٨-٤٢)، والمفصل (٣٥٢-٥٣)، وشرحه لابن يعيش (٩/١٢٠-٢٣)، ولابن الحاجب (٢/٣٥٢-٦٠).

[٥٧٤] مثلٌ يُضربُ للأمر إذا اشتدَّ وبلغَ غايتَه، وانظر بالإضافة إلى المراجع المذكورة في الحاشية السابقة في: أمثال أبي عبيد (٣٤٣)، ومجمع الأمثال للميداني (٣/١٠٢)، والجمهرة لأبي هلال العسكري (١/ ١٨٨)، والمستقصى للزمخشري (١/٣٠٦).

[٥٧٥] ب: " اللازم للممدود أولى من ".

[٥٧٦] أ : " الإدغام ".

قُــوْلَ؛ لئلا يلتبسَ فاعَلَ بفَعَّلَ؛ ولأنَّ الواوَ الأُولى بدلٌ منْ ألفٍ، فكان اجتماعُها بالثّانيةِ عارضاً.

[وجوب الإدغام في مثال أُبْلُمٍ من أَوْبٍ]

فلو كان الأوّلُ مُبدَلاً من غيرِ مدَّةٍ بدلاً لازماً تعيَّنَ الإدغامُ، نحــوُ: أُوُّبٍ، وهو مثالُ أُبْلُمٍ منْ أَوْبٍ، وأصلُه: أُأْوُبٌ بهمزتينِ، فأُبدلــتِ الثانيةُ واواً على سبيلِ اللُّزُومِ، لما تَقدّمَ، فأَشبهتِ الواوَ المــزيدةَ فــي مثالِ جَوْهَرٍ منْ قَوّلٍ، فقِيلَ: (أُوُّبٌ)[٥٧٧]، كما قيل: (قَوَّلٌ)[٥٧٨].

[جواز الفك والإدغام في نحو رِيّا]

فلــو كان الأوّلُ مُبدَلاً من غيرِ مدَّةٍ بدلاً غيرَ لازمٍ جاز فيه الإدغــامُ والفكُّ، كقولِه تعالى: (أثاثاً ورِئْيا)[٥٧٩] في وقفِ حمزةَ،

---

[٥٧٧] ب: " أُوَّبٌ ".

[٥٧٨] ب: " قوول ".

وانظــر المسألة في شرح الكافية الشافية (٢١٧٦/٤)، والمساعد (٢٥٢/٤)، وشفاء العليل (١١١٨/٣)، وشرح الشافية للرضي (٢٣٨/٣).

وقد مضى تفسير أُبْلُمٍ الحاشية (٢٧٥) ص(٧٩) من هذا الكتاب.

[٥٧٩] مريم: من الآية ٧٤.

قــرأ قــالون عن نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر، والأعمش، وأبو جعفر المدني، والبرجمي عن أبي بكرٍ، وأبو عمروٍ بروايةٍ: (رِيّا) بتشديد الياء من غير همز.

وقــرأ عبد الباقي عن أبيه عن ابن الحسن السامري، وحمزة واقفاً، وأبو عمروٍ بروايةٍ أخرى: (رِيْيا)، بياءين مظهرتين من غير إدغامٍ.

وقرأ طلحة: رِيَا بياء واحدة خفيفة بلا همزٍ.

وقرأ سعيد بن جبير، والأعسم المكي، ويزيد البربري: (زِيّا) بالزاي وتشديد الياء.

وعن حميدٍ: (رِيّثا) بياءٍ قبل الهمزة، على القلب. -

فإنَّــه يُبدِلُ الهمزةَ ياءً، وللآخِذِ بروايته أنْ يقولَ: (رِيّا) بالإدغامِ، و(رِيْيا) بالفكّ.

[من أحكام المثلين في كلمتين]

وفُــرِّقَ بيــنَ الممــدودِ معَ مثلِه، والمتحرّكِ معَ مثلِه، في المنفصــل، فجازَ الوجهانِ في المتحرّك، نحوُ: قَعَدَ دَاوُدُ، وتعيَّنَ المنعُ في الممدودِ، نحوُ: صلُوْا وَاحداً، ما لم يكنْ جارياً بالتّحريكِ مَجــرى الحرفِ الصَّحيح، كقولِه تعالى: (يَأْتِيَ يَومٌ)[٥٨٠]، وقولِه: (هوَ وَالذين آمنوا)[٥٨١].

[وجوب الإدغام في نحو اشتدَّ]

فصــلٌ: فإنْ تحرَّكَ المثلانِ في كلمةٍ وجبَ تسكينُ أوَّلِهما، وإدغامُه، نحوُ: اشتدَّ فهو مُشتدٌّ، والأصلُ: اشْتَدَدَ، فهو مُشْتَدِدٌ.

= وحكى البزيّ: (رياءً) بالمدِّ.

واختلف النقل عن ورشٍ فروي عنه (رِئْيا)، و(رِيّا).

وانظر المسائل الحلبيات لأبي علي (٥٦-٥٨)، وشواذ ابن خالويه (٨٦)، والغاية للنيسابوري (٢٠٤)، والمحتسب لابن جني (١/٤٣-٤٤)، والإقناع لابن الباذش (١/٤١٣-٢٦)، والسبعة لابن مجاهد (٤١١-١٢)، والنشر لابن الجزري (١/٣٩٤)، والكشف لمكي (١/٨٥)، وشواذ الكرماني (١٤٩).

[٥٨٠] وردت مــراتٍ في القرآن الكريم، وهي في البقرة: ٢٥٤، وإبراهيم:٣١، والروم: ٤٣، والشورى: ٤٧.

[٥٨١] البقرة: ٢٤٩.

[وجوب النقل والإدغام في نحو أَجَدّ]

وتُــنقلُ حركةُ المُدغَمِ إلى ما قبلَه إنْ كان ساكناً، نحوُ: أَجَدَّ فهو مُجِدٌّ.

[ما لا حاجة فيه إلى النقل]

فــإنْ كان السّاكنُ حرفَ مَدٍّ، أو ياءَ تصغير، كحاجَّ وتُحُوْجَّ ودُوَيْــبَّة، فلا نَقْلَ؛ إذْ لا حاجةَ إليه؛ لقيامِ (المَدِّ)[٥٨٢] مقامَ الحركةِ في التَّوَصُّلِ إلى الإدغامِ، ولأنَّ الحرفَ المجلوبَ للمَدِّ لا يُحرَّكُ؛ لئلّا يَفُوتَ ما جُلِبَ لأجله.

ويــاءُ التّصغيرِ تُشبه ألفَ التكسيرِ (في)[٥٨٣] السّكونِ واللّينِ والــزّيادةِ لمعــنىً متجدِّدٍ ثالثةً بعدَ فتحةٍ مطلقاً، وقبلَ كسرةٍ فيما يُكسرُ ما بعدَ ألفِ تكسيرِه، فلم يُحرَّكْ لذلك.

ولذلك لم يَجُزْ لمَنْ قال في كُفْءٍ: كُفٌ، بالنَّقلِ، أنْ يقولَ في كُفَئٍ: كُفَيٌ.

[نحو أَوَدُّ]

وإنْ كــان السّــاكنُ حرفَ لينٍ غيرَ ما ذُكرَ جرى مَجْرى الصَّــحيحِ في نقلِ حركةِ المُدغَمِ إليه، نحوُ: أَوَدُّ فُلاناً، وأنتَ أَوَدُّ منه.

---

٥٨٢ ب : " المدّة ".

٥٨٣ ب: " و ".

[من موانع إدغام المثلين]

[أولها: تصدّر المثلين أول الكلمة]

فــإنْ تصدّرَ المثلانِ امتنعَ الإدغامُ، إلّا أنْ يكونَ أوّلُهما تاءَ المضارَعَةِ، فقد تُدغَمُ بعدَ مدّةٍ، أو حركةٍ، نحوُ: قولِه تعالى: (ولا تَّيَمَّمُوا)[٥٨٤]، وقولِه: (تَكادُ تَّميَّزُ)[٥٨٥].

[ثانيها: كونهما واوين آخر الكلمة]

ويَمنعُ من الإدغامِ أيضاً كونُ المِثلينِ المتحرّكينِ واوينِ في آخرِ كلمةٍ، كقَوِيَ؛ لأنَّ الثانيةَ قدْ نالَها الإعلالُ.

[ثالثها: كونهما ياءين غير لازمٍ تحريك ثانيهما]

وكذلــك إنْ كانــا ياءَيْنِ غيرُ لازمٍ تحريكُ ثانيتِهما، نحوُ: يُحْيِيْ، وربّما نال الإدغامُ هذا النّوعَ. أنشدَ الفرّاءُ:

وكأنَّها بينَ النِّساءِ سبيكةٌ تَمْشِي بسُدَّةِ بيتِها فتُعِيُّ [٥٨٦]

---

[٥٨٤] البقرة: ٢٦٧.

[٥٨٥] الملك: ٨.

[٥٨٦] جــاء فــي التهذيب (عيي: ٣/٢٥٨-٥٩): "قال ــ أي الفراء ــ وإذا سكنَ ما قبل الياء الأولى لم تدغم، كقولك: هو يُعْيِيْ ويُحْيِيْ. قال: ومنَ العرب من أدغمَ في مثلِ هذا. قال: وأنشدني بعضهم:

فكأنَّها بينَ النِّساءِ سبيكةٌ تمشي بسُدَّةِ بيتِها فتُعِيُّ

وقــال أبــو إسحاق: هذا غيرُ جائزٍ عند حُذّاقِ النّحويينَ. وذكر أنّ البيت الذي استشهد به الفراء ليس بمعروف.

قلــت: والقــياس ما قال أبو إسحاق، وكلام العرب عليه. وأجمع القراء على الإظهار في قوله: ﴿يحيِيْ ويميتُ﴾".

[رابعها: كون أحدهما للإلحاق]

ويَمــنعُ أيضــاً منْ إدغامِ المثلينِ المتحرّكينِ في كلمةٍ كونُ أحدِهمــا للإلحــاقِ، نحــوُ: قَرْدَدٍ[٥٨٧]، فإنّه مُلحَقٌ بجعفرٍ، فالدّالُ الأُولى بإزاءِ الفاءِ، والدّال الآخِرَةُ بإزاءِ الرّاءِ، فلو أُدغمَ لسكنتِ الــدّالُ الأُولــى، ونُقلتْ حركتُها إلى الرّاءِ التي قبلَها لِئلا يلتقيَ ســاكنانِ، فــلا يبقى حينئذٍ مُوازِنَ ما أُلحِقَ به، فيتعيَّنُ فيه وفي أمثاله الفكُّ؛ ليَتبيَّنَ بذلك كونُه مُلحَقاً.

[خامسها: كون المثلين مسبوقين بمزيدٍ للإلحاق]

وكذلــك لــو كان المِثلانِ أصلينِ مسبوقينِ بمَزيدٍ للإلحاقِ، نحــوُ: أَلَــنْدَدٍ؛ بمعنى الأَلَدِّ، وهو الشّديدُ الخُصُومةِ، فإنّه مُلحَقٌ بسَفَرْجَلٍ، فيتعيَّنُ فكُّهُ؛ لِئلّا يصيرَ بالإدغامِ مخالفاً لما أُلحقَ به.

[سادسُها: كون المثلين في اسم مخالفٍ لزنات الأفعال]

ومــن مَوانِــعِ الإدغامِ كونُ الذي فيه المِثلانِ اسماً مخالفاً وزنُه وزنَ الفعلِ، كذُلُلٍ، (وظُلَلٍ)[٥٨٨]، وكِلَلٍ[٥٨٩].

-هذا: وقد نَسبَ الزَّبيديُّ في التاج (عيي) الشاهدَ للحطيئة، وانظره غير منسوب في معاني الفراء (١/ ٤١٢، ٣/٢١٣)، والمنصف (٢/٢٠٦)، والمحتسب (٢/٢٦٩)، والممتع (٢/٥٨٥، ٥٨٧)، والمساعد (٤ /٢٦٠)، والهمع (١/١٧٢)، والأشموني (٤/٣٤٩)، والدرر اللوامع (١/١٨٥).
وضبط عين (فتعِيٌّ) بالفتح في معاني الفراء والممتع خطأٌ مُضَيِّعٌ لوجه الاستشهاد بالبيت.

٥٨٧ مضى تفسيره في الحاشية (٣١) ص(١١) من هذا الكتاب.

٥٨٨ ب: " وطَلَلٍ ". وليس هو المقصود الآن، وسوف يأتي.

٥٨٩ الكِلَلُ: جمعُ كِلَّةٍ، وهي السِّتْرُ الرّقيقُ يُخاط كالبيتِ يُتوقَّى به من البعوض والبَقِّ، والكِلَّةُ: سترٌ مُربَّعٌ يُضــرَبُ على القبورِ، والكِلَّةُ: حالُ الرّجُلِ، ومنه قولُهم: باتَ بكِلَّةِ سَوْءٍ؛ أي بحال سوءٍ. انظر التهذيب (كلل: ٩/١١٩)، واللسان (كَلل).

وكذلــك مِثالُ إِبِلٍ، لو بُنيَ من مُضاعَفٍ لوجب فكُّه أيضاً، لمُخالفةِ وزنِه وزنَ الفِعْلِ[٥٩٠].

وقــد مَــنَعُوا إدغامَ فَعَلٍ اسماً، كطَلَلٍ، مع كونِه على وزنِ الفِعْلِ؛ قَصدوا بذلك التّنبيهَ على فرعِيَّةِ الاسمِ في الإدغامِ، وعلى خِفَّةِ الفتحةِ، وأنَّ المتحرّكَ بها، إنْ لم يكنْ فِعْلاً، ولا اسماً مَزِيداً فــيه، (مســتغْنٍ)[٥٩١]عنِ التّخفيفِ بالإدغامِ استغناءَهُ عنِ التّخفيفِ بالتّســكين عــندَ مُلاقاة غير المثل، بخلاف المتحرّك بالكسرة أو الضّــمّةِ، فإنّــه (خُفِّــفَ)[٥٩٢] بالتّسكينِ معَ غيرِ المثلِ، نحوُ: كَبِدٍ وعَضُــدٍ، فقــيلَ فيهما: كِبْدٌ وعَضْدٌ، وذلك مُطَّردٌ في لغة تميمٍ؛ وكذلك يُصنَعُ بالأفعالِ، فيُقالُ في عَلِمَ وظَرُفَ: عَلْمَ وظَرْفَ[٥٩٣]،

---

[٥٩٠] وكنتَ تقولُ فيه من الرَدِّ والقَصِّ: رِدِدٌ وقِصِصٌ.

[٥٩١] ب: " مستغني ".

[٥٩٢] ب: " يُخفَّفُ ".

٥٩٣ وهو ما يُسمَّى بالتفريعات، أو رَدُّ بعضِ الأبنية إلى بعضٍ:
ففَعِلٌ الاسم الحلقي العين، نحو: فَخِذٍ، يجوز فيه: فَخْذٌ، وفِخْذٌ، وفِخِذٌ.
وفَعِلَ الحلقي العين من الأفعال نحو: شَهِدَ، يجوزُ فيه: شَهْدَ، وشِهْدَ، وشِهِدَ.
وفَعِلٌ الاسم غير الحلقي، نحو: كَتِفٍ، يجوزُ فيه: كَتْفٌ، وكِتْفٌ.
وفَعِلَ غير الحلقي فعلاً، نحو: رَكِبَ، يجوزُ فيه: رَكْبَ، ورِكْبَ.
وفَعُــلٌ اســماً، نحو: عَضُدٍ، وفَعُلَ فِعلاً، نحو: شَرُفَ، يجوز فيهما إسكان العين، فتقول فيهما: عَضْدٌ، وشَرْفَ.
وفُعْلٌ، وفِعِلٌ، ولا يكونان في الأفعال، يجوزُ فيهما إسكان العين، فتقولُ في نحو عُنُقٍ وإِبِلٍ: عُنْقٌ وإِبْلٌ.
وفُعُــلٌ، ولا يكــون في الفعل أيضاً، يجوزُ فيه ضمُّ العين إتباعاً لضم الفاء، ورأوا أن ذلك ضرب من التخفيف، فتقول في عُسُرٍ ويُسُرٍ: عُسْرٌ ويُسْرٌ.
وفُعِلَ المبني للمفعول نحو: عُصِرَ يجوزُ فيه: عُصْرَ وعِصْرَ. والوجه الثاني حكاه قُطربٌ، وهو شاذٌّ.
انظر الشافية(١٢-١٣)،وشرحها للرضي(١/٣٩-٤٧)، وللجاربردي(٣١-٣٣)، وللبزدي (١/٣٨-٤٢).

وكذلـــك مـــا أَشْبَهَهَما، فلمّا خُفِّفَ المتحرّكُ بالكسرةِ، أوِ الضمّةِ، بالتّسكينِ عندَ مُلاقاةِ غيرِ المثلِ، خُفِّفَ بالإدغامِ.

[سابعها: كونهما في اسمٍ لا يُوازن الفِعْلَ، مختومٍ بتاء التأنيث، أو ألفيه، أو الألفِ والنونِ المشبهتين بهما]

فصلٌ: فإنْ ولِيَ المثلينِ المتحرّكينِ في اسمٍ هاءُ التّأنيثِ، أو ألفُـــه الممدودةُ، أوِ المقصورةُ، أوِ الألفُ والنُّونُ الزّائدتانِ، وكان ما هُما فيهِ لا يُوازِنُ الفِعْلَ معَ التّجريدِ، ففَكُّهُ، لاحقاً به ما ذُكر، أَولَـــى مـــنْ فَكِّـــه مُجرَّداً؛ لأنَّ مخالفتَه، مُجرَّداً، للفعلِ بالوزنِ خاصّـــةً، ومخالفـــتُه له، لاحقاً به ما ذُكرَ، بالوزنِ ولِحاقِ زيادةٍ تَخُـــصُّ الأسماءَ، وذلك نحوُ: الخُشْشَاءِ، وهو العَظْمُ النّاتِئُ خلفَ الأُذُنِ، والحُمَمَـــةُ: وهـــي القِطعةُ منَ الفحمِ، والقُرُرَةِ[٥٩٤]: وهي اللازِقُ بأسفلِ القِدْرِ، والحِبَبَةِ: (وهي)[٥٩٥] خَوابي الماءِ.

[ثامنها: كون ما هما فيه على فَعَلانٍ]

وكذلـــك إنْ كـــان ما هما فيه على فَعَلَانٍ، كالدَّجَجانِ، وهو الدَّبِيبُ، فالفَكُّ فيه مُتعيَّنٌ؛ لأنَّه معَ التَّجريدِ على فَعَلٍ، وقد تقدَّمَ أنَّ فَعَـــلاً لا يُدغَمُ، مع كونِه مشابهاً للفعلِ، فإذا لَحِقَه ما هو مُختصٌّ بالاسمِ فهو أحقُّ بامتناعِ الإدغام.

---

٥٩٤ هـــي: القُـــرارة، مثلثة القاف، والقَرَرَةُ، بفتح الراء وتثليث القاف، والقُرُرَة، بضمتين، والقُرُوْرَةُ. انظر التهذيب (قرر: ٢٧٩/٨)، واللسان (قرر).

٥٩٥ ب: " وهو ".

[مسألة: يتعيّن الإدغام إن كان ما فيه المثلان على فَعِلٍ أو فَعُلٍ]

فــإنْ كــان مــا هما فيه، عندَ التّجريدِ، على فَعِلٍ أو فَعُلٍ، فإدغامُــه مع لِحاقِ هاءِ التّأنيثِ مُتعيَّنٌ [٥٩٦]، كما هو معَ عَدَمِها، وذلك نحوُ: صَبَّةٍ أُنثى صَبٌّ، فاستُصحِبَ الإدغامُ معَ تاءِ التأنيثِ، كمــا استُصــحِبَ معها الإعلالُ، على ما تَقَدَّمَ [٥٩٧]، ولأنّ لحاقَها مُســاوٍ لِلِحــاقِ التّاءِ الفعلَ الماضيَ في نحوِ: فَعلتُ، فلمْ يُوجبْ مخالفةً ما اتَّصلتْ به للفِعلِ؛ بل زادتْه شبهاً بهِ.

[إن كان ما فيه المثلان من الأسماء على مثل ظَرِبانٍ أو سَبُعان جاز الفكّ والإدغام][٥٩٨]

فــإنْ كان ما هما [فيه][٥٩٩] على فَعِلانٍ أو فَعُلانٍ، كبِناءِ مثلِ ظَــرِبانٍ وسَبُعانٍ منَ الرَّدِّ، وذلك: رَدِدَانٌ ورَدُدَانٌ، ففيه مذهبانِ: الفكُّ والإدغام[٦٠٠].

---

[٥٩٦] وذهب ابن كيسان إلى أن ما كان على فَعِلٍ أو فَعُلٍ لا يُدغم. انظر الممتع (٦٤٦/٢)، والارتشاف (١٦٤/١).

[٥٩٧] انظر ص (٦٢).

٥٩٨ قد مضى شرح سبعان في الحاشية (٢٩٨) ص(٨٧)، وظربان في الحاشية (٤٨١) ص(١٤٠).

[٥٩٩] ليس في " أ ".

[٦٠٠] مذهــب الخليل وسيبويه والمازني الإدغام، وهو مذهب الجمهور، فتقول فيهما رَدَّانٌ، بفتح الراء، والفــك مذهــب الأخفش، وقال ابن جني: وكلا القولين مذهب. وانظر المسألة في الكتاب (٤٢٧/٤)، والأصــول (٤٠٧/٣)، والتبصــرة (٩٢١/٢)، والمنصف (١١/٣١٠/٢)، والممتع (٦٤٧/٢)، وشرح الشافية للرضي (٢٤٣/٣).

فمَنْ فَكَّ فلأنَّ المثالَ قد خالفَ الفعلَ بزيادةٍ تخصُّ الأسماءَ، ولا تكــون فــي الأفعالِ، فوجب الفكُّ مَعَها في رَدِدَانٍ ورَدُدَانٍ ونحوِهمــا، كمــا (وجــب التّصــحيحُ معهمــا)[٦٠١] في الجَوَلانِ والصَّوَرَى ونحوِهما[٦٠٢].

ومَنْ أَدغَم فلأنَّ العِنايةَ بالإدغامِ أشدُّ منَ العنايةِ بقلبِ الواوِ والــياءِ ألفيــنِ إذا لــمْ يتطرَّفا، ولذلك أَدغموا أَفْعَلَ في التفضيل والتَّعجُّــبِ، نحــوُ: الأشَــدِّ، ومــا أشدَّه، ولم يقلبوه فيهما، نحوُ: الأَجْوَدِ، وما أَجْوَدَه، وصَحَّحوا كثيراً من مُوازِنِ أَفْعَلَ واستفعَلَ، كأَعْوَلَ[٦٠٣] واستَحْوَذَ، حتّى رأى بعضُ العلماءِ[٦٠٤] القِياسَ على ما صُحِّحَ من ذلك سائغاً. ولم يَرِدْ فكُّ ما وازَنَ ذلك منَ المضاعَفِ، كأَعَدَّ واستعدَّ.

وإنّمــا فــاق الإدغامُ الإعلالَ المذكورَ في العنايةِ به؛ لأنَّ الثِّــقَلَ بتركِه زائدٌ على الثِّــقَلِ بتركِ الإعلالِ.

ولأنَّ الإدغــامَ تدعــو الحاجةُ إليه في جميعِ الحروفِ، إلا الألفَ، فلو تُرِكَ كَثُرَ الاستثقالُ؛ لكثرةِ مَواقعِ اجتماعِ المثلينِ، ولو

---

[٦٠١] ب: " وجب معها التصحيح ".

[٦٠٢] تقدم ص(١٣٩).

[٦٠٣] أَعْوَلَ الرَّجُلُ: رفع صوتَه بالبكاءِ والصياحِ، والقوسُ: صوّتتْ، وأَعْوَلَ عليه: بكى عليه، أَدَلَّ عليه دَالَّةً، وحَمَلَ عليه حاجتَه، وأَعْوَلَ الرجلُ: حَرَصَ، وكَثُرَ عِيالُه. اللسان (عول).

[٦٠٤] هو أبو زيدٍ الأنصاري، انظر الحاشية (١٠٣) ص(٣٢).

تُركَ الإعلالُ المذكورُ لم يَلْزَمْ ذلك؛ لقِلَّة مواقِعِه؛ إذْ لا يكونُ إلا في الواوِ والياءِ.

وأيضـــا: فـــإنَّ التّغيـــيرَ اللازمَ معَ الإدغامِ أَقَلُّ منَ التّغييرِ الـــلازمِ مـــعَ الإعـــلالِ المذكورِ، فإنَّ المُدغَمَ لم يَتبدَّلْ مخرجُه، بخلافِ (المُعَلِّ)[٦٠٥].

ولأنَّ المُدغَـــمَ لا يَعْرِضُ له ما يُوجبُ حذفَه، بخلافِ الواوِ والـــياء إذا قُلبتا ألفاً، فإنّها تُحذَفُ لسكون ما بعدَها، نحوُ: أَقَمْتُ، وإذا صَحَّتْ سلمتْ من ذلك، كاستحوذْتُ.

فاســـتحقَّ الإدغامُ مَزِيدَ عِنايةٍ لقُربِه منَ الأصلِ، وهو عدمُ التَّغيُّرِ.

[أمثلة ما شَذَّ فكُّه]

ومـــعَ ذلك فقد شذَّ الفكُّ في أَفْعالٍ على فَعِلَ، نحوُ: لَحِحَتِ العينُ: إذا التزَقَ جَفْناها منَ الرَّمَصِ، وصَكِكَ الفرسُ[٦٠٦]، وقَطِطَ الشَّـــعرُ: إذا اشـــتدَّ تَجعُّدُه، وأَلِلَ السِّقاءُ: تَغيَّرتْ رائحتُه، والأُذُنُ (رَقَّتْ)[٦٠٧] والأَسنانُ فَسُدَتْ، وضَبِبَ البلدُ: كَثُرتْ ضِبابُه[٦٠٨].

---

٦٠٥ ب : "المعتل ".

[٦٠٦] صَـــكِكَ الفرسُ: ضربتْ إحدى ركبتيه الأخرى، وأحد العُرقوبينِ الآخَرَ، أثناء مشيه وعَدْوِه. اللسان (صكك).

[٦٠٧] أ: " ورقت ".

[٦٠٨] ومما جاء منه أيضاً قولهم: مَشِشَتِ الدَّابَّةُ، وعَزِرَتِ الناقةُ، ودَبِبَ الإنسانُ.
وانظر المنصف (٣٠٢/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢١٨٠/٤-٨١).

[المذاهبُ في مثلِ سَبُعانٍ من القوّة][609]

فصلٌ: لو بُنِيَ مثالُ سَبُعانٍ، وهو اسمُ مكانٍ، ممّا عينُه واوٌ، ولامُه واوٌ، كقَوُوَانٍ منَ القُوَّةِ، ففيه ثلاثةُ مذاهبَ:

أحدُها: أنْ يُعْطَى الواوانِ، معَ الألفِ والنّونِ، ما أُعْطِيَتا معَ هاءِ التّأنيثِ، فتُكسَرُ الأُولى، وتُقلَبُ الثانيةُ ياءً، فيُقالُ: قَوِيَانٌ.

وهو اختيارُ أبي العبّاسِ[610].

الثانـــي: أنْ تُدغَـــمَ الأُولـــى في الثّانيةِ؛ لأنّهما (مِثلانِ)[611] مُـــتحرّكانِ فـــي مثالٍ يُوجَدُ في الأَفْعالِ؛ لأنَّ (قَوُوَ) من قَوُوانٍ، كطرفٍ.

والمذهبُ الثالثُ: تركُ الإدغامِ، وتركُ الإعلالِ، لأنَّ الألفَ والـــنُّونَ فـــي آخـــرِهِ، وهما (زِيادتانِ)[612] مُختصَّتانِ بالأسماءِ، فأُوجِبَـــتا التَّصحيحَ كما أُوجِبَتاهُ في الجَوَلانِ، وأُوجِبَتا الفكَّ (بعَيْنِ مـــا)[613] أُوجِبَتا التّصحيحَ، وهو أنّ المثالَ بهما قد خالفَ الفِعْلَ، وإنّما يُعَلُّ ويُدغَمُ ما أَشبهَ الفِعْلَ، لا ما خالفَه.

وهذا اختيارُ سيبويهِ في قَوُوَانٍ ونحوِهِ.

---

٦٠٩ انظر هذه المذاهب في الكتاب (٤/٤٠٩)، والمنصف (٢/٢٨١-٨٢)، والانتصار لابن ولاد (٢٦٦-٦٧)، ونكت الشنتمري (٢/١٢٢٦-٢٧)، والممتع (٢/٧٥٤-٥٦ الحاشية)، والمساعد (٤/٢٦٢).
والمذهب الأول مذهب الأخفش والجرميّ والمازني والمبرد، وقال ابن عقيل: وأكثر أهل العلم.
والثاني مذهب ابن جني.

[610] هو المبرد (٢١٠ــ٢٨٥) سبقت ترجمته في الحاشية (٤٧٢) ص(١٣٦).

[611] ب: " مثالان ".

[612] ب: " زائدتان ".

[613] ليس في " ب ".

[تاسع موانع إدغام المثلين، على الأفصح،

سكون ثانيهما لاتصاله بضمير رفع]

فصــلٌ: إذا سَــكنَ ثاني المثلينِ؛ لاتِّصاله بضميرٍ مرفوعٍ، نحــوُ: حَلَلْــتُ، تَعيَّــنَ الفكُّ؛ لأنَّ الإدغامَ يُوجِبُ تَسكينَ الأوّلِ، والاتِّصــالَ بالضّميرِ يُوجبُ تسكينَ الثاني، فتُركَ الإدغامُ فِراراً مــنِ التقاءِ السّاكنينِ، وكان تحريكُ الأوّلِ أَولى؛ لأنَّ حركتَه تدُلُّ على وزنِه، وهي معَ التسكينِ مُحتَمَلٌ كونُها فتحةً، أو كسرةً، أو ضــمّةً، بخــلافِ حــركةِ الثّاني، فإنّه لا يُشكُّ في أنّها فتحة؛ إذِ المتحرِّكُ بها آخرُ فعلٍ ماضٍ، وقد عُلِمَ كونُه مبنيّاً على الفتحِ.

على أنَّ بعضَ العربِ يُبقي الإدغامَ، ويُحرِّكُ المِثْلَ المُتَّصِلَ بالضّميرِ، وهي لغة رديئةٌ[٦١٤].

[مسائل ممّا يجوز فكُّه وإدغامه]

[الأولى: إن كان سكون ثاني المثلين للجزم

أو الوقف جاز الفك والإدغام]

فــإنْ كان السّكونُ للجزمِ، نحوُ: لم يَرْدُدْ، أو للوقفِ، نحوُ: اُرْدُدْ، جــازَ الفَــكُّ على مذهب الحجازيّينَ، وهو القياسُ، وجاز

---

[٦١٤] جــاء في التسهيل: "والإدغامُ قبلَ الضّميرِ لُغَيَّةٌ ". قال ابن عقيلٍ في شرح هذا: "وهي لغة ناسٍ من بكر بن وائل، فيقولون: رَدَّنَ ورَدَّتُ، وهي لغة ضعيفة، وحكى بعض الكوفيين: رَدَّنَّ، بزيادة نونٍ ساكنةٍ قــبل نــون الإناث مدغمةً فيها، وحُكي في رَدَّتُ: رَدَّاتُ، بزيادة ألفٍ، وهي في غاية الشذوذ". وانظر الكتاب (٥٣٥/٣)، والممتع (٦٦٠/٢)، والتسهيل (٣٢١)، والمساعد (٢٥٧/٤-٥٨)، والارتشاف (١/ ١٦٥)، وشرح الشافية للرضي(٢٤٦/٢)، ولركن الدين الاسترابادي(١٣٥٠/٢).

الإدغـــامُ علـــى مذهـــب بني تميمٍ؛ حملاً على فِعْلِ غيرِ الواحدِ، ويُحرّكونَ (الثّانيَ)[٦١٥] بالفتحة لخفَّتِها، أو بمثلِ الحركةِ التي كانت في العينِ اتباعاً للفاءِ[٦١٦].

وفـــي الـــتزامِ الضّمِّ في نحوِ: رُدُّهُ، والفتحِ في (نحوِ)[٦١٧]: رُدَّها، خلافٌ[٦١٨].

فـــإنْ كان المستحِقُّ لسكونِ الوقفِ أَفْعَلَ تَعجُّباً ففكُّه مُجمَعٌ عليه، نحوُ: أَجْلِلْ بزيد[٦١٩].

---

[٦١٥] ب: " الثانية ".

[٦١٦] انظر الكتاب(٥٢٩/٣)، والتبصرة (٧٣٨/٢)، والممتع(٦٥٦/٢)،وشرح الملوكي لابن يعيش(٤٥٤)، وشرح الكافية الشافية (٢١٩٠/٤)، والارتشاف (١٦٥/١)،والمساعد (٢٥٩/٤)، والأشموني (٣٥٢/٤).
وبالفك، على لغة الحجازيين، جاء غالب القرآن.
والصواب في هذه المسألة أن الفك لغة الحجازيين، والإدغام لغة غيرهم، ولا يُقصر الإدغام على تميمٍ وحدها.

[٦١٧] ليس في " ب ".

[٦١٨] الفـــتحُ فـــي رُدَّهـــا هو الأصحُّ والأفصحُ، لمناسبة الفتحة للألف؛ إذ الهاءُ خَفيّةٌ، فكأنك قلتَ: رُدَا، والفتحة مناسبة للواو، وحكى الكوفيون رُدُّها، بالضم إتباعاً لضمة الفاء، كما حكوا: رُدِّها، بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.
وأمـــا نحـــوُ رُدُّهُ، فالضَّمُّ على الأصح الأفصح، وذاك لخفاء الهاء، فكأنك قلت: رُدُّوا، والضمة مناسبة للـــواو. وسمع الأخفش من ناسٍ من عقيلٍ: رُدِّه، بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وقـــيل: إن الكسر لغيّةٌ، وحكى ثعلبٌ رُدَّهُ،بالفتح التماساً للأخف في التخلص من التقاء الساكنين،وغلّط ثعلبٌ فيما حكاه، وممّن غلّطه أبو إسحاق بن ملكون، وأبو بكرٍ بن طلحة، والصواب أنه ليس بغلطٍ، بل لغة حكاها كثيرون غيره.
وانظر الكتاب (٥٣٢/٣)، والفصيح لثعلب (٢٦٧)، والممتع (٦٥٨/٢-٥٩)، والشافية (٥٩)، وشرحها للرضـــي (٢٤٥/٢-٤٦)، ولركن الدين الاسترابادي (٧٩٧/١-٩٨)، والمفصل (٣٥٤)، وشرحه لابن يعيش (١٢٨/٩)، والمساعد (٣٤٥/٣)، والارتشاف (٣٤٥/١)، والأشموني (٣٥٢/٤).

[٦١٩] وأجاز الكسائيُّ الإدغام، فتقول في أحببْ بزيدٍ: أَحِبَّ بزيدٍ. وانظر المساعد (٢٥٨/٤)، والارتشاف (١٦٥/١)، والهمع (٢٨٧/٦).

وإنَّما وافَقَ بنو تميمٍ أهلَ الحجازِ في فكِّ هذا، ولم يُوافقوهم فـــي نحـــوِ: اُرْدُدْ؛ لأنَّ اُرْدُدْ مُعرَّضٌ لتحريكِ ثاني مِثليهِ لساكنٍ يليه، كارْدُدِ الشيءَ. وهذا شبيهٌ بالفكِّ المتروكِ إجماعاً، ولا يُؤدِّي فـــكُّ أَجْلِـــلْ ونحـــوِه إلى هذا؛ لأنّه لا يليه إلّا الباءُ المجرورُ بها غالباً.

[الثانية: جواز الفك والإدغام في نحو حَيِيَ وأَحْيِيَةٍ]

فصـــلٌ: إذا كـــانَ المـــثلانِ في كلمةٍ ياءَيْنِ لازماً تحريكُ ثانـــيهما، نحـــوُ: حَيِـــيَ وأَحْيِيَةٌ[٦٢٠]، جازَ الفكُّ والإدغامُ، قال الله تعـــالى: (ويَحْيَى مَنْ حَيِيَ عن بيّنةٍ)[٦٢١] قرأه بالفكِّ نافعٌ والبَزِّيُّ وأبو بكرٍ، وقرأَه الباقون بالإدغامِ.

فمَـــنْ أَدغـــمَ فلاجتماعِ مثلينِ متحرِّكينِ في كلمةٍ خاليةٍ منَ الموانعِ المتقدِّمِ ذِكرُها.

---

[٦٢٠] أَحْيِيَةٌ: جمعُ حَيَاءٍ؛ وهو رحم الناقة، والفرجُ من ذوات الخف والظلف. انظر اللسان (حيي).

[٦٢١] الأنفـــال: ٤٢، نحو حَيِيَ وعَيِيَ الفكُّ والإدغام فيه شائعانِ عن العرب. قال المبرد: والإدغام أكثر، ووصف الأخفش الإظهار بالقبح، وعكس ابن الحاجب، فقال: الإظهار أكثر.

وأدغـــم في الآية المذكورة: قنبل عن ابن كثير، وأبو عمرٍو، وابن عامرٍ، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، والإدغام اختيار سيبويه وأبي عبيد.

وأظهر البزي عن ابن كثير، وقنبل عنه في رواية أخرى، وأبو بكرٍ شعبةُ بنُ عياشٍ عن عاصم، ونافعٌ، وأبو جعفر، وخلف، والمفضل، ويعقوب.

وانظـــر الكتاب (٣٩٥/٤)، والمقتضب (٣١٧/١)، والتكملة لأبي علي (٦٠٤-٦٠٥)، والمنصف (٢/ ١٨٨)، ومعانـــي الفـــراء (٤١٢/١)، ومعاني الأخفش (٣٥٠/١)، وإعراب القرآن للنحاس (١٨٨/٢)، والسبعة لابن مجاهد (٣٠٦)، والنشر لابن الجزري (٢٧٦/٢).

ومَنْ فكَّ فلأنَّ اجتماعَهما غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ ثانيَ المثلينِ في مضـــارع حَيِيَ ألفٌ، وفي واحدِ أَحْيِيَةٍ همزةٌ، فاغْتُفِرَ اجتماعُهما؛ إذْ لم يكنْ إلا في بعضِ الأحوالِ، فجاز فيهِ الوجهانِ.

[الثالثة: جواز الفك والإدغام في مصدر احواوى]

وكذلك يجوزُ الفكُّ والإدغامُ في الاحْوِيْواءِ ونحوِهِ، وهو منَ الحُوَّةِ[٦٢٢].

فمَنْ أَدغمَ فلأنَّ المثلينِ قدِ اجتمعا متحرّكينِ في كلمةٍ، وليس أحدُهمـــا للإلحاقِ، ولا معَهما شيءٌ من سائرِ الموانعِ، واللَّفظُ به حينئذٍ: حِوَّاءٌ.

ومَنْ لم يُدغمْ فلئلا يلتبسَ افْعِلالٌ، مصدرُ افْعَلَّ وافْعالَّ [٦٢٣]، بفِعَّـــالٍ، مصـــدرِ فَعَّـــلَ، ولئلا يجتمعَ في كلمةٍ واحدةٍ إعلالانِ، أحدُهما الإدغامُ، والثّاني قلبُ اللام الآخِرَةِ همزةً.

[الرابعة: جواز الفكّ والإدغام في نحو افتتن]

وكذلـــك يجوزُ الفكُّ والإدغامُ أيضاً إذا كانَ أوّلُ المثلينِ تاءَ الافتِعالِ، نحوُ: افْتَتَنَ افْتِتاناً، واخْتَتَنَ اخْتِتاناً[٦٢٤].

---

[٦٢٢] انظر المسألة في الكتاب (٤/٤٠٤)، والمقتضب (١/٣١٣)، والتكملة لأبي علي (٦٠٧)، والمنصف (٢/٢٢١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/١٢٠)، والممتع (٢/٥٨٨-٥٩)، والشافية (٩٧)، وشرحها للرضي (٣/١٢٠)، وللجاربردي (٢٨٠)، ولركن الدين (٢/١١٧٤-٧٥).

٦٢٣ المعروف أن مصدر افعالّ افعيلالّ، والافعلالُ مصدر افعلّ.

[٦٢٤] انظر المسألة في الكتاب (٤/٤٤٣)، والأصول (٣/٤٠٨)، والتكملة لأبي علي (٦٠٩)، والمنصف (٢/٣٣٥-٣٦)، والممتع (٢/٦٣٨-٤٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/١٢٢). =

فمَــنْ أدغمَ فلأنّهما مثلانِ مُتحرّكانِ في كلمةٍ، وليس معَهما شيءٌ من الموانعِ.

ومَنْ فكَّ فلئلا يلتبسَ افْتَعَلَ بِفَعَّلَ، ولأنَّ تاءَ الافتِعالِ لا يلزمُ أنْ يليَها تاءٌ، فكانَ التقاءُ المثلينِ فيه عارضاً، فأشبهَ المنفصلَ.

[الخامسة: جواز الفك والإدغام في نحو تأمرونّي]

وكذلــك يجوزُ الفكُّ والإدغامُ إذا كان أوّلُ المثلينِ نوناً هي آخِــرُ فعــلٍ، أو علامــةُ رفعٍ، أو جمعِ إناثٍ وليس قبلَها ساكنٌ صحيحٌ، نحوُ قوله تعالى: (مَكَّنِّي)[٦٢٥]، وقوله: (تَأْمَنَّا)[٦٢٦]، وقوله:

- قــال أبــو الفتح: "وفي الإدغام وجوهٌ: منهم من يقولُ: قَتَّلُوا، ومنهم من يقول: قِتِّلُوا، وفي المصدر: قتَّالاً، وفي اسم الفاعل: مُقَتِّلٌ، ومُقْتِلٌ، ومُقْتِلٌ".

[٦٢٥] الكهف: ٩٥، قرأ ابن كثير وحُميد ومجاهد بإظهار النونين، وقرأ الباقون بالإدغام.
انظر السبعة لابن مجاهد (٤٠٠)، والتيسير للداني (١٤٦)، وإعراب القرآن للنحاس (٤٧٣/٢)، والنشر لابن الجزري (٣١٥/٢)، والبحر لأبي حيان (١٦٤/٦)، والدر المصون للسمين الحلبي (٥٤٧/٧).

[٦٢٦] يوسف: ١١.
وفي (تأمَنَّا) قراءات عدة، وهي:
أ – تَأْمَنَّا: بالإدغام الصريح من غير إشمام: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وعمرو بن عبيد.
ب – تَأْمَنُنَا: بالإظهار الصريح مبالغة في بيان إعراب الفعل، وللمحافظة على حركة الإعراب: الحسن البصري، وطلحة بن مصرف.
ج – بالإخفــاء: والمقصــود به: إدغام النون الأولى في الثانية وإشمامها الضم، وحقيقة ذلك أن يشار بالحركة إلى النون، وهذا عبارة عن تضعيف الصوت بالحركة والفصل بين النونين، لأن النون تسكن رأساً، فيكون ذلك إخفاءً، لا إدغاماً.
قال الداني: وهذا قول عامة أئمتنا، وهو الصواب، لتأكيد الدلالة عليه، وصحته في القياس: وهذه قراءة عامة القراء.
د – بالإدغام والإشمام: أي بضم الشفتين إشارة إلى حركة الفعل، مع الإدغام الصريح، كما يشير إليها الوقف، وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام، أو قبل كماله، وهي قراءة بعضهم.
هـــ – تَأْمُــنَّا: بضم الميم، نقل حركة النون الأولى عند إرادة إدغامها، بعد سلب الميم حركتها: ابن هرمز.
و – تِئْمَنَّا: بكسر حرف المضارعة والإدغام: أبو رزين والأعمش. -

(أَتُحاجُّونِّي)[٦٢٧]، و(تَأْمُرُوْنِّي أعبدُ)[٦٢٨].

فمَــنْ أدغــمَ فلاجــتماعِ مثليــنِ على نحوِ اجتماعِهما في الافْتِــتانِ. ومَــنْ لم يُدغمْ فلأنّه اجتماعٌ عارضٌ بعدَ تَمامِ الكلمةِ بأوّلِ المثلينِ[٦٢٩].

والله أعلمُ.

= ز – تِيْمَنًّا: بكسر حرف المضارعة والإدغام، وتسهيل الهمزة ياءً: ابن وثاب.
وانظر التيسير للداني (١٢٧-٢٨)، وإعراب القرآن للنحاس (٣١٦/٢)، والبحر لأبي حيان (٢٨٥/٥)، والدر المصون للسمين الحلبي (٤٤٨/٦)، والإتحاف لابن البنا (٢٦٢).

[٦٢٧] الأنعام: ٨٠.
في (أتحاجونّي) قراءتان:
أ – أتحاجُونّي: بالإدغام والتشديد: ابن كثير، وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، وهشام من طريق عنه.
ب – أتحاجونِــي: بــالحذف، بنونٍ واحدة خفيفة مكسورة: نا فع، وابن عامر وابن ذكوان، وهشام من طريقٍ آخر، وأبو جفعر.
واتفقــوا على أن الأصل التثقيل، والتخفيف فرع، ووصفه أبو عمرٍو بأنه لحن، وأجازه سيبويه، وعلله سيبويه وأبو عبيدة بكراهتهم واستثقالهم للتضعيف.
واخــتلف بأية النونين المحذوفة، فمذهب سيبويه الأولى، ومذهب الأخفش الثانية، وخلاف في هذا على قاعدتهم ومذهبهم في الخلاف في نحو مبيع وإبانة.
وانظــر الكــتاب (٥١٩/٣)، والسبعة لابن مجاهد (٢٦١)، وإعراب القرآن للنحاس (٧٨/٢)، والكشف المكــي (٤٣٦/١)، والنشــر لابن الجزري (٢٥٩/٢)، والبحر لأبي حيان (١٦٩/٤)، والدر المصون للسمين الحلبي (١٥/٥-١٦)، والإتحاف لابن البنا (٢١٢).

[٦٢٨] الزمر: ٦٤
فيها خمسُ قراءاتٍ:
أ – تأمرونِّيَ: بالتشديد والإدغام وفتح الياء: ابن كثير.
ب – تأمرونِيَ: بالحذف بنونٍ واحدةٍ خفيفةٍ مكسورة وفتح الياء: نافع.
ج – تأمرونَنِيْ: بالإظهار بنونين وياء ساكنة: هشام عن ابن عامر، وابن ذكوان.
د – تأمرونِيْ: بالحذف بنون واحدة خفيفةٍ وياءٍ ساكنةٍ: ابن عامر من طريقٍ ثانٍ.
هـ – تأمرونِيْ: بالإدغام وياءٍ ساكنة: الباقون.
وانظر السبعة (٥٦٣)، والتيسير (١٩٠)، والكشف (٢٤٠/٢-٤١)، والبحر (٤٣٩/٧)، والدر المصون (٤٤١/٩)، والنشر (٣٦٣/٢-٦٤).

[٦٢٩] بعده في " ب "، وهو ختامها: "كمل إيجاز التعريف في علم التصريف".

كَمُلَ الكتابُ، والحمدُ لله ربِّ العالمينَ، وصلواتُه على محمدٍ وآلِه وصحبه أجمعينَ، وهوَ:

إيجازُ التَّعريفِ في علمِ التَّصريفِ

غفر الله لمصنِّفِه، ولكاتِبه، ولقارِئه، وللمسلمينَ أجمعينَ [٦٣٠].

والحمدُ لِله ربِّ العالمينَ.

---

[٦٣٠] آمين، آمين، آمين. وغفر الله لمحققه، وجعل عمله في ميزان حسناته. ويرحم الله عبداً قال: آمينا.

فهرس الفهارس

فهرس المصادر والمراجع	١٩٤
فهرس الآيات القرآنية	٢٠٨
فهرس الشعر والرجز	٢١٠
فهرس الأمثال	٢١١
فهرس الأعلام	٢١٢
فهرس المسائل الصرفية	٢١٤
فهرس مسائل التمارين	٢٢١
فهرس الموضوعات	٢٢٤

فهرس المصادر والمراجع

ـ أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦/١٩٨٦.

ـ ارتشـــاف الضـــرب لأبـــي حيان، تحقيق مصطفى النماس، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٨/١٩٨٧.

ـ الاســتدراك علـــى سيبويه للزبيدي، تحقيق حنا جميل حداد، الرياض، دار العلوم، ط١، ١٤٠٧/١٩٨٧.

ـ إشـــارة التعييـــن فـــي تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي عبد المجـــيد اليمانـــي، تحقـــيق عـــبد المجيد دياب، الرياض، شركة الطباعة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٦.

ـ الأشـــباه والـــنظائر للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٥.

ـ الاشـــتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر.

ـ إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط٣، ١٩٧٠.

ـ الأصـــول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.

ـ الأعلام للزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٤.

ـ الاقتضـــاب فـــي شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقـــيق مصـــطفى الســـقا وحـــامد عبد المجيد، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٨٢.
ـ الإقـــناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق عبد المجيد قطـــامش، نشـــر مركـــز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٣/١٩٨٣.
ـ الأمالـــي الشـــجرية لابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١.
ـ الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق هادي حمودي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.
ـ الأمـــثال لأبـــي عبـــيد بن سلام، تحقيق عبد المجيد قطامش، دمشق، دار المأمون، ط١، ١٤٠٠/١٩٨٠.
ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ـ دار الفكر، بيروت ـ مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٦.
ـ الإنصـــاف فـــي مسائل الخلاف لأبي البر كات ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٣٨٠/١٩٦١.
ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني.

ـ الـــبحر المحيط لأبي حيان، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٨/ ١٩٧٨.
ـ الـــبداية والـــنهاية لابن كثير، تحقيق أحمد أبو ملحم وأساتذة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.
ـ بغـــية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لبدر الدين ابن الناظم، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، تحقيق حسن أحمد العثمان، ١٤١٠.
ـ بغـــية الوعـــاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمـــد أبـــو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩/ ١٩٧٩.
ـ تاج العروس للزبيدي، بيروت، دار الفكر.
ـ التبصـــرة والـــتذكرة للصميري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علـــي الديـــن، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق ـ دار الفكر، ١٤٠٢/١٩٨٢.
ـ التخمـــير شـــرح المفصل لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمـــي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٠/١٩٩٠.
ـ تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٦.

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، مصر، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧/١٩٦٧.
ـ التصـــريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، بيروت، دار الفكر.
ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق محمد عبد الرحمن المفدّى، ط١.
ـ الـــتكملة لأبـــي علـــي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، العراق، ط١، ١٤٠١/١٩٨١.
ـ تهذيب اللغة للأزهري، مصر، ١٣٨٤/١٩٦٤.
ـ توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، مصر، مطبعة الحلبي، ط٢.
ـ التيسير في القراءات السبع للداني، بعناية أوتوبرتزل، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٤/١٩٨٤.
ـ جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة، ط١، ١٤٠٤/١٩٨٤.
ـ حاشـــية الخضري على شرح ابن عقيل، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨/١٩٧٨.
ـ الـــدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط١.

ـ دقـــائق التصريف لابن المؤدب، تحقيق محمد القيسي، بغداد، المجمع العلمي العراقي، ط١، ١٩٨٧.
ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة، دار التراث.
ـ ديـــوان الأدب للفارابـــي، تحقيق أحمد مختار عمر، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٤/١٩٧٤.
ـ ســـر صـــناعة الإعـــراب لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.
ـ ســـفر الســـعادة وسفير الإفادة للسخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٤٠٣/١٩٨٣.
ـ الشـــافية فـــي التصـــريف لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، مكة المكرمة، المتبة المكية، ط١، ١٤١٥.
ـ شـــرح أبـــيات ســـيبويه لابـــن السيرافي، تحقيق محمد علي سلطاني، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩.
ـ شرح الألفية لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة، دار التراث، ١٤٠٠/١٩٨٠.
ـ شـــرح الألفية لابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد، بيروت، دار الجيل.
ـ شـــرح الألفـــية للأشموني بحاشية الصبان عليه، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي.

ـ شرح التحفة الوردية لزين الدين أبي حفص عمر بن الوردي، تحقيق عبد الله علي الشلال، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩/ ١٩٨٩.

ـ شـــرح التسهيل لمصنفه ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، مصر، دار هجر، ط١، ١٤١٠/١٩٩٠

ـ شـــرح التصـــريف العزي للتفتازاني، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار ذات السلاسل، ط١، ١٩٨٣.

ـشـــرح التصـــريف الملوكي للثمانيني، تحقيق إبراهيم البعيمي، الرياض، مكتبة الرشد، ط١.

ـ شرح الشافية لمصنفها مصورة لدي عن السليمانية، شهيد علي باشا، برقم ٢٥٨٨.

ـ شرح الشافية للجاربردي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤/ ١٩٨٤.

ـ شـــرح الشـــافية للرضـــي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفـــزاف ومحمـــد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥/١٩٧٥.

ـ شرح الشافية = المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصـــاري، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤/١٩٨٤، بهامش شرح نقره كار.

ـ شـــرح الشافية = المناهل الصافية إلى كشف المعاني الشافية للطف الله الغياث، مصورة لدي عن مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
ـ شـــرح الشافية = المناهل الصافية إلى كشف المعاني الشافية للطـــف الله الغـــياث، تحقيق عبد الرحمن محمد شاهين، القاهرة، مطبعة التقدم، ١٩٨٤.
ـ شـــرح الشافية لنقره كار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤/ ١٩٨٤.
ـ شـــرح شواهدشـــرحي الرضـــي والجاربـــردي على الشافية للـــبغدادي، تحقـــيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.
ـ شـــرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق عبد المنعم هريدي، نشـــر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢/١٩٨٢.
ـ شـــرح الكـــتاب لأبي سعيد السيرافي مصورة عن دار الكتب المصرية في جامعة أم القرى.
ـ شـــرح لامـــية الأفعال لابن الناظم، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٧/١٩٤٨.
ـ شرح المفصل لابن يعيش ، بيروت ـ عالم الكتب، القاهرة ـ مكتبة المتنبي.

ـ شـــرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب، المكيبة العربية، ط١، ١٣٩٣/١٩٧٣.
ـ شـــرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ١٤٠٠/١٩٨٠.
ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، تحقيق الشريف عبد الله بـــن علـــي الحســـيني البركاتي، نشر المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٦.
ـ الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤/١٩٨٤.
ـ ضـــرائر الشـــعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، بيروت، دار الأندلس، ط٢، ١٤٠٢/١٩٨٢.
ـ طـــبقات الشـــافعية الكبرى للسبكي، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
ـ طـــبقات الـــنحاة واللغويين لابن قاضي شهبة، تحقيق محسن غياض، العراق، النجف، مطبعة النعمان، ١٩٧٤.
ـ العيـــن للخليل، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ط١، ١٤٠٨/١٩٨٨.
ـ غايـــة الـــنهاية فـــي طـــبقات القراء لابن الجزري، نشر ج. براجستراسر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٠/١٩٨٠.

ـ فصـــل المقال لأبي عبيد البكري، تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٣/١٩٨٣.
ـ الفصـــيح لثعلب، تحقيق عاطف مدكور، مصر، مطابع سجل العرب.
ـ القـــاموس المحيط للفيروزابادي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣/ ١٩٨٣،
ـ الكـــامل للمـــبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣/١٩٩٣.
ـ الكـــتاب لســـيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب.
ـ الكشاف للزمخشري، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، القاهرة، مطصفى البابي الحلبي، ١٣٩٢/١٩٧٢.
ـ كشـــف الظـــنون لحاجـــي خلـــيفة، استنبول ، مطبعة وكالة المعارف، ١٣٦٢/١٩٤٣.
ـ الكشـــف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبـــي طالـــب، تحقـــيق محيـــي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٤/١٩٨٤.
ـ لحن العامة للزبيدي، تحقيق عبد العزيز مطر، مصر، مطابع سجل العرب، ١٩٨١.
ـ لسان العرب لابن منظور، بيروت ، دار صادر.

ـ لـــيس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩/١٩٧٩.

ـ مـــا تلحـــن فيه العامة للكسائي، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٣٩٩/١٩٧٩.

ـ مـــا يجـــوز للشـــاعر في الضرورة للقزاز القيرواني، تحقيق رمضـــان عـــبد الـــتواب وصـــلاح الدين الهادي، الكويت، دار العروبة.

ـ مـــا يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي، تحقيق عوض بن حمد القوزي، الرياض، مطابع الفرزدق، ط١، ١٤٠٩ /١٩٨٩.

ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سيزكين، مصر، مكتبة الخانجي.

ـ مجـــالس ثعلـــب، تحقـــيق عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٢.

ـ مجمـــع الأمـــثال للميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.

ـ المحتسب لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شـــلبي، اســـتانبول، دار سيزكين، ط٢، ١٤٠٦/١٩٨٦، مصورة عن الطبعة الأصل.

ـ المحكـــم لابـــن سيده، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٧/١٩٥٨.
ـ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، نشره ج. براجستراسر، مصر، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤.
ـ مرآة الجنان لليافعي، بيروت، ط٢، ١٣٩٠/١٩٧٠.
ـ المزهـــر فـــي علوم اللغة للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر.
ـ المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.
ـ المســـائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، دمشق ـ دار القلم، بيروت ـ دار المنارة، ط١، ١٤٠٧/١٩٨٧.
ـ المســـائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣/١٩٨٢.
ـ المســـائل العضـــديات لأبي علي الفارسي، تحقيق علي جابر الأنصاري، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٦.
ـ المســـائل المشـــكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني.
ـ المســـائل المنـــثورة لأبـــي علـــي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، دمشق، مجمع اللغة العربية.

ـ المســـاعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٠ /١٩٨٠.

ـ المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٨/١٩٨٧.

ـ المعـــارف لابـــن قتيـــبة، تحقيق ثروت عكاشة، مصر، دار المعارف، ط٤، ١٩٦٩.

ـ معانـــي القرآن للفراء، تحقيق عبد الفتاح شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣/١٩٨٣.

ـ معجـــم البلدان لياقوت الحموي، بيروت، دار صادر، ١٤٠٤/ ١٩٨٤.

ـ معجـــم شـــواهد العربـــية لعبد السلام هارون، مصر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٣٩٢/١٩٧٢.

ـ معجـــم المطـــبوعات ليوسف اليان سركيس، مصر، المركز الإسلامي للطباعة.

ـ المعجـــم المفهـــرس لألفـــاظ القرآن الكريم، صنعة فؤاد عبد الباقي، استانبول، المكتبة الإسلامية، ١٩٨٤.

ـ المعرب للجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، طهران، ١٩٦٦

ـ مفـــتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.

ـ المفصل للزمخشري، بيروت، دار الجيل، ط٢.
ـ المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩.
ـ الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٣.
ـ المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٣/١٩٥٤.
ـ الموجز لابن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٥.
ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية.
ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، الكويت، معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٤٠٧/ ١٩٨٧.
ـ النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، ط١، ١٣٨٣/١٩٦٣.
ـ هدية العارفين إلى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، بغداد، مكتبة المثنى.
ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧/١٩٨٧.

ـ الوافي بالوفيات للصفدي، نشر باعتناء هلموت ريتر، ألمانية، دار فرانز شتاينر، فيسبادن، ١٣٨١/١٩٦٢.
ـ الوجـــيز في علم التصريف لابن الأنباري، تحقيق علي حسين البواب، الرياض، ط١، ١٤٠٢/١٩٨٢.
ـ وفـــيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	اشتروا الضلالة	١٦، ١٧٥	٦٨
	قل العفو	٢١٩	٦٨
	هو والذين آمنوا	٢٤٩	١٧٦
	يأتي يوم	٢٥٤	١٧٦
	لم يتسنّه	٢٥٩	٥٥
	ولا تيمموا	٢٦٧	١٧٨
الأنعام	أتحاجّوني	٨٠	١٩١
	فبهداهم اقتده	٩٠	٥٥
الأنفال	إذ أنتم بالعدوة الدنيا	٤٢	١٢٢
	ويحي من حَيَّ عن بينة	٤٢	١٨٨
التوبة	أئمّة	١٢	٧٨
	وكلمة الله هي العليا	٤٠	١٢٢
يوسف	لا تأمنّا	١١	١٩٠
	إن كنتم للرؤيا تعبرون	٤٣	١١٢
إبراهيم	يأتي يوم	٣١	١٧٦
الكهف	مكّنّي	٩٥	١٩٠
مريم	أثاثاً ورئيا	٧٤	١٧٥

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
طه	وأمر أهلك	١٣٢	١٦٩
الأنبياء	أئمة	٧٣	٧٨
الشعراء	تَنزّل الشياطين	٢٢١	٢٣
	تَنزّلُ على كل أفاك	٢٢٢	٢٣
القصص	أئمة	٥، ٤١	٧٨
الروم	يأتي يوم	٤٣	١٧٦
السجدة	أئمة	٢٤	٧٨
الزمر	تأمرونّي أعبد	٦٤	١٩١
الشورى	يأتي يوم	٤٧	١٧٦
الملك	تكاد تميّز	٨	١٧٨
الحاقة	اقرؤوا كتابيه	١٩	٥٥
	ماليه هلك	٢٨، ٢٩	١٧٢
الفجر	راضية مرضية	٢٨	١١٩
القدر	تنزّل الملائكة	٤	٢٣
القارعة	وما أدراك ما هيه	١٠	٥٥

فهرس الشعر والرجز

البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
وما أنا من زُرءٍ.. .. فارح	الطويل	أشجع بن عمر الأسلمي	١٧
أمان وتسهيل.. ..هناء وتسليم	الطويل	ابن مالك	٣١
فما برحت.. .. المنائيا	الطويل	ـــ	٧٦
وما خاصم.. .. حليلها	الطويل	الفرزدق	١١٧
تبت إليك.. .. صامتي	الرجز	العرني	١٢٩
فقلت لصاحبي.. ..واجذر شيحا	الوافر	ابن الطثرية أو مضرس بن ربعي	١٥١
فإنه أهل لأن يؤكرما	الرجز	مختلف في نسبته	١٦٧
تِ لي آل زيد.. ..يضيرها	الطويل	مجهول	١٧٠
وكأنها بين.. ..فتعيّ	الكامل	الحطيئة	١٧٨

فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
ــ اِسْقِ رَقاشِ فإنَّها سَقّايَةٌ	٦٢
ــ التقت حلقتا البطان	١٧٤

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
ابن برهان	١٢٩
ابن السكيت	٢٥، ٩٥، ١١٥، ١٢٢
ابن السيد البطليوسي	٢٥
ابن القطاع	٤٥
أبو بكر شعبة بن عياش	١٨٨
أبو الجراح	٢٥
أبو زيد الأنصاري	٣٢، ١٤٣، ١٦٢
أبو عبيد	٢٥
أبو علي الفارسي	١/٢٦
أبو عمرو الشيباني	١٤٣
أبو عمرو بن العلاء	١٠/٨، ١٠٩
الأخفش	١٠، ٤١، ٧١، ٧٨، ٨١، ٩٠، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٩
الأزهري	٩٠، ١٢٢، ١٤٣
البزي	١٨٨
جميل بن معمر	١٦٤
حمزة	١٧٥

الخليل بن أحمد	٣٢
سيبويه	١٠، ١٣، ٢٨، ١٠٧، ١٠٩، ١٣٦، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٩، ١٨٥
عبيدة بن الحارث	٧٦
الفراء	١٠، ١١٢، ١١٥، ١٢٢، ١٧٨
كراع النمل	٦٠
الكسائي	١٢٢
المازني	٨٠، ١٠٤، ١٤٢
المبرد	١٣٦، ١٨٥
نافع	١٨٨
يوسف بن محمد بن غازي= الناصر صلاح الدين	٢

فهرس المسائل الصرفية

المسألة	الصفحة
١ ــ مسائل ترجع إلى التصغير:	
تصغير آدمَ	٧٩
تصغير أَحوَى	١٠٧
تصغير إِداوةٍ	١٠٥
تصغير أَسْوَدَ	٩٩
تصغير جَدْوَلٍ	١١٤
تصغير دابّةٍ	١٢٩، ١٧٧
تصغير دِيْمةٍ	٨٣
تصغير عَدَوِيٍّ	٩٩
تصغير عُرْوَةٍ	٩٩
تصغير عطاءٍ	١٠٥
تصغير قامةٍ	٨٣
تصغير مِصباحٍ	٨٤
تصغير واصلٍ	٦٤

٢ ــ مسائل ترجع إلى جمع التكسير:

أَبوابٌ جمع بابٍ	١٢٨
أُبُوٌّ جمع أَبٍ	١١٥
أَجْرٍ جمع جَرْوٍ	٩٥
أَجْوِبَةٌ جمع جوابٍ	١٦٣
أَدْلٍ جمع دَلْوٍ	١١٩
أَسْوِرَةٌ جمع سِوارٍ	١٦٣
أَظْبٍ جمع ظَبْيٍ	٢٦، ٩٥
أَفْيِقَةٌ جمع فُواقٍ	١٦٢
أَنْيابٌ جمع نابٍ	١٢٨
أَوائِلُ جمع أَوَّلَ	٦٨
أَوَائِيلُ جمع أَوَّلَ	٧٠
أَوادِمُ جمع آدَمَ	٧٩
أُوَوٌ جمع أُوَّةٍ	١٤٢
أَيْدٍ جمع يَدٍ	٢٦
أَيِمَّةٌ جمع إمامٍ	٧٨
بَيائِنُ جمع بَيِّنٍ	٦٩
بَيايِنُ جمع بيِّنٍ	٧١
بِيْضٌ جمع أَبيضَ	٨٨
بُيَّاعٌ جمع بائعٍ	٨٥

تَرائِقُ جمع تَرْقُوَةٍ	١٧١
تَراقٍ جمع تَرْقُوَةٍ	١٧١
ثِيابٌ جمع ثَوْبٍ	٨٢
جِواءٌ جمع جَوٍّ	٨٢
جَيايا جمع جَيِّئٍ	٦٩
حُمْرٌ جمع أَحْمَرَ	٨٨
حِوَجٌ جمع حاجَةٍ	٨٤
حَوَكَةٌ جمع حائِكٍ	١٤٢
خُضْرٌ جمع أَخْضَرَ	٨٨
خَطائِئُ جمع خطيئةٍ	٧٥
خَطايا جمع خطيئةٍ	٧٥
خَوَنَةٌ جمع خائِنٍ	١٤٢
دُلِيٌّ جمع دَلْوٍ	١١٤
دِوَلٌ جمع دَوْلَةٍ	٨٢
دِيارٌ جمع دارٍ	٨٢
دِيَمٌ جمع دِيْمَةٍ	٨٣
ذَوائِبُ جمع ذُؤابةٍ	٨٠
رَسائِلُ جمع رِسالةٍ	٧١
رَكائِبُ جمع رَكوبةٍ	٧١
رِواءٌ جمع رَيَّانَ	٨٢

رِياحٌ جمع رِيحٍ	٨٢
زوايا جمع زاويةٍ	٧٣
سَيائِدُ جمع سَيِّدٍ	٦٩
سَياوِدُ جمع سَيِّدٍ	٧١
صَحائِفُ جمع صَحِيفةٍ	٧١
صَوائِدُ جمع صائدةٍ	٦٩
صَوايِدُ جمع صائدةٍ	٧١
صُوَّمٌ جمع صائمٍ	١١٦
صُيَّمٌ جمع صائمٍ	١١٦
عُتُوٌّ جمع عاتٍ	١١٦
عُتِيٌّ جمع عاتٍ	١١٦
عَرْقٍ جمع عَرْقُوَةٍ	٩٦
عِصِيٌّ جمع عَصاً	١١٤
عِفَوَةٌ جمع عَفْوٍ	١٤٢
عَواوِرُ جمع عُوَّارٍ	٧٠
عَواوِيرُ جمع عُوَّارٍ	٧٠
عُوْطَطٌ جمع عائِطٍ	٨٨
عَيائِلُ جمع عَيِّلٍ	٦٩
عِيَدَةٌ جمع عَوْدٍ	٨٣
عُيَّطٌ جمع عائِطٍ	٨٨

فُتُوٌّ جمع فَتىً	١١٥
فِتْيانٌ جمع فَتىً	١١٦
فِتْيَةٌ جمع فَتىً	١١٦
فُتِيٌّ جمع فَتىً	١١٥
قُرُوءٌ جمع قُرْءٍ	١١٧
قُرُوٌّ جمع قُرْءٍ	١١٧
قضايا جمع قضيّةٍ	٧٣
قلنسٍ جمع قلنسُوَةٍ	٩٦
قِيَمٌ جمع قامةٍ	٨٣
كِوَزَةٌ جمع كُوْزٍ	٨٢
لُيٌّ جمع أَلْوى	١١٥
مَدارَى جمع مِدْراةٍ	٧٣
مَرايا جمع مِرْآةٍ	٧٦
مَصائِبُ جمع مُصيبةٍ	٧٢
مَطاوَى جمع مَطِيّةٍ	٧٤
مَعايِشُ جمع مَعِيشةٍ	٧٢
مَفاوِزُ جمع مَفازَةٍ	٧٢
مَقاتِوَةٌ جمع مَقْتَوِيٌّ	٩٢
مَنائِرُ جمع منارَةٍ	٧٢
مَنائِيُ جمع مَنِيَّةٍ	٧٥

مَهارَى جمع مَهْرِيّةٍ ٧٣
نُحُوٌّ جمع نَحْوٍ ١١٥
نُيّامٌ جمع نائِمٍ ١١٦
هَداوى جمع هديَّةٍ ٧٤
هَراوَى جمع هِراوةٍ ٧٣

٣ ــ مسائل ترجع إلى النسب:

النسب إلى صحراء ٨٠
النسب إلى كُرسِيٍّ ٩٧
النسب إلى بَخاتِيَّ ٩٨
النسب إلى عليٍّ ٩٨
النسب إلى قصيّ ٩٩
النسب إلى عُديّ ٩٩
النسب إلى أُميّة ١٠٠
النسب إلى تحيّة ١٠٠
النسب إلى مُحَيٍّ ١٠٠
النسب إلى حَيٍّ ١٠٠
النسب إلى طَيٍّ ١٠١
النسب إلى فتىً ١٠٣
النسب إلى صَدٍ ١٠٥

النسب إلى قاضٍ ١٠٥
النسب إلى مُشْتَرٍ ١٠٥
النسب إلى مُسْتَدْعٍ ١٠٥
النسب إلى حُبْلى ١٣٣

فهرس مسائل التمارين

المسألة	الصفحة
ــ رُدَدِّيَةٌ: مثال خُبَعْثِنَةٍ من الرَّدِّ	٤١
ــ قُوَائِلُ: مثال عُوارِض من القول	٧٠
ــ قَواول: مثال عَوارض من القول	٧١
ــ إِيِمٌّ: مثال إِثْمِدٍ من أَمَّ	٧٧
ــ إِيَمٌّ: إِصْبَعٍ من أَمَّ	٧٨
ــ إِيُمٌّ: مثال إِصْبُعٍ من أَمَّ	٧٨
ــ قِرَأْيٌّ: مثال قِمَطْرٍ من قرأ	٧٩
ــ قَرْأَيْتُ: مثال دَحْرَجْتُ من قرأ	٧٩
ــ أُوُمٌّ: مثال أُبُلُمٍ من أَمَّ	٧٩
ــ أَوَمٌّ: مثال أَفْعَلُ من أَمَّ	٨٠
ــ أَيَمٌّ: مثال أَفْعَلُ من أَمَّ	٨٠
ــ إِيْدَمٌّ: مثال إِصْبَعٍ من آدم	٨١
ــ إِيَأْيٌّ: مثال قِمَطْرٍ من أربع همزات	٨١
ــ مَرْمُوَةٌ: مثال مَقْدُرَةٍ من الرَّمي	٨٦
ــ مَرْمِيَةٌ: مثال مَقْدُرَةٍ من الرَّمي	٨٧
ــ رَمُوانٌ: مثال سَبُعانٍ من الرّمي	٨٧

ـ غَزْوِيَةٌ: مثال عَرَقُوَةٍ من الغزو ٩٧
ـ مَقْوِيَةٌ: مثال مَقْدُرَةٍ من قوّةٍ ٨٧، ١٠٤
ـ حِيَوَيٌّ: مثال جَرْدَحْلٍ من حيٍّ ١٠٢
ـ شُوَوِيٌّ: مثال عُصفُورٍ من شَوى ١٠٢
ـ فَتَوِيٌّ: مثال حَمَصِيْصٍ من فتىً ١٠٣
ـ قَيٌّ: مثال جَيَدٍ من قُوّة ١٠٨
ـ قَيِّيٌّ: مثال جَيَدٍ من قُوّة ١٠٨
ـ إِيَّبَةٌ: مثال إِنْفَحةٍ من أَوْبٍ ١١٣
ـ إِيْوَبٌّ: مثال احْمَرَّ من أَوْبٍ ١١٣
ـ رَمْيَوْتٌ: مثال عنكبوت من رَمْيٍ ١٣٢
ـ غَزْوَوِيٌّ: مثال عَضْرَفوطٍ من غَزْوٍ ١٣٢
ـ رَمْيَوِيٌّ: مثال عَضْرَفوطٍ من رَمْيٍ ١٣٣
ـ قَوَلُوْلٌ: مثال قَرَبُوسٍ من القول ١٤١
ـ تِبِيْعٌ: مثال تِحْلِئٍ من البيع ١٥٦
ـ تَقِيْلٌ: مثال تِحْلِئٍ من القول ١٥٦
ـ تُبِيْعٌ: مثال تُرْتُبٍ من البيع ١٥٦
ـ تُبُوْعٌ: مثال تُرْتُبٍ من القول ١٥٦
ـ يَوْعِيْدٌ: مثال يَقْطِيْنٍ من الوعد ١٦٦
ـ أُوُّبٌ: مثال أُبُلُمٍ من الأوْبِ ١٧٥
ـ قَوَّلٌ: مثال جَوْهرٍ من القول ١٧٥

ـــ رَدِدانٌ: مثال ظَرِبانٍ من الرَّدِّ ١٨٢

ـــ رَدُدانٌ: مثال سَبُعانٍ من الرَّدِّ ١٨٢

ـــ رَدَّانٌ: مثال ظَرِبانٍ وسَبُعانٍ من الرَّدِّ ١٨٢

ـــ قَوِيانٌ: مثال سَبُعانٍ من القوّة ١٨٥

ـــ قَوّانٌ: مثال سَبُعانٍ من القوّة ١٨٥

ـــ قَوُوانٌ: مثال سَبُعانٍ من القوّة ١٨٥

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
أولاً: الدراسة	
المقدمة	أ ــ ب
التعريف بابن مالك	ج ــ ظ
١ــ نسبه	هـ
٢ــ مولده	و
٣ــ رحلته إلى المشرق	و
٤ــ شيوخه	ز
٥ــ تلاميذه	ي
٦ــ مؤلفاته	م
٧ــ وفاته	ظ
صور أوائل وأواخر النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق	
ثانياً: النص المحقق	
المقدمة	١ ــ ٣
تعريف التصريف	٣
ما يدخله التصريف	٣

المجرد من الأسماء والأفعال ٣
أقصى ما تصل إليه الأسماء ٣
والأفعال بالتجرد
أقل ما تبنى منه الأسماء والأفعال ٤
أبنية الاسم الثلاثي المجرد ٤ – ٨
إهمالهم بناءي فُعِلٍ وفِعُلٍ ٦
قصرهم بناء فُعِلٍ على المبني للمجهول ٧
اعتدادهم ببناء فِعِلٍ على قلته ٨
أبنية الاسم الرباعي المجرد ٨ – ١٢
الخلاف في فُعْلَلٍ ١٠
أبنية الاسم الخماسي المجرد ١٢ – ١٣
الانتصار لسيبويه في إلغائه بناء فُعْلَلٍ ١٣
أبنية ماضي ومضارع الفعل الثلاثي المجرد ١٤ – ١٧
مضارع فَعَلَ ١٤
مضارع فَعِلَ ١٥
اسما الفاعل والمفعول والمصدر المقيس ١٦
من الثلاثي المجرد
اسما المرّة والهيئة من الثلاثي المجرد ١٦
مضارع فَعُلَ ١٧
اسم الفاعل الدال على الحدوث ١٧

غير الثلاثي من الأفعال ١٧- ٢٤
حركة أول مضارع غير الرباعي ١٧
وزن الفعل الرباعي المجرد ١٨
مضارعه ١٨
مصدره ١٩
مضارع الرباعي بالزيادة ١٩
الأصل فتح حرف المضارعة ١٩
علة ضم أول مضارع الرباعي ٢١
فتح ما قبل آخر المضارع ذي التاء المزيدة ٢٢
اسما الفاعل والمفعول من غير الثلاثي ٢٣
مصدر غير الثلاثي ٢٣
مصدر الرباعي بالزيادة ٢٣
مصدر الماضي المبدوء بهمزة وصل ٢٤
مصدر الماضي المبدوء بتاءٍ زائدة ٢٤
ما خرج عما اتفق عليه من الأوزان ٢٤- ٢٩
بناء فعل ما لم يُسمَّ فاعله ٢٩
كيفية صياغة فعل الأمر ٢٩- ٣٠
ما يعرف به الأصلي من الحروف ٣٠- ٣٢
الميزان الصرفي ٣٣- ٣٤
حروف الزيادة ٣٤- ٦١

أحق الحروف بالزيادة	٣٥
منع زيادة الألف والواو أولاً	٣٥
زيادة حرف اللين مع ثلاثة أصول فأكثر	٣٦
نحو وَسْوَسَ وسِمْسِمٍ	٣٧
نحو صَمَحْمَحٍ ومَرْمَرِيْسٍ	٣٧
الإبدال في نحو تظنّيتُ	٣٨
إبدال رابع الأمثال ياءً إن لم يكنها نحو قَرَقَفٍ	٤١
زيادة الهمزة والميم مع ثلاثة أصولٍ	٤٢
أصالة الهمزة والميم أولاً مع أكثر من ثلاثة أصولٍ	٤٥
الياء كالهمزة والميم أصالةً وزيادةً	٤٦
زيادة الهمزة والنون طرفاً بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة فصاعداً	٤٦
سقوط الحرف لغير علة دليل زيادته، وثبوته في جميع التصاريف دليل أصالته	٤٧
ميم مَعَدٍّ وتَمَنْدَلَ	٤٧
ياء فَيْنَانٍ	٤٨
ياء شيطانٍ	٤٩
حكم همزة نحو حمّاء، ونون نحو حسّانٍ	٥٠

ما لا دليل على زيادته فهو أصل، أو بدل من أصل، إلا الألف ٥١
زيادة النون ٥١
زيادة التاء ٥٢
زيادة السين ٥٣
زيادة الهاء ٥٤
زيادة اللام ٥٥
زيادة ما عدا السين وحروف المد مشروطة ٥٦
شَمْأَلٌ، احْبَنْطَأَ ٥٦
دلامصٌ، زرقمٌ ٥٧
رعشنٌ، سحفنية ٥٧
أمهات، سلهب ٥٧
سنبتة، حنظلة، سنبلة ٥٨
فَحْجَلٌ، هِدْمِلٌ ٥٩
نَرْجِسٌ، تَتْضُبٌ ٥٩
كَنَهْبَلٌ، هُنْدَلِعٌ ٥٩
مسائل في الإعلال **٦٢- ٦٤**
إذا تطرفت الواو أو الياء بعد ألف زائدة أبدلت همزة ٦٢
اسقِ رقاش فإنها سقّاية ٦٢

دأبَّة	٦٣
من مسائل إعلال الواو أو الياء همزة	**٦٤- ٧٦**
إعلال عين اسم الفاعل همزة إن أعلّت في فعله	٦٤
شاكٌ، هارٌ	٦٥
تصحيح عين اسم الفاعل إن صحت في فعله	٦٥
إبدال أولى الواوين المصدرتين همزة	٦٥
إعلال ثاني اليئين همزة في نحو أوائل وبيائع	٦٨
التصحيح في نحو جيايا	٦٩
التصحيح في نحو عَواوير	٧٠
الإبدال في نحو أوائيل	٧٠
التصحيح في نحو عَواور	٧٠
بناء مثل عُوارض من القول	٧٠
الإبدال في نحو رسائل وصحائف	٧١
التصحيح في نحو معايش ومفاوز	٧٢
الإعلال في نحو مصائب ومنائر	٧٢
الإعلال في نحو هراوى وزوايا	٧٣
مَهارَى ومَدارى	٧٣
مَطاوَى وهَداوى	٧٤
خطايا	٧٥
خطائئُ ومنائيُ	٧٥

اجتماع همزتين في كلمة ٧٦- ٨١
ذؤابة وذوائب ٧٦
سأال ٧٦
أيمة وأئمة ٧٨
أغزيت واستعليت ٧٩
أواصل وأقتت ٨٠
صحراوي وصحراوات ٨٠
توالي أكثر من همزتين في كلمة ٨١
إبدال الواو ياءً في فِعالٍ جمعاً معتل العين صحيح اللام ٨٢
تصحيح عين فِعال جمعاً معتل اللام ٨٢
تصحيح نحو دِوَلٍ وكِوَزَةٍ ٨٢
إن اعتلت العين في الواحد اعتلت في جمعه ٨٣
قامة وقِيَم، ودُيّمت الأرض ٨٣
شذوذ الإعلال في عِيَدٍ ٨٣
شذوذ التصحيح في حِوَجٍ ٨٤
إعلال الألف أختيها ٨٤
إعلال الواو ياءً ٨٤
إعلال الياء واواً ٨٤
تصحيح الواو أو الياء الساكنة المدغمة في مثلها ٨٥

إعلال الياء المتطرفة المضموم ما قبلها واواً ٨٦
إعلال الياء واواً في مثل مَقْدُرة من الرمي ٨٦
تصحيح الياء في مثل مَقْدُرة من الرمي إن
قدّر عروض التأنيث ٨٧
مثل سَبُعان من الرمي ٨٧
سلامة الياء في مثل بِيْضٍ وعيِسةٍ ٨٨
إعلال الياء الساكنة المضموم ما قبلها واواً ٨٨
مثل موسرٍ
عُيَّطٌ وعُوْطَطٌ ٨٨
معيشة ومعوشة ٩٠
فُعْلى مضموم الفاء معتل العين ٩١
إعلال الواو ياءً إن وقعت طرفا، أو كالطرف، ٩٢
بعد كسرة
شذوذ تصحيح الواو في نحو مَقاتوة ٩٢
إعلال الواو رابعةً فصاعداً ياءً ٩٣
يشأيان ويشأوان ٩٣
إبدال الضمة قبل الياء المتطرفة كسرة ٩٥
لتسلم الياء
إن بني نحو عَرْقُوة على التأنيث سلمت ٩٦
الواو والضمة

وإن قدّر عروض التأنيث أبدلت الضمة وأعلت الواو	٩٦
مثل عرقوة من الغزو	٩٧
مثل مقدُرة من القوة	٩٧
مسائل من إعلال الياء	**٩٧– ١٠٨**
حذف ياءي نحو كرسي للنسب	٩٧
بَخاتي	٩٨
النسب إلى نحو علي	٩٨
النسب إلى نحو قصي	٩٩
النسب إلى نحو عدي	٩٩
النسب إلى نحو تحية	١٠٠
النسبَ إلى نحو مُحي	١٠٠
النسب إلى نحو حَي	١٠٠
النسب إلى نحو طي	١٠١
صَوَرَى وحَيَدَى وجَوَلان وهَيَمان	١٠١
مثل جردحل من حي	١٠٢
مثل عصفور من شوى	١٠٢
النسب إلى فتى	١٠٣
مثل حمصيص من فتى	١٠٣
النسب إلى صَدٍ	١٠٥

من موانع حذف الياء ١٠٥
النسب إلى قاضٍ ١٠٥
النسب إلى مشترٍ ومستدعٍ ١٠٥
تصغير نحو عطاءٍ ١٠٥
تصغير أحوى ١٠٧
من مسائل إعلال الواو **١٠٨- ١٠٩**
مثل جيد من قوة ١٠٨
نحو سيد وطيّ ١٠٩
إبدال ضمة ما الياء المشددة كسرة لتسلم الياء الأولى ١١٠
عدم إعلال واو قَوْيَ لعروض سكونه ١١٠
عدم إعلال واو بُويع لعروضه ١١١
عدم إعلال واو ديوان لعروض يائه ١١١
دينار ١١١
صنارة ١١٢
عدم إعلال واو نُوْيٍ مخففاً من نُؤْي لعروضه ١١٢
رُيَّا ١١٢
السابق من الواو والياء المبدل بدلاً لازماً كالأصلي ١١٣
مثال إنفحة من أوب ١١٣

إذا التقت الواو والياء في كلمتين لم تعل الواو ١١٣
جُديول وجُديّل ١١٤
دُلِيٌّ وعُصِيٌّ ١١٤
لُيٌّ في جمع ألوى ١١٥
أُبُوٌّ ونحوٌّ ١١٥
فُتِيٌّ وفُتُوٌّ ١١٥
مما يجوز فيه إعلال الواو لاماً وتصحيحها ١١٦
مَعْدوّ ومَعْدِيّ ونوَّمٌ ونيَّامٌ ١١٦
تصحيح الواو لام فَعول ١١٧
تصحيح الواو في قُرُوٌّ مخففاً من قُروءٍ ١١٧
مَشْنِيٌّ ومَكْلِيٌّ ١١٨
مَشِيب ومَهِيب ١١٨
مَعْدوٌّ ١١٩
مَرْضِيٌّ ١١٩
مَقْوِيٌّ ١١٩
فُعْلَى واوية اللام ١٢٠
فَعْلَى يائية اللام ١٢٣
شروط إعلال الواو أو الياء ألفاً ١٢٨ – ١٤٣
١– تحركهما ١٢٨
٢– كونهما والمفتوح قبلهما في كلمة واحدة ١٢٩

٣- كون تحركهما غير عارض ١٢٩
٤- تحرك ما بعدهما ١٣٠
حذف الألف المنقلبة في نحو الأعلون والأعلين ١٣٠
٥- ألا تكونا لاماً بعدها ألف ١٣١
مثل عضرفوط من غزو ورمي ١٣٢
٦- ألا تكونا عينا لما أعلت لامه بالإعلال المذكور ١٣٥
تفريعٌ على الشرط السابق ١٣٦
٧- ألا تكونا عين فَعِلَ الذي وصفه أَفْعَلُ فَعْلاءَ، أو عين مصدره ١٣٧
علة عدم الإعلال في هذا النوع ١٣٧
٨- ألا تكونا عين افتعل بمعنى تفاعل ١٣٨
٩- ألا تكون عين فَعَلانٍ أو فَعَلى ١٣٩
علة التصحيح في فَعَلان أو فَعَلى ١٤٠
مسائل من الإبدال المطرد في فاء الافتعال وتائه ١٤٣- ١٥٣
إبدال التاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت واواً أو ياءً ١٤٣
إبدالها من الواو ١٤٣
إبدالها من الياء ١٤٨

إن كانت فاء الافتعال واواً أو ياءً مبدلةً من همزة فالفصيح سلامتها ١٤٨
حكم فاء الافتعال ثاء ١٤٩
حكم فاء الافتعال ذالاً ١٤٩
حكم فاء الافتعال دالاً ١٥٠
حكم فاء الافتعال زاياً ١٥٠
حكم فاء الافتعال جيماً ١٥٠
حكم فاء الافتعال سيناً ١٥١
حكم فاء الافتعال طاءً ١٥٢
حكم فاء الافتعال ظاءً، أو ضاداً ١٥٢
حكم فاء الافتعال صاداً ١٥٣
عود إلى مسائل الإعلال **١٥٤- ١٧١**
الإعلال بالنقل ١٥٤
الإعلال بالنقل أو القلب ١٥٤
مما تسلم فيه الياء ١٥٤
من موانع الإعلال بالنقل والقلب ١٥٥
تصحيح ما جاء على صيغة تعجب ١٥٥
مثل تِحْلِئٍ من القول والبيع ١٥٦
مثل تُرْتُبٍ من البيع ١٥٦
تصحيح اسودّ حملاً على اسوادَّ ١٥٦

حكم الاسم المنقول من الفعل حكم فعله	١٥٧
تصحيح ما شابه ما استحق التصحيح	١٥٧
تصحيح مَفْعَلٍ حملاً على مِفْعالٍ	١٥٨
تصحيح نحو يقوى ويزورّ	١٥٩
إعلال نحو مَقُولٍ ومَبيعٍ	١٥٩
مبيوعٌ ومصوونٌ	١٦٠
نحو إقامة من استقامة	١٦١
مما جاء مصححا مما حقه الإعلال	١٦٢
من مسائل الإعلال بالحذف	**١٦٣- ١٧١**
الحذف من نحو يَعِدُ	١٦٣
حمل أخوات يَعِدُ عليه	١٦٥
حمل الأمر من وعد على مضارعه	١٦٥
في حذف الواو	
حمل مصدر وعد على مضارعه في حذف الواو	١٦٥
إلحاق يئس بوعد	١٦٦
مثل يقطين من الوعد	١٦٦
حذف همزة أَفْعَلَ من مضلرعه واسم	١٦٧
فاعله ومفعوله	
حذف الهمزة في: خُذْ، كُلْ، مُرْ	١٦٨
من الحذف غير المطرد	١٧٠

شاكٌ، هارٌ	١٧٠
رابٌ ورَبٌّ	١٧٠
تراقٍ وترائِق	١٧١
الإدغام	**١٧٢- ١٩١**
من موانع الإدغام:	**١٧٢-١٧٥**
١- كون أول المثلين هاء السكت	١٧٢
٢- كونه همزة	١٧٣
٣- كونه حرف مدٍّ متطرفاً	١٧٤
وجوب الإدغام في مثال أُبْلُمٍ من أَوْبٍ	١٧٥
جواز الفك والإدغام في نحو رييا	١٧٥
من أحكام المثلين في كلمتين	١٧٦
وجوب الإدغام في نحو اشتدّ	١٧٦
وجوب الإدغام في نحو أَجَدَ	١٧٧
ما لا حاجة فيه إلى النقل	١٧٧
نحو أَوَدٌّ	١٧٧
من موانع إدغام المثلين:	**١٧٨- ١٨١**
١- تصدرهما أول الكلمة	١٧٨
٢- كونهما واوين آخر الكلمة	١٧٨
٣- كونهما ياءين غير لازم تحريك ثانيهما	١٧٨
٤- كون أحدهما للإلحاق	١٧٩

٥- كون المثلين مسبوقين بمزيد للإلحاق ١٧٩
٦- كون المثلين في اسم مخالف لزنات الأفعال ١٧٩
٧- كونهما في اسم لا يوازن الفعل، مختوم بتاء ١٨١
التأنيث، ألفيه، أو الأبف والنون المشبهتين بهما
٨- كون ما هما فيه على فَعَلانٍ ١٨١
مسألة: يتعين الإدغام إن كان ما فيه المثلان ١٨٢
على فَعِلٍ أو فَعُلٍ
جواز الفك والإدغام في نحو ظَرِبانٍ وسَبُعانٍ ١٨٢
أمثلة ما شذّ فكّه ١٨٤
المذاهب في مثل سبعانٍ من القوة ١٨٥
٩- ومن موانع إدغام المثلين، على الأفصح، ١٨٦
سكون ثانيهما لاتصاله بضمير رفعٍ
مسائل مما يجوز فكه وإدغامه **١٨٦- ١٩١**
الأولى: إن كان سكون ثاني المثلين للجزم ١٨٦
أو للتوقف
الثانية: في نحو حَيِيَ وأحْيِيَةٍ ١٨٨
الثالثة: في مصدر اِحْواوَى ١٨٩
الرابعة: في نحو افْتَتَنَ ١٨٩
الخامسة: في نحو تأمرونّي وأتحاجّونّي ١٩٠
ختام الكتاب ١٩٢

فهرس الفهارس	١٩٣
فهرس المصادر والمراجع	١٩٤
فهرس الآيات القرآنية	٢٠٨
فهرس الشعر والرجز	٢١٠
فهرس الأمثال	٢١١
فهرس الأعلام	٢١٢
فهرس المسائل الصرفية	٢١٤
فهرس مسائل التمارين	٢٢١
فهرس الموضوعات	٢٢٤